

FRANCE 7327

فهرست هذا الكتاب

كتاب
الطهارة
٦

فصل في بيان
احكام الوضوء
٨

فصل في نواقض
الوضوء
١٧

فصل في
الغسل
٢٥

فصل في فرض
الفعل
٢٨

فصل في احكام
الميا لا والرباغ
٣٠

فصل في
الببر والسور
٣٣

فصل في
النجم
٣٨

فصل في المسح
علي الخفين
٤٢

فصل في الحضر
و النفاة و الاعذار
٤٦

فصل في تطهير
الانجاس
٥١

فصل في
الاستنجاء
٥٦

كتاب الصلوة
٥٩

فصل في شروط
الصلوة
٦٩

فصل في صفة
الصلوة
٧٥

فصل في الحديث
فصل في من يصح
فصل إذا اراد
الدخول في الصلوة
الاقتداء به
٨٠
٩٠
٩٩

فصل فيما يفسد
فصل في ادراك
فصل في قضاء
الصلوة
الفريضة
الفوائت
١٠٢
١١٤
١١٦

فصل في سجود
فصل في صلاة
فصل في سجود
المريض
التلاوة
الشهر
١١٨
١٢١
١٢٣

فصل في صلاة
فصل في صلاة
فصل في صلاة
المسافر
الجمعة
العديد
١٢٦
١٢٩
١٣٤

فصل في
فصل في الاستنفا
فصل في
الكسوف
صلاة الخوف
١٣٦
١٣٨
١٣٩

مطلب
في الدعاء لليت
١٤٥

فصل في صلاة
الجنائز
١٤٠

فصل في
الشهيد
١٤٩

فصل في
الصلاة في الكعبة
١٥٢

فصل في
الزكاة
١٥٢

فصل في
زكاة التائمه
١٥٤

فصل في
العاشر
١٥٩

فصل في احكام
العشر
١٦١

فصل في
المصارف
١٦٢

فصل في
صدقة الفطر
١٦٥

فصل في
الصوم
١٦٧

فصل فيما يفسد
الصوم
١٧٠

فصل في العارض
الذي يبيح الفطر
١٧٤

فصل في احكام
الاكل وادابه
١٨٤

فصل في
الاعتكاف
١٧٨

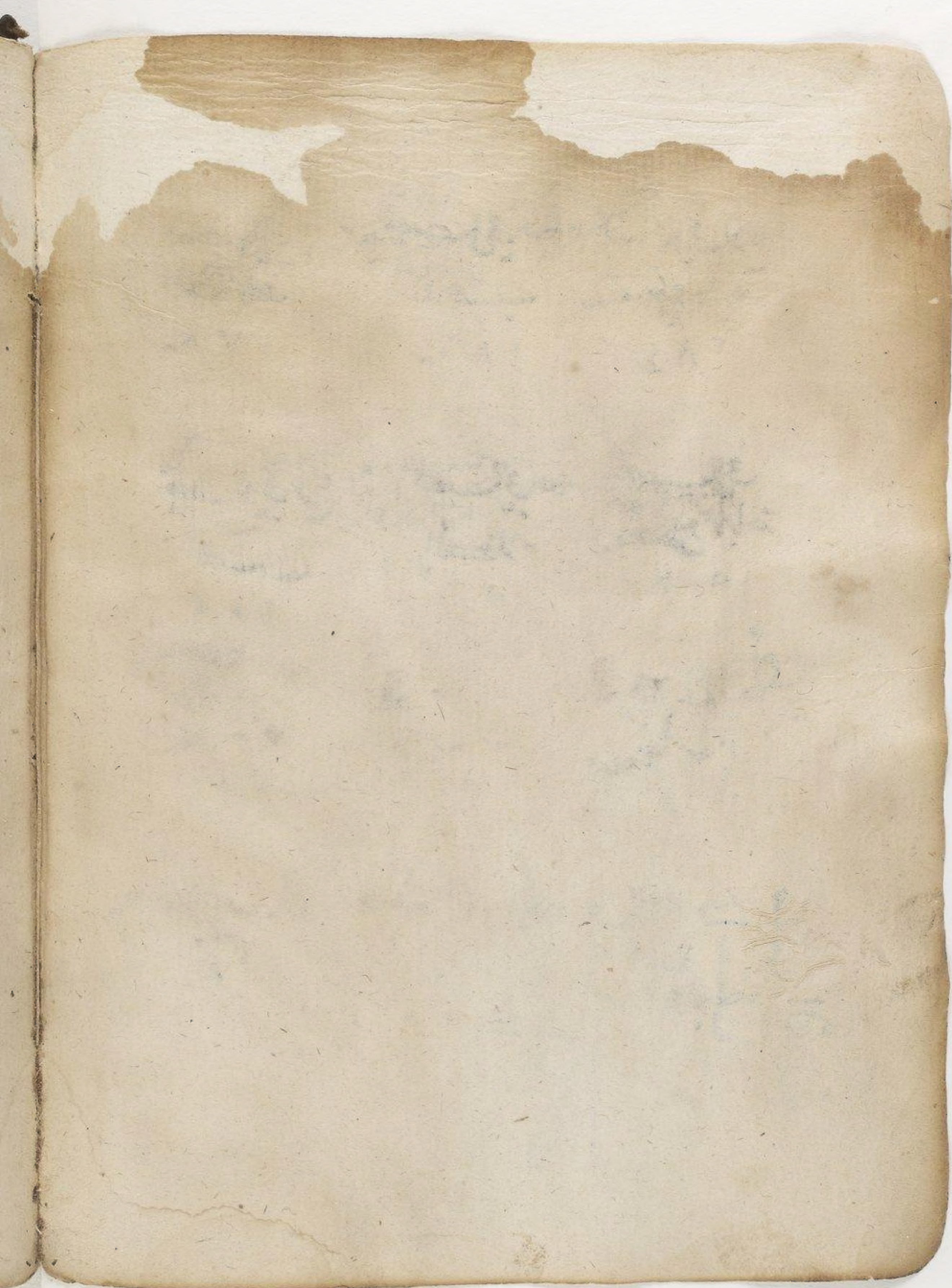
فصل في
الحظر والاباحة
١٩٥

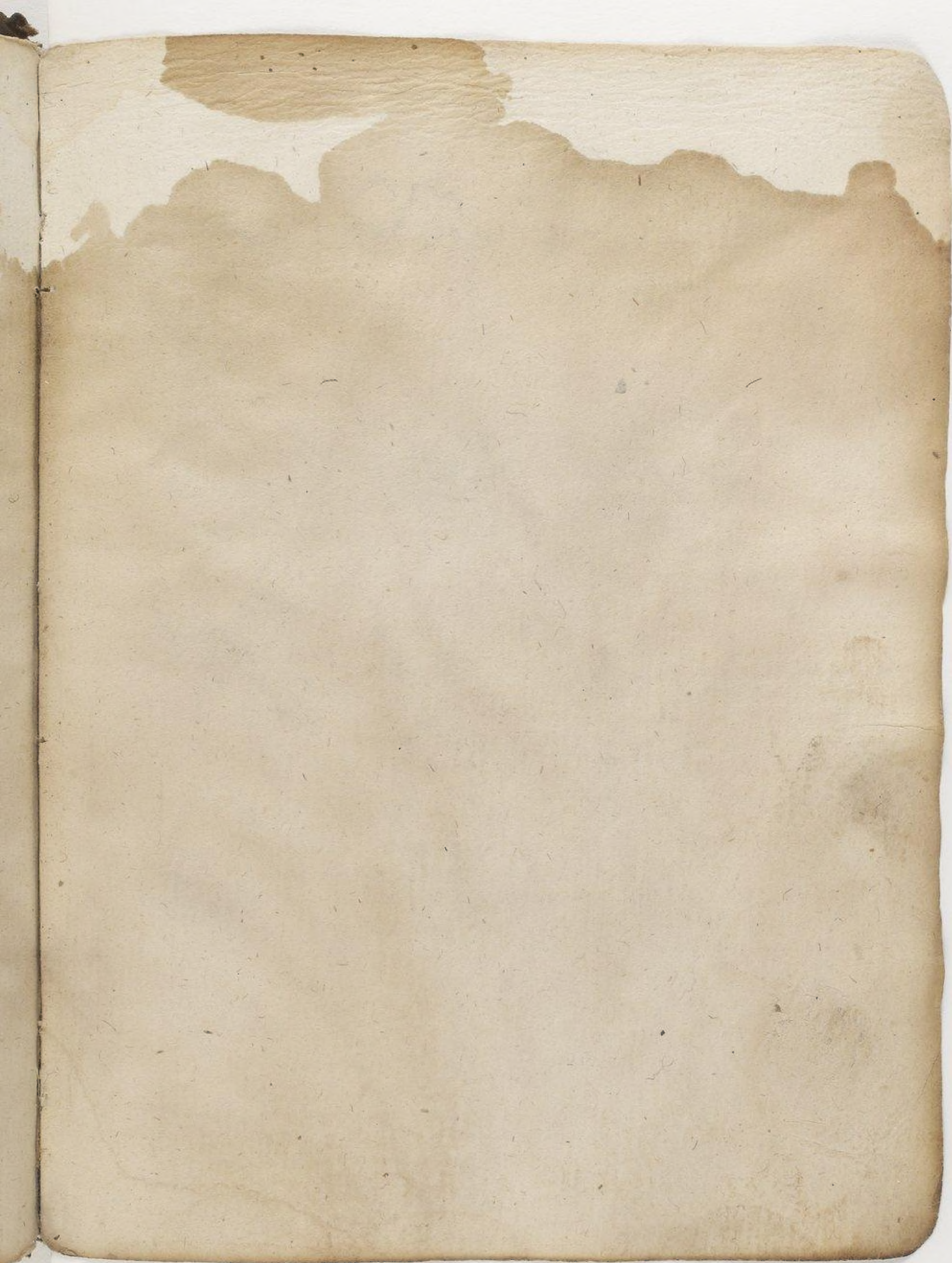
فصل في احكام
الكلام
١٩١

فصل في انواع
اللبس
١٨٩

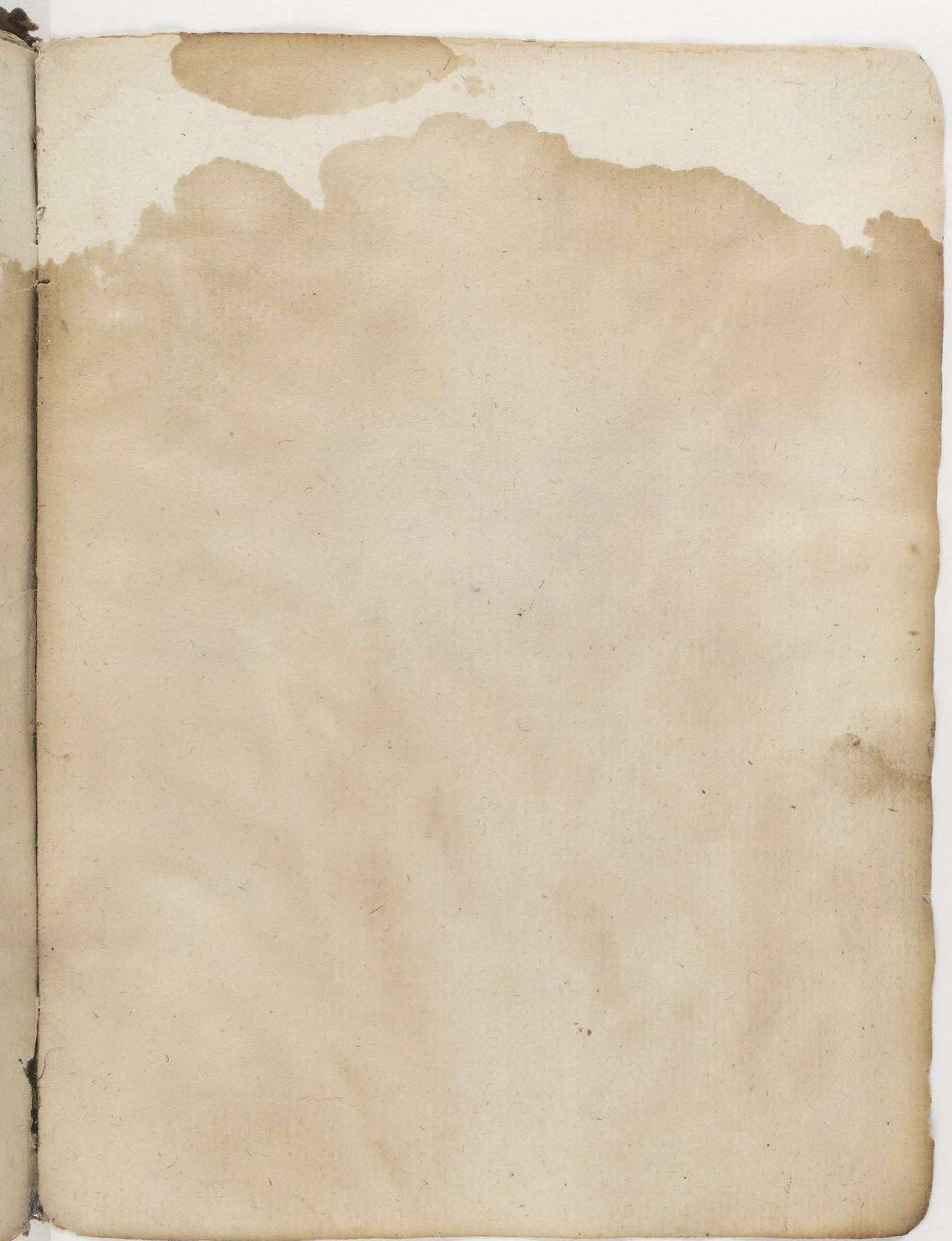
مجلد

مجلد
مجلد
مجلد





5





7
د

كتاب الجواهر النفيسة

في شرح الدرّة المنيفة نفحنا الله
بها عفراته كاتبتها قارحها

ومن قراء الفا

تحية
آمين

مكتب الفقير مصطفى المطاري وقفت هذا الكتاب
وقفا صحيحا لايبيع ولا يوهب من بدله فلما اتمته عليه

الحمد لله الذي قهر عباده بكاس الموت وجعله على كافة الناس الخاص والعام فلا يعجزون
ولا يمكنهم الفوت ^١ واسم هذا ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة ادخلها اليوم لا صلاة
فيه ولا قنوت واسم هذا ان سيدنا محمدا عبده ورسوله المبعوث الى كافة الناس بشيرا ونذيرا
حتى لمن لم يكن فيه صوت صلي الله عليه وعلي اله واصحابه صلاة وسلاما داعين
مثلا زمين الى يوم ظهور المحنوت وبعد فاني استخرت الله سبحانه وتعالى في شرح مقدماتي
المقدمة بالدرة المنيفة شرح الطيفانيد للصعابها خاليا من الخلاف غالبا لكثرة ما فيه من
الفوائد والنوادر منتخبة من الكتب التي ذكرها في شرح الخطبة عند قوله وسروط الصلاة
وغير ذلك وسميتها الجواهر النفيسة في شرح الدرة المنيفة نفع الله به وجعله خالصا
لارافيه ولا يشبهه امين بسم الله الرحمن الرحيم اقول جري داب السلف والخلف
من المصنفين رحمهم الله ان يعنونوا اكثرهم وذلك من وجوه ثلاثة الاول الاقتداء
بالكتاب العزيز المستفتح هكذا والثاني عملا بقوله عليه السلام كل امر ذي بال لا يبدأ فيه
بسم الله الرحمن الرحيم فهو اقطع رواه ابو داود وابن ماجة والثالث تبركا بكتاب الله تعالى
في ابتداء الامر وتفاولا لوقفه سبيل الرشاد ويسلكه سنن السداد ويعاذ به من شرابي
كرو من الرجيم ويلاذ به من مكره العظيم اللهم خلصنا من كيد وكيد اعوانه امين
الحمد لله لغة هو التنا على الله تعالى بالجميل الاختياري على جهة التمجيل والتعظيم
واصطلاحا فعل يبنى عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعمنا على الحامد وغيره واللام
في الحمد لا يستغراق الجنس اي جميع الحامد مدني وانما قال الحمد لله ولم يقل الشكر
او المدح سدا الحمد للخالق لما قلنا انه اقدار بكتاب الله وبالسنة ولان لفظ الجلالة

اسم للذات المستجمع لجميع صفات الكمال فيكون إضافة الحمد اليه إضافة الى جميع
 اسمائه وصفاته ولا كذلك العالم والخالق فانه لا يدل الا على العلم والخلق الذي يد
 اي قوي هذه الامة الامة في اللغة هي الجماعة وتطلق على امة المتابعة وهم المؤمنون
 وعلى امة الدعوة وهم الكفار ولكنها اذا اطلقت يراد بها امة المتابعة دون امة
 الدعوة بهذا الدين وهو وضع الهي سايف لذي العقول باختيارهم المحمود الى ما هو
 خير لهم بالذات المنيف المرتفع ما خوذ من قولهم انا ف علي النبي اي اسوق وجعله
 احسن الملل انما كان احسن الملل لان كل ملة انقضت بانقضاء نبينا وهذه الملة
 لم تنقض فهي مستمرة دائمة مادامت السموات والارض ولم تنسخ ايضا ولم تغير
 ببركة صاحبها زاده الله سرفا وتعظيما واجمعنا عليه من غير سابقة عذاب امين
 واما كتب غيره من الانبياء عليهم الصلاة والسلام غيرت وبدلت وقد حفظ
 كتابه من التغيير والتبديل حتي ان المصحف والمعطلة وغيرهم سعوا في تغييره
 واظفانوره فلم يقدروا على اطفائهم من نوره ولا تغيير كلمة من كلمة ولا تشكيك
 المسلمين في حرف منه فحفظه الله تعالى بدليل قوله تعالى انا نحن نزلنا الذكر وانا له
 لحافظون فان قيل اذا كان محفوظا فلم استغلت الصحابة بجمع القرآن في المصحف
 وقد وعد الله تعالى بحفظه وما حفظه الله فلا خوف عليه فالجواب كما قال الرازي
 ان جمعهم للقران كان من اسباب حفظه الله تعالى اياه فقيضهم سبحانه لذلك واقوم
 خيف اي جعله ديننا معتدلا مستقيما واسم هذا اي اعتقد ان لا اله يعبد بحق الا الله
 وحده في ذاته ولا شريك له في افعاله الرب يستعمل بمعنى المالك يقال رب الدار
 ورب الدابة اي مالكاها ويستعمل بمعنى المربي والمصلح وانما يقال رب الدار ونحوه

مضافا وبلاضافة لا يقال الا للرب تبارك وتعالى اللطيف البر بعباده المحسن الخلق
 بايصال المنافع اليهم برفق ولطف او العالم بخفا الامور وقايقها كذا في القاموس
 واشهد ان سيدنا اما كونه سيدنا قل قوله عم اناسيد ولد ادم يوم القيمة ولا فخر
 وغير ذلك من الاحاديث الدالة على ذلك فهو افضل المخلوقين وسيدهم و^{اتفق}
 اهل السنة والجماعة على ان خواص بني ادم وهم الانبياء والرسل عم افضل من
 جملة الملكية والمذهب المرضي ان عوام بني ادم وهو الاتقياء افضل من عوام
 الملكية وخواص الملكية افضل من عوام بني ادم كذا في فتاوى قاضي خان محمد
 عطف بيان لسيدنا ومعناه المحمود المشكور مرة بعد اخرى فهو المحمود في الدنيا
 بما نفع به الخلق من العلم والحكمة والمحمود في الآخرة بشفاعته وهذا اسم الذي
 سمي به امه لما روي ثوبان مولي رسول الله عم ابن امية لما حملت بالنبي عم
 اتيت فقيل لها حملت سيد هذه الامة فاذا وقع علي الارض فقولي اعينه بالواحد
 من شر كل حاسد ثم سمي محمد امير بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد
 مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لوي بن غالب بن مدركة بن الياس
 بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان من اولاد اسماعيل بن ابراهيم صلوات الله
 وسلامه عليهم وهذا النسب متفق عليه الي عدنان واما بعده فقد اختلف اهل
 النسب في اسمائهم وله عم اسم اخر كما محمد والمأجي الي غير ذلك فقد ذكر بن
 العربي في شرح كتاب الترمذي ان سدي الف اسم وللنبي عم الف اسم ايضا
عبد اي عبد الله وضافة النبي اليه سبحانه للتشريف ومنه فلا تدعني الا
 بيا عبد ها اي بالعبودية فانه اشرف اسماء فان قيل لم قيل لمحمد عبد او ليحيى

سيد اجيب بان محمد اضيف اليه تج وقيل لان يحيى لم يستتر شيئا يقال له به
 سيد افسيد كذا في كشف الاسرار لابن العماد ورسوله اي المرسل واستشهد
 استعماله بمن له كتاب من النبيين والنبي اعم والرسول اخص الشريف
 اما شرفه عم فمعلوم صلى الله عليه انما اتى بالصلاة على النبي عم عفت ذكر
 الله تج لقوله تج ورفعنا لك ذكرك اي لا اذكر الا وذكركم اي وعلى اله اي اهله
 واختلفوا فيه فقيل اله ذريته وقيل الاتقياء من المؤمنين قال عم الي كل
 مؤمن تج ثم الال وان كان في الاصل هو الال الاله تج قد خص استعماله با
 الاشرف فلا يقال ال الحايك ونحوه وانما قيل ال فرعون لتصوره بصورة
 الاشرف ثم الصلاة على غير الانبياء جائزة على سبيل التبع واستقلال المكونة
 للهمه وقيل لا يكره به جزم النووي واما من اختلف في نبوته كذي القرنين فهل
 يجوز الصلاة عليه استقلال الا قال النووي الارجح ان يقال رضي الله عنه لان هذا
 مرتبة غير الانبياء ولم تثبت نبوته وفيه تحقيق يطلب من المطولات واصحابه
 صاحب عند جمهور الاصوليين من طالت صحبة مستعمدة يثبت معها
 اطلاق صاحب فلان عرفا وعند اكثر اهل الحديث وبعض الاصوليين من لقي
 النبي عم مسلما ومات مسلما او ارتد وعاد في حياته ورجع في التقدير ما طلع
 نجم وهبت رياح اي صلى الله عليه وعلى اله واصحابه مدة طلوع النجم ومدة
 هبوب الرياح وانما قال الرياح ولم يقل الريح لان الريح يشعر بالعدا
 قال الله تج اما ارسلنا عليهم ريحا صرعا والرياح تشعر بالرحمة قوله تج وهو الذي
 يرسل الرياح نشر بين يدي رحمة واذن مؤذن بالصلاة وهذا فيه براعة

استهلال في شتا وصيف وخريف اي صلي الله عليه مدة الفصول الثلاثة وكذلك
صلي الله عليه وسلم فيما بقي من الزمان الي يوم منتهى الزمان ليدخل الفصل الرابع
وهو الربيع اللهم صلي وسلم عليه وزده شرفا ومهابة وتعظيما واجمعنا عليه امين
وبعد اي بعد ما تقدم من البسملة والحمد لله وغيرها فيقول العبد وله اطلاقان
منها المعترف بالعبودية ومنها عبد الدرهم والدينار وغيرها مما صرح به القرآن
العظيم والحديث الشريف الفقير اي المفتقر الي رحمة ربه اي خالق وموجده
الغني عن خلقه وعبادتهم وهم المحتاجون اليه عمراسمه وهو عطف بيان بنعم
الزهري نسبة لبني زهرة قبيلة الازهري نسبة الي الجامع الازهر ايضا و
الجامع المذكور عمرة اسدي بذكره قال الشيخ شمس الدين الجزري في كتابه الجمان
ان به طلسم لا يسكنه عصفور ولا يفرخ فيه وكان به تنوران فضة يوقد فيها
القناديل ثم اقيمت به الخطبة سنة احدى وستين وثلثمائة وهو اول جامع
وضع بالقاهرة بناء جوهر القايد لما اخط القاهرة وكان بناؤها سنة
ثمان وخمسين وثلثمائة ثم اتى المغر المغربي فجدد بها اماكن الحنفية مذهباً قد
سالني اي طلب مني بعض الاصحاب من التلامذة وغيرهم ان اجمع اي الف
مقدمة سميت بذلك لتقدمها علي غيرها اولان مولفها قدمها فحينئذ جاز قراها
بفتح الدال وكسرها في علم الفقه وهو لغة الفهم واصطلاح العلم بالاحكام
الشرعية المستنبط من ادلتها التفصيلية بالاستدلال كذا في البحر الرائق و
قال العيني وعن ابي ح هو معرفة النفس مالها وما عليها وان تعرض اي اذكر
فيها اي في الدية لتعريف اي للذي يتعرف به الفرض وسياتي تعريفه في الماتن

قبل ان يرد اليك طرفك وكذا الواجب والسنة والمندوب ايضا وكذا شروط
 الوضوء والصلاة اي وان تعرض لشروط الوضوء والصلاة وغير ذلك اي من
 شروط الامامة والفوائد الكثيرة التي انتخبها من المسائل الغريبة من الكتب
 النفيسة كالزليعي والبحر والعيني ومسكين وشرح مقدمة الفقيه ابي الليث
 للقرماني وشرح تحفة الملوك للعيني ايضا والحرادي وغير ذلك من الفتاوى
 وكتب الحديث فاجبت الي ذلك اي مطلوبه طالما اللواتي من الملوك الوهاب
 الذي يعطي ما يشاء لمن شاء بلا عوض ولا منة وسميتها اي بعد الفراغ من تأليفها
 الدرة اي لان كلامها ينسب الى الدر المنثور المشقة وتقدم معنى المنيف على مذهب
 الامام الاعظم اما كونه اعظم فلما روي عن ابي هريرة عن رسول الله انه قال
 شيأتي من بعدي رجل يقال له النعمان بن ثابت كنيته ابو حنيفة هو سراج
 امي هو سراج امي ابو حنيفة هو النعمان بن ثابت كني بابي ح ادر
 بعض الصحابة وتفق في زمن التابعين وهو منهم رضي الله عنه وله سنة
 ثمانين سنة ومات سنة مائة وخمسين وعاش سبعين سنة وله مناقب
 كثيرة مشهورة لا يحتملها هذا المختصر جعلها الله اي صير الله هذه المقدمة
 خالصة اي مصفاة من الكدورة ومن شائبة لوجهه اي لغوا به الكريم العظيم
 وانما قال الكريم طمعا في الاجابة ثم اني رحمه الله بجملة دعائه بعد الطمع المذكور
 فقال ونفع اي اسأل الله من فضله وكرمه ان ينفع بها اي بهذه المقدمة
 ورحم اي ادخل الله الكريم امر متيقظا منصف للحق في رحمة نظر اي نظر
 متفهم متدبر بعين الانصاف لانه اذا تأمل خاف الله تعالى واجتنب اي تباعد

عن هوي أي ميل نفسه إلى ملائمتي وخاف عقاب الله سبحانه وتعالى أعلم
هو أمر خطاب عام لكل من يفهم من غير تعيين أحد وإنما يذكر في ابتداء
الكلام لينبه السامع له ويصغي إليه ويحضر قلبه ويقبل عليه بكلية لئلا
يضيع الكلام روي أنه عم قال سبعة أيام لمعاذ سمع ما أقول لك ثم حدث بعد
ذلك كذا ذكره القماني عن الكشف وإنما قال أعلم ولم يقل أفهم لأن العلم يستعمل
بالنسبة إلى كلام الله والفهم يستعمل بالنسبة إلى كلام متقدم ثم ذكر المصنف
جملة دعائية أيضا فقال وفقني الله والتوفيق خلق قدر الطاعة في العبد
أي جعلني الله وياك موفقين لما أي الذي يرضاه من القول الحق والعمل
الصالح ومن العمل الصالح هذا قال عم طلب العلم ساعة خير من قيام ليلة
وطلب العلم يوما خير من صيام ثلاثة أشهر رواه بن عباس وقال عم طلب
العلم أفضل من الصلاة والصيام والحج والجهاد في سبيل الله تعالى كذا في
الجامع الصغير للجلال السيوطي ثم ذكر رحمه الله جملة دعائية أيضا فقال
وان يحفظنا أي يمنعنا من الخطأ الذي يقع من غير قصد والزلل الزلة
النقصان والخطية والسقطة كذا في القاموس ونور أي أظهر ومن أسمايه
نور النور وهو الظاهر بنفسه المظهر لغيره فهو سبحانه وتعالى نور أي خالق أي
أسأل الله أن ينور نور الهدى والهداية هي الطريقة الموصلة إلى المطلوب
وسميت بذلك لأنها توصل إلى نفع الدنيا والعقب وهي من الله تعالى ونعني بها
التوفيق للعبد وأرادته الخير والقاء النور في قلبه وتعريفه آياته انتهى من شرح
القماني أي ونور الله بتوفيق بصائرنا لأدراك الخير وهذا أنا أي دلنا

الى سبيل اي طريق والسبيل في الاصل الطريق ويذكر ويؤتى وهو اغلب كذا ذكره الشيخ
 العلقمي الرشاد الرشاد الاستقامة على طريق الحق والرشيد في صفات الهدى الهادي الي
 سوا الصراط كذا في القاموس ان احكام وهي جمع حكم والمراد من الحكم المحكوم به وهو ما
 ثبت بالخطاب كالوجوب والحرمه وغيرها وعرفه ايضا بعضهم فقال هو خطاب الله
 المتعلق بافعال المكلفين وخص هذا التعريف بعض المحققين لدخول الايمان فيه اذ هو ليس
 من افعالهم خاصة وقد يجاب بان هذا باعتبار تعلقه بالفروع لان الايمان اصل لكل عبادة
 كما ينبغي على اهل السيادة ولان الامام الاعظم عرف الفقه وهو احكام بانه معرفة النفس
 ماله وما عليها والشرع هو بمعنى المشروع والمراد به الاحكام المشروعة خمسة الفرض
 وسياتي تعريفه والواجب والسنة والحرام والمباح ذكرهم اجمالا ثم اراد تفصيلهم بما
 هو اوقع في النفس فقال اما الفرض فهو لغة اي في القطع والتقدير يقال فرض القاضي
 الفقه اي قدرها وشرعا ما اي حكم مقدر لا يحتمل زيادة ولا نقصا ثابت بدليل قطعي
 لا شبهة فيه كالكتاب والسنة المتواترة اذ لم يلحقها خصوص فحكمة ياب فاعله ويكفر جاحده
 لان المكلف اذا اجد شيئا معلوما من الدين بالضرورة كفر ويثبت عليه احكام المريد ^{فليست ثابت}
 ثم قال ويستحق العقاب تاركه انما قال ويستحق العقاب تاركه ولم يقل ويعاقب كما قال غيره
 لانه لا يلزم من الاستحقاق العقاب لان الشخص قد يستحق النكال من هو اعظم بامنه
 بالنسبة الي جنسه ولم يواخذه فانه تعالى يرحي منه عدم المواخذه بالطريق الاولي فما قلنا
 اولي فافهم واما الواجب فهو في اللغة يحجب بمعنى اللزوم وبمعنى السقوط وبمعنى اضطراب
 وفي الشرع اسم لما ثبت ولزمنا بدليل ظني فيه شبهة فاكه شيخ الاسلام وانما سمي به اما
 لكونه ساقطا عنا علما او لكونه ساقطا عنا عملا او لكونه مضطربا بين الفرض والسنة

اوبين الزوم وعدم الزوم فانه يلزمنا عملا اي لا اعتقاد الفرضية ثم بين حكمه
 فقال يتاب فاعله وتاركه يحشي اي يخاف عليه العقاب وانما يحشي عليه العقاب
 للسببية في دليله واما السنة فهي لغة اي في اللغة الطريقة مرضية كانت او غير مرضية
 لقوله عم من سنة حسنة كان له اجرها واجرم من عمل بها الي يوم القيمة ومن سن سنة
 سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها الي يوم القيمة وشعرنا الطريقة المسلوك في
 الدين من غير لزوم فخرج الفرض للزوم والواجب ايضا القوة دليله بالسببية اليها
 علي سبيل اي طريق المواظبة قال في البحر الرائق وهذا اولى في تعريفها وما في فتح القدير
 وغيره ما واظب عم مع الترتك احيانا فستقص بالفرض لان القيام في الصلاة حصلت
 الواظبة عليه مع الترتك احيانا العذر المرض فلهذا زاد في التحريم ان تكون الترتك احيانا
 بلا عذر وظاهره ان المواظبة بلا تترك اصلا لا يفيد السببية بل الوجوب وظاهر الهداية
 يخالفه فانه قال المضمضة والاستنشاق فعلهما في الوضوء على المواظبة وكذا استدلو علي
 سنة الاعتكاف في العشر الاخير من رمضان حتي توفاه الله تعالى كذا في الصحيحين وهذا
 يفيد السببية مطلقا قال في فتح القدير وهذه المواظبة المقررة بعدم الترتك مرة لما اقرر
 بعدم الانتكار علي من لم يفعل من الصحابة كانت دليل السببية ولا تكون دليل الوجوب انتهى
 والذي ظهر ان السنة ما واظب عليها النبي عم لاكن ان كانت مع الترتك فهي دليل للسنة
 المؤكدة وان كانت مع الترتك احيانا فهي غير المؤكدة وان اقررت بالانتكار علي من لم
 يعرفه فهي دليل الوجوب كذا في البحر ايضا ولذلك اعتمد عليه ثم بين حكمها بقوله يتاب
فاعله وتاركها يلام ولا يستحق العقاب اي لا يستحق العقاب لما لي عليك وسمعت
 فلاح ذلك قال بل العتاب من صاحبها عم والمؤكد منها ما فعله النبي عم وواظب

٦

عليه ولم يتركه والمستحب منها ما فعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم احيانا وتركه احيانا وقد تقدم ذكره ثم لما بين الفرض والواجب والسنة اذ لم يلحقها بخصوص شيء يبين الحرام فقال واما الحرام فما اى حكم ثبت في الشرع حرمة بدليل قطعي لا شبهة فيه كالكتاب والسنة المتواترة يكفر مستحبة اى يكفر من استحلال ما اجمع على حرمة وتجرى عليه احكام المرئيين ويأثم فاعله اى يأثم فاعل الحرام مع اعتقاد حرمة ونياب تاركه ان تركه امثالا وهو قادر على فعله فح يثاب على تركه اى لو تركه على غير ما ذكر فانه لا يثاب ثم اراد ان يبين المكروه فقال والمكروه وهو ما لا يمكن التقرب اليه بفعله وقد اختلف فيه فقال ابوح المكاره الى الحرام اقرب وانما لم يقل المكروه حرام لما في دليله من الشبهة وعند محمد كل مكروه حرام لما ثبت عند من الدليل المرجح لذلك والفرق بين كراهة التحريم والتثنية ان ما كان في مقابلة واجب فكراهة للتحريم وما كان في مقابلة سنة فكراهة للتثنية كما يؤخذ من كلام صاحب البحر فانه قال فعلى كون ترك الاسراف مندوبا لا يكون مكروها وعلى كونه سنة يكون مكروها تثريها ثم قال وفي النهي وانه من المنهيات فتكون تحريمية انتهى من البحر باب منهيان الوضوء ثم اراد ان يبين المباح فقال واما المباح ما فعله وتركه على السواء لكل امرئ ما نوى انما قال ولكل امرئ ما نوى لانه قد ينوى بالمباح قرينة فيثاب على فعله وقد يترتب على فعل المباح على فعل المباح مفسدة فيثاب على تركه كما لا يخفى على اهل البصيرة ثم لما فرغ من بيان تعريف الفرض والواجب وما عطف عليهما شرع في بيان احكام الطهارة

كتاب الطهارة اعلم ان مدار امور الدين متعلق بالا اعتقادات والعبادات والمعاملات والمراجع والاداب فلا اعتقادات خمسة انواع الايمان بالله ومليكمته

وكتبه ورسله واليوم الآخر والعبادات خمسة الصلاة والزكاة والصوم والحج والجهاد
والمعاملات خمسة المعاوضات المالية والمناكحات والمخاصات والامانات والشركات
والمزاج خمسة منجزة قتل النفس ومنجزة اخذ المال ومنجزة هتك الستر ومنجزة
هتك العرض ومنجزة قطع البيضة ابي حمزة السلام قال في الجوهرة قطع البيضة
كالقتل على الردة انتهى والاداب اربعة الاخلاق والسيم الحسنة والسياسات
والمعاشرات والعبادات والمعاملات والمزاج من قبيل ما نحن بصدده دون القسمين
الاخيرين وقدم في ساير كتب الفقه العبادات لكونها اهم من غيرها ثم الصلاة
علي غيرها لانها نالها الايمان بالنفس والخبر كقوله تعالى اقيموا الصلاة واتوا الزكاة وكقوله
بنبي الاسلام علي خمس الحديث ثم الكتاب لغة مصدر كتب كتابة وكتابا بمعنى الكتب
وهو جمع الحروف سمي به المفعول للكتابة وسمي الكتابة كتابة لانها تجمع الحروف و
الكلمات وجمعة كتب وفي الاصطلاح جمع مسائل مستقلة فخرج جمع الحروف والكلمات
التي ليست بمسائل والطهارة بفتح الطاء الفعل ولغة هي النظافة المتنوعة الى وضوء
وغسل وغسل ثوب وبدن وبكسر الطاء الالة وبضمها فضل ما يتطهر به واصطلاحها
زوال الخبث والحدث وهو مانعة شرعية قائمة بالاعضا الى غاية استعمال المنزل
وهو طبعي كالماوس شرعي كالتراب كذا في البحر الرائق وانما قدمت الطهارة على الصلاة لانها
مقدمة لها وانما قدمت على ساير الشرط لانها اهم من غيرها لانها لا تسقط بعد
من الاعذار غالبا يخرج مقطوع اليدين من المرفقين ومن بوجهه جراحة فلاجل ذلك
عبرت بقولي غالبا ثم اراد ان يبين شروط الوضوء فقال اعلم ذكر ان للوضوء
الوضو في اللغة ما خوذ من الوضأة وهي النظافة والحسن لانها تحسن ما تم عليه

والوضو بالضم مصدر وبالفتح اسم الما الذي يتوضأ به وفي الاصطلاح الشرعي غسل
 الأعضاء الثلاثة ومسح بربع الرأس والغسل بفتح الغين إزالة الوسخ عن الشيء
 بإجراء الماء عليه لغة وبالضم اسم من الاعتسال وهو تمام غسل الجسد واسم للماء
 الذي يغتسل به وبالكسر ما يغسل به الرأس من خطمي وغيره واختلف في معناه
 الشرعي فقال أبو حنيفة ومحمد هو الاسالة مع التقاطر ولو قطرة حتى لو لم يسيل لم يجز
 في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف هو مجرد بل بالاسال او لم يسيل ثم قال شرابط
 أي للوضو شرابط لابد من معرفتها فنقول الشرط لغة العلامة قوله تعالى فقد جا
 شرابطها أي علاماتها واصطلاحا ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده
 وجود ولا عدم واركنا وسياتي اركان الوضو أربعة وستنا وقد ذكر لغة وشرعا
 ومستحبات في اللغة هو الشيء المحبوب ضد المكروه وعند الفقهاء ما فعله عدم مرة
 وتركه أخرى وادابا وسياتي تعريف الاداب ومكروهات وقد ذكر ثم لما ذكر شرابط
 الوضو وما عطف عليها اجمالا شرع في تبينها تفصيلا فقال اما شرابطه وقد ذكر
 لغة وشرعا واصطلاحا فهي أي الشرابط على قسمين القسم الاول شروط وجوب
 والقسم الثاني شرط صحة فشرع يبين شرط الوجوب على طريق الف والنسب المرتب
 فقال شرط وجوب العقل فلا يجب على مجنون والاسلام فلا يجب على كافر أي لا
 يجب عليه وجوب مطالبة في الدنيا والبلوغ فلا يجب على الصبي والقدرة على الما
 ولو ثمن مثله سياتي في التيمم ولا بد من القدرة على استعماله كما ياتي في التيمم
 وفقد الحيض وفقد النفاس في المرأة ولا بد من ان تكون المرأة طاهرة عند ارادة
 الصلاة فلا يجب عليها الوضوء اذا كانت متلبسة بحيض ونفاس وتخير خطاب

المكلف بوقت اي يجب علي المكلف اذا اضاف الوقت وخاف ان لا يسع الوقت
الصلاة ان يبدا الى الوضوء فور الابدان في الصلاة في الوقت الغير المطلوب ثم شرع
بين القسم الثاني فقال وشرط صحة اي شروط الوضوء تنقسم الي قسمين تقدم
الاول وهو شرط الوجوب وذكر الثاني وهو شرط الصحة بقوله عدم المنافي
لانه اذا كان يتوضا وهو صحيح غير معذور والحدث يخرج منه لا يصح وضوءه
لان الطهارة لا تجتمع الحدث وانما صحيح غير معذور لان ما ابتلي به المعذور لا
يكون منافيا في حقه ومن شرط صحة ايضا عموم البسرة بالما المطلق وسياتي
الكافي لان غير الكافي لا يعتبر ومن شرط صحة ان يزول كل مانع اي يمنع نفوذ
المانع البدن كدهن كسيف وكل ذي جرم صلب كقشر سمك يمنع نفوذ الماء
من غير عذر لان مع العذر كالجراحة المضمرة الماء يكون الدهن الذي في شقوق
الرجل مانعا فان كان يضر ازالة اي ازالة الدهن فح لا يمنع الدهن الطهارة
ويكفي مرور الماء عليه اي علي الدهن الذي فوق الجراحة ونحوها اما الوسخ
الحاصل في اعضا الوضوء كالتراب الذي لا يمنع نفوذ الماء وكذا ونيم الذباب
الونيم ما يحصل من الذباب والبرغوث كذا في الغرر ولون الحن لا يمنع الطهارة
لانه ليس بجرم كسيف اذ جرمه كالطين فلا يمنع سريان الماء فلا يضر الطهارة و
وضوء كانت الطهارة او غسلا فان ما يمنع الطهارة الصغرى يمنع الطهارة الكبرى
في هذا المقام وكذا العكس وكذا لا يمنع طعام بين الاسنان وقيد بعضهم بما اذا
لم يكن صلبا اما اذا كان كذلك فانه يمنع نفوذ الماء واختلف في مثل العجين والطين
بما علي الاختلاف فيما يمنع نفوذ الماء وعدمه كذا في الدرر والغرر وما علي ظفر الصباغ

٨

من الصبغ مانع لانه جرم كئيف وقيل لا يمنع كذا في شرح المواهب والمحصل
 ان كلما يمنع نفوذ المانع الطهارة وملا فلا **فصل** في بيان احكام الوضوء
 الوضوء ذكر لغة وضعا والوضوء من خصائص هذه الامة كذا في حاشية شمس الدين
 العلقمي على الجامع الصغير للسيوطي ويسكل عليه قوله هم هذا وضوي ووضوء
 الانبياء من قبلي ومحجابه عنه بانه لا يلزم من ان يكون علي الانبياء ان يكون علي امامهم
 والوضوء ثبت بالكذاب والسنة واجماع الامة اما الكتاب قوله تعالى يا ايها الذين
 امنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق الآية فان قيل
 آية الوضوء مدنية بالاجماع والصلاة فرضت بمكة فيلزم ان تكون الصلاة بلا وضوء
 الي حين نزولها قلنا لا يلزم لانه يجوز ان ثبت بالوحي الغير الملوك والاولاخذ من الشرايع
 السابقة كما يدل عليه انه لم حين نزلت الا قال هذا وضوي وضوء الانبياء من قبلي فان
 قيل اذا ثبت بالوحي الغير الملوك فما فائدة نزول الآية قلنا العلم بانها تقرر من الوضوء وثبته فانه
 لما لم يكن عبادة مستقلة بل تابعة للصلاة احتمل ان لا تهتم الامة بشأنه ويتساهلون في
 مراعاة شرائطه واركانه بطول العهد وانقاص النافلين بخلاف ما اذا ثبت بالنص
 المتواتر الباقي في كل زمان علي كل لسان كذا في الفرع ثم شرع بين الوضوء ينقسم الي ثلاثة
 اقسام فقال الوضوء ثلاثة انواع اي اقسام الاول فرض وهو وضوء المحدث عند ارادة
 الصلاة او ملا يحل فعله لانه كسجدة التلاوة وصلاة الجنائز والثاني واجب وهو
 الوضوء للطواف بالببيت لان من طاف للركن وهو محدث يجب عليه شاة وان طاف
 وهو جنب وجب عليه بدنه كما هو مقرر في باب الحج والثالث مستحب وهو الوضوء لارادة
 النوم لانه يكون علي هيئة حسنة حاله النوم لان النوم مودة صغرى فربما يكون هيئة كبرى

وكذا بعد كل حدث لانه يكون علي اهبة الصلاة وكذا بعد الغيبة وهو ذكر كذا حال بما
يكبر وبعد انشاد الشعر الغير المطلوب وتجديد الوضوء علي الوضوء نور لما في الحديث الوضوء
علي الوضوء نور علي نور اي اذا كان في غير الموضع الذي تضاف فيه كذا في الاشياء والنظائر
وكذا بعد الفقهية في غير الصلاة المطلقة وهي ذات الركوع والسجود وكذا من مباشرته
غسل الميت ثم لما ذكر ان الوضوء ينقسم الي ثلاثة انواع شرع يبين ما في الوضوء من فرض
وسنة وغيرهما بالفا المفرعة فقال فرض الوضوء تقدم ذكره لغة وشرعا ثم قال فرض الوضوء
اربعة عندنا زيادة عليها الاول غسل وجهه مرة لان الله قال اغسلوا الابدل علي التكرار و
هو اي الوجه من منتهى سطح الجبهة وهو محل نبات الشعر غالبا وقولي غالبا يخرج
للترعين بفتح النون والراي ولك اسكانها وهما الموضعان المختلطان بالناصية في
جانب الراس اللذان يجسر الشعر عنها في بعض الناس لانها من الراس ولا يقال
للرأة ترعا بل زعرا والعرب تمدح بالترع لانه اية الزكارة والسفا وتدم بالغيم قال الشاعر
وهو هدي بن الحسرم ولا تأخذي ان فرق الله بيننا اعم الفقها والوجه ليس بالترع
وهذه اولي ليل يدخل فيه الاصبع والاعم كما لا يخفي علي من له تأمل الي اسفل الذقن طولا
اي حد الوجه في الطول ما بين هذين الشئين قال في البحر وذق الانسان مجتمع
لحميه ثم شرع في تبينه عرضا فقال وهو اي الوجه من شحمة الاذن الي شحمة الاذن
عرضا وهذا يتم تجديد الوجه طولا وعرضا والبياض الذي بين العذار عذار اللحمية جانبا
استعير من عذارى الدابة وهما ما علي خديهما من اللجام كذا في الغرور وبين الاذن
يدخل في الغسل اي غسل الوجه مطلقا اي قبل النبات وبعده خلافا لابي يوسف
فان عنده بعد النبات لا يدخل اي لا يدخل العذار في غسل الوجه عند ابي يوسف

خلافا لما قولها هو الاصح واللحية في المغرب اللحمي العظم الذي عليه الاسنان كذا في البحر
 اي اللحية قبل النبات يجب غسلها لانها من الوجه وكذا اي يجب غسل الحقيقة وهي التي
 يري بشرتها اما الكتيقة التي لا تري بشرتها فانه يكفي اي يجري امرا الماء على ظاهرها
 هو الاصح لان ماتحت الكتيق سقط غسله عند اكثر العلماء ولا التفات لمن اوجب
 ايصال الماء الى ماتحت الكتيقة ايضا لان ماتحتها لم تقع المواجهة به كما يوظ من كلام
 الشرح المعبره كالمجر الرائق وغيره وفتح القدير ولا يجب غسل ما استرسل اي طال
 ونزل عن خط الوجه من اللحية وكذا دخل العينين اي لا يجب غسل داخل العينين
 للمخرج لان من تكلف لا يصلح الماء الى داخلها كما بن عمر رضي الله عنه كف بصره والحاجب
 والشارب ينقلان حكم ماتحتها الى ملاقي البشرة وهو اظهر الروايات عن ابي ح
 واختاره في المحيط والبدائع قال في معراج الدراية وهو الاصح وفي الفتاوى الظهرية
 وبه يقتضي كذا في الغرر للمحقق خسر ولا يجب الاستئناس والمضمضة في الوضوء لان
 الوجه عبارة عن الظاهر دون الباطن فيصرف الامر اليه دون غيره ولانه عام
 لما علم الاعرابي الوضوء به بغسل الاعضاء الاربع ولم يبين له المضمضة والاستئناس
 مع جهله بالاحكام فلو كان واجبا لبينه له كذا في الحدادي شارح القدوري ثم لما
 بين حكم الوجه وتحديد وهو الفرض الاول من فرائض الوضوء شرع في بيان الفرض الثاني
 الثاني من فرائضه ايضا فقال غسل اليدين مع المرفقين لما مر والمرفق ملتقي عظم
 العضد والذراع وهو بكسر الميم وفتح الفارسية العكس لغة وحقيقة اليدانها
 من روس الاصابع الى المنكب لانه لما قال سبحانه وثبتوا ايديكم يتناول ذلك فلما
 قال الى المرفق كانه قال والله اعلم استقوا ما وراء المرفق وقال زفر لا يدخل في الغسل

لان الغاية لا تدخل في المعيا قبل له نعم ولكن ثبت غسل المرفق بفعله عم فيكون
 بيانا للبحر ورد هذا بان عدم دلالة اللفظ لا يوجب الاجمال والاصل براه الدمة
 فبقي مجرد فعله دليل السنية وما في الهداية وغيرها من انه غاية لمقدر تقديره اغسلوا
 ايديكم مستطين ما وراء المرفق لان الظاهر منه الاستقاط وهو لا يوجب عما فوق
 المرفق بل عما قبله ايضا بقية اللفظ وفي هذا المقام ايراد كثير واجواب من
 المحققين المفسرين كالرخصي والتفتازاني فلا يحمله هذا الشرح فاقصرنا
 على شيء وهي في البحر الرائق مسطرة فمن رامها فعليه به ثم قال فيه ايضا والحق ان شيئا
 مما ذكره لا يدل على الافتراض فالاولي الاستدلال بالاجماع قال الشافعي لا تعلم
 مخالفا في ايجاب دخول المرفقين في الوضوء قال في فتح الباري بعد نقله عنه فعلى هذا
 زفر مجروح بالاجماع قبله وقوله مستوعبا فيجب نزع الخاتم الضيق او تحريكه كذا
 السوار ليصل الما الى ما تحته من اليد ثم قال فلو قطعت يده او ارجله ولم يبق
 من المرفق في اليد والكعب في الرجل وهذا الف ونشر مرتب وقوله شيء من تمام
 المنفي اي لم يبق من المرفق والكعب شيء سقط الغسل لان محل الفرض لم
 يبقى فسقط الغسل بمسقوطه واما لو بقي شيء من اليد والرجل وجب غسله
 كذا في البحر الرائق ولو خلق له يدان على المنكب فالقامة هي الاصلية يجب
 غسلها والاخرى زائدة فما حاذي منها محل الفرض يجب غسله وصار حكمه
 حكم الاصلية وما لا يحاذي محل الفرض فلا يجب غسله فح يندب غسله لا
 حتمال ان تكون غير القائمة هي الاصلية وغير المحاذي كذلك وكذا يجب غسل
 مكان مركبا على اليد من الاصبع الزائدة والسلة وكذا يجب ايصال الما

الى ما بين الاصابع اذ لم تكن ملتصقة لانها لو كانت كذلك لزم المخرج بتكلف اتصال
 الماالية وهو مدفوع شرعا ويجب نزاع الخاتم الضيق او تحريكه ليصل الماء الى ما تحت
 فان قيل بمقابلة الجمع بالجمع في الآية يقتضي كون الواجب على كل واحد غسل يده و
 رجل قلنا يجوز ان يثبت غسل الاخرى بدلالة النص او فعل الرسول وجمه الاجماع
 لانه ثابت في عهده وجمه والاجماع بعده ثم شرع يبين الفرض الثالث من الوضوء فقال
 الثالث اي الفرض الثالث من فرائض الوضوء مسح ربيع وراسته المسح في اللغة امرار
 اليد على الشيء واصطلاحا اصابة اليد المبتلة على العضو ولو ببلل باق بعد
 غسل لا بعد مسح والالة لم تقصد الا للاتصال الى المحل فاذا اصابته من المطرق
 الفرض اخراؤه وانما كان الفرض في مسح الراس الرابع لحديث المغيرة بن شعبه
 انه عم ابي سباطة قوم قبائل وتوضا ومسح علي ناصيته وخفيه فالتحق بيانا
 لمحل الآية ورده المحققون مع طول كثير في البحر الرائق فراجع ثم قال والناصية
 ما بين الترقعتين من الشعر وهي دون الربع واختار المحققون كصد الشريعة
 وابن الساعاتي في البدايع وابن الهمام ان البالا الصاق والفعل الذي
 هو المسح قد تعدي لالة وهي اليد لان البالا اذا دخلت في الالة تعدي الفعل الى
 كل المسوح كسمحت راس اليتيم بيدي او على المحل تعدي المفعول الى الالة وهي
 اليد لان البالا اذا دخلت في الالة تعدي الفعل الى الالة والتقدير والمسح باليد
 بروسكم فيقتضي استغاب اليد دون الراس وفي رواية قد رتلث اصابع
 وقال في غاية البيان انها ظاهر الرواية وفي معراج الدراية انها ظاهر المذهب
 وقال في الظهيرية وعليها الفتوى ووجهها بان الواجب الصاق اليد والاصابع

اليتيم

اصلاها والثلاث اكثرها ولا اكثر حكم الكل وغربت هذه الرواية الى محمد كذا
في النهاية وغر الربع اي رواية الربع اليها وهو الحق انتهى من البحر ايضا ملخصا
ولو مسح باطراف اصابعه والماء يتقاطر فالما ينزل من اصابعه الى اطرافها فاذا
مده صار كانه اخذ ما جديدا كذا في المحيط وصح في الخلاصة الجواز مطلقا
نقاطر او لا ولو مسح باصبع واحدة يبطنها وبظهرها وبجانها قال بعضهم لا يجوز
وقال بعضهم يجوز وهو الصحيح كذا في البدائع ولا يخفى ان هذا على رواية المسح
بثلاث اصابع واما على المذهب من اعتبار الربع فلا يجوز ولو ادخل راسه في ثلاث
او خفه او جبيرته وهو محدث قال ابو يوسف يجزئ المسح ولا يصير الما مستعملا
وان نوى المسح اختلف المشايخ على قوله والصحيح انه يجوز ولا يصير الما مستعملا
سواء نوى او لم ينو وقال محمد ان لم ينو يجزئ ولا يصير الما مستعملا كذا في البدائع
وقوله مرة اي بمسح ربع راسه ولا يزيد اي لا يسكن لان الزيادة على المرة من
وطيفة الغسل لان الزيادة للتطيف ولا كذلك المسح ولو حلق راسه او قلم
ظفره بعد ما توضا لا يجب المسح للرأس ثانيا ولا يجب الغسل لحلق القلم ثم
اراد الشروع في بيان الفرض المتم لفروض الوضوء قال الرابع غسل الرجلين
الى الكعبين والكعبان هما العظمان الناشزان من جانبي القدم اي المرتفعان
كذا في المغرب وصح في الهداية وغيره لا مارواه هشام عن محمد انه المفصل
في ظهر القدم عند مفصل الشراك لان محمد انما قال ذلك في المحرم اذ لم يجب
التغليظ يقطع خفيه اسفل من الكعبين واما محمد بيده الى موضع القطع فتقلبه
هشام الى الطهارة كذا في البحر والزائدة على الرجلين اي بان خلق الله رجلا زائدا

فوق محل الفرض فهي كالزائد على اليدين فالتامة هي الاصلية يجب غسلها
 والزائدة ما حاذي منها محل الفرض يجب غسله ومالم يحاذ لا يجب غسله
 ولكن يندب لما تقدم في حكم اليدين كذا في المجتبى ثم لما فرغ من بيان فروض الوضوء
 شرع في بيان سنته فقال وسنته وذكر لغة واصطلاحاً ونكتة جمعها وافراده الفرض
 الاشارة الى ان الفروض وان كثرت في حكم شيء واحد يدل فساد البعض
 بترك البعض بخلاف السنن اذ لا يبطل بعضها بترك البعض الاخر والاضافه
 هنا بمعنى اللام اي سنن للوضوء منها التسمية اي التسمية في ابتداء الوضوء
 سنة لقوله عم من توضا وذكر اسم الله تعالى كان ذلك طهورا لجميع بدنه ومن
 توضا ولم يذكر اسم الله تعالى كان طهورا لما اصابه الماء وهذا الحديث ينفي الكمال لانها
 لو كانت واجبة لعلها للاعرابي حين علم الوضوء لقضائها المنقول عن السلف
 كذا في النهاية او عن رسول الله ص كما في الخبازية بسم الله العظيم والحمد لله علي
 دين الاسلام وعن الربيع يتعوز ثم يبسم وذكر الزاهدي ان اجمع بين ما
 تقدم وبالسنة كان حسنا وفي المحيط السنة مطلق الذكر كالحمد لله والاله
 الا الله وما ذكره المصنف من انها سنة مختار القدوري وفي الهداية الاصح
 انها مستحبة قبل وهو ظاهر الرواية ويسمي قبل الاستنجاء وبعد هو الصحيح
 لا مع الانكشاف وموضع النجاسة ولو نسي التسمية في اول الوضوء ثم ذكرها
 في خلاله فسمي لا تحصل السنة بخلاف الاكل والفرق ان الوضوء عمل واحد
 بخلاف الاكل فان كان لقمه فعل مبتدا ولهذا ذكر في الخاتمة لو قال كلما
 اكلت اللحم فليد علي ان اصدق بذكرهم فعليه بكل لقمه درهم كذا في البحر

ومن سنن الوضوء أيضا غسل يديه إلى رصغيه في ابتداء الوضوء وفي ضيق الحلووم
الرسغ بالغين المعجمه مفصل الكف في الذراع والقدم في الساق كذا في البحر
وما احسن قول القائل حيث قال وعظم يلى الابهام كوع ما يلى لمخضرك الكرسوع
والرسغ ما وسط وعظم يلى الابهام رجل مقلب بوع فخذوا خذوا خذوا من الغلط
وهذا هذه سنة تنوب عن الفرض كالفاتحة فانها تنوب عن الفرض وهو الاية وعن
الواجب وهو قراءة الفاتحة نفسها وقيل فرض وتقدمة سنة لان محمدا قال في
الاصل بعد غسل الوجه يغسل ذراعيه ولم يقل يغسل يديه واختاره في فتح
القدير والنجاسة وغيرهما وغسل اليدين سنة قبل الاستنجاء بعده وعليه
أكثر المشايخ ولا فرق بين المستيقظ وغيره ولكنه يأكد الغسل عند توهم
النجاسة وكيفية ان ياخذ الينا بشماله ويصب على يمينه ثم على يساره ذلك
اي وكيفية غسلهما كما ذكر في السروح انه ان كان الينا صغيرا بحيث يمكن
رفعه لا يدخل يده فيه بل يرفعه شماله ويصب على يمينه كفة اليمنى ويغسلها
ثلاثا ثم ياخذ الينا بيمينه ويصب على كفة اليسرى ويغسلها ثلاثا وان كان الينا
كبيرا لا يمكن رفعه فان كان معه انا صغيرا يدخل في الكبير ويفعل كما ذكرنا و
ان لم يكن يدخل اصابع يده اليسرى مضمومة في الينا ويصب على كفة اليمنى
ثم يدخل يده اليمنى في الينا ويغسل الاخرى وهذا اذا لم يكن على اليد نجاسة فان
كانت محتملة لاخذ الما من الينا بشي ولا يدخل يده لئلا يتنجس الما او ياخذ
بفم ان امكن وان يمكن يتم ويصلي ولا اعادة عليه وهذا مقيد لقول
المصنف ان ياخذ الينا بشماله الى اخره وقالوا يكره ادخال اليد في الينا قبل

الفصل للمحدث وهي كراهة تنزيه لان النهي فيه مصروف عن التحريم بقوله فانه لا يدري
 اين يات يده فانه يمحول على الانا الصغير والكبير اذا كان معه انا صغير فلا يدخل اليد
 فيها صلا وفي الكبير علي ادخال الكف كذا في المستصفي وغيره لما في الخاتمة وغيرها
 ان المحدث او الجنب اذا دخل يده في الانا للاغتراف وليس عليها نجاسة لا يصير الماء
 مستعملا ولكن قال في البحر بعد هذا كله مسئلة رفع الما فيه اختلاف المشايخ والصحيح
 انه يصير مستعملا وهو من يل للخبث انتهى ثم قال ومن سنن الوضوء السواك اي استعماله
 لانه اسم للنجاسة والحاجة لهذا التقدير لان السواك يأتي بمعنى المصدر وهو سنة
 في ابتداء الوضوء والحق انه مستحب كما في البحر وغيره كالزيلي وهو عند المضمضة وعليه
 اكثر المشايخ وفي البدائع والمجتبي قبل الوضوء وليس هو من خصائص الوضوء بل مستحب
 في مواضع منها اصفرار السن وبغير الراجحة والقيام من النوم والقيام الي الصلاة
 واول ما يدخل البيت وعند اجتماع الناس وعند قراءة القرآن كذا في فتح القدير وغيره
 وقولهم عند القيام الي الصلاة ينافي ما فعلوه من انه عندنا للوضوء للصلاة خلافا
 للسافعي وفائدة الخلاف تظهر فمن صلي بوضوء واحد صلوات يكفيه السواك مرة و
 السواك عندنا للوضوء وعند السافعي يستاك لكل صلاة وعللوه بانه اذا استاك^ت
 للصلاة بما يخرج منه دم وهو نجس بالاجماع وان لم يكن ناقضا عنه ويستاك^ت
 عرضا لاطول وبدان الجانب الايمن باعالي الاسنان واسافلها واقله ثلاثا في الاعالي
 وثلاث في الاسافل بمياه ويستحب ان يكون لينا من غير عقد في غلظ الخضر و
 طوله شبر وهو من الاشجار المرة المعروفة ولا تقوم الاصابع مقامه حال وجوده
 وتقوم الاصابع والخرقة الخشنة مقامه حال فقده او عدم اسنانه في تحصيل الثواب

والعلك يقوم مقامه للمرأة لان المواظبة عليه تضعف الاسنان بها ويستحب
امساكه باليد اليمنى بان تجعل الخنصر من يمينك اسفل السواك تحته والبصر
والوسطى والسبابة فوقه واجعل الابهام اسفل راسه تحته كما رواه ابن مسعود
ولا يقبض على السواك فان ذلك يورث الباسور ومنافع كثيرة منها انه يرضي
الرب ويمنع الشيطان ويفرح الملائكة ويبطئ السبب ويذهب الرائحة الكريهة
ويسوي الظفر ويجلي البصر ويذكر الشهادة عند الموت وقد انبأها العلم الى سيف
وسبعين فائدة وقال في السراج الوهاج يكره ان يستاك مضطجعا لانه يورث
الطحال كذا في البحر ومن ستن الوضوء غسل فيه وانف عن المضغمة والاستساق
للاختصار وما في السراج ان الغسل يشعر بالاستيعاب فكان اولي فيه نظر فان
المضغمة كذلك فانها اصطلاح استيعاب الما جميع الفم كما في الخلاصة وفي اللغة
التحريك والاستساق لغه من الشق وهو جذب الما بريح الانف الى داخله
واصطلاحا ايصال الما الى الما وهو ملا ان من الانف كذا في الخلاصة والمبالغة
فيها سنة كذا في الروافى الحديث بالغ في المضغمة والاستساق الا ان يكون صائما
رواه اصحاب السنن الاربعة ابو داود وابن ماجه والترمذي والنسائي
والمبالغة في المضغمة بالغرغرة وهي الاستساق دفع الما الى ما استند من
الانف ولو تمضمض وابتلع الما ولم يحجبه اجزاءه والافضل ان يلقيه لانه ماء
مستعمل وفي الظهيرة اذا اخذ الما بكفه فتمضمض ببعضه واستساق بالبا
جاز وفي السراج الوهاج ولو تمضمض ثلاثا من غرفة واحدة لم يصير اثيا
بالسنة وذكر الصيرفي انه يصير اثيا بالسنة ولا يخفى انه يكون اثيا بسنة

المضمضة لا بسنة كونه ثلاثا فالنفي والاثبات في القولين بالاعتبارين فلا
 اختلاف والاولى ما قاله مسكين غسل فم وانف بمياه انهرى من البحر ومن سنن
 الوضوء النية وهي لغة غرم القلب على الشيء واصطلاحا قصد الطاعة والتقرب
 الى الله تعالى في ايجاد الفعل وهي سنة مؤكدة في غير التوضي بسور الحجار ونبيذ
 التمر ونوي المتوضي نية رفع الحدث او اباحة الصلاة وهي عند غسل الوجه وبه
 صرح في الجوهرة وقال في الاشياء والنظاير ينبغي ان تكون عند غسل اليدين
 الى الرسغين في اول الوضوء لينال ثواب السنن المتقدمة على غسل الوجه
 وقالوا الغسل كالوضوء في السنن وفي التيمم نوي عند الوضع على الصعيد
 ولم اروق نية الامامة للثواب وينبغي ان يكون وقت نية الجماعة او صلاة
 المأموم وان كان في اثنا صلاة الامام هذا للثواب واما الصحة لاقد بالامام
 فقال في فتح القدير والافضل ان ينوي الاقداء عند اقتراح الامام فان نوي
 حين وقف الامام عالما بان لم يشرع جاز وان نوي ذلك على ظن انه شرع ولم يشرع
 يشرع اختلف فيه قيل لا يجوز واما نية التقرب لصيرورة المامستعملا فوقها
 عند الاعتراف كذا في الاشياء والنظاير ومن سنن الوضوء تسليم الغسل اي
 تكراره ثلاثا سنة لكن الاولى فرض والثنتان مستان مؤكدتان اذ لا توصف الثانية
 وحدها او الثالثة وحدها بالسنية الامع ملاحظة الاخرى والسنة تكرار
 الغسلات المتوعدات لا الغزوات ودليل السنية انه عدم توضحا مرة مرة وقال
 هذا وضوء لا يقبل اسد الصلاة الاله وتوضا مرتين مرتين وقال هذا وضوء من وضوء
 اسد الاجهرتين وتوضا ثلاثا ثلاثا وقال هذا وضوء وضوء الانبياء من قبلي

فمن زاد علي هذا ونقص فقد تعدي وظلم ففي الحديث لف ونشر مرتب لان المعدي
يرجع الي الزيادة والظلم الي النقصان كذا في غاية البيان وقوله توضامة اي غسل
اعضا الوضوء والمراد بالقبول الجواز بمعنى الصحة وانما قلنا هذا لان القول
يلزم الصحة لان الصحة تعتمد وجود الشرأيط لا غير بخلاف القول لقوله في
انما يتقبل الله من المتقين كذا في البحر وقوله فقد تعدي في الزيادة علي المطلوب منه
والنقص من المطلوب منه ايضا في المرات والمواضع اما الزيادة لطائفة
القلب عنه الشك فلا بأس به بل يستحب وكذا التكرار في غير مجلس الوضوء
اما تكراره في مجلس واحد فيكره لما فيه من الاسراف كذا في السراج الوهاج وقد
المصنف بالفصل احترازا عن المسح فانه لا يسن تسليمة كذا في فتح القدير وهل
يكراه اولي اختلف فيه قيل يكره وبه قال في المحيط والبدائع وفي فتاوي قاضي خان
لا يكره ولا يكون سنة ولا ادبا انتهى وهذا الولي وبه جزم في البحر اذ لا دليل علي الكراهة
ومن المكروه الزيادة علي الثلاث وهي من الاسراف وهذا اذا كان نهرا ومما وكا
له فان ما موقفا علي التطهير حرمت الزيادة علي الثلاث وهي من الاسراف
بلا خلاف وما المدارس من هذا القبيل كذا في البحر ومن سائر الوصو تحليل الاصابع
وهو ادخال بعضها في بعض بما متقاطعا ويقوم مقامه دخول الماء ان كان جاريا
ولم يكن جاريا فسنة اتفاقا اعني تحليل الاصابع اليدين والرجلين لحديث
رواه اهل السنن الاربعة انه عم كان اذا توضا خلل بين الاصابع قال الترمذي
حديث حسن صحيح قال في التمهيد التحليل انما يكون بعد التسليم وتحلل اصابع
اليدين بالتسبيات وصفته في الرجلين ان يخلل بخصر يده اليسرى يده اليمنى

رجله اليمنى ونحتم بخنصر رجله اليسرى كذا ورد في الأثر في معراج الدراية وغيره
ولا غيره بمن تعقب هذا برواية المستور دانه ذكر قال رأيت رسول الله ص توضع
فخل أصابع رجله بخنصره ولم يقيد بخنصر اليد اليسرى فلم يتعين التقيد بخنصر
اليسرى فإنه فاسد لأن النص الأول قيد وهو معه زيادة علم فتعين وبطل تعقبه
وأيضا كلامه بعد الاتفاق لا يقيد وأيضا اليمن لما شرف واليسار لما خبت إذ
الرجل منظمة الوجه خصوصا المنخفض ومن سنن الوضوء مسح كل رأسه مرة أي
مرة مستوعبة ولا تليق في المسح لأن التكرار في الغسل لأجل المبالغة في التنظيف
ولا يحصل ذلك بالمسح فلا يقيد التكرار وكذا في مسح الخف والجيرة والتميم ومن
سنن الوضوء مسح أذنيه بما به أي بما الرأس وكيفية أن يضع كفيه وأصابعه على
مقدم رأسه ويمرهما إلى قفاه على وجه يستوعب جميع الرأس ثم يمسح أذنيه
بأصبعيه السبابتين بين داخلهما وألأبهامين خارجهما وهو المختار كذا في البحر
عن المعراج ومن سنن الوضوء الترتيب المنصوص أي الذي ذكر في النص قوله تعالى
فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق الآية وهو سنة مؤكدة على الصحيح ويكون
مستأبتر كما قال الشافعي الترتيب فرض وقد ضعفه بعض الشافعية وقال
بالسنة وأما ما استدلل به النووي بأن الله تعالى ذكر مسح جانبيه فغسلات و
الأصل جمع التيممات على نسق واحد ثم عطف غيرها لا يخرج عن ذلك القاية
وهي هنا وجوب الترتيب فقد أجيب عنه بأن القاية التيممية على وجوب الاقتصاد
في صب الماء على الرجل لما أنه منظمة الأسراف كذا في الكشاف وغيره ولما
ثبت أنه عم تيمم فبدأ بأذنيه قبل وجهه فلما ثبت في التيمم ثبت في الوضوء

بأولي كذا في البحر والحاصل أنه لا حاجة إلى إقامة الدليل على عدم الفرض
لأنه الأصل ومدة مطالب به ومن سنن الوضوء ألا يكسر الواو وهو
التابع في الأفعال من غير أن يخللها جفاف عضو مع اعتدال الهواء
البدن لغير عذرا ما إذا كان لعذر بان فرغ ما الوضوء وانقلب إلانا فذهب
الطلب الما وما التبهره فلا بأس بالتفريق على الصحيح ثم لما فرغ من سنن
الوضوء شرع في بيان مستحب فقال ومستحب التيامن أي مستحب الوضوء
البداة باليمين في غسل الأعضاء وهو في اللغة الشيء المحبوب ضد المكروه وعند
الفقهاء هو ما فعله عم مرة وتركه أخرى والمندوب ما فعله عم مرة أو مرتين
تعلما للجواز كذا في النقاية ويرد عليه المرغب فيه وأولي ما عليه الأصوليون
من عدم الفرق بين المستحب والمندوب وإن ما واطب عم مع ترك ما بلا عذر
سنة وما لم يواظب عم عليه مستحب ومندوب وإن لم يفعله عم بعد ما
رغب فيه كذا في التحرير وحكم الثواب على الفعل وعدم اللوم على الترك
وقال في السراج الوهاج البداية باليمين فضيلة على الأصح وقدنا بقولنا
في غسل الأعضاء للبحر وغيره احتراز عن الممسوح فإنه لا يستحب
تقديم اليمين فيه كمسح الأذنين لأن مسحهما معا سهل كالتحدين كذا
في البحر ومن مستحب الوضوء مسح رقبته بظهر اليدين لعدم استعمال
بليتها ومسح الخنطوم بدعته ومن مستحبات الوضوء ترك الإسراف و
التقيير وكلام الناس والتمسح بالخرقة كما يأتي إليك قبل أن يرد إليك
طرفك في قول المصنف ومن أدابه استقبال القبلة إلى آخره لأنه لا فرق

٢٤
١٥١
في الحقيقة بين المستحب والمندوب كتابه عليه صاحب البحر ومن مستحب الوضوء
تخليل الحية كذا افاده السارح مولا نافع الدين الزبلي ثم قال المصنف ومن
ادابه اي ومن اداب الوضوء استقبال القبلة عند الوضوء وقد علمت انه لا فرق بين
المستحب والمندوب الشاهد عند غسل كل عضو بان يقول اشهد ان لا اله الا
الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله ومن اداب الوضوء ذلك اعضا الوضوء وادخال
خنصره في صماخي اذنيه اي ثقبها عند المسح قال قاضي خان لم ينقل عن اصحابنا
ادخال الاصبع في صماخي الاذن وعن ابي يوسف انه كان يفعل ذلك لما روي انه عم
انه ادخل اصبعه في صماخي اذنيه في الوضوء والخنصر ابلغ في الدخول لصغرها
كذا قاله الحلبي ومن اداب الوضوء تحريك خاتمه الواسع ولا يستعين فيه اي
في الوضوء بغيره وعن الوبري لا بأس بصب الخادم لانه عم كان يصب عليه الماء
كذا في البحر وهذا محله اذ الم يامر غيره بالصب على وجه النفاخر كالا يتقى على
اهل البصائر الحديث ان لا تستعين على عبادة ربنا الحديث ومن ادابه اي الوضوء
ان لا يتكلم فيه بكلام الناس وينشر الماء على وجهه من غير لطم احترازاً عن الماء
المستعمل وكذا الجلوس على مكان مرتفع انفاً عما ذكر وكذا الجمع بين نية الطلب
وفعل اللسان وكذا التسمية الله تعالى عند غسل كل عضو وكذا الدعاء عند غسل
كل عضو بدعائه الوارد فيه بان يقول عند المضمضة اللهم اغني علي تلاوة القرآن
وذكرت وشكرت وحسن عبادتك وعند الاستنشاق اللهم ارحني راحة
الجنة ولا ترحني راحة النار وعند غسل الوجه اللهم بيض وجهي يوم تبيض
وجوه وتسود وجوه وعند غسل يدي اليمنى اللهم اعطني كتابي بيمينتي وحاesني

حسابا يسيرا وعند يده اليسرى اللهم لا تعطني كتابي بشئ من ولا من وراء
 ظهري وعند مسح راسه اللهم ظلمي تحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك
 وعند مسح اذنيه اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه وعند
 مسح عنقه اللهم اعتق رقبتني من النار وعند غسل رجله اليمنى اللهم ثبت قدمي
 علي الصراط المستقيم يوم تزل الاقدام وعند غسل رجله اليسرى اللهم اجعل
 ذنبي مغفورا وسعي مشكورا وتجارتني لن تبور ويصلي علي النبي عم عند غسل
 كل عضو ومن اداب الوضوء ان يقول عند الفراغ اي عند الفراغ من الوضوء اشهد
 اي اعتقد ان لا اله يعبد بحق الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله اللهم
 اجعلني من التوابين اي الكثيرين التوبة واجعلني من المتطهرين عن قاذورات
 المعاصي يشرب فضل وضوءه مستقبل القبلة قائما او قاعدا لا يشرب قائما
 الا هذا اي بعد الفراغ من الوضوء ماء زمزم مستقبل الكعبة لما روي انه عم
 كان يفعل ذلك ويقول عند عقب شربه اللهم اسقني شفايتك وداويني بدوايك
 واعصمني اي احفظني من الوهل بفتح الهاء الضعف والامراض عطف خاص
 علي عام والاوجاع كذلك لان كل ضعف ومرض ولا عكس كما قال الشيخ الحلبي
 ولا ينقض ما وضوءه عن يده لما ورد انها ارواح الشيطان ومن الاداب ان يصله
 بسمحة بضم السين اي نافلة الا ان يكون الوضوء في وقت مكروه ثم لما فرغ عن
 اداب الوضوء شرع في مكروهاته فقال ومكروهاته اي ومكروهات الوضوء طم
 الوجه بالماء لظا غنيفا ينفيه تحزا عن الماء المستعمل والاسراف فيه اي الاسراف
 المافي الوضوء مكروه وتلبيح المسح بما جدي لان التلبيح بما جدي من وظيفة

٢٢
١
الغسل لاجل التطهير ولا بأس بالتسبح بالمندبل بعد الوضوء بالماء المستعمل
ولا يكره حمل ما يمسح به كمال يكره حمل خرقة البراق والمخاض على الصحيح القابل
بطهارة الماء المستعمل روي ذلك اي التسبح بالمندبل او نحوه عن عثمان بن عفان
والحسن بن علي بن ابي طالب رضي الله عنهم جميعين ذكره اي ذكر هذا المروي عن الصحابة
المذكورين فخر الدين الزيلعي شارح كنز الدقائق صاحب التحقيقات والتدقيقات
رحم الله فوايد الفوايد جمع فائدة وهي لغة ما استفيد من علم او مال او غيرها
واصطلاحا ما يكون الشيء به احسن حالا منه بغير مهمة اي يهتم بها وطلب
لما فيها من النفع الذي لا يستغني عنه من اي الذي يتيقن في الوضوء اي عالم
من نفسه انه علي الوضوء وسك في الحدث اي سك على خروج منه حدث او
فلا وضوء عليه لان المتيقن به وهو الوضوء لا يزول بالسك وهذه قاعدة يجب
حفظها ومن يتيقن في الحدث وسك في الوضوء فعليه الوضوء لان اليقين لا يزول
بالسك لما ذكرنا ومن سك في خلال اي اثنا الوضوء فعليه اي فيجب عليه
غسل ما سك فيه لان الاصل عدم غسله وان سك بعد تمام الوضوء فلا
يلتفت اليه لان السك لا يؤثر بعد التمام ما لم يتيقن بعدم غسله لان ذمته
مستغولة بالمتيقن بعدم غسله فلزمه غسله ثم لما ذكر الذي يؤثر فيه السك
شرع في بيان ما يخرج عن هذا الاصل فقال ومن علم انه جلس لقضاء الحاجة
وسك هل قضاهام لا والحال انه متيقن بالوضوء ثم جلس لقضاء الحاجة و
سك هل خرج منه حدث ام لا فعليه الوضوء لانا اقمنا المظنة هنا مقام اليقنة
وهي التحقيق كما اقمنا المباشرة الفاحشة مقام الحدث لان انتشار الذكر

مظنة خروج المني لان الذكر عيذي غالباً عند انتشاره فاقيم السبب مقام
المسبب ومن علم انه قعد للوضوء وشك هل توضع له الا وهو على الوضوء لما
تقدم انا القضا السبب فهو الجالس للوضوء مقام المسبب وهو الوضوء
من نسي انه لم يغسل عضو من اعضاء الوضوء ولم يعلم اي عضو هو ذكرك في مجموع
النوازل انه يغسل الرجل اليسرى لانها اخر فريض الوضوء محلاً لحال المسلم
على الصلاح في الترتيب ومن راي بلابعد الوضوء ولم يعلم هل هو بول او ان
كان اول ما عرض اي ان كان ذلك المري لم يرس ابداً اعادة الوضوء وان كان
مريه الشيطان اي يوسوسه كثيراً بان يتكرر من الشيطان الوسوسة للوضوء
فلا يلتفت اليه اي يعتبر وسوسة الشيطان له واذا كان كذلك فينبغي
اي يستحب ان ينضح اي يوش ثوبه وفرجه وان يركس سر او يلبه بالما اي يركس
ثوبه وفرجه بالما قطعاً للوسوسة عنه كذا ذكره الشيخ الحلبي هو بن امير الحاج
سارح المنية المصلي وذكر ايضا اي وذكر الشيخ الحلبي عن ابي حفص الكبير انه
قال لو سئلت يده اليسرى بان حصل لها مرض فلم يقدر اي لا يستطيع ان
يستنجي بها فان كان كذلك ولم يجد اي هذا الذي سئلت يده من يصب
عليه الما فانه لا يستنجي بالما ويغترف في ترك الاستنجاء بالما ويستنجي بالجار
ان لا ان يقدر هذا المشلول على الما الجاري فيستنجي به وان سئلت كلتا
اليدين اي وان سئلت اليدين معا ولم يقدر ان يستنجي بالما والجار فيمسح
ذراعيه على الارض وجهه على الحائط بنية التيمم لانه عاجز عن استعمال الما
فحكمه كالعدم فيتيمم ولا يدع الصلاة فانظر ايها العاقل كيف يسر الله لنا ولم

ولم يعسر علينا وامرنا ان لا ندع الصلاة المريض اذا كان لا يقدر على الوضوء
 وله ابن او اخ وليس له امرأة او جارية يحل له وطئها وعجز عن الوضوء
 بوضيه الابن او الاخ الا انه لا يحل ان يمسه فرب الامن اي الذي يحل له وطئها
 كالزوجة والامة ويسقط عنه في هذه الحالة الاستنجاء يكلف الله نفسا الا
 وسعها وكذا اي ومثل الحكم في المريض الحكم في المريضة اذا لم تقدر على الوضوء
 ولم يكن لها زوج ولها ابنة او اخت توضيها اي توضيها الغت او الاخت
 ولكن يسقط عنها الاستنجاء لعدم القدرة عليه انتهى اي كلام الحلبي عن الشيخ
 ابي حفص الكبير ثم لما فرغ المصنف مما يتعلق بالوضوء شرع في بيان ما ينقضه
فصل في بيان احكام نواقض الوضوء قال وينقضه اي الوضوء كلما خرج
 من السبيلين وهذه العبارة اولي من عبارة من قال خروج نجس لان
 الريح الخارج من الدبر ناقض وان عيضا طاهرة هو الصحيح حتي لو ليس
 سراويل مبتلة بالما او التيه مبتلة فخرج الريح من الدبر ومن علي ما ذكر
 لا يتنجس وما ذكر عن الحلواني انه كان لا يصلي بسراويله فخرج منه كذا في
 البحر فكل ما خرج من السبيلين ينقض الوضوء سواء كان الخارج معتادا
 كالبول والغائط والريح الخارج من الدبر فانه ناقض للوضوء وكذا ينقض
 الوضوء غير معتاد كاللودة والحصاة الخارجين من الدبر والذكر لقوله عم
 حين سئل عن الحدث فقال كلما خرج من السبيلين وكلمة ما عامة فتناول
 المعتاد وغيره خلا لما لاك في غير المعتاد والحجة عليه ما تلونا وقوله عم
 للمستحاضة توضاي لوقت كل صلاة ودم الاستحاضة ليس بمعتاد ثم قال

لا الرج اي المعتاد وغير المعتاد بما قضى لا الرج الخارج من الذكر وقبل
المرأة فانه ليس بنافض علي الصحيح لان الخارج منها اختلاج وليس
برج ولو ادخل اصبعه في دبره ولم يغيبها فانه يعتبر فيه البلة والرايحة
هو الصحيح لانه ليس بداخل من وجه كذا في شرح قاضي خان واستفيد منه
انه اذا غيبها نقض وفي اللول الجية وكل شيء اذا غيبه ثم اخرج او خرج
فعليه الوضوء لانه كان داخلا وعليه قضا الصوم ايضا انتهى وان اقطر
في احليله دهنا ثم عاد فلا وضوء عليه واحتقن بدهن ثم عاد فعليه الوضوء
والفرق بينهما ان في الثاني اختلاط الدهن بالنجاسة بخلاف الاحليل
للحائل وكل شيء اذا دخل بعضه وطره خارج لا ينقض ولا يبطل الصوم
لانه غير خارج كذا في المحيط وان خرج البول الى القلفة نقض وهذا مسك
لانهم قالوا لا يجب على الجنب اتصال الماء اليه لانه حلقه كالقبضة لكن قال
صاحب الدرر والغرر الاصح انه يجب فلا اشكال ولا اشكال واراد علي الكثر و
ان حسي احليله يقطن الاحليل بكسر الهرة مجري البول من الذكر اي اذا
حس الاحليل يقطن فانقاضه اي فانقاض وضوءه بابتلال خارج اي خارج
الحس وان حسست المرأة فرجها يقطن ونحوه فان كان الحسود اخل الفرج فلا
وضوء عليها الا اذا كانت القطنة عالية او محاذية ونفذت البلة الى الجانب الاخر وان
كانت القطنة متسفلة عنه لا ينقض لا لعدم الخروج وان كان الحسود في الفرج
الخارج وابتل داخل الحسود انقض وضوها سواء نفذ البلل الى خارج الحسود
اولم ينفذ ليتقن بالخروج من الفرج الداخل الى الفرج الخارج وفي الخاتمة المحبوب

اذا خرج منه ما يشبه البول ان كان قادرا على امساكه ان شاء امسكه و
 ان شاء رسله فهو بول ينقض الوضوء وان كان لا يقدر على امساكه لا ينقض
 ما لم يسيل وفي فتح القدير الختني اذا تبين انه امرأة فذكره كالجرح او رجل ففرجه
 كالجرح لكن قال في البحر ينقض وضوء الختني بخروج البول من فرجه جميعا
 سال اولو في التوشيح يوجب بالاحوط في حق الختني المشكل وهو النقص
 واما المفضاه وهي التي صار مسلك البول والغايط منها واحدا او التي
 مسلك بولها ووطيها واحدا فليست يجب لها الوضوء من الريح ولا يجب لان اليقين
 لا ينزل بالسك وعن محمد وجوبه وبه اخذ ابو حفص للاحتياط ورجح في فتح
 القدير لان الريح في الغالب لا يكون الا من الدبر لكن قال في البحر الصحيح عدم
 النقص بالريح الخارجة من الفرج لما ذكرناه حكمان اخران الاول لو طلقت
 كذا ما وتزوجت باخر لا تحل للاول ما لم تحبل لاحتمال الوطئ في الدبر الثاني
 يحرم على زوجها باجماعها الا ان يكون اثباتها في قبلها من غير تعدد كذا في فتح
 القدير وقد يقال انها تسمى هذا على القول بالاحتياط وكذا قال في البحر
 وينبغي ان يختص بها على المعنى الاول واما على الثاني فلا كما يفيد التعليل
 المذكور ولو ادخلت في فرجها او في دبرها يد او شيئا اخر ينقض وضوها
 اذا اخرجته لانه يستصحب النجاسة وفي التوشيح باسوري خرج دبره فعاليه
 بيده او مخروقة حتى ادخله تنقض طهارته لا يلتزم بيده شي من النجاسة الا ان
 عطس فدخل بنفسه وفي الحلواني ان يتقن خروج الدبر ينقض طهارته لخروج
 النجاسة من الباطن الى الخارج كذا في البحر ويخرج على هذا الوجه بعض الدوة

فدخلت انتهى ومن الناقض للوضوء الدم اذا انحدر عن محله اي اذا تجاوز
الدم محل خروجه نقض الوضوء ولو اخذ المتوضي او غيره من المتوضي الدم
بقطنة وكان بحيث لو بقي اي ترك الدم لسأل نقض الوضوء الا اي وان
كان الدم الماخوذ بالقطنة لو بقي لا يسيل فلا اي فلا ينقض الوضوء ولا يكون
حدا وكذا اي ومثل الحكم المذكور في النقض وعدمه لو احمله اي لو
اكل الذباب الدم فارد ذلك الدم وكان بحيث لو بقي الدم لسأل اي
انحدر عن راس الجرح نقض الوضوء والدم المخلوط اي اذا خرج الفم وخرج
الدم من الجرح واختلط بالبراق فان غلب الدم على البراق نقض او استويا
اي استويا الدم والبراق نقض الوضوء والا اي والدم ان لم يستويا بان غلب
البراق الدم فلا اي فلا ينقض الوضوء ولا يكون حدا ولا يكون نجسا وبعبارة
ذلك اي الدم المخلوط بالبراق من حيث اللون ان كان المخلوط احمر انقضى
الوضوء وان اصفر لا اي وان كان المخلوط لا ينقض الا ان يكون ذلك
المخلوط نازجا اي مثل لون النارج فحينئذ احتياطا ذكره اي
ذكره بن امير الحاج العلامة الحلبي ولو عض شيئا المتوضي شيئا
كخبز يابس ونحوه وراي اي المتوضي راي اثر الدم فيه اي في ذلك
العضو من الموضع المخرج من اصول اسنانه ينبغي اي يجب على ذلك
المتوضي ان يضع اصبعه او طرف كفه على ذلك الموضع المخرج ان
راي المتوضي اثر الدم بان راى الدم انتقض وضوءه لانه يبين بذلك
ان الدم سأل والا اي وان لم ير اثر الدم فلا ينقض الوضوء والقيح الخارج

من الاذن او النقطة او لعين او اللذي او السرة او نحوها او الصديد
اذا سال ان كان السيلان يوجع نقض والا وان لم يكن يوجع فلا ينقض
الوضوء وهو الاصح وعن الحسن ان ما النقطة لا ينقض قال الحلواني وفيه
توسعة لمن فيه جرب او جدي كذا في المعراج وفي التبيين والفتح الخارج
من الاذن او الصديد ان كان بدون الوجع لا ينقض وبالوجع + ينقض
انتهى ما افاده الزيلعي في شرحه التبيين ونقله وافاده عنه العلامة الحلبي
ولو كان المكلف في عينه رمد او عشم يخرج ويسيل منها الدموع قالوا
يوم الوضوء وقت كل صلاة لاحتمال ان يكون السائل المذكور صديدا او
قيما كذا في البحر ولو خرج الدم بالعصر وكان بحيث لو لم يعصر لم يسيل
قالوا لا ينقض الوضوء لانه ليس بخارج وانما يخرج وهو مختار صاحب
وقال شمس الائمة ينقض وهو حدث عمده اي عند شمس الائمة قال
في فتح القدير وهو الاصح وعلمه بانه لانا ياربطه للاخراج وعدمه في هذا
الحكم بل ليكون خارجا نجسا وذلك يتحقق مع الاخراج كذا في البحر وعلي
المجروح ان يربط اي ويجب عن المجروح ان يربط جرحه تعليل للنجاسة
ولو اصاب الثوب من ذلك الدم اكثر من قدر الدرهم وهو قدر مقعر
الكف لانه اي الدم رقيق فيلزمه اي يلزم المبتلي به غسله اذا كان
بحال لا يتنجس ثوبه قبل الفراغ من الصلاة والا وان كان بحال يتنجس
ثوبه فراغ المبتلي من الصلاة جازله اي لهذا المصلي ان لا يغسله وهو
القول المختار للفتوي اي المفتي به وقيل لا بد اي لا مفرد فيجب عليه

ولا اي وان كان
يتنجس ثوبه قبل الفراغ من الصلاة

ان يغسله في وقت كل صلاة تقبلا للنجاسة وتحذرا عنها رجل به رجل
به جذري خرج منها اي من الجذري ما اخرج منها صديدها اي الماء او
الصديده سائل فتوضا منه ثم سال من القرحة التي لم تكن سائلة نقض
لان الجذري قروح متعددة وتقدم عن الحسن ان ما النقطه لا ينقض
قال الخواص وفيه توسعة لمن به جرب او جذري كذا في المعراج وعلى هذا
اي وينبغي على مسيلة الجذري مسيلة المتخرب اذا كان الدم يخرج
اي يسيل من احدها فتوضا له اي لانه نقض الوضوء بسيلانه ثم سال
اي سال الدم من الذي اي من الذي لم يكن اي لم يخرج منه ويسيل
نقض والحاصل اي وحاصل ما تقدم في هذا المقام انه اي الحال و
السان اذا كان به اي بالمعدور عذرا بتلي به كسلس البول او
استطلاق البطن او انقلاص الرمح مثلا اي عذره مثل سلس البول
فتوضا للمعدور لذلك العذراي الذي ابتلي به ثم وجد منه اي من
ذلك المبتلي حدث اخر غير الاول الذي ابتلي به فعليه اي فيجب على
ذلك الذي خرج منه حدث غير الذي ابتلي به اعاد الوضوء في ذلك
الوقت لان الذي ابتلي به لا ينقض وضوءه الا بخروج الوقت فاذا وجد
حدث غير الاول في ذلك الوقت انتقض وضوءه ووجب عليه الوضوء
ان اراد الصلاة في ذلك الوقت لما ذكرنا ان الذي ابتلي به لا يكون حدثا
مادام في الوقت فاذا وجد غيره في ذلك الوقت والعلق ومحوه كالقرد
الكبير اذا امس العضو حتى امتلا اي امتلا ذلك الحيوان وكان بحيث

لو سقط اي وقع على الارض وسق اي انسق لسال منه اي من ذلك
 اي من ذلك المسقوق الدم نقض اي انتقض وضو المخصوص عضو ولا
 اي وان كان بحال لو سقط وانسق لم يسلم منه شي فلا ينقض الوضو
 بخلاف الذباب اي بخلاف اذا مص الذباب من العضو حتى امتلا وكذا
 البراغيث اذا مص وامثلا فانه لا ينقض لان ما يمسه الذباب والقراد
 الصغير لا يكون سائلا وينقضه اي وينقض الوضو في ملافاه واختلفوا
 في حمله الفم فقل ما يمكن الكلام معه وقيل لا يمكن امساكه لا
 تكلفه وصح في الشايع واخره بالذكر صاحب الكثر وان كان داخلا
 في النواقض لانه يخالف في حله الخروج وهو حدث عندنا لقوله عم اذا
 قال احكم في صلاته فليصرف وليتوضا الحديث وهو مذهب العشرة
 المبشرين بالجنة ومن تابعهم ولا فرق بين انواع القي لانها نجسة منبعثة
 من المعدة ولو مرة بكسر الميم صفرا او علقا وهو لغة دم منعقد في المعدة
 لكنه هاهنا سودا وكذا اعتبر فيه ملا الفم وفي فتح القدير لو قاد ودا
 كثيرا اوحية ملاف فاه لا ينقض انتهى او طعاما او ماء اي اذا تناول
 ما او طعاما ثم قام من ساعته نقض وقال الحسن لا ينقض اذا قام من
 ساعته لانه اتصل بقليل النجاسة فلا يكون نجسا ولا حدثا عنده وكذا
 الصبي اذا ارتضع وقام من ساعته وصح في المعراج وغيره ومحل
 الاختلاف ما اذا وصل الى معدته ولم يستقر اما لو قافل الوصول
 اليها وهو في المري فلا ينقض اتفاقا كذا في البحر بلغا اي البالغ لا ينقض

الوضوء سوا نزل من الرأس او صعد من الجوف واختلف في سببه
اي اختلف في السبب الموجب لنقض الوضوء وملا الفم فابو يوسف
يعتبر المجلس اي يشترط اتحاد المجلس ومحمد يعتبر الغنيان وهو
السبب عنده مثاله اي مثال ما اختلف فيه السببان ولا ينقض بالاتفاق
قافليلا اي دون ملا الفم وسكنت النفس من الغنيان ثم انتقل
من ذلك المكان وقا كذلك اي وسكنت النفس ولم الفم وجمع القى
الموجود في المرتين او في ثلاث مرات مثلا وملا الفم لا ينقض الوضوء بالاتفاق
لا خلاف السببين ثم اراد ان يبين المختلف فيه فقال ولو وجد القى
في مجلس واحد وملا الفم نقض عند ابي يوسف اتحاد الغنيان ام اختلف
ومحمد مع في اتحاد الغنيان والمجلس وهذه بالاتفاق وعند محمد ان لم
تسكن النفس وملا الفم نقض اختلف المجلس ام اتحد وقول محمد هو
الاصح قاله اي القابل لهذا التصحيح مسكين وقد نقلوا مسئلة في
كتاب الغصب ان محمدا خالف اصله واعتبروا المجلس فابو يوسف
خالف اصله واعتبر السبب وهي رجل تزج خاتما من اصبع نائم ثم
اعادها في ذلك النوم بين الجماع من الضمان وان استيقظ قبل ان
يعيدها ثم نام في موضع ولم يغم منه فاعادها في النوم الثانية لا يبرأ
من الضمان عند ابي يوسف لانه لما انتبه وجب ردها اليه فلا يبرأ بالرد
بالرد اليه وعند محمد يبرأ لانه ما دام في مسد مجلسه ذلك ولم يبردها
اليه لا ضمان عليه وان تكرر نومه ويقضته فان قام عن مجلسه ذلك

ولم يرد لها اليه ثم نام في موضع اخر فردها اليه لم يبرأ من الضمان اجماعا
 لاختلاف المجلس والسبب كذا في السراج الوهاج ولم يذكر لابي ح في
 هذه قوله قال قاضي خان في قباوا، من الغصب والصحيح من مذهبه
 انه لا يضمن الابا التحويل ثم قال في البحر والسبب فيها انما هو رده الي صاحبه
 فراجع ثم لما بين النواقض الحقيقية شرع في بيان النواقض الحقيقية
 فقال ونوم مضطجع بان وضعه حنبيه على الارض النوم فانه يحدث
 في الانسان بلا اختيار منه تمنع الحواس الظاهرة والباطنة مع سلا
 واستعمال الفعل مع قيامه فيعجز العبد عن اد الحقوق كذا في البحر ومن
 خصايصه عدم ان نومه لا ينقض وضوءه كذا في النهر ولما النوم مظنة
 الحدث اذ هو الحكم على ما يتحقق معه كما اقيم السبب الظاهر وهو
 السفر مقام المسنة وكذا اذا دخل الكنيف وشك في وضوءه فانه ينقض
 وضوءه لجران العادة عند الدخول بالخلا بالنهر كما تقدم واما من
 نام واضعا اليه على عقبه وصار شبه المنكب على وجهه واضعا
 بطنه على فخذه لا ينقض وضوءه كذا في النهاية والمعراج وغراه في فتح القدير
 الى الذخيرة ثم قال في غيرها لو نام متربعا ورأسه على فخذه ينقض وهذا
 يخالف ما في الذخيرة وفي المحيط لو نام قاعدا واضعا اليه على عقبه شبه
 المنكب قال محمد عليه الوضوء وقال ابو يوسف لا وضوء عليه المضطجع تشمل
 كذا في البحر وقال ايضا فيه ان ما في النهاية هو الاصح اطلاقا في المضطجع
 تشمل المريض اذا نام في صلابة وفي خلاف والصحيح النقض وينقضه

نوم متورك على احد وركيه او على احد مرقبيه لزوال مقعدته ولو
نام على راس الثور وهو جالس قد ادلى رجله كان حداثا وفي المستقي
نام محتبيا ورأسه على ركبتيه لا ينقض وفي المحيط لو نام على دابته
وهي عريانه قالوا ان كانت في حالة الصعود والاستواء لا يكون حداثا وان
كان في حالة الهبوط يكون حداثا لان مقعدته متجافية عن ظهر الدابة
وقيد المصنف بالمتورك لانه لا ينقض نوم القيام ولا القاعد ولو في السرج
او المحمل كذا في الخلاصة ولا الرامح ولا الساجد مطلقا في الصلاة او
خارجها ويشترط ان يكون في السجود على الهيئه المستنونه بان يكون
رافعا بطنه عن فخذه مجافيا عضديه عن جنبه وان سجد على غير
هذه الهيئه انتقض وضوءه كذا في البحر وفيه ايضا وسجدة اللأوه كالصلبيه
وكذا سجدة الشكر عند محمد خلافا لابي ح واطلق في الهداية النوم في
الصلاة فشمّل ما اذا كان عن بعد او غلبه وهو المختار انتهى البحر واختلف
فمن اسند لو ازيل اي لو زال شخص هذا الشيء لسقط المتوضي القيام
بزوال ما استند اليه والمختار من المذهب انه عفو اذا لم تكن مقعدته
زايله عن الارض وبه اخذ عامة المشايخ وهو الاصح واختار القدوري
التنقض واما اذا كانت مقعدته زايله فانه ينقض اتفاقا كذا في البحر و
التفاس نوعان ثقيل وهو حدث في حالة الاضجاع وهو ليس بحدث
فيها اي في الصلاة والفاصل بينهما انه ان كان يسمع ما قيل عنده فهو
خفيف والا فهو ثقيل ولو نام قايما او قاعدا فسقط على وجهه او جنبه

سم

ان انتبه قبل سقوطه او حال سقوطه او سقط نائما وانتبه من ساعته
 لا يتقضى وان استقر نائما ثم انتبه نقض كذا في الزلعي ومن النواقض
الحكمة للوضوء انما وهو افاقة سماءية تحل بالدماع تسلب القوي و
تستوي اي يعطى الحجا وهو العقل لانه اذا استر عقله زال استمسكه
ومن النواقض الحكمة للجنون وهو افاقة سماءية من الله اختيارا لا حذ فيه
تحل بالدماع تسلب الحجا وهو العقل ويبقى القوي اي لا يؤثر في القوي وانما
يؤثر في العقل ومن النواقض الحكمة السكر الذي يحصل به اي بالسكر في
المسبة تمايل كذا في الفرز والالمسيلة فح واختار الصدر الشهيد
انه من لا يعرف الرجل من المرأة والاول عن الحلواني وهو الاول في نقض الوضوء
لنزوال المسيلة وعدم التمييز ومن النواقض الحكمة وهففة بالغ احتار
به عن الصبي يقظان احتار به عن وهففة النائم فلا تكون جنابة فلا
تبطل الصلاة على الصحيح لان اليوم يبطل حكم الكلام قاله الزلعي يصلي
احتار به عن وهففة غير المصلي فانه يستحب منها الوضوء كما تقدم ولا بد ان
تكون صلاة ذات ركوع وسجود احتار به عن وهففة من يصلي صلاة
الجنابة فانه لا تبطل الوضوء للصلاة وكذا سجدة التلاوة لان النص
وهو قوله ام امن ضحك منكم وهففة فليعد الوضوء والصلاة جميعا ورد
في صلاة مطلقة فيقتصر عليها وهي اي وهففة ما تكون مسبوقة له
وليجرانه تبطل الصلاة والوضوء جميعا لكونها جنابة فاحشة في حال مناجاة
لربه لان الشخص اذا كان بين يدي عظيم رجا به ويستحي منه فانه سبحانه وتعالى

احق ان يستحي منه ويخافه فلاجل ذلك عوقب المكلف بنقض الوضوء
 تغليظا عليه وانما قلنا المكلف لان غير المكلف وهو الصبي لا ينقض
 وضوءه بالفقهه ولا يبطل الغسل والضحك ما يكون مسموعا له دون
 خيرا انه فيبطل الصلاة لا الوضوء اي لا تاثير للضحك في الوضوء ويؤثر في
 الصلاة والتبسم لا يبطل شيئا اي لا يؤثر في شيء من الوضوء والصلاة
 لكن ينافي الخشوع لقوله عم لو خشع قلب هذا السكت جوارحه قاله
 حين راي رجلا يعيب في صلاته ومن التواضع الحكيمه المباشرة الفا
 وهو ان يبشر الرجل امراته حال كون المرأة والرجل متجردين وانتشرت
 الله اي انتشرت الله الرجل ولا في اي مس فرجه اي الرجل فرجها اي
 المرأة لان هذه المباشرة لا تخلو عن خروج مذي غالبا وهو كالمحقق لا مس
 ذكر اي ينقض الوضوء ما تقدم لا ينقضه مس ذكر وهو مذهب عمر ابن الخطاب
 وعلي بن ابي طالب وابن مسعود وابن عباس وزيد بن ثابت وغيرهم من
 كبار الصحابة وصدور التابعين مثل الحسن البصري والثوري وسعيد بن
 المسيب وغيرهم رضي الله عنهم وقال الطحاوي ولم يعلم احد من الصحابة
 اوتي بالوضوء منه غير من عمر وقد خالفه اكثرهم وقد جاء في حديث حسنة
 الترمذي وصححه ان رجلا قال يا رسول الله ما ترى في رجل مس ذكره في
 الصلاة فقال هل هو بضعة منك او مضعة منك وقال الشافعي مس
 الذكر ينقض الحديث بسرة المشهور لكن قال يحيى بن معين ثلاثة احاديث
 لم تصح عن رسول الله عم حديث مس الذكر ولا فتاح الابوي وكل مسكر حرام

ذكره أبو الفرج ومثله عن الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه
 ولا ينقض الوضوء مس امرأة وقال الشافعي مس المرأة ينقض لقوله تعالى
 أولامستم النساء ولأن مسها سبب خروج المذي فيدار الحكم عليه ولنا ط
 عائشة قالت كنت أنا وبين يدي رسول الله صم ورجلا في قبلته فاذا سجد
 غمري فقبضت رجلي واذا قام بسطهما وغنها أنه صم كان يقبل بعض
 نساياه ثم يخرج ولا يتوضأ ولا حجة للشافعي في الآية لأن المراد بها الجماع
 لا اللبس يذكر ويراد به الجماع كما في قصة مريم عليها السلام التي ذكرها الله
 بقوله ولم يحسنني بشركذا ذكره الزيلعي مع زياده ايضاح لا يحتمله هذا
 الشرح فمن رآه فعليه به ولا ينقض الوضوء خروج دودة من جرح بخلاف
 الخارج من الدبر والفرق بينهما من وجهين أحدهما أن الخارج من
 الدبر متولد من الطعام وهو لو خرج بنفسه نقض الوضوء فكذا ما تولد
 منه والخارج من الجرح متولد من اللحم وهو لو سقط لا ينقض فكذا ما
 تولد منه والثاني أنها تستصحب قليلا من الرطوبة وهو حدث من السيلان
 دون غيرها كذا في الزيلعي والبحر وقد استرنا إليه فيما تقدم للمحدث أي
 ويجوز للمحدث قراءة القرآن ظاهرا بأن يجريه على لسانه لا أي لا يجوز للمحدث
 مس المصحف ولا بياضه الخالي عن الخط ولا مس درهم فيه سورة أو آية
 إلا بغلافه وصورتها واختلف في الغلاف فقيل المشرز فلا يحرم مسه
 قال في الفرع هو الأصح ونقله عن المحيط والكافي وصححه مسكين وقيل
 المنفصل كالخريطة ونحوها واختاره في الهداية قال الزيلعي وهو الأصح

وعلموه بان المشرك علي المصحف يدخل في بيعه بلا ذكره فهو تتبع له قال
 العبد الضعيف ولاخذ بهذا اولى وحرم على الجنب والحائض ان يتلبس
 به اقوي من الجنابة والتفاسا قراءة القرآن كذا النفسا اي يحرم على الجنب
 والحائض والتفاسا قراءة القرآن ولو اية وكذا يحرم عليهم دخول مسجد ولو
 كان الدخول للعبور لقوله عم فاني لا حل للمسجد للحائض ولا جنب الا
 ان يكون عبور المسجد لضرورة كان اي مثل اي يكون باب بنية الي المسجد
 فتح يخصص له الدخول وحرم عليهم اي يحرم على الجنب والحائض والتفاسا
 الطواف بالكعبة فان قيل لم ذكر الطواف بعد قوله وحرم على الجنب
 والحائض دخول المسجد لان الطواف لا يكون الا في المسجد فما فائدة ذكر
 الطواف اجيب بانه ربما يتوهم انه لما جاز له الوقوف مع انه اقوي اركان
 الحج فلان يجوز الطواف اولى فدفع هذا التوهم كذا في الكافي وغيره وان
 المسجد الحرام امر عارض لان المسجد الحرام في زمن ابراهيم عم ولو ائنه
 قد رانه لم يكن المسجد الحرام لهم لا يجوز لهم الطواف كذا في المستصفى ولهذا
 وجب عليهم الجابر لدخول النقص في الطواف لا لدخول المسجد كذا في الغرر
 اما قراءة القرآن بقصد التنا والذكر نحو بسم الله الرحمن الرحيم او الحمد لله
 رب العالمين وتعليم القرآن حرفا فلا بأس به كذا في المحيط والغرر
 ولا بأس بقراءة الادعية ومسها وحملها وذكر اسم الله تعالى والتسبيح و
 الاكل والشرب بعد المضمضة وغسل يديه والنوم ومعاودة اهل قبل
 الاغتسال كذا في المستفي وبكره للجنب قراءة التوراة والانجيل والزبور

لم يكن

اي ويكره تحريف قراءة التوراة والزبور والانجيل لانها كتب منزلة على رسل
 الله وهذا محله في الذي لم يبدل اما الذي بدل وغير فلا يكره ويكره
 للجنب كتابة القرآن وفي الايضاح لا بأس للجنب ان يكتب القرآن اذا كانت
 الصحيفة او اللوح او الوسادة على الارض عند ابي يوسف لانه ليس بجامد
 والكتابة وجدت حرفا حرفا وانه ليس بقرآن وقال محمد احب الي ان لا يكتب
 لان الكتابة تجري مجرى القرآن وقد جوز اصحابنا من كتب التفسير للحدث
 ولم يفصلوا بين كون الاكثر تفسير او قرآنا ولو قيل به اعتبار اللغالب
 لكان حسنا كذا في الاشياء والتظاير لا يكره قراءة القنوت لانه دعا كذا اي
 لا يكره مس القرآن بالكم لوجود الحائل ودفع المصحف للصبي لا يكره و
 رخص للضرورة كذا حفظ القرآن لان في تكليفه الرضوخ حرجا به وفي
 تأخيرها للباوغ تقليل حفظه القرآن فرخص للضرورة كذا اي كذا
 للحائض رخص لها ذلك وكذا التقصير رخص لها ذلك خوفا من نسيان
 القرآن والحاصل اي حاصل ما ذكر ان الاحداث التي ترتب عليها
 الاحكام ثلاثة الاول صغير والثاني متوسط والثالث كبير فالاول
 من الثلاثة الصغير وهو كل ما يوجب الوضوء اذا اراد الصلاة او ما يحل فعله الله
 والثاني من الثلاثة المتوسط وهو الجنابة وتقدم شي من حكمها فلا تعيده
 وسياتي بتبيينها والثالث من الثلاثة الكبير وهو الحيض والنفاس فالصغير
 اي محكم الصغير كما تقدم انه يحرم الصلاة وسجدة التلاوة ومس المصحف وكراهة
 الطواف اي طواف الزيارة ويجب بطوافه ذلك صلاة فح تكون الكراهة تحريمية

والمقوسط وهو الجنابة يحرم هذه الاشياء المتقدم ذكرها وهي الصلاة وسجدة
التلاوة الى اخرها تزيد عليها قراءة القرآن ودخول المسجد والطواف لان حرمة الجنابة
فوق حرمة الحدث والكبير وهو الحيض والنفاس يحرم هذه الاشياء التي تحرم
مع الجنابة المذكورة في الحدث والجنابة ويزيد عليها قربان ما تحت الازاراي
يحرم على الرجل ان يستمتع بالمرأة في ايام حيضها ونفاسها بما بين السرة
والركبة وهو الصحيح خلافا للمحمد فان عنده لا يحرم الاستعار الدم فقط كما
سياقي في باب الحيض كذا اي المذكور من عدة الاحداث في الجوهر شرح القدر
ثم اراد ان يبين الاعتسالات وانواعها فقال **فصل** في بيان احكام
الفسل وتعداد انواعها قال الاعتسالات اربعة اي تنقسم الاعتسالات
الى اربعة اقسام قبل او بالاول اي بالقسم الاول فقال فرض وهو الفسل
من تواري اي غيبوبة حشفة او قد رها من مطوعها متعلق بحشفة
في قبل امرأة او دبر مطلقا سواء كان الموج فيه دبر امرأة او رجل و
قوله او دبر اي دبر غيره لانه لو اوج في دبر نفسه لا يجب ما لم ينزل على
الاصح كذا في البحر من ادبي اي اذا وجد التواري في قبل ادبي او دبره
وجب الفسل على مكلفها وقوله من ادبي احترزه عن الايلاج
في قبل البهيمة او دبرها فلا يجب ما لم ينزل الفاعل وقوله حي
احترازا عن ادخال الحشفة في قبل الميتة او دبرها فانه لا يجب
غسلا ما لم ينزل وقوله على مكلفها متعلق بقوله فرض انزل الموج
اولم ينزل مني لان الغالب في مثله الانزال فيجب الفسل و

ويفترض الغسل على المكلف اذا اولى في الصغيرة التي يجامع مثلها
 اما التي لا يجامع مثلها فلا يجب الغسل ما لم يتزل على الاصح وقيل
 يجب وان لم يتزل ولو اولى الصغير في المبالغة وجب الغسل على
 البالغة دون الصغير وكذا العكس وفتراض الغسل من خروج
المني على وجه اي صفة الدفق والشهوة عند انفصاله عن مقرة
اي عن موضعه ولو في النوم وان لم يخرج الى ظاهر البدن بشهوة
يحيث وجدت الشهوة عند الخروج من مقرة هذا عندها اي عند
ابي ح ومحمد وعند ابي يوسف يشترط الشهوة عند انفصاله من
راس الذكر وتظهر ثمرة الخلاف فيمن احتلم اي احلم وانقبه قبل
ان يخرج منه المني او قبل اي قبل امراته مثلا او نظر فتحركت شهوته
فاتزل فغسل ما يخرج منه المني اخذ براس ذكره حتى فترت اي
سكنت شهوته ثم ارسله اصبى اطلقت ذكره فخرج منه المني فعند
اي عند ابي ح ومحمد يجب الغسل لانه خرج عن مقرة شهوة وعنده اي
عند ابي يوسف لا يجب الغسل كذا اي كذا يفترض الغسل عن من
خرج منه بقية المني بعد الغسل اي رجل اغتسل من الجنابة قبل ان
يبول ثم خرج منه بقية المني بعد الغسل يجب عندها خلافا لابي يوسف
ولم بعد الصلاة التي صلاها بعد الاغتسال قبل خروج بقية المني با
اجماع لانه اغتسل الاول ولا يجب للثاني حتى يخرج فاذا خرج وجب
وقت الخروج ابتداء ولو خرج بعد ما بال او نام او مسى لا يجب الغسل

اتفقوا لان ذلك يقطع مادة المنى الزايل عن مكانه بشهوة فيكون
الثاني زايل عن مكانه بغير شهوة ولو خرج منه بعد البول وذكره
منتشر اوجب الغسل قاله الزيلعي وكذا يفترض الغسل بعد انقطاع
حيض وبعد انقطاع نفاس مع ارادة الصلاة لان الطهارة لا تقع
موقعها قبل انقطاع الدم عن الحايض والتفاس وقولي مع ارادة الصلاة
لانه لو انقطع الدم بعد طلوع الشمس مثلا لا يجب عليها الاغتسال
لان في اخروفت الظهر او ارادة ما يحل لها فعله الا به قائل واذا جنبت
المرأة اي حصل لها جنابة ثم ادركها الحيض او النفاس فهي مخيرة ان
تغتسل تنظيفا وان شأت تركت لانه لا فائدة في غسلها
في الاغتشاف ولا غسل اي ولا يجب الغسل على من خرج منه مذي
وهو المذي يخرج عند الملاعبة اي ملاعبة الرجل لاهله والملاعبة
او ودي عطف على مذي اي لا يجب الغسل على من خرج منه ودي
وهو بول ابيض غليظ يتعقب الرقيق منه اي من البول اما عدم
الغسل من البول لقوله عم لسهل بن حنيف انما يخرجك الوضوء
منه واما الودي فبالاجماع ومنى الرجل حائر ابيض رايحة كرايحة
الطلع فيه لزوجة ينكسر الذكر عند خروجه ومنى المرأة رقيق اصفر
المذي رقيق يضرب الي البياض قاله الزيلعي ثم اراد ان يبين مسيلة
الاختلاف فعطفها على المذي فقال او احتمل اي لا غسل على من
احتمل ولم يربلا لانه تفكر في النوم كما في البيضة بلا اتزال اما من

استيقظ فوجد علي فراشه او فخذة بللا وهو اي المستيقظ يتذكر
الا حلام ويتيقن انه اي الله البلل مني او مذي او شك انه مني
او ودي فعلية الغسل وان يتيقن انه ودي فلا غسل عليه اما اذا
لم يتذكر احلاما ويتيقن انه مني او شك انه مني او ودي فكذلك
اي فعلية الغسل عندهما وقال ابو يوسف لا يجب الغسل حتى يتذكر
الا حلام لان الاصل براءة الذمة وهما اخذتا بالاحتياط لان النائم
غافل والمنى قد يرقق بالهوى فيصير مثل المذي وان يتيقن انه مذي
فلا غسل عليه لان المذي يوجب الوضوء لا الغسل وان استيقظ
من نومه فوجد احليله بللا ولم يتذكر حلاما ينظر ان كان ذكره
قبل النوم منسرا فلا غسل عليه ذكره هشام في نوادره عن محمد
لان الذكر يمضي غالبا عند الانتشار وان كان ساكنا فعلية الغسل
لان النوم قد يتقل علي النائم فيخرج منه المنى باحتلامه وهو لا
يسعر وان يتيقن انه مني فعلية الغسل هذا اذا نام قائما او قاعدا
واما اذا نام مضطجعا او يتيقن انه مني فعلية الغسل كذا ذكر في المحيط
وذكر في الذخيرة هذه المسئلة يكثر وقوعها والناس عنها غافلون
اي غافلون فلا يسيئون عنها ولا يتفحصون عن حكمها ولو اخلت
المرأة ولم يخرج منها المنى ان وجدت لذة فعلية الغسل لان ماؤها
ينزل من صدرها الي رحمها بخلاف الرجل حيث يشترط الظهور الي
ظاهر الفرج علي ما بين في محله ولو جامعها فيما دون الفرج فدخل

الماء في فرجها لا يغسل عليها ولو ظهر بعده الحبل وجب الغسل عليها وكذا
البكر إذا جومت وسبق الماء وحبلت من ذلك لأنها لا تحبل إلا إذا
انزلت لأن الولد يخلق من ما بينهما وقال أبو جعفر إن خرج إلى ظاهر
الفرج يجب ولا فلا وهو ظاهر الرواية قال الحلواني وبه نأخذ لما روي أن
أم سلمة جأت إلى النبي دم فقالت فهل علي المرأة من غسل إذا هي احتلمت
فقال نعم إذا رأت الماكذ في الزيلعي ولو أفاق السكران فوجد أمينا
فعليه الغسل وإن وجد بعد الأفاقة مذيا فلا يغسل عليه وكذا المغمى عليه
أي إذا أفاق المغمى عليه من اغمايه فوجد أمينا فعليه وإن مذيا فلا عليه
وإن استيقظ الرجل والمرأة من نومهما فوجد أي الرجل والمرأة أمينا
على الفراش وكل منهما ينكر الاحتلام وجب عليهما الغسل احتياطا
ليخرجاه عن عهدة التوهم ثم لما فرغ من بيان الفرض شرع في بيان
الواجب فقال الثاني من أنواع الغسل واجب وتقديم تعريف الواجب
وهو أي الغسل الواجب غسل الميت واجب على الأحياء وجوبا بطريق
الكفالة حتى لو فعله البعض من الأحياء سقط الحرج عن الباقي لأن
حق الميت قد تبادى والآي وإن لم يفعل أحدا ما وجب له أنم الكل
أي كل من علم به لأنه لم يرد حقه ويجب الغسل على من أسلم جنبا
أو حائضا في الأصح وقيل هما مندوبان وقيل يجب الغسل على من أسلم
جنبا ولا يجب على المرأة إذا انقطع عنها الدم ثم أسلمت والفرق أن
الجنابة في حق الجنب مستدامة والمرأة إذا أسلمت بعد انقطاع الدم

تسمى ظاهرة لا حايضا او يبلغ بانزال اي يجب الغسل على من علم بلوغه
بالانزال في الاصح وقيل لا يجب بالبلوغ لان الوجوب بعد البلوغ والبلوغ
بعد الانزال فلو وجب به لزم تقدم الحكم على السبب قلنا الانزال دليل
تكميل القوي فيكون مظهر الوجوب كمنبتا او ولدت المرأة ولدا
جافا ولم ترد ما فلوراته اي فلورات المرأة بعد الولادة دما كان وضيا
لا واجبا كذا في الغرر شرح الدرر عن الظهري ثم اراد ان يبين النوع الثالث
من الاغتسلات فقال الثالث اي الثالث من انواع الغسل سنة وتقدم
تفسير السنة وهو الاغتسال لصلاة الجمعة عند ابي يوسف وهو الاصح وعند
الحسن بن زياد لليوم وتمر الخلاف تظهر فيمن اغتسل يوم الجمعة ثم احدث وتوضا
وصلى والجمعة لا يكون له فضل من اغتسل يوم الجمعة وصلى به عند ابي
يوسف وعند الحسن يكون له فضله او اغتسل بعد الصلاة قبل الغروب
او كان مما لا يجب عليه الجمعة كاهل القرية والمسافر والعبد والمرأة
فانه لا يسن الاغتسال في حقهم عند خلاق الحسن وفي الكافي لو اغتسل
قبل الصبح وصلى به الجمعة قال فضل الغسل عند ابي يوسف وعنده لا
والدليل على سنية اغتسال الجمعة قوله عم من توضا للجمعة فيها
ونعمت ومن اغتسل بالغسل افضل ولانه يوم اجتماع فيسن الاغتسال
كي لا يتأذي بعضهم براحة بعض ومن الاغتسال المستنون غسل يوم
العيد انما قلت يوم العيد لئلا يتوهم انه للصلاة كذا في الغرر وتبعته في
ذلك والاحرام ولعرفة اما الدليل على سنية غسل الاحرام فلحديث زيد

بن ثابت انه عم اغتسل لاهلاله واما غسل العيد وعرفة فلحديث عبد
الرحمن بن عتبة انه عم كان يغتسل يوم عرفة ويوم النحر ويوم الفطر كذا في
الربيعي ثم اراد ان يبين النوع الرابع فقال الرابع من انواع الغسل مندوب
وتقدم تفسيره وهو اي الغسل المندوب غسل من طهرا وتقدم حكم
من اسلم جنبا او بلغ بسن وهو خمس عشر سنة في الصغير والصغيرة
وعليه الفتوى كما هو مقرر في بابها او فاق من جنه اي يندب الغسل في
حق المجنون اذا افاق وندب لكمة اي لم يرد دخولها وندب لمزدلفة اي
لم يرد الوقوف لمزدلفة ولا اهل مدينة النبي عم وندب لكسوف القمر والشمس
وندب لطلب الاستسقاء لما فرغ من انواع الاغتسلات وموجبها و
ما تسن له وما يندب له شرع في بيان حقيقة فقال **فصل** **في بيان**
فروض الغسل وتقدم تفسير الغسل وقوله فرض الغسل المراد بالفرض
ها هنا ما يتناول الفرض الاعتقادي والعلمي وهو ما يفوت الجواز
بقوته فرض الغسل ما امكن غسله من البدن ودخل في هذه العبارة
المضمضة لان الفم يمكن غسله لقوله تق فاطهروا اي فطهروا ابدانكم
صيفة مبالغة في تناول ما امكن غسله لقوله عم قبلوا الشعر وانقوا
البشرة والبشرة هي الجلد التي تقي اللحم من الاذى ودخل في قوله ما امكن
غسله الاستسقاء بالدليلين المذكورين ولا شك في الفم بشرة وفي
الانف شعر وبشرة ودخل في عبارة السرة والاذنان والحاجب واللحية
والفرج الخارج لان هذه الاشياء يمكن غسلها كذا في الخلاصة اما ما فيه

حرج كذا داخل العينين فلا ان الحرج مدفوع بالنص وكذلك ثقب انضم
 بحيث لا يدخل القرط فيه المولقرط هو ما يجعل في ثقب الاذن فاذا
 كان لا يدخل في الثقب لا يتكلف اي بمسقة لا يتكلف الا دخول الماء فيه
 اي في الثقب لما فيه من الحرج اذ هو مدفوع بقوله تعالى وما جعل عليكم
 في الدين من حرج ذكر ملا خسر ووفى الغرر ولا ينقض المراه صغر صغيرتها
 اي لا يجب على المرأة نقض صغيرتها وبلها اذا بلغ الماء اصول شعرها فيه
 اشارة الى انها لو كانت متقوصة يجب غسلها لما روي ان فاطمة بنت
 حبش قالت للنبي دم اني امرأة اسد صغير راسي فما اصنع به في الجنابة
 فقال اما انا فاحنوا على راسي وسائر جسدي ثلاث حبات من ماء
 فاذا انا قد طهرت ففيه بذلك على ان الواجب وصول الماء الى سائر البدن
 دون نقض الضغائر انتهى حدادي وفي الاقلف الذي لم يجتن خلق تصحح
 قال عبد الله النسفي صاحب الكنز ليس عليه اي لا يجب عليه ايصال الماء
 داخل الجلبة وهذا مشكل لان البول لو نزل الى الفلفة نقض فجعله في
 حكم الخارج تارة وفي حكم الداخل اخرى وقال خسر وصاحب الدرر
 فيها يجب عليه ايصال الماء داخل الجلبة في الاصح وعلى هذا الاسكال
 ووفى الشيخ الكردي بينهما فقال ان ضره الماء داخل الجلبة لا يجب
 وان لم يضره وجب كذا ذكره الزيلعي ثم لما فرغ من بيان الفروض الغسل
 منها ان يغسل مريد الغسل يديه ثلاثا لانها آلة التنظيف فيقدم غسلها
 ويغسل فرجه ويغسل نجاسة لو كانت على بدنه ليلا تسيع النجاسة

وتوضأ أي يستعمل الماء في جميع أعضاء الوضوء قبله أي قبل الغسل
الأرجله لو كان الغسل بمجتمع ماء لاغتسال فانه يوضأ غسلها
إلى خروج من مجتمع الماء لاغتسال أي وإن لم يكن بمجتمع الماء بان
اغتسل على حجر أو لوح ولم يجمع الماء فانه يغسلها أي الرجلين
ومن سنن الغسل ثلاث صب الماء على البدن فالأولى فرض إن
عمت البدن والثانية سنة والثالثة سنة على الأصح وسنن الغسل
النية وهي قصد الطاعة والتقرب إلى الله تعالى في إيجاب الفعل ومن سنن
الغسل التسمية ومن سنن الغسل ذلك وهو أمر اليد على البدن
ويبدأ بريد الغسل بمنكبه الأيمن ثم الأيسر ثم رأسه في الأصح كذا في
الدرر وقوله في الأصح احتراز عما قاله في معراج الدراية أنه يبدأ
بالرأس وقيل يبدأ بالأيمن ثلاثاً ثم بالرأس ثلاثاً انتهى وصح نقله
عضو كالرجل مثلاً إلى عضو آخر في الغسل إذا تقاطعت لأن الأ
عضا في الغسل كعضو واحد ولا يصح نقل بلة عضو إلى عضو آخر
في الوضوء لا خلافاً أعضاء الوضوء حقيقة فمن الماء الذي يغتسل به
المرأة وتوضأ به المرأة على زوجها غنية المرأة كانت أوفقيرة و
به قال أبو الليث لأنه كما التوب وقيل لا يجب فمن ذلك الماء عليه كذا ذكره
في فتح القدير وقال الشافعي إن كان ما وجب الاغتسال على المرأة
من الرجل كالغسل من وطئه فمن ما الغسل على الزوج والأبوان لم
يكن منه كالحيض فمن الماء على الزوجة انتهى ثم لما فرغ من بيان أنواع

35
 م .
 الاغتسلات مخرج في بيان ما يطهر به فقال **فصل** في بيان
 احكام المياه التي يجوز التطهير بها ويجوز الطهارة اعم من قولهم
 يتوضأ استمال الطهارة على الوضوء وغيره بما السما لقوله تعالى وانزلنا
 من السماء ماء طهورا والابر والبحار لقوله ع م هو الطهور ماؤه الحل
 ميتة والعيون لقوله ع م لا يقال قد جعل ما الا بار والبحار والعيون
 اقسم ما الماء السمان الكل ما السما لقوله تعالى الم تر ان السرا نزل من السماء
 ما فسلكه ينابيع في الارض وانما قسمه باعتبار مشاهد تناد ومثل
 هذا لا ينكر كذا في الزيلعي وما يذوب من الثلج والبرد حيث جرى
 على العضو ويجوز الطهارة بما قصد تسميته اي تسخينه بالشمس
 ولا يكره استعماله في الاصح وقيل بكرة وبه قال الشافعي وابو الحسن
 التميمي وقوله قصد اشارة الى انه لو لم يقصد تسميته لم يكره اتفاقا
 كذا في الغرر وقوله وان غير طاهر اي يجوز الطهارة بما ذكر من المياه
 وان غير شي طاهر احد اوصافه وهي الطعم او اللون او الرائحة لا يطلق
 اسم الماء عليه اما اذا خالطه اي الماشي جامد طاهر كتراب تفسير
 للمخالط اي المخالط للماء ان كان جامدا كتراب او اسنان او صابون
 او زعفران او فاكهة او ورق اشجار فهذا كله من الجامد الطاهر
 فمادام اي استمر المار قريبا سبلا صفة رقيقا اي استمر على رفته
 وسيلانه يجوز الطهارة به والابان خرج عن رفته وسيلانه بما خالطه
 فلا اي فلا يجوز الطهارة به لان الضابط ان الما اذا خالطه شي طاهر

جامد يعتبر فيه أي في الماء الرقة والسيلان لأن هذا طبع الماء فإذا كان مخفيا
خرج عن طعمه أما لو اختلط الماء بالما اختلط الماء بما آخر وكان من جنس الماء فإن
وافق أي وافق المخالط الماء في الأوصاف كالماء المستعمل فإنه ما إلا أنه صار
مقيداً فخرج اعتبر بالجزء والكثرة فإن كان الماء المطلق أكثر مجوزاً للوضوء به
على القول بطهارة الماء المستعمل على الأصح المختار وإن كان الماء المستعمل أكثر
لا يجوز لأن الماء المستعمل غلب المطلق فيصير غير طهور وهو طاهر نزيل
الخبث لا الحدث هذا الذي ذكر في الموافق للماء وإن لم يكن المخالط موافقاً للماء
خالفه في الأوصاف كاللبن مثلاً يخالف في اللون والطعم فإن كان طعمه ولونه
غالباً لم يجز الوضوء به وإلا أي وإن لم يكن طعمه ولونه غالباً جاز لأن الوصف
الواحد لا يضر إلا فيما ذكره بقوله أما ما البطيخ ونحوه مما فيه وصفان يعتبر
فيه الغلبة بالطعم كذا ذكره في الزيلعي ثم لما شرع ذكر الماء المطلق شرع في بيان
الماء المقيد فقال وأما المقيد بقيد لازم غير منفك فقولي لازم غير منفك
أخرج القيد المنفك كما البير ونحوه مما أضيف إلى عين ومجرافاً لها إضافة
غير لازمة منه لا ترى أنك لو أخذت ما من بير ونحوه في أن يقال هذا ما
من غير ملاحظة ما أضيف إليه فمائل وقوله وهو أي المقيد ماء استخرج
بالعلاج بحيث لو دقه يخرج منه الماء كما الورد اسم لما يخرج بالعلاج وكما القرع
وهو محل البقطين وكما القنار وهو نوع من الخيار وما أسبه ذلك كما يقول
فحكم أي فحكم الماء المقيد أنه ينزل النجاسة الحقيقية وهو الخبث كالبول ونحوه
فالمقيد ينزل الخبث عن الثوب والبدن في الأصح وقيل لا ينزل الخبث إلا ما ينزل

الحدث الا اي الما المقيد لا ينزل الخبث وهو النجاسة الحكيمة فانه لا ينزلها الا الما
المطلق كذا اي الما المستعمل كالما المقيد فينزل الخبث لا الحدث في القول الاصح
القابل بظاهرة الما المستعمل خلافا للقول بنجاسة الما المستعمل وهو اي
الما المستعمل كلما ازيل به حدث اي اصغرا واكبوا واستعمل الما المطلق
في البدن على وجه اي لا جل تحصيل القرية كتحديد الموضوع على الموضوع كغسل
الأيدي قبل الطعام وبعده فيصير الما مستعملا بمجرد الانفصال عن البدن
في الوضوء والغسل هذا في حق غيره في الغسل اما هو في الغسل فيجوز له ان
ينقل الما من عضو الى عضو اخر كما تقدم وحكمه اي حكم الما المستعمل انه
ظاهر في نفسه فينزل الخبث لا مظهر للحدث وهو اختيار محققي علما ما ورا
النهر اي نهر بلخ كذا قالوا وعليه اي وعلي هذا القول القوي ثم اراد ان ينزل
حكم النجاسة اذا وقعت في الما القليل الذي هو دون عشر في عشر اي الما
القليل الذي لم يكن عشرة اذرع في عشرة اذرع بذراع الكرابس وهو
ست قبضات اربعة وعشرون اصبعاً واختار في خبر مطلوب ذراع المساحة
وهو ذراع الملك ست قبضات باصبع فائمة كذا في الرباعي وحكم الما
الذي لم يكن عشر في عشر اذا وقعت فيه النجاسة نجاسة سواء ظهر لها
اي النجاسة اثر وهو طعم ولون او ريح او لا اي اولا يظهر اثر النجاسة و
سواء وقعت النجاسة في بيرا وانا وسوا كانت قليلة النجاسة كقطرة دم
او خمر او كانت النجاسة كثيرة وعلم في الكثرة التنجس بلاولي الا انه ذكر
الكثير لمقابلة القليل اما اذا وقعت النجاسة في الما الكثير الذي قد ربي عشرة

اذرع بذراع المتقدم ذكره في عشرة اذرع فلا يضره النجاسة ما لم
 يظهر اثرها كما سيأتي او كان الما جاريا قال في البدايع ^{هو الاصح} ونقله عنه
 الزيلعي عن التحفة وقيل الما الجاري ما يذهب بتبينة اي قسمة فاذا عرفت
 الما الجاري فانه فح لا يضره اي لا يضر النجاسة الما الجاري وما في حكمه
 الا اذا وجد اثر النجاسة فيه ولا يستعمل في حدث وجنب الحوض الصغير
 الذي هو اربعة اذرع واقل من اربعة اذرع اذا نجس اي الحوض اذا
 نجس بنجاسة ثم دخلت فيه اي في الحوض الصغير الما وخرج اي الما منه
 اي الحوض طهروا ان قل الخارج اذا كان الخروج أي خروج الما حال دخول
 الما لانه في هذه الحالة بمنزلة الما الجاري لان النجاسة لا تستقر مع وجود
 الجريان وقيل لا يظهر بالخروج ثلاثة امثال مكان فيه من الما ذكره
 اي ذكر مسيلة الحوض الصغير الزيلعي واذا عترضت النجاسة على الما
 الجاري ان كان الما الجاري يجري على نصفها اي على نصف النجاسة او
 يجري الما على كلها اي على كل النجاسة لا يجوز الوضوء اسفل اي لا يجوز الوضوء
 من الما الذي اسفل منها اي النجاسة لان الما الذي يجري على النجاسة فح
 نجس وموت ملا دم له فمثل قوله ملا دم له ما يعطس في الما وغيره كالبقي **والذي**
 والرتور والعقرب والصفدع والسرطان لا ينجس شيئا سو كان طعاما او ما
 لان النكرة في سياق النقي نعم وقوله في الاصح احتريزه عن القول بالنجس
 ودليل الاصح قوله دم يسلان كل طعام وشراب وقعت فيه دابة ليس
 لهادم فمات فيه فهو الحلال لحمه وشربه والوضوء منه ولان المنجس له الدم

37
٣٣
السائل فما لدم له مسفوحا لا ينحس ما مات فيه من المايع ولا فرق
في الحقيقة بين ان يموت الحيوان الذي لدم له في الماء ويموت خارج
اي خارج الماء يلقى فيه اي ولو القى من الخارج في الماء ينحس لان العلة
في التحس الدم المفسوح وكل اهاب دبغ فقد طهر اهاب اسم للجلد
قبل الدبغ وبعد الدبغ يسمى دبا والاصل في ذلك قوله دم اي اهاب دبغ
فقد طهر واي نكره يراد بها جزء ما يضاف اليه وقد وصفت بصفة عامة
فتتم ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل وقوله طهر يفيد طهارة ظاهره وباطنه وقوله
وكل اهاب يتناول جلدا يحتمل الدباغ واما ما لا يحتمله مثل جلد الحية
والفارة الصغيرة لا يطهر بالدباغ كاللحم الا جلد الخنزير والادي اي
وكل اهاب دبغ فقد طهر اجلد الخنزير والادي ولا يطهر اما جلد
الخنزير فانه رجس واما الادي فمحرمته ولانه لا يجوز الانتفاع بجلده
كسائر اجزائه لانه ينحس العين لانه ذكر في الغاية للامام السروجي
ان جلده اي الادي يطهر بالدباغ فعلم بهذا انه ليس ينحس العين
وانما استثنى جلد الادي ايضا لحرمة لبلايهان باستعمال جزئه
وقوله ذكره الزيلعي ان جلد الادي يطهر بالدباغ وغراه الى الغاية
ثم اراد ان يعرف الدباغ فقال والدباغ ما يمنع النتن اي الرائحة
الكريهة والفساد عن الجلد ولو كان ذلك الدباغ تسميسا اي بالغاية
في الشمس او كان الدباغ تتريبا اي بالغالتراب عليه ولا فرق في الدباغ
بين ان يكون مسلما او كان كافرا او صبيا او مجنونا لان المراد من الدباغ

ازالة النتن والفساد الا اذا غلب علي الضن ان الكافر يدبغ الجلد
ببخس فح يغسل الجلد كذا في السراج الوهاج وكلما يطهر جلده بالدباغ
يطهر لحمه وجلده بالدكاة الا التلب فان لحمه لا يطهر بالدكاة علي الصحيح
ذكره في معراج الدراية ولم يستثن في الهداية حلة التلب لان عبارتها
وما يطهر جلده بالدباغ يطهر لحمه بالدكاة وكذا يطهر لحمه في الصحيح فعم
الماكل وغيره في الفرز ما يطهر بالدباغ جلده يطهر بالدكاة لحمه
لكن قال في الاسرار الصحيح ان لحمه ملاوكل لا يطهر بالدكاة وقد علمت
ان هذا التصحيح مخالف لما قاله في الفرز وغيرها وفائدة طهارة لحم
ملاوكل كالحمار ونحوه ان الانسان الا لصلي وهو حامله لا يفسد جلده
وله الانتفاع به في غير الاكل اذ لا يلزم من طهارته اكله لان الحشيش
طاهر ومحرم اكله وكذا التراب اذ اضرب قال ابن الهمام اذ ذبح ملاوكل
لحمه يطهر جلده ولحمه علي الصحيح ولا فرق بين ان يكون الذابح مج
مجوسيا او غيره لان ذبح اهل التسمية لاجل الحل الاجل الطهارة
وهذا مخالف لما نقله مسكين عن الاسرار وقد مناه عنها وقال في
الجوهر انما يطهر جلده ولحمه اذا وجدت الدكاة الشرعية اما اذا
كانت من مجوسي فلا بد في الجلد من الدباغ لان فعله امانة لا دكاة انتهى
وشعر الانسان وعظمه وشعر الميتة وعظمها وقرنها وعصبها و
حافرها ودم السمك ونافحة بالحجم وعالمسك اليابسة لغير
مذبوحة او نافحة المسك الرطبة لمذكاة طاهر اما طهارة الشعر

والعظم والغصب الخ فلان الحياة لا تحملها ولأنه عدم قال الأكل
شي من الميتة حلال إلا ما أكل منها فكان النبي عدم مسط من
عاج ولأنه عدم ناول شعره أيا طلع فقسمة بين الناس ولو كان
نجسا لما فعل ذلك كذا في الزيلعي وإما دم السمك فلأنه ليس
بدم حقيقة بدليل ابيض إذا جف والدم إذا جوف يسود و
أراد بالميتة غير المختز لأن جميع أجزائه نجسة على الأصح ولين الميتة
وسيفها وانفتحها الصلبة الطاهرة المسكت طاهر حلال كذا في
الثانية وإنما قال حلال لأنه لا يلزم من الطهارة الحل كما في التراب
كذا في الغرر وبول ما يوكل لحم كالأبل والبقر والغنم نجس نجاسة خفيفة
حتى إذا وقع في البير نجسه وينزع ماؤها عند طهرها وعند محط طاهر
ولا ينزع إلا إذا غلب على الماء يخرج من أن يكون طهورا وإن كان
بول ما يوكل نجسا فلا يشترط أصلا عند أبي حنيفة لا للنداء ولا غيره
لأنه نجس والنداء بالظاهر الحرام كلين الأمان لا يجوز فإضاتك
بالنجس قاله الزيلعي قال في الجوهرية والمحرم مباح تناوله إذا علم
حصول الشفا به يقينا لا ترى أن كل الميتة مباح بقدر سد الرمي
انتهى وهذا عندنا لا عند أبي حنيفة لقوله عدم لن يجعل أسد شفا مني
فما حرم عليها قوله كلين الأمان فيه نظر لأنه متولد من اللحم لكنه
استحال فعاد طاهرا ويسهل بلين الكلية لأنه مستحيل ومع
هذا يكون نجسا كذا في بعض الحواشي وقال أبو يوسف يشرب للنداء

لقصة العرينين انهم اجتروا المدينة اي لم توافقهم فامرهم
 ان يشربوا من ابوال ابل والبانها قاله الزيلعي وقال محمد بن سري مطلقا
 اي للدأوي وغيره لطهارته عنده لقصة العرينين وقد تقدم ان
 الدأوي بالمحرم لا يجوز وقول محمد مشكل لان كثيرا من الطاهر لا يجوز
 شربه وقول ابو يوسف اشد الاشكال ذكره الزيلعي فرع الاوال كلها نجسة
 الا بول الخفاش فانه طاهر وكذا خروء كذا في الاشياء والنظائر ثم لما ذكر
 احكام شرع يبين احكام البير فقال **في بيان**
 احكام البير اذا وقع في البير نجاسة مطلقا قليلة النجاسة او كثيرة
 نزع جميع ما فيها من الماء والطين ان امكن لان النجاسة وقعت في
 ما قليل فنجسته وتقدم تفسير القليل والكثير وان لم يمكن اي وان
 لم يمكن نزع ما البير لكثرة ما يها نزع منها ما يتادل وجوبا ومائة
 استحبابا وهذا مروي عن محمد افعي بما شاهد في بغداد لان ابارها
 كثيرة الماء المجاورة دجلة وقيل ينزع قدر ما فيها من الماء فيفوض
 في نزع قدر ما فيها الي راي اي بصارة ومعرفة رجلين لها
 بصارة ومعرفة في امر الما فاي مقدار فلا انه في البير ينزع قال خسرو
 في الدرر والغرز وهو الاصح الاشبه بالفقه لكونها نصاب الشهادة
 الملزمة ولان الاصل الرجوع الى اهل العلم عند الابتداء قوله تعالى
 فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون وقيل ينزع في حفيرة تحفر بقدر
 البير وغرفها ودورها وتخصص ويصب الما فيها فاذا امتلأت

فقد نزع ما وها وقيل غير ذلك وهذا قول أبي يوسف والذي قبله قوله
 أبي ح وهو الأصح كما تقدم وإن وقع فيها أي وإن وقع في البئر فارة
 وماتت في البئر أو وقع فيها عصفورة وما قاربها أي قارب الفارة
 والعصفور في الجنة نزع منها أي نزع من البئر عشرون دلو
 وجوبا والزائد إلى الثلاثين استحبابا لما روي عن أنس أنه قال ينزع
 في الفارة عشرون دلو وهذا بعد إخراج الحيوان ثم ما بين الفارة
 والحمامة كالقارة فينزع عشرون إلى الثلاثين والمعتبر في الدلو الذي
 ينزع به الدلو الوسطي وهو ما أي دلو يسع صاعا أربعة أقداح
 بكيل مصر تقريبا عند الشافعي وعندنا نصف الصاع قدح وثلاث
 تقريبا من ما يكال به الحب المعتدل كالبر والذرة بخلاف الحب الغير
 المعتدل كحب الجزر ونذر الكتان فلا معتبر به والفرق ظاهر ولو نزع
 بدلو عظيم مرة واحدة فكان المنزوح بذلك الدلو مقدار عشرين دلو
 جازوا احتسب به وإن ماتت فيها أي في البئر حمامة أو دجاجة
 والدجاجة بفتح الدال على الإفصح وبجز كسر ها وهو شاذ وضمها
 خطأ كذا في الجوهرة أو ماتت فيها سنوراي هر نزع منها أي من
 البئر أربعون دلو وجوبا وما زاد إلى ستين فالعشرون استحبابا
 والأصل في ذلك ما روي عن أبي سعيد الخدري قال في الدجاجة تموت
 في البئر ينزع منها أربعون دلو والحمامة ومخوها تعادلها فاخذت حكمها
 ثم بطهارة البئر يطهر الدلو والرأس بكسر الراء والبكرة ونواحي البئر ويد

المستقي روي ذلك عن ابي يوسف لان نجاسة هذه الاشياء نجاسة البير
 فيكون طهارتها بطهارتها نفيا للخرج كعروة الابرق تطهر بطهارة
 اليد النجسة في الغسلة الثالثة ويد المستنجي تطهر بطهارة المحل
 وكوز الخمر يطهر تبعا اذا صارت خلا وقيل لا يطهر الدلو في حق بير اخري
 كدم الشهيد طاهر في حق نفسه لا غيره ولا يحكم بطهارة البير ما لم
 ينفصل الدلو الاخير عن راس البير عندهما لان حكم الدلو الاخير حكم
 المنفصل بالما وعند محمد لا انفصال عن الما ولا اعتبار بما يتقاطر للضرورة
 وثمره الخلاف تطهر فيما اذا انفصل الاخير عن الما ولم ينفصل عن راس
 البير واستقي من ما يها رجل ثم عاد الدلو فعندها الما الما خوذ قبل العود
نجس وعنده طاهر كذا في الزيلعي وان ماتت فيها اي في البير شاة او
كلب او آدمي نزع جميع الما لاروي الطحاوي ان زنجيا وقع في بير زمزم
فمات فيها فامر بن عباس وابن الزبير فاخرجوا مائها ان تخرج فتزحت
والصحابه متوافرون من غير تكبير فكان اجماعهم ما كان فوق الدجاجة دون
الشاة يلحق بالدجاجة هذا اذا مات الحيوان فيها فاما اذا خرج حيا
فالصحيح انه ان لم يكن نجس العين ولم يكن في بدنه نجاسة ولم يدخل
فاه في الما لم يتنجس الما وان ادخل فاه فيه معتق فمعتبر بسوره وان
كان سوره طاهرا فالما طاهرا وان كان نجسا فالما نجس وان كان
مسلوكا نزع جميعه وان كان مكروها فالما مكروه فليست نجس نزعها و
التنزيه نجس العين وفي الكلب روايتان والصحيح ليس بنجس العين

فلا يفسد الماء لم يدخل فيه دليل الانتفاع به حراسته أو صطيادها أو إجاره
 وسباعا ولو وقع أكثر من فارة إلى الأربع أي إذا وقع في البئر فارة أو ثنآن
 أو ثلاثة أو أربع فحكمها حكم الواحد ينزع منها عشرون دلو أو جوبا ولو
 كان الواقع خمسا فحكمها حكم الدجاجة حتى ينزع أربعون ولو كان الواقع
 عشرة فحكمها حكم الشاة فنزع جميع الماء ولو وقع في البئر فارتان كهيبة
 الدجاجة في الجنة فارتعون لأن ما قارب الشيء أعطي حكمه وفي
 السنورين ينزع كلها أي إذا وقع في البئر هرتان نزع ما البير كله كذا
 في الفرع عن الظهيرية ولو كانت الفارة مجروحة ينزع جميع الماء جل الدم
 ولو وقع اللب أو الخنزير فيها أي في البئر نزعحت أي نزع ماؤها وهذا
 من باب إطلاق المحل وإرادة الحال وإن انتفخ الحيوان في البئر أو نفخ
 نجسها ووجب نزع جميع الماء صغر الحيوان أو كبر وذكر التفسخ عقب
 الانتفاخ لئلا يتوهم أن التفسخ حكما غير حكم الانتفاخ لأن التفسخ أكثر
 أفساد الماء وإذا انتفخ الحيوان ولم يدركه وقع الحيوان في البئر
 أعادوا صلاة ثلاثة أيام ولياليها يعني في حق الصلاة حتى لا يجب
 على من توضأ منها أن يعيد صلاة التي صلاها بالوضوء منها وأما في حق
 غيرها فإنه يحكم بنجاستها في الحال من غير إسناد لأنه من باب وجود
 النجاسة في الثوب حتى إذا كانوا غسلوا الثياب بما رها لا يلزمهم إلا
 غسلها على الصحيح كذا في الزيلعي وغيره وإن لم ينتفخ أي الحيوان في البئر
 أعادوا صلاة يوم وليلة وغسلوا كل شيء أصابه ماؤها لما أنه يحكم

بجاسته ما اصابه ما وهان في الحال واذا لم يتفتح فعدم الانتفاخ دليل
قرب العهد ولان الحيوان اذا مات ينزل الي قعر البئر ثم يطغوا فلا بد
لذلك من مضي زمن فقد رذلت احتياطا لان مادونها ساعات
لا تنقسط وذكر بن رستم من وجد في ثوبه منيا اعاد من اخر ثوبه تامها
للشك فيما قبله وفي البدايع يعيد من اخر ما احتلم فيه وفي الدم من اخر
ما رعف ولو قس جيبه فوجد فيها فارة ميتة ولم يعلم متى دخلت
فيها فان لم يكن لها ثقب يعيد الصلاة من منذ يوم وضع القطن
فيها وان كان فيها ثقب يعيد منذ ثلاثة ايام عند ابي حركذا في البدايع
والزليعي واذا وقعت بعرة او بعرات في البئر في بئر الابل والغنم فان
اخرجت البعرات قبل التفتت لم تنجس البئر استحسنانا والقياس
ان تنجسها البعرة والبعرة لانها نجاسة وقعت في ما قليل وان كثر
البعرة وتفتت نجس البئر ما عدم التنجس بالبعرة فللمضرورة لان
الابار في الفلوات ليس لها روس حاضرة والابل والغنم تبع حرها
فيلقي الرياح فيها فلما فسد القليل لزم الحرج وهو مدفوع فعلى
هذا الفرق بين الرطب واليابس والصحيح والمنكسر والبعرة والخشبي
والرطب لسهول الضرورة وبعضهم يفرق والظاهر الاول وكذا الفرق
بين ابار مصر والفلوات في الصحيح والكثير ما يستكثره الناظر
عليه الاعتماد وقيل ما زاد على الثين كذا في الزليعي وان وقعت البعرة
والبعرة ان من الشاة في اللبن المحلوب وقت الحلب فاخرجت النجاسة

٣٦

حين اي وقت وقعت ولم يبق لها اثر وهو طعم اولون اوريد فاذ كان
 كذلك لم يتنجس اللبن ايضا للضرورة لان الشاة تبع غالبا وقت
 الحلب وسور الادي مطلقا سواء كان صغيرا او كبيرا اجنيا او حايضا
 او نفسا مسلما او كافرا ذكر او انثى والسور يقي الما الذي يبقية الشارب
 وكذا سور الفرس وكذا ما يוכל لحمه كالابل والبقر والغنم وقوله طاهر خبر
 لقوله وسور الادي الخ ثم ان سور شارب الخمر فور شربه الخمر نجس
 حتى لو شرب الخمر ثم بلغ ريقه ثلاث مرات طهر فم عند ابي ح لان المايح
 غير الما مطهر عنده من غير استراط صب وكفي بشارب الخمر اهانة
 وذلك ان يكون سورة حال شربه الخمر كسور الكلب والخنزير ثم لما بين حكم
 السور الطاهر شرع يبين السور النجس فقال وسور الكلب والخنزير
 وسباع البهائم قال الامام ظاهر الدين سمي بذلك لانه ما خوذ
 من السبع وهو القهر وسمي يوم القيامة به ايضا اي يوم السبع
 لانه يقع القهر فيه على اعدائه تعالى كذا رايته في بعض الحواشي نقلا
 عن الحقائق وسباع البهائم كالذئب والاسد والفهد والنمر والقرد
 نجس خبر ايضا وانما كان سورة هذه نجاسة لما روى الطحاوي باسناده
 عن ابي هريرة انه يغسل من ولوع الكلب ثلاث مرات وهو الراي لا استراط
 السبع الذي اخذ بها السافعي وعندنا اذا عمل الراي بخلاف ما روي
 وافتي لا يفتي روايته حجة لانه لا يحل له ان يسمع من النبي عم شيئا فيعمل او
 يفتي بخلافه اذ تسقط به عدالة فدل على نسخه وهو الظاهر لان روايته

السبع في البئد حين كان يسدد في امر الكلاب ويامر بقتلها قلعا لهم
عن مخالطتها ثم ترك كذا في الزلعي وغيره مع زيادة كثيرة ورد علي
الشافعي فلا يحتملها هذا الشرح وحاصله انه لما اضطربت الاحاديث
في الكلب وقال مالك بطهارته وقال الشافعي بتسبيع الغسل مما اصابه
فم الكلب مع الاكثر علي تنجسه قلنا بروايه الله التلث اذ هو الاصل
في كل نجاسة وانما قدره اصحابنا بالثلاث كسابر النجاسات لما في حديث
المستفيض ورواه ما رواه الدارقطني عن ابي هريرة عن النبي عم
في الكلب بلغ في الاثنا يغسل ثلاثا او خمسا او سبعا ولو كان التسبيع
واجبا لما خيره ثم ان الشافعي جعل العدد تعبد افي ولوغ الكلب و
عداه الي البول والي الخنزير والشئ اذا ثبت تعبد لا يتعدى الي غيره كذا
في الزلعي والحكمة في نجاسة لعاب هذه ايضا لان لعابها متولد من لحمها
ولحمها نجس ثم لما بين حكم السور النجس شرع في بيان السور المكروه
فقال وسور الهرة افرد الهرة بالذكر مع انها داخله في سواكن البعوت
لدفع توهم دخولها في سباع البهائم لقوله عم الهرة سبع والدجاجة
المخلات اي الجائلة في عذار الناس ولحق بها اي يلحق بالدجاجة
المخلاة والابل والبقر الحلاله وهي التي تأكل العذرات وسور سواكن
البيوت كالحية والفارة والوزغة وسباع الطير كالحداة والغراب مكروه
اما كراهة سور الهرة فلقوله عم الهرة سبع وهذا يدل على التحريم والاقر
التنزيه لانه عم قال فيها انها ليست بنجسة انها من الطوافين عليكم

بالليل والطوافات فجعلها من الطوافين مجامع وهم الممالك أي كما
 سقط الاستيذان في حق من ملكته إيماننا بعلّة الطواف سقطت
 النجاسة في حق الهرة بهذه العلة إذ في كل منها خرج وهو مدفوع
 هذا إذا كان واجدا للماء ولا يكره عند عدم الملائنة طاهر لا يجوز المصير
 إلى التيمم مع وجوده ويكره أن تلحس الهرة كف انسان ثم يصلي قبل
 غسلها ويكره أكل ما بقي من الذي أكلته الفارة وكذا يكره أكل الطعام
 الذي أكلت منه الهرة لقياهم ريقها بذلك ولو أكلت الهرة الفارة
 ثم شربت أي الهرة الماعلى فورها يتنجس الماكسار والخمر إذا شرب
 الماعلى فورهم وقد ذكر. وعرق كل حيوان كسوره في الطهارة والنجاسة
 والكراهية الخ لا أي عرق كل حيوان معتبر بسوره في الحكم الأعرق
 الحمار فإن عرقه طاهر بالنص لأنه صحيح أنه عرق ركب الحمار ● معرويا
 والنقل نقل النبوة والحر حر الحجاز فعلم بذلك أن عرقه طاهر ولبن
 الأنان طاهر وكذا العابه في الصحيح ذكره الزيلعي وسور البغل وسور
 الحمار مشكوك في طهوريته إذ هو طاهر في الأصح والسك في
 طهوريته يتوضأ به ويقيم أن فقد ماء أي يتوضأ بالماء الذي شك
 في طهوريته أن فقد ماء مطلقا والمراد بالسك التوقف لتعارض
 الأدلة إلا أن حكما من أحكام اسم مشكوك فيه والبغل متولد من الحمار
 فاخذ حكمه قال الزيلعي هذا إذا كانت أمه اثنا لأن الأم هي المعنوية
 في الحكم فإن كانت أمه فرسا ففيه أشكال لما ذكرنا أن العبرة للام

في الحكم الا ترى ان الذيب لو تروى على شاة فولدت ذيبا حل اكله
ويجزي في الاضحية كذا في الغرر لكن قال في الاسباه والتطابير من
احد ابويه مأكول والاخر غير مأكول لا يحل اكله على الاصح فاذا تروى
الكلب على شاة فولدت لا يوكل الولد وكذا لو تروى الحمار على فرس
فولدت ولدا لم يوكل وايا من الطهارتين اي الوضوء بسور الحمار
والتيهم صح حتى لو تيمم ثم توضع جاز بالاتفاق وان عكس جاز عندنا
خلا فالزفر مسيلة قال قاضي خان يري بالوعة جعلوها بمرماء
ان جعلت اوسع او اعظم مقدار ما يصل اليه النجاسة كان طاهرا
وان احفرت اعظم ولم يجعل اوسع من الاولى فجوانبها نجس
وقعرها طاهر وينبغي ان يكون بين يري بالوعة وبين يري الما
مقدار ما لا تصل النجاسة الي يري الما وقد رفي الكتاب بخمسة اذرع
او سبعة ولكن ليس ذلك بلام ولازم وانما المعتبر عدم وصول
النجاسة وذلك يختلف باختلاف صلاحية الارض ورخاوتها
كذا في الغرر مسيلة اخرى تنجس ما يرفقار الماء ثم عاد الصحيح
انه طاهر ويكون ذلك بمنزلة التزج وكذا يبر وجب فيها تزج
عشرين دلو او فنزج عشرة فلم يبق فيه شيء من الماء عاد لا يترج
منه شيء كذا في الغرر تنبيه التنبيه لغة الايقاظ واصطلاحا
ما تعرض للمذكور قبله بطريق الاجمال كذا رايته في بعض حواشي الشيخ
ذكر بالانصاري اختلط انا نجس باناء طاهر اختلط بمجاورة

او كان اغلب نجسا كانا من نجسين او انا واحد طاهر ولم يتميز
 واحد حكم بنجاسة الجميع بهر قها اي يهريق الانا من النجسين و
 الانا الطاهر ايضا لان للاكثر حكم الكل وكذا يريق الانا النجس و
 الانا الطاهر بالاولى ولا يجوز له ان يتخري في هذه الحالة ويسمى ان
 قد الما وان كان اغلب والمسيلة بجالها طاهر اي اختلط
 الطاهر بالنجس وكان اغلب طاهر كانا من طاهرين وانا
 واحد نجس فانه يتخري اي يبذل مجهوده لنيل مقصوده فاذا
 وقع تخريه على طهارة الانا من استعمالها ويهريق ما اغلب على
 ضنه نجاسة ان كان انا واحد او يستعمل الانا من وان كان اغلب
 نجسا فقدم تقدم توضحا من ما نجس وهناك من يجعله يفرض
 عليه الاعلام كذا في الانساب والنظائر ولما فرغ من احكام الطهارة
 بالما شرع في بيان التيمم الذي هو خفف عنه فقال **فصل في**
 في بيان احكام التيمم هو في اللغة القصد قال السدي ولا يتموا
 الخبيث منه يتفقون ان تقصد واو قال الشاعر فلا يدري اذا
 يمت ارضا اريد الخير ايتها يليني وشرا قصد الصعيد الطاهر
 واستعماله بصفة مخصوصة لا قامة القرية وسبب وجوبه ما هو
 سبب وجوب الوضوء وشرط جوازه العجز عن استعمال الماء والاصل
 في جوازه قوله فجلم نجد واما فتيهموا صعيدا طيبا
 قال للتيمم ركن وشرط لا بد اي لا غني ولا مفر من معرفتها

اي الركن والشرط فبدأ بالركن على طريق اللف والنشر المرتب فقال اما
ركنه اي التيمم فضربتان ضربة بدل من ضربتان اي التيمم ضربة الاولى
للوحي وضربة ثانية لليدين مع المرفقين ولو كان التيمم جنباً او كان التيمم
حائضاً وانما قال او حائضاً وان دخل في الجنابة ليلا يتوهم انه له حكم آخر
لانه حذره اغلظ في الحرمة من الجنابة كما تقدم ولشروط في التيمم ان
يكون مسلماً الحديث عمار بن ياسر قال بعثني رسول الله في حاجة فاجتبت
فلم اجد الماء فتمرغت في الصعيد كما تتمرغ الدابة اي وضعت جسدي على الارض
وانقلبت ظهر البطن وجنبا لحب كفعل الدابة ثم انيت اي اني عمار الي
النبي ثم ذكرت له ذلك اي انه تمرغ في الصعيد الخ الحديث فقال النبي ثم
لعمار انما يكفينك ان تفعل بيدك هكذا او كما علم الحديث قاله الزهلي وانما
قال مسلماً لان تيمم الكافر لا يعيده كما سيأتي وصورته اي صورة التيمم اي كيفية
ان يضرب يديه على الارض او على ما هو من جنس الارض فينفضهما استحباً
مرة عند ابي يوسف او مرتين عند محمد ومسمع بهما اي مسح بيده وجهه حتى
الوتره التي بين المخرجين ثم يضرب ضربة اخرى بيديه فينفضهما كذلك اي
ينفض يديه مرة او مرتين كما في الضربة الاولى ويمسح اليمنى اليسرى بان
يمسح بباطن اربع اصابع يده اليسرى ظاهر يده اليمنى بيد في ذلك المسح
من راس الاصابع الي المرفق كما في الوضوء ويمسح بباطن كفه اليسرى بباطن
ذراعه اليمنى الي الرسغ ويمسح بباطن ايها اليسرى على ظاهر ايها
اليمنى ثم يفعل بيده اليسرى كذلك بان يمسح مثله هذا ذكر الذي ذكر به هذه

الكيفية هو الاحوط ويستحب تسمية السنتي في اوله كما في الوضوء لو مسح
 بكل الكف جازوسنن التيمم اربعة اقبال اليدين بعد وضعهما على التراب
 وادبارهما ونفضهما وتفرج الاصابع ذكره بن الشحنة في شرحه على الوهبانية
 وقل ما يجري في المسح قدر ثلاث فلا يجوز المسح باصبع واحد واصبعين
 كما في مسح اي كانه لا يجري في مسح الخف والراس قدر اصبع او اصبعين
 ثم ظهر الضربة من جملة التيمم حتى لو ضرب يديه فاحد قبل ان يمسح
 بهما وجهه بعيد الضرب وقيل لا بعيد والاول احوط كذا قال الحلبي و
 قال بن فرس في شرح المجمع الضربة من جملة التيمم حتى لو ضرب فاحد
 قبل ان يمسح بهما بطل تيممه كما لو احدث في خلال الوضوء وقيل الضربة
 ليست منه فلا يبطل تيممه في الصورة كمن اخذ بكفيه ما الوضوء احدث
 كذا في التجليس انتهى والاول موافق لما في المتن وهو الصحيح واما
 قول الحلبي والاول احوط يسير الى ان الضربة لا تبطل بالحدث وفيه
 نظر فامل ثم قال واستيعاب العضوين بالمسح فرض في ظاهر
 الرواية حتى لو ترك شيئا قليلا لم يمسه يده من اعضا التيمم لا يجري
 التيمم ولا يصلي به ويجب عليه نزع الخاتم الضيف والسوار ويمسح
 ما تحتهما كذا اي يجب عليه مسح العذار ويجب مسح تحت الحاجبين
 اللذين فوق العينين ويجب تخليل الاصابع كذا في الخلاصة والزيلعي
 وغيرهما من الكتب المعتمدة ولا يجب مسح الكعبين في الصحيح لان ضربهما
 على الارض يكفي كذا في الزيلعي ومقطوع اليدين من المرفقين يمسح موضع

القطع ولما ذكر التيمم ضربتان مستوعبان شرع في بيان ما يجوز التيمم
به وما لا يجوز فقال ويجوز التيمم بكل ما كان من جنس الأرض وهو ما لا يحترق
بالنار ولا ينطبع ولا يذوب بالنار كالتراب الرماد والحجر والحصى وهو المسمى
بالحيس والكحل والزرنج والمغرة والحيطان المتخذة من اللبن وهو التراب
المتخذ الذي لم تمسه النار كذا يجوز التيمم بالمدرفوع من الحجر الصغير و
الطين الغير المسوي كذا في القاموس ويجوز التيمم بالكيزان والحباب
المتخذة من التراب الخالص ولم يجعل فيه أي في التراب شيء من الأدوية
التي تحترق كالسفير فانه يحترق ولا يجوز به التيمم والفحم لانه خشب
يحترق بالنار ويجوز التيمم بالكبريت والياقوت والزبرجد والزمرد و
البلخس والغير وزج والمرجان لقوله تعالى قسيسا صعيدا طيبا أي طاهرا
ولقوله هم جعلت لنا الأرض مسجدا و ظهورا ولأن كل واحد من الصعيد
والأرض مساو لجنبه أجزا الأرض فيكون حجة على من لم ير التيمم بغير
التراب والتيمم بالملح الجبلي يجوز في رواية ولا يجوز في أخرى لانه يذوب
وبالماء لا يجوز رواية واحدة ويجوز بالفضة والذهب والحديد والرصاص
والنحاس وما أشبهها مادامت على الأرض كذا في الزيلعي ويجوز التيمم
بها وإن لم يكن على هذه الأشياء غبار لأنها من أجزا الأرض كذا قاله الحلبي
في شرحه فانه قال يجوز على هذه الأشياء التي ذكرت في المتن وإن لم يكن
عليها غبار فنبعته ثم قلت وقال أي الحلبي من أرض أي رجع أي رجعت
إلى سره ونقلت عنه وقلت ولو تيمم بغبار لوب ونحوه كاليساط والعصير

من الاعيان الطاهرة اجزاء ذلك التيمم وكذا الحكم ان هبت الريح فا
 نار التوب الغبار واصاب وجهه وذراعيه فمسحها بنية التيمم جاز
 تيمم ثم لما شرع تكلم على اركان التيمم شرع في بيان شرطه وان كان
 الاصل تقديمه وانما اخبر عن الركن لطول الكلام عليه قال واما شرطه
 اي التيمم فخمسة الاول النية والثاني المسح والثالث الصعيد وكونه
اي الصعيد طاهرا والخامس العجز عن الماحقة بان لا يجده او العجز
كما بان يجده لانه يخاف من استعماله اي يخاف من استعمال الملو
استعمله ان يمرضه اي يمرض المستعمل للابرا وكان المستعمل لما
يخاف زيادة المرض ان استعماله اي ان المستعمل لما يمرضه ويخاف
زيادة المرض فانه يتيمم ولو كان الخائف في المصر اذا لم يجد ما يسكن
به الماء ولا اجر الحمام وسواهما كان التيمم الخائف من استعمال الماحق
او محذرا هذا عند ابي ح وهو الصحيح وقال لا يجوز التيمم في المصر ما خوف
البرد فلان الاعتسال بالماء البارد قد يقضي الى التلف او المرض وكذا اذا
لم يقدر على استعماله بنفسه ولم يجد من يوضيه فان وجد من يوضيه
على ظاهر المذهب لا يتيمم لانه قادر وروي عن ابي ح انه يتيمم وعلى هذا
الخلاف اذا عجز عن التوجه الى القبلة ووجد من يوجهه او عجز عن
السعي الى الجمعة او الحج ووجد من يعينه عليه وقيل ان وجد بغير اجر
لا يتيمم وباجر يتيمم عند ابي ح قل او كثر خلافا لهما اي فانه لا يتيمم
في المصر عندها اما خارجا اي اما اذا كان الخائف خارج المصر فيتيمم

الشرط

بالاتفاق اي باتفاق ابي ح وصاحبه لانها انما قالوا بعدم التيمم في
 المصر لان الغالب وجود الماء السخن وابوح لا يسلم ذلك في حق الفقير بعد
 تحقق العجز وصار كسائر الاعذار المبيحة للتيمم فرع اجتماع في المفارقة جنب
 وحايض ونفسا وميت وهناك ما مباح يكفي لواحد منهم قال الحايض
 اولي بالماء لانه اجتمع عليها حقان حق اسد وحق الزوج وتيمم النفسا
 والجنب وتيمم الميت ويصلي عليه كذا في بعض الحواشي وقال في الاشياء
 والنظائر الجنب اولي به وعمله بان غسله فريضة وغسل الميت سنة والرجل
 يصلح اما للمرأة وما قلناه اولي لان قوله ان غسل الميت سنة فيه نظر
 لا يخفى على اهل البصيرة وقوله لان غسل الجنب فريضة والحايض كذلك
 وقوله والرجل اما للمرأة فيه نظر لان صلاة الجنائز تسقط بصلاة النساء
 فتأمل وقولي مباح لانه لو كان مستركا لا يصرف لاحد ومجوز التيمم
 ثم قال وتيمم مريد من لا يحل به اذا كان بينه اي بين التيمم والماء ميل
 وهو تلك فرسخ لان الفرسخ ثلاثة اميال وما احسن ما نظم بعض
 الفضلاء فقال ان البريد من القراخ اربع والفرسخ ثلاث اميال صنع
 والميل الفاي من الباعات قل والباع ثلاث اذرع فتدبع ثم
 الذراع من الاصابع اربع من بعدها ثم العشرة ثم الاصبع ست
 شعيرات بطن شعيرة منها الى بطن لاخري توضع ثم الشعيرة ست
 شعرات عدد من شعير بغل ليس عن دامله فغ وهذا النظم حد الميل
 والفرسخ والبريد اي ولو كان بينه وبين الماء ميل او منه عن الوضوء

اليه اي يتيم اذا منعه عن الوضوء الى الما عدو او سبيع لتحقيق العجز لان
 الله تعالى قال ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة فكان القا النفس الى التهلكة
 حرام او منعه عن الوضوء الى الما ما يلحق بالعدو والسبيع وهو نار او حية
 لتحقيق لما قلنا او لم يجد الله استفاكدا لو ورثا العجزة عن الما او كان معه
 الما الا انه يحتاج اليه لعطسه او ادائه او كلبه لانه حيوان منتفع به
 وفيه اجباره ولان عطسه كعطسه او كان مريدا للتيم يحتاج اليه اي
 يحتاج الى الما للعين فانه يتيم اما اذا كان يحتاج للملا تخاذ المرقه
 فلا يتيم لاستغنايه عن المرقه ولان الحاجة وهو حاجة الطبع دون حاجة
 التيم ويطلبه اي ويجب عليه ان يطلبه من رفيقه لان الما مبذول
 عادة فكان الغالب الاعطاء فان منعه يتيم لعجزه حتى لو علم به خارج
 الصلاة وصلي قبل الطلب بالتيم لا يجزيه وفيما ان غلب على ضنه انه
 يعطيه بعد صلاة ولا فلا فان مضى عليه وساله بعد فراغه واعطاه
 اعاد واو لا فلا ولو اعطاه بعد المنع لم يعد كذا في الزيلعي وان لم يعطه
 اي وان لم يعطه رفيقه الا بئنه وكان معه اي مع الطالب للما ثمنه الا
 انه يحتاج اليه للزاد ونحوه من الحاجات اللازمة فانه يتيم وان لم ينجح
 الي ثمنه بان فضل عن حاجته فانه لا يتيم او كان رفيقه ببيع بغير
 فاحش وهو ضعف قيمته كذا في النوازل والمراد بضعف قيمته في ذلك
 المكان الذي هو فيه وروي الحسن عن ابي ح اذا قد ران يستري
 ما يساوي درهما بدرهم ونصف لا يتيم وقيل ملا يدخل تحت تقوم

المقومين وكلما احتاج اليه كالمعدوم ولا فرق بين ان يحتاج اليه في الحال
او في ثباتي الحال كذا ذكره الزيلعي ثم قال ويجوز التيمم لخوف فوت صلاة
الجنائزة لقوله تعالى ولكن يريد ليطهركم نزلت في التيمم لخوف فوت صلاة
الجنائزة لانها تفوت لا الي خلف فصار الما معدوما بالنسبة اليها وقال
اذا فحالت وانت على غير وضوء فتميم الحديث كذا في الزيلعي ولا فرق في التيمم
لها اي الجنائزة بين الولي وغيره في ظاهر الرواية لان الانتظار فيها اي
لان انتظار الولي في صلاة الجنائزة مكروه لوجود التاخير بالانتظار وقد
امرنا بتجيلها لما تقدم الجنائزة اليه وهو الخير والسرفا فهم قال الزيلعي
قال شمس الايمه وهو الصحيح لما تقدم وروي الحسن عن ابي ح لا يجوز للولي
التيمم لانه ينتظر ولو صلوا له حتى الاعادة قال صاحب الهداية هو الصحيح
وظاهر الرواية ونصحيح شمس الايمه هو المقدم ولو تيمم للجنائزة وصلى
عليها ثم حضرت جنازة اخرى قيل ان يقدر على الوضوء لا يلزمه اعادة
التيمم لصلاة الجنائزة الاخرى كذا قاله الحلبي وقال الزيلعي ثم لما فرغ من
الصلاة على الجنائزة التي تيمم لها بطل تيممه حتى لو جى جنازة اخرى
يعيد التيمم لها اي يعيد التيمم للجنائزة الثانية لانه لما فرغ من صلاة
الجنائزة الاولى بطل تيممه كما تقدم قال الزيلعي وقال ابو يوسف ان لم يجد
بينهما وقتا يمكنه الوضوء فيه اي في ذلك الوقت الذي يريد الوضوء فيه
لصلاة الجنائزة الاخرى فله ان يصلي بذلك التيمم كذا في الزيلعي قال و
ينبغي ان يحمل قول الحلبي على قول ابي يوسف وهو لا شبه لعدم القايده في

التيمم الثاني وقول الزبلي احوط لانه يتم مفيد بصلاة جنازة فلا يتعدى
 الى غيرها ويجوز التيمم لخوف فوت صلاة العيد لما بينا في الجنازة
 قال في البدايع الامام في العيد لا يتم في رواية الحسن في روايته
 وفي ظاهر الرواية يجزئه لانه يخاف الفوات بزوال الشمس حتى لو لم يخف
 لا يجزئه قال ولو بنا وصورته ان يشرع مع الامام في صلاة العيد او الجنازة
 ثم احدث المصنف او الامام جازله التيمم للبنا عند ابي حنيفة وقال ان
 شرع بطهارة الوضوء لا يجوز له التيمم لانه امن الفوات لان الاخر صلى
 بعد فراغ الامام ولا يبيح ان خوف الفوات باق لانه يوم رحمة فيعتبر
 بما تقصد به صلاته قبضته ولو كان المصنف بحيث لو ادرك بعضها
 مع الامام لو توضع لا يتم لانه لم يخف الفوت ولا يجوز ان يتم لفوت
 صلاة الجمعة اي ان خاف فوت الجمعة ان توضع لهما لا يجوز له التيمم
 لان قوتها الى بدل وهو الظاهر بخلاف العيد ولا يتم الخوف خروج الوقت
 في سائر الصلوات ان استغل بالطهارة اي فلا يجوز التيمم بل يتوضا
 ولو خرج الوقت لانه يفوت الى بدل وصح التيمم قبل الوقت لانه بدل
 الوضوء فجاز قبل الوقت كالوضوء فصار كالتمسح على الخفين فانه
 رخصة وبدل عن الفسل بل التيمم اقوى فان الشارع وقت التيمم
 يوم وليلة او ثلاثة ايام ولياليها وجعل التيمم طهورا ولو الى عشر حجج
 ويصلي بتيمم واحد ما شاء من الفرائض والنوافل لقوله عم الصعيد
 الطيب وضوء المسلم الحديث فقد جعل عم وضوءا عند عدم الماء فوجب ان

15
يكون حكمه كحكم الوضوء كذا في الزبلي ولا يجوز الصلاة اي لا تصح الصلاة
التي هي نوى لها اي للصلاة او نوى القرية مقصود يفعل فيها معنى
العبادة ولا تصح بدون الطهارة كسجدة التلاوة وصلاة الجنابة فخرج
بقوله قرية مقصودة الخ التيمم لدخول المسجد او زيارة القبور او مسح
المصحف او الاذان او الاقامة او لقراءة القرآن في الصحيح فانه لا يصلي
به اي لا يودي بهذا التيمم الصلاة لان هذه الاشياء ليست بعبادة
مقصودة وانما هي اتباع لغيرها ووسائل فلا يعقل فيها معنى العبادة
وكذا لو تيمم للاسلام لا يصلي به لصحته بدون الطهارة وفيه خلاف
ابي يوسف وفي رواية له لو تيمم لقراءة القرآن يصلي به ولم يعد ان يصلي
بالتيمم ونسي الما في رحله سوا وضعه هو بنفسه او غيره بامر او
بغير امره يعلمه وان كان يعلمه لا يعيد اتفاقا وفي الاول خلاف ابي يوسف
ولو ظن انه ما واه قد فتى فتيمم وصلي ثم تبين انه لم يقض يعيد
بلاجماع لانه قد علم به فكان الواجب الكشف فلا يعذر بترك الكشف
كذا قاله الزبلي ويطلبه اي يطلب الما غلوة اي يجب طلب الما اذا
كان بينه وبين الما قدر غلوة وهي مقدار ثمانية ذراع الى اربعة
هذا ان ظن قرينه اي الما والا اي وان لم يقض قرب الما وجب عليه
السؤال حتى لو صلي ولم يسأل واخبر بالما بعد ذلك اعاد ولا
فلا ذكره الزبلي فرع قال في المحيط لو قرب من الما وهو لا يعلم به ولم
يكن محضرة من يساله عنه اجراه التيمم لان الجاهل بقربه كبعد عنه

انتهى وما اى وما اعد اى واضع في الطريق للشرب لا يمنع جواز
 التيمم بل يجوز له الوضوء اذا علم انه مسيل على الشرب وكذلك
 اذا جهل حكمه وسكت هل هو للشرب او لا الا اذا كان كثيرا فيستند
 بكثرة على جواز الوضوء كما ذكره في باب الوضوء وما يحمله الحاج من ما
 رزقه للعطية اى الهدية يمنع جواز التيمم انه قادر على الماء وما قاله
 بعضهم انه يذهب الى شخص لينخرج عن ملكه فليس بشئ لجواز الملك
 بالرجوع في الهبة والحيلة في جواز التيمم مع هذه الما انه يخلط بما
 ورد ونحوه لينخرج عن كونه مطلقا في التيمم ثم قال ولا ينقضه اى لا
 ينقض التيمم ردة بل ينقض التيمم ناقض الوضوء انه خلق عن الوضوء
 فياخذ حكمه وينقض التيمم وجد ان ما كان قادر على استعماله
 فاضل عن حاجته فهو يمنع التيمم ابدا فلا يباح له التيمم ابدا لانه
 اذا لم يكن كافيا فوجوده كعدمه فلا ينقض تيممه اذا لا يجب استعماله
 وقوله فاضل بالجر النسخ لانه المستغول بحاجة كالمعدوم كما تقدم واذا
 كان هذه الما الذي ذكر يقوده ويمنع التيمم ابدا فهو يرفع اى
 التيمم يرفع بالما الكافي بشروطه المتقدمة انتهى اى بعدما تيمم
 جرح اكثر اعضاءه الوضوء في الحدث واكثر جميع بدنه في الجنابة يتيمم
 اى لو كان اكثر اعضاء الوضوء من المتوضي مجر وحافى الحدث الاصغر او
 الاكبر في الحدث الاكبر يتيمم لان الاكبر حكم الكل وبعبارة اى اذا كان
 الصحيح اكثر يغسل الصحيح ويمسح على الجرح ولا يجمع بين التيمم

والغسل لما فيه من الجمع بين البدل والمبدل ولا نظيره في الشرع
فيكون الحكم للاكثر وان كان نصف البدن صحيحا والنصف الآخر
جرحا اختلف المشايخ فيه فمنهم من قال بوجوب التيمم لانه طهارة
كاملة ومنهم من اوجب غسل الصحيح ومسح الجرح لانها طهارة
حقيقية وحكمية فكان اولى والاوّل اسببه ذكره الزيلعي ولهذا اعتمد
المصنف فقال والاصح انه يتيمم كذا في الخلاصة ونقله مسكين عنها المريض
اذا اعياه المرض ولم يقدر على الوضوء ولم يقدر على التيمم ايضا وليس عنده
من يوضيه ولا من يتيممه ايضا فانه لا يصلي عندها خلافا لابي يوسف وكذا لو
كان باكثر مواضع الوضوء جرحا يضرها الماء باكثر مواضع التيمم جرحا
يضرها التيمم لا يصلي عندها وقال ابو يوسف يغسل ما قدر عليه ويصلي
وبعيد كذا قاله الزيلعي مقطوع اليدين ومقطوع الرجلين ايضا اذا كان
بوجهه جرحا يصلي بغير طهارة وضوء وتيمم ولا بعيد وهو الاصح كذا
ذكر في العتاوي الظهيرية ناقل عن الجامع الصغير ان الله تعالى لا يكلف
نفسا الا وسعها المانع اذا كان من قبل العباد اي اذا كان المانع للوضوء
من قبل العباد كما سير بمنع الكفار من الوضوء او محبوس في السجن ومن
قل له ان توضحا قللت جازله التيمم وبعد الصلاة اذا زال المانع
ثم انه لما بين التيمم لانه خلف عن الكل ارا وان بين الخلف عن البعض
فقال **فصل** في بيان المسح على الخفين وسياتي تفسير الخف وهو
هو اي المسح افضل لما ورد فيه من الاخبار المستفيضة حتى روي عن ابي ح

انه قال ما قلت بالمسح حتي ورد فيه ان ارض من الشمس حتي قال من انكر
 المسح علي الخفين يخشى عليه الكفر وعلي قياس ابي يوسف يكفر جاحده لان
 المشهود عنده بمنزلة المتواتر وعند محمد لا يكون بمنزلة المتواتر والمسح
 رخصة ولو اتى بالفرقة بعد ما اتى جواز المسح كان اولي لانه اشق ذكره
 الزيلعي والقول بافضلية المسح قاله مسكين جاز المسح اني ثبت المسح
 بالنسبة للمشهوره فيجوزها للزيادة علي الكتاب فان موجه غسل
 الرجلين ولو امرأة اي جاز المسح علي الخفين ولو كان المسح لما سمح امرأة
 لا تحاد الخطاب الوارد في احدهما يكون واردا في الاخر ما لم ينص
 علي التخصيص لا جنبا اي لا يجوز للجنب المسح لحديث صفوان بن
 عسال انه قال كان النبي م م يا مرنا اذا كنا سفر لا نزع خفافنا ثلاثة
 ايام وليلتين الا من جنابة فان لبس الخفين علي طهارة كاملة ثم
 ثم اجنب في مدة المسح فانه يترع خفيه ويغسل رجله لان الجنابة
 سرت الي الرجلين فوجب عليه نزع الخفين وغسل الرجلين ولان الغسل
 لا يتحري لان البدن كله في الغسل بمنزلة عضو واحد والمسافر اذا اجنب
 وليس عنده ما قنيم ثم احدث ووجد من الماء ما يكفي وضوءه لا يجوز للمسح
 ويؤضا ويغسل رجله ولا يجب عليه التيمم ثانيا لان التيمم الجنابة
 لا ينقض الا بوجود الماء الكافي للغسل ثم اراد ان يبين المدة فقال بمسح
 المقيم يوم وليلة والمسافر ثلاثة ايام وليلتين بالقوله ثم بمسح المقيم يوم و
 ليلة والمسافر ثلاثة ايام وليلتين وابتد المدة من حين الحدث لا من حين

٦٩
 اللبس ولا من حين الغسل لان الزمان الذي يحتاج فيه هو وقت
 الحدث فابتدأ المدة من وجود المنافى ثم شرع يبين ان المسح على
 الخفين لا يكون الا على ظاهرهما فقال بمسح الخفين على ظاهرهما
 بيان لمحل المسح فلا يصح المسح على باطنهما لقول علي رضي الله عنه لو كان الدين
 بالراي لكان باطن الخف اولى بالمسح لكن رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح
على ظاهرهما خطوطا بالاصابع ثلاث اي يمسح ثلاث اصابع اليد
لكل رجل اي فرض المسح على الخفين من كل رجل قدر ثلاث اصابع اليد
حتى لو مسح على احدى رجله مقدار اصبعين وعلى الاخرى مقدار
خمس اصابع لم يجز وسنته ان يبدأ في المسح من راس الاصابع اي
اصابع الرجل الى الساق ولو عكس وبدأ من قبل الساق جاز وتروك
السنة والثلاث اصابع بيان لمقدار المسح حتى لو مسح باصبع
واحدة ثلاث مرات ان اخذ لكل مرة ما جديا جاز المسح والكفى به
والا اي وان لم ياخذ لكل مرة ما جديا فلا يجوز المسح ولا يكتفى به لعدم
حصول المقصود اذا المقصود لا يحصل الا بوجوه مسحة قدر ثلاث اصابع
كما تقر ولو اصاب موضع المسح ما او مطر قدر ثلاث اصابع جاز
المسح وكذا اي وكذا يجوز لو مشى في حشيش مبتل بالمطر وانبل
من كل رجل قدر ثلاث اصابع جاز وصح المسح على الخف الساكن للكعب
اي الخف ما يستر الكعبا ويكون الظاهر اقل من ثلاث اصابع الرجل
اصغرها اما لو ظهر قدرها فلا يجوز لانه بمنزلة الخرق المانع ولا بأس بان

يكون

يكون واسعا يريح رجله من اعل الخف كذا في الغرر وصرح المسح على الموق
 والجرموق بمعنى وهو اي كل واحد من الموق والجرموق ما يلبس فوق
 الخف وقاية له وهذا محله اذا لبس الجرموق على الخف قبل ان يحدث
 اما اذا حدث ومسح على الخف او لم يمسح ثم لبس الموق لا يمسح عليه
 اي لا يمسح على الموق لان الوظيفة تقررت للاسفل في هذه الحالة فتأمل
 ولو لبس الموق وحده جاز المسح عليه اذا ستر الكعب وجاز المسح على
 المحل وهو ما وضع الجلد على اعلاه واسفله فيكون كالخف وجاز المسح
 على الثخين ولو كان الثخين من كرايس او كانا وكان من حوخ اذا كان
 يقوم اي يستمسك على الساق من غير ربط ولا ينفذ المامنه اي من
 الخف ويمكن المشي به اي بالخف فرسخا او اكثر وتقدم تفسير الفرسخ
 وان لم يكن الخف كذلك اي ان لم يكن في الخف هذه الصفات المذكورة
 فلا يجوز اي لا يصح المسح عليه لعدم صلاحية المسح ولا يجوز المسح
 اي لا يصح ان يمسح على عمامته وقلنسوة وبرقع بضم القاف و
 فتحها هو الخمار كذا في الغرر وقفازين وهما ما يعمل لليدين لدفع البرد
 او مخلب الصقر وانما لم يمسح على هذه الاشياء لانه في الخف ثبت
 على خلاف القياس فلا يلحق به غيره ولانه لا حرج في هذه الاشياء فلا
 يمكن الحاقها بالخف لعدم الضرورة نعم لو مسحت المرأة على خمارها
 ونفذت البلة على راسها حتى ابتل قد الربيع جاز كذا في معراج الدرانية
 ويجوز المسح على الجبيرة وهي عود وخرقة يجبر بها العظم المكسور

73
ويجوز المسح على خرقة القرحة ونحو ذلك لخرقة الفصد وان سدها
اي الجبيرة ونحوها على غير وضوء لان في اعتبارها في هذه الحالة حرجا
ولان غسل ما تحتها سقط او تنقل الى الجبيرة ثم اعلم ان المسح على الجبيرة
واجب عندها حتى لا يجوز تركه لحديث علي رضي الله عنه قال كسرت احدي
يدي يوم احد فامرني رسول الله ان امسح على الجباير وعند ابي حنيفة
ليس بواجب حتى يجوز تركه من غير عذر في رواية وقال في الغاية الصحيح
انه واجب عنده وليس بفرض حتى يجوز صلاته بدونته كذا في الزيلعي و
هو اي المسح على الممسوح كالغسل لما تحتها انما انت الضمير باعتبار
الجبيرة وما عطف عليها وان كان الاولى العموم ليشمل المسح على
علي البشرة اذ البشرة ممسوح فوقها ولا يتوقت هذا الاشارة
راجعة الى الجبيرة ونحوها لانها مغياة بالبر بخلاف الخف فانه مقدم
من جهة الشارع بوقت بخلاف هذا الممسوح المتقدم اي الجبيرة ونحوها
فلا يتوقت بوقت بل يمسح عليها حتى يبرأ لما تقدم انها مغياة بالبر
كما لا يخفى وجمع المسح مع الغسل اي يجمع المسح على الجبيرة مع غسل
الصحيح ولا بد من استيعاب الجبيرة بالمسح تحتها جراحة او لا
لان الواجب ان تنقل اليها ولا فرق بين الجراحة وغيرها كالكي والكسر
والمسح على الجبيرة ونحوها لا يجوز الا اذا كان حل للخرقة وغسل ما تحتها
يضره اما اذا كان الحل اي حل للخرقة لا يضره ولا يضره الغسل ايضا فعليه
الترع او يجب عليه غسل الجراحة اذا عذر مع بيع المسح على الجبيرة

او يمسح على الجراحة ان ضربه غسل الجراحة وان ضربه المسح والغسل تركها
 اي ترك المسح والغسل وصلي لا يكلف احد نفسه او سداها قال في المحيط
 ينبغي ان يحفظ هذا فالناس عنه غافلون فان سقطت الجبيرة عن يده
 بطل المسح لزوال العذر حتي لو كان في الصلاة استقبل الصلاة من اولها
 وان سقطت لا عن يده لا يبطل المسح لقيام العذر بالبيع للمسح وعرضي
 على صلاته لما قلنا ثم المسح على الجبيرة يخالف المسح على الخف من وجوده
 اخطاها ان الجبيرة لا يشترط شدتها على وضوء يخالف الخف ثانياها
 ان مسح الجبيرة غير موقت بخلاف ثالثها ان الجبيرة اذا سقطت عن غير
 يده لا يجب عليه الاغسل ذلك اذا كان على وضوء بخلاف الخف حيث يجب
 غسل الرجل الاخرى خامسها ان الجبيرة تستوي فيها الاكبر والاصغر
 بخلاف الخف سادسها ان الجبيرة يجب استبعادها بالمسح في رواية
 بخلاف الخف فانه لا يجب روايته واحدة كذا في الزئلي ومنع المسح على
 الخف خرق كبير سيد واي يظهر منه قد ثلاث اصابع القدم اصغر
 لان الاصل في القدم هو الاصابع الثلاث اكبرها فتقوم مقام الكل
 والاعتبار بالاصغر للاحتياط وفي مقطوع الاصابع يعتبر الخرق باصبع
 غيره وقيل باصبع نفسه لو كانت قائمة والخرق المانع هو المنفرج الذي
 يرى ما تحته من الرجل او يكون منضما لكن ينفرج عند المشي ولو
 انكسفت الظهارة وفي داخلها البطانة هو من جلد او خرقه مخروزة
 بالخف لا يمنع والخرق فوق الكعب لا يمنع لان ما تحته هو المعبر في المنع

ولو بدأ قدر ثلاثة انامل لا يمنع المسح في الاصح لان المعبر ظهور قد
ثلاثة اصابع ولو ظهر من الخرق الابهام وكان مقدرا ثلاثة على اصابع
جاز المسح عليه وسواء كان الخرق في باطن الخف ام في ظاهره ام في ناحية
العقب لان المعبر في الخف يستريح محل الفرض من القدم فاعتبر الخرق
فيه وتجمع الخروق في خف واحد لا فيها اي وتجمع الخروق في خف واحد
لا في خفين لان الرجلين عضوان حقيقة فيعمل بالحقيقة ولهذا لم
يجز نقل البلة من احدهما الى اخرى في الوضوء وجعلناهما في حكم عضو
واحد في منع المسح على احدهما وغسل الاخر عن الجمع بين الاصل
وبدله فيما هو عضو واحد الا ترى الى قوله تعالى وارجلكم الى الكعبين و
مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الاحاد فتناول رجلا واحدة
ولكن لما جعلنا في الحكم عضوا واحدا تناولها الامر فوجب غسلها
ثم الخرق الذي يجمع ما يدخل فيه الثلاثة وما دونه لا يعتبر الحاقه
بمواضع الخرز كذا في الزبلي بخلاف النجاسة اي المتفرقة في خفية
التوب او ثوبه او بدنه او مكانه او في المجموع فانها تجمع فان بلغت
القدر المانع للصلاة لم تجز الصلاة معها ان كان قادرا على ازالها
والاجازت قائل والانكشاف اي وبخلاف انكشاف العورة المتفرقة
كانكشاف شيء من فرج المرأة وشيء من ظهرها وشيء من بطنها وشيء
من فخذها وشيء من ساورها جمع لمنع جواز الصلاة والفرق بين الخف
وبينها ان الخرق في الخف انما يمنع لكونه مانعا ساينع المشي به والخرق

في أحدهما لا يمنع قطع المسافة بالأخرى والنجاسة تمنع الجواز لكونه
 حاملا لها وكذا الانكشاف إنما يمنع لكونه غير ساتر لعورته وهو
 يوجد في الكل ولا البدن كله عضو واحد في حق النجاسة والانكشاف
 والغسل بدليل أنه يصح نقل بلة عضو إلى عضو آخر في الاغتسال
 لا في الرضوخ كما تقدم ثم أراد أن يبين ما ينقض المسح فقال وينقضه أي
المسح ناقض الرضوخ لأنه يدل عن الغسل فينقضه ناقض أصله كالتييم
وينقضه أيضا نزاع خف واحد لأن الحدث السابق سري إلى القدمين
لزوال الماء المانع وينقضه أيضا مضي المدة للأحاديث التي دلت على
على التوقيت أعلم أن نزاع الخف ومضي المدة غير ناقض في الحقيقة
وإنما الناقض الحدث السابق لكن الحدث يظهر عند وجودهما أي
وجود الناقض ومضي المدة فاضيف النقص إليهما وهذا إذا لم يخف
ذهاب رجليه من البرد أي ينقضه مضي المدة أن لم يخف على رجليه
العطب بالنزع وإن خاف جازله المسح أي مطلقا من غير توقيت
وهذا لأن النزاع يلحقه به ضرر وهو مدفوع ولأنه إذا كان ضره الغسل
صار كالجبيرة وهي غير موقفة وقد قالوا إذا انقضت مدة المسح وهو
في الصلاة ولم يجد ما فإنه يمضي على صلاته كذا في الزيلعي ويعلم المسح
كالجبيرة كذا في البحر وهذا مما يجب حفظه في هذا المقام غسل الكثر
القدم ينقضه في الأصح كذا قاله الزيلعي عن المرغيناني وهو بعد نزاع
الخف ومضي المدة غسل رجليه فقط لو كان المتخفف متطهر السراية

الحدث السابق الى الرجلين دون باقي الاعضا وخروج اكثر القدم
نزع ولا فرق بين خروجه بنفسه وبين الاخراج ولو مسح مقيم فمسافر
قبل تمام يوم وليلة مسح ثلاثا ليليا ليها ونحو ذلك مدة الى مدة
المسافرين اذا كان المجموع ثلاثة ايام وليليا ليها ولو اقام مسافر
بعد تمام يوم وليلة نزع وغسل رجله فقط لو مطهر وقبلها اي
قبل تمام يوم وليلة انما هي اي اثم يوم وليلة لان رخصة السفر لا تبقى
بدونه فالحاصل انه ان يسافر المقيم او يقيم المسافر وكل منهما اما
قبل تمام يوم وليلة او بعده وقد علم ذلك من المتن ثم لما فرغ من بيان
المسح على الحنفين شرع في بيان الدماء التي تختص بالنساء فقال
فصل في بيان احكام دماء تختص بالنساء هي اي الدماء
ثلاثة الاول من الثلاثة حيض وسياتي لغة وسرعاء والثاني نفاس
والثالث استحاضة فالحيض معناه لغة السيلان يقال حاض
الراعي اذا سال وحاضت الاربع وحاضت الشجرة اذا سال منها
الصمغ ومعناه شرعاً دم ينفضه اي يدفعه رحم امرأة سليمة عن ذاء
احترز به عن الرعاف والدم الخارج من الجراحات ودم المستحاضة
فانها دم عرق لا رحم واحترز بقوله سليمة عن النفاس فان النفاس
في حكم المريضة حتى اعتبر بمرعاتها من الثلث وصغر احترز به عما
نراه الصغيرة قبل ان تبلغ تسع سنين فانه ليس بمعتبر في الشرع
ثم لما فرغ من تعريفه شرع يبين ان له اقل واكثر فقال واقله اي اقل

الحيض ثلاثة ايام بلياليها يعني ثلاث ليال كما هو ظاهر الرواية
 فعلى هذا لابد من ثلاث ليال مستقلات كما لا يام وفي رواية
 الحسن ثلاثة ايام وما يتخللها من ليلتين كذا في الفرز والكثرة
 عشرة لحديث واثلة بن الاسقع قال قال رسول الله اقل الحيض
ثلاثة ايام والكثرة عشرة ذكر الزلعي وما نقص عن الثلاثة او زاد
 عن العشرة استحاضة اي اذا كان الدم لم يبلغ الثلاث فهو
 استحاضة واذا زاد الدم على العشرة فالزائد استحاضة لحديث
 انس ان رسول الله قال الحيض ثلاثة ايام واربع وخمسة
وسبعة وسبعة وثمانية وتسعة فاذا جاوز العشرة فهي استحاضة
 لان تقدير الشرع يمنع اطلاق غيره به ذكر الزلعي ولون راته
 المرأة في مدة اي الحيض سوس البياض الخالص وهي شي كالحيط
الابيض يخرج بعد انقطاع الدم فغير هذا من الوان الدم حيض
 اي اذا وجد واحد من الوان الدم الستة فهو حيض وهو السواد
 والحمرة والصفرة والخضرة والكدرة والترسبة النسبة الى التراب
 بمعنى وطهر يتخلل في مدة الحيض والنفاس حيض ونفاس
 فيه لف نشر مرتب يعني اذا احاط الدم طرفي مدة الحيض وطرفي
 مدة النفاس كان كل واحد منهما كالدم المتوالي في رواية محمد عن ابي ح
 ووجهه ان استيعاب الدم مدة الحيض ومدة النفاس ليس
 بشرط الاجماع فيعتبر اوله واخره كالنصاب في باب الزكاة انتهى

عبارة الغرض بالحرف وقال مسكين وطهر بتخلل في مدة الحيض والتفاس
حيض وتفاس مطلقا عندها وعند محمد الطهر اذا تخلل بين الدمين
في مدة الحيض ان كان اقل من ثلاثة ايام لم يفصل بحال وان كان ثلاثة
ايام ان كان اقل من الدمين او مثلهما لم يفصل ايضا وان زاد فصل
ووقع هنا خلاف بين المسايخ وفي الوجيز الصحيح قول محمد وعليه الفتوى
كذا في الجواهر وقال مسكين والفتوى على مذهبه واقل الطهر الذي
يكون بين الحيضين خمسة يوما لاجماع الصحابة عليه ولانه مدة اللزوم
فكان كحدة الاقامة فان قيل قد تقرر ان اقل الحيض ثلاثة ايام واكثره
عشرة ايام واقل الطهر خمسة عشر يوما فيلزم ان يكون في الشهر يومان
ليس فيها حيض ولا طهر قلنا هذا انما يلزم اذا وجب ان يكون الطهر
الطهر الواحد والحيض الواحد في شهر واحد وليس كذلك لما في البدائع
ان المرأة لا تحيض في الشهر الواحد عشرة ايام ولا حاضت فلا تطهر عشرين
لا محالة بل تحيض ثلاثة وتطهر عشرين وقد تحيض وتطهر خمسة عشر
هكذا في الغرر مع تحقيق واحد لاكثره اي واحد لاكثر الطهر لانه اي الطهر قد
يمتد الى اي سنة وقد يمتد الى سنين وقد لا تری الحيض اصلا لما
روى ان فاطمة الزهراء بنت رسول الله مريض عنها ما سميت زهر الانها
لم تحض كذا قالوا ولا يمكن تقريره اي ولا يمكن تقرير الطهر الا عند نصب
العادة في زمان الاستمرار يعني اذا استمر بها الدم واحتيج الى نصب
العادة فعند ابي عصمة لا يقدر طهرها بشي وعند عامة العلماء هو مقداري في

في بقدرها مدة بيانه مبتدأة رات خمسة دما وعشرين طهر ثم استمر
 الدم بها أسهرا فانها تترك الصلاة في اول اي في ابتداء كل شهر ما
 رات وهي اي مدة الحيض التي رات خمسة دما وعشرين طهر ثم استمر الدم
 بها أسهرا فانها تترك الصلاة في اول اي في ابتداء كل شهر ما رات وهي
 اي مدة الحيض التي خمسة وتصل في عشرين وذلك اي المبين دابها
 في زمان الاستمرار قاله مسكين وقال الزيلعي قوله الا عند نصب العادة
 في زمان الاستمرار اي لاحد لاكثر الطهر اذا استمر بها الدم واحتيج
 الى نصب العادة فيقدر طهرها وذلك كالمبتدأة اذا استمر بها الدم و
 كصاحبة العادة اذا استمر بها دمها وقد نسبت عدد ايام حيضها
 اولها واخرها ودرها في كل شهر فانها تحري وتمضي الى اكبر اريها
 وان لم يكن لها راي وهي المتخيرة وتسمى المضللة لا يحكم لها بشي
 من الطهر او الحيض علي التعيين بل تأخذ بالاحوط في حق الاحكام و
 هل يقدر طهرها في حق انقضاء العدة اختلفوا فيه وتتم الكلام و
 بسطه واختلف الأقوال والروايات مذكور في الزيلعي فعليك به فان
 هذا المختصر ولو كانت المرأة مبتدأة يعني بلغت بالدم واستمر بها أسهرا
 فيضها من كل شهر عشرة وهي اكثر الحيض والباقي استحاضة لان
 الاصل الصحة فلا يحكم بالعارض الباقين والنفاس دم يعقب الولد
 لانه ما خوذ من تنفس الرحم بالولد او من خروج النفس بمعنى الولد
 او بمعنى الدم لان المولود نفس وكذا الدم يسمى نفسا قال الشاعر

تسيل علي حد السيوف نفوسنا وليست علي غير السيوف تسيل اي
دماونا قاله الزيلعي ولا حد لقله اي لا حد لقل النفاس لان تقدم
ان الولد دليل علي انه من الرحم فلا حاجة الي اماره زايدة عليه وهذا بخلاف
الحيض لانه لم يتقدمه دليل علي انه منه ودم الرحم يمتد عادة فجعل الامداد
دليلا علي انه منه واكثره اربعون اي اكثر النفاس اربعون يوما ولو زاد
الدم علي اكثر النفاس فزاد علي الاربعين استحاضة لحديث ام سلمة
انها سألت النبي دم كم تجلس المرأة اذا اولدت قال اربعين يوما الا ان
تري الطهر قبل ذلك الي غير ذلك من الاحاديث وقال السافعي اكثر
ستون والحج عليه مارونيا وقال الطحاوي لم يقل بالسنتين احد من
الصحابه فعلم بما ذكر ان الزايد علي الاربعين استحاضة كذا في الزيلعي وغيره
من الكتب المعتمدة ولو كانت النفاس مبداء فتفاسها اربعون اي ولو
كانت المستحاضة او مع الاول الولد فتفاسها اكثر النفاس قاله الزيلعي
وكل واحد من الحيض والنفاس يمنع استمتاع ما تحت الازار وعند محمد
كالباشرة والتخيد ومحل القبلة وملاسة ما فوق الازار وعند محمد سقي
موضع الدم فقط ومنع كل واحد من الحيض والنفاس الصلاة والصوم
للاجماع علي المنع وتقضي الصوم دون الصلاة اي وتقضي الحيض و
النفاس بعد الطهر والصوم دون الصلاة ولو كان القضاء علي التراخي
لان الصلاة تنكر كل يوم بخلاف الصوم ولان الصوم قد لا يوافق
ايام حيضها وقد سبقت امنا حوي ادم دم عن ذلك فقال لها

لم اعلم حتي اسئل جبريل فسال جبريل قال لا اعلم حتي اسئل الله تع
 فسال جبريل ع م الله جلالة عما سئلت حوا فقال الله تع مرها بقضا
 الصوم فاخبر جبريل ادم بذلك واخبر ادم حوا كذلك ثم ان حوا
 سئلت ادم عن قضا الصلاة فامرها بقضا الصلاة اجتهدا منه و
 قيا ساعا على الصوم فلما راي ادم جبريل سئل منه عن ذلك فقال
 لا اعلم شيئا في ذلك حتي اسئل الله تع فسال جبريل الله تع فقال
 يا جبريل تقضي الصوم لا الصلاة وايضا وقعت المناظرة بين يدي
 سيدنا ابي بكر وعمر فقال ابو بكر تقضي الصلاة والصوم وقال عمر
 تقضي الصوم دون الصلاة فلا خلا فلما علا صوتهما بذلك في المسجد
 خرج النبي ع م فاخبراه بذلك فذكر لهما القصة وقال هذا جواركما
 هكذا سمعته من تقرير مشاريحي منهم الشيخ عبد الله المحمدي والشيخ
 ابراهيم اللقاني خاتمة المحققين في حديث النذير وانما قال عليه السلام
 هذا جواركما تطيبيا لخاطر ابي بكر كانه ع م يقول المجتهد قد يخطئ
 وقد يصيب لان ادم ع م اعظم منك قد اجتهد في ذلك وتقدم
 الكلام على احكام اخر تتعلق بذلك الباب في نواقض الوضوء واجمعها
 فانها نفيسة ثم اراد ان يبين زمانا يحل فيه ما تفعله الحائض
 وما يجب عليها فعلة حالا او مالا فقال وتوطا الحائض بلا غسل
 بانقطاع الدم للاكثر بان انقطع لعشرة ايام وللاقل اي بان انقطع
 لثلاثة ايام مالا توطا حتي تغتسل او عضي عليها ادني وقت

صلاة يسع الاغتسال والتحرمة والنفس لا توطأ اذا انقطع دمها
 لاقل من اربعين الا اذا مضى عليها ادنى صلاة يسع الغسل والتحرمة
 في محل وطبها وان لم تغتسل لان الصلاة صارت دنيا في نفسها
 ذمتها فظهرت حكمها فاذا انقطع لاقل من العشرة في الحيض وكان
 بعد ثلاثة ايام او اكثر فان كان الانقطاع فمأه دون العادة يجب ان
 يؤخر الغسل الى اخر وقت الصلاة فان خافت الفوت اغتسلت وصلت
 والمراد اخر الوقت المستحب لا وقت المكرهه وان كان الانقطاع على
 رأس عادتها او اكثر او كانت متباعدة فتؤخر الصلاة استحبابا وان
 انقطع لاقل من ثلاثة اخرت الصلاة الى اخر الوقت فان خافت الفوت
 توضأت وصلت ثم في الصورة المذكورة اذا عاد الدم العشرة بطل
 الحكم بطهارة متباعدة او معناده واذا انقطع لعشرة فبمضي العشرة
 يحكم بطهارتها ويجب عليها الاغتسال قال في القرو قال في البحر الرائق
 واعلم ان ادنى وقت الصلاة ادناه الواقع اخر اعني ان تطهر في
 وقت بقي منه الى خروجه قدر الاغتسال والتحرمة لا اعم من هذا
 او من ان لم تطهر في اوله وعرضي منه هذا المقدار لان هذا لا يتركها
 ظاهرة شرعا كما رأيت بعضهم يغلظ فيه انتهى ويكفر مستحلا وعلي
 الحائض لان حرمة ثبت بدليل قطعي واقل مدة تحيض فيه المرأة
 تسع سنين وهي اقل مدة لو ادعت فيها الاتي البلوغ صدقت
 لان الحيض لا يعلم الا منها واقل مدة الحمل ستة اشهر واكثر سنين

٥٠
 كما هو مقر في محله وما تراه الحامل استحاضة ولو في حال الولادة
 لان الدم يجري عادة بانسد ادفم الرحم ما دام الولد فيه حتى قالوا
 ان الدم يكون غذا للولد وحكم دم الاستحاضة انه كرعاف دائم و
 حكم الرعاف لا يمنع صلاة ولا صوما ولا وطيا لقوله دم المستحاضة
 ترضاي وصلي وان قطر الدم على الحصى فثبت فيه حكم الصلاة
 عبارة وحكم الوطي والصوم دلالة لانقطاع الجمع لاجماع على ان
 دم الرحم يمنع الصلاة والصوم والوطي ودم العرق لا يمنع شيئا
 منها فلما لم يمنع هذا الدم الصلاة علم انه دم عرق لا دم رحم فثبت
 الاخران دلالة وتوضا المستحاضة ومن به سلس البول او استطلاق
 بطن او انفلت ريج او رعاف دائم او مرج لا يرفي اي لا ينقطع
 اي توضا المستحاضة ومن في معناها من اصحاب الاعذار الوقت
 كل صلاة لقوله دم المستحاضة توضا الوقت كل صلاة لان اللام
 تستعار لوقت يقال انيك لصلاة الظهر اي لوقتها و به جالقران
 والسنة فالقران كقوله تف اقم الصلاة لدلوك الشمس اي لوقت دلوكها
 والسنة لقوله دم ان للصلاة اولا واخر اي لوقت الصلاة وقد ذكر
 الصلاة ويراد بها الوقت كقوله دم انما ادركتني الصلاة اي وقتها
 ذكره الزيلعي ويصلون به اي بالوضو الواحد ما شاؤا من الفرائض و
 النوافل في الوقت فاذا خرج الوقت بطل وضوهم اي بطل وضوهم بخروج
 الوقت فقط عند ابي ح ومحمد وقال زفر بطل بالدخول فقط وقال

أبو يوسف يبطل بالخروج والدخول وإذا بطل وضوهم كان عليهم
 الاستئناف أي يجب عليهم استئناف الوضوء لصلاة أخرى ثم أعلم
 أن مشايخنا أضافوا انتقاض الطهارة إلى خروج الوقت أو دخوله
 ليسهل على المتعلمين ولا فلا تأثير للخروج والدخول في الانتقاض
 حقيقة وإنما يظهر لحدوث السابق عنده ولهذا لا يجوز لهم أن
 يسمحوا على الخفين بعد ما خرج الوقت كذا لا يجوز لهم البناء إذا خرج
 الوقت وهم في الصلاة ويستترط في صاحب العذر من تقدم ذكرهم
 في ابتداءه أي يستترط في ابتداء العذر الذي ابتلى به أنه وهو يعلم وقتاً
 أي شرط ثوب ابتداء العذر استمرار العذر وقت صلاة كالاقطاع
 كما يأتي في المتن قبل أن يرتد إليك طرفك فإذا وجد العذر وبعد ذلك
 من العذر الذي ابتلى به في كل وقت ولو قطعت فهو صاحب عذر
 ثم يستمر على عذره فلما انقطع وقتاً كاملاً خرج عن أن يكون صاحب
 عذر ولو سال دم المستحاضة في بعض وقت صلاة فتوضأت و
 صليت ثم خرج الوقت ودخل وقت صلاة وانقطع دمها فيه أعاد
 تلك الصلاة لعدم الاستيعاب وإن لم ينقطع في وقت الصلاة الثانية
 حتى خرج لا يعيدها لوجود استيعاب الوقت وهذا كما قالوا في جانب
 الانقطاع أن الوضوء لو كان السيلان والصلاة على الانقطاع أو انقطع
 في اثنا صلاتها إن عاد في الوقت الثاني فلا إعادة عليها لعدم
 الانقطاع التام وإن لم يعد فعلها لإعادة لوجود الانقطاع لتبين

انها صلت صلاة المعذورين ولا عذر ثم انها تنقض طهارتها
 بخروج الوقت اذا توضأت والدم سايل او سال بعد الوضوء في الوقت
 واما اذا لم يكن سايلا عند الوضوء ولم يسيل بعده فلا حتى لو توضأت
 والدم منقطع ثم خرج الوقت وهي على وضو لها ان تصلي بذلك
 الوضوء ما لم يسيل او يحدث حدثا اخر لانه لم يوجد السيلان بعده حتى
 ينقض بخروج الوقت كذا في الزلعي والنقاس لام التوأمين من
 الولد الاول لان النقاس هو الدم الخارج عقب الولادة ثم شرط
 التوأمين ان يكون بين الولدين اقل من ستة اشهر حتى لا يمكن
 علق الثاني من وطئ حادث وان كان بينهما ستة اشهر او اكثر
 فهما حملان ونقاسان وان ولدت ثلاثة اولاد وبين الاول والثاني
 اقل من ستة اشهر وكذلك بين الثاني والثالث ولكن بين الاول
 والثالث اكثر من ستة اشهر فالصحيح ان يجعل حملا واحدا كذا
 في الزلعي وانقضا العدة اي انقضا عدة ام التوأمين من الولد
 الآخر بالاتفاق لانها حامل وقد قال ابي حنيفة واوقات الاحمال اجلهن
 ان يضعن حملهن وسقط بالحركات الثلاث هو الذي سقط
 من بطن امه ميتا ان يرى بعض خلقه كيد او رجل او اصبع او
 ظفر او شعر ولد فتكون المرأة به اي بالسقط الذي ظهر بعض
 خلقه نفسا وتنقض عدتها اي تنقض عدة المعتدة به اي بهذا
 السقط وتصير الامه به اي بالسقط الذي ظهر بعد خلقه ام ولد

اذ كان من سيدها ويحنت به لو كان علق يمينه بالولادة بان قال
 ان ولدت فانت كذا كما ذكر في باب الايمان ثم لما فرغ من تطهير
 النجاسة الحكمية سارع في بيان تطهير النجاسة الحقيقية وانما
 قدم الحكمية لانها اقوى لا قبلها يمنع جواز الصلاة بخلاف الحقيقة
 قال **مسألة** في بيان تطهير النجاسات الخمس جمع نجس بفتحين
 وهو لغة كل ما استقدرته ويطلق على الحقيقي والحكمي والنجس
 على الحقيقي والحدث على الحكمي يطهر المتنجس بالماء سواء كان
 المتنجس ثوبا او غيره عن نجاسة مرئية بزوال وزوال اثرها حين
 لو زال العين والارملة طهر اي لو زال اللون والرائحة بمرّة
 طهر المحل فان استقر ازالة اثره اي اثر النجاسة كاللون والرائحة
 كخنا نجسة وصبيغ نجس صبيغ به او خضب فيه لف ونشر شوش
 ثم غسل المتنجس الذي شق ازالة اثر منه ثلاث مرات بالماء او بماء
 منزل يطهر المتنجس ولو بقي اثره ولا يكلف الغاسل الى شيء اخر غير
 الماء كصابون ونحوه كاسنان وغاسول لان الالة المعدة لقطع النجاسة
 هي الماء فاذا احتيج الى شيء اخر مما ذكر شق على الناس وفيه حرج بين
 ولا يلق بهذه الشريعة ذكره الريلعي لقوله في يرد الله بكم اليسر ولا يريد بكم
 العسر اذ هذه الشريعة مبناها على اليسر بخلاف غيرها من الشرائع
 السابقة فانهم كانوا يقطعون محل النجاسة من الثوب والبدن واذا
 غسلت النجاسة المغلظة المرئية بالمخففة بزول حكم المغلظ وبقي حكم

المخففة وذكر الصيرفي ان المختار لا يزول حكمها وفي الفتاوى اذا غسل
النجاسة ببول ما يוכלلحه الصحيح انها لا تطهر وفي شرحه ينتقل الى الحكم
المخففة كذا في الجوهره وذكر قاض خان في خضاب اليد ينبغي ان لا يكون
ظاهر مادام الماي يخرج بلون الخنا ثم لما ذكر المطهر المتفق عليه شرع
في بيان المطهر المختلف فيه فقال ويطهر المتنجس بكل مائع قالع للنجاسة
نزله كالخل وما الورداي يجوز ازالة النجاسة بكل منزل كالخل وكلما
استخرج بالعلاج كالبقل والفرع فانه يزول النجاسة المخففة عن
الثوب والبدن كما مر وانما كانت هذه الاشياء منزلة كاللأنها اقلع للنجاسة
بل هي اولى ولاننا نراها ونعلم بالضرورة ان الماي يزول شيئا من النجاسة
ملا ينزله الماي في كل مرة ولهذا يعتبر لون الماي والنجاسة متناهية فاذا
انتهت اجزؤها بقي المحل طاهر لعدم المجاورة لا الدهن اي لا يجوز
ازالة النجاسة بالدهن لانه لا يخرج بنفسه فكيف يخرج غيره وكذا
اللبس واللين قال النجدي يجوز باللين وفي النهاية لا يجوز وبه قال
الربيعي ايضا وروي عن ابي يوسف لو غسل الدم من الثوب بدهن او
سمن او زيت حتي ذهب اثره جاز قال الربيعي وكذا لا يجوز بالعسل فان
ذلك المذكور من العسل والدهن ملون ولا ينقص ويبقى في الثوب ولا
يخرج بنفسه كما مر ولما بين حكم ازالة النجاسة المرة شرع في بيان
ازالة النجاسة غير المرة فقال والنجاسة غير المرة تغسل الى ان يغلب
عليه الظن اي ظن الغاسل طهارة المحل فان غلبه الظن في الادلة الشرعية

وقد رده بالغسل والعصر ثلاثا فيما ينصرف اي من شأنه ان يعصر كاللبن
 وسالغ الغاسل في العصر الثالث بحيث لو عصره قد رطاقته لا يسيل منه
 الماء ولم يبلغ فيه صيانه للثوب لا يظهر وتوالي الغسلات في البدن
 تقوم مقام العصر كذا في الاشياء والظاير ولو نجست يده فمحمسها
 ثلاثا طهرت ايضا وتكون هذا بمنزلة الغسل وقوله ايضا من اض اذا
 رجع اي وهذه المسئلة في الاشياء والظاير ثم لما بين حكم تطهير
 ما ينصرف سريع بين حكم تطهير ما ينصرف فقال وما لا ينصرف كاللبساط
 والاجراي اللبن المحرق والحديد والجلد المدبوع نجس يطهر بالغسل ثلاث
 مرات ويخفف في كل مرة والتخفيف ان يقطع التقاطر ولا يشترط بعد
 انقطاع التقاطر ليس لا في اشتراط اليبس حرجا وهو مدفوع باليسر
 الخنطة المبلولة بالنجس كالبول والماء النجس حتى انتفخت فقط والشعر
 والخنطة الذي يوجد في الخنثى اي الذي يوجد في خنثى البقر والجاموس لا
 يطهر بالغسل لعدم صلاحية السكين المموء بالماء النجس واللحم
 المطبوخ به اي بالماء النجس يموه اي يغلى بالماء الطاهر ثلاث مرات
 ويبرد كل واحد من السكين واللحم في كل مرة يطهر وهذا عند ابي يوسف
 وعند محمد لا يطهر لان عنده ملا ينصرف لا يطهر ابدأ وقول ابي يوسف
 ارفق بالناس لضرورة وهي المسقة اذ في عدم التطهير لما ذكر حرج
 بين وعلى هذا الخلاف الدهن اذا اتنجس فكيفية تطهيره ان يجعل
 الدهن في انا ويصب عليه اي يصب الماء على الدهن ويحرك بشي

ان احبب فيعلوا الدهن على وجه الماء ويرفع الدهن بشي ووراق
 الماء الذي رفع منه الدهن لتنجسه ثم يفعل هكذا بان يجعل الدهن في انا
 ويصب عليه الماء فيعلوا الدهن على وجه الماء ويرفع الدهن بشي ووراق
 الماء ثم يفعل هكذا ثلاث مرات فاذا فعل ذلك ثلاث مرات يحكم بطهارته
 عند ابي يوسف خلافا لمحمد والفتوى على قول ابي يوسف كذا قاله الحلبي
 والاعيان الخمسة وسياتي في المتن وانها تظهر بالاستحالة عندنا خلافا
 للسافعي كالميتة اذا وقعت في المملحة اي معدن الملح فاستحالة
 الميتة حتى صارت ملكا فانها تظهر بالاستحالة من حالة النجاسة
 الي حالة الطهارة ومن الاستحالة الموجبة للتطهير العذرة اذا صارت
 ترابا او العذرة اذا احرقت بالنار وصارت رمادا فانها تظهر بها
 تطهر لا تتقالها من حالة الى حالة بالنار المطهرة وكذا اذا ابلطخ راس
 الشاة بالدم فاحترقت بالنار طهر الرأس والدماط لها نجسة الا دم
 الشهيد فانه طاهر في حق نفسه نجس في حق غيره وهذا لا يغسل
 عنه فاذا انفصل عنه فهو نجس فيعتبر فيه القدر المانع كذا في الجوهرة
 والدم الباقي في اللحم المهزول والعروق والكبد والطحال وقلب
 الشاة ودم البق والبراغيت والقمل طاهر والخز المنفصل من الحي
 كميته كالأذن المقطوعة والسن الساقط الا في حق صاحبه فانه
 طاهر وان كثروا لم يسلم من بدن الانسان فليس نجس على المختار
 كذا في الاشياء والظاير وكذا من الاستحالة الموجبة للتطهير المحترقة

اذا تخللت فانها تطهر سواء تخللت بوضع شيء فيها اولى وسوا
نقلت من شمس الى ظل او عكسه اما العصور المتخذ من ما العنب اذا
تجس قبل الخمرة ثم تخمر بها ثم تخلل لم يطهر لتنجسه وهو عصور فاذا
تخمر ثم تخلل لم يحكم بطهارته ولو وقعت الفارة في دن خمر فصاره الخمر
خطا يطهر اي الخمر لاستحالة ما من الخمرة الى الحلبة ان رميت الفارة
من الخمرة قبل التخلل وفيه اشارة الى ان الفارة رميت بعد التخلل لم يطهر
الخل كالعصور اذا تجس والمنى نجس يغسل رطبة وبياضة بطهر
بالفرق بفرك ان طهر راس الحسنة بان استنحي بالماء الماروي عن عائشة
انها قالت كنت افرك المنى من ثوب رسول الله ثم يصلي فيه ولا يغسله
الى غير ذلك من الاحاديث الواردة في ذلك ولا اي وان لم يطهر راس
الحسنة فلا بد من غسله لا متراجم بالبول النجس ولا فرق بين ان يصيب
المنى الثوب او البدن في ظاهر الرواية كذا في الغرر ولو نفذ الى بطلان
الثوب يكفي فيه الفرق هو الصحيح كذا في الجوهرة ثم الفرق نقل النجاسة
في ظاهر الرواية عن ابي ح ولا يحكم بطهارته حتى لو اصاب الماي يعود نجسا
هو الصحيح وقال النجدي لا يعود كذا في الجوهرة قاله الرزلي ولها
اخوان منها ان الخف اذا اصابه نجاسة ودكه ثم وصل الما اليه
ومنها الارض اذا اصابها نجاسة وذهب اثر النجاسة ثم وصل
اليها الما ومنها جلد الميتة اذا دبغ بالشمس او التراب ونحو ذلك
من الدبغ الحكمي ثم اصابه الما ومنها البير اذا اوجب نزع ما بها

فغار المائيم عاد لكن قد منا على الدرر والغرر والصحيح انه طاهر
 والخف يطهر بذلك اذا اصابته نجاسة لها جرم رطبة فذلك
 الخف على ويولغ في ذلك حتى زالت عين النجاسة والاصل في ذلك
 قوله دم فمن اراد ان يدخل المسجد فليقلب نعليه فان راي بها اذا
 فليس مسحها فان الارض لها ظهور ولا ان البلوى العامة قد تحققت
 فلا معنى لاستراط الجفاف اذ يلحقهم بذلك حرج وهو مد فوع و
 عن ابي ح يشترط الجفاف لان رطوبتها تتداخل في الخف والنعل فصار
 كما لو اصابته رطوبتها ودفع بماروينا ولا ان الخف صلب لا تتداخله
 اجزا النجاسة وانما تتداخله رطوبتها وذلك قليل عفو فصار
 كالصفيق بخلاف الثوب والبساط لانها متخلجان فيئدا خلها
 اجزا النجاسة بخلاف البدن لان لينته ورطوبته ومابه من العرق
 يمنع الجفاف وان لم يكن لها اي وان لم يكن للنجاسة جرم كالبول
 فلا يظهر الا بالغسل لان اجزا النجاسة تتسرب فلا يخرج الا بالغسل
 وقيل اذا امشي بالخف على الوحل او الرمل او التراب فالتصق التراب
 او نحو بالخف او جعل عليه رمادا او ترابا او رملا فمسحه يطهر
 هو الصحيح قاله الزيلعي فعلى هذا القول لا فرق بين ان يكون الجرم
 منها اي لا فرق بين ان يكون الجرم من النجاسة او من غيرها ثم الفاصل
 بين الجرم وغيره ان كل ما يبقى بعد الجفاف على ظاهر الخف كالعدرة
 والدم فهو جرم وما لا يبقى بعد البول فليس بجرم كذا في الزيلعي

ويطهر الصقيل كالمرأة والسيف بالمسح لما صح عن اصحاب رسول
الله م انه كانوا يقتلون الكفار بسيفوفهم ثم يمسخونها ويصلون بها
ولان غسل السيف والمرأة ونحو ذلك يفسدها فكان فيه ضرورة و
لا فرق بين الرطب واليابس وماله جرم وماله جرم له ثم يطهر حقيقة
حتى حتى لو قطع به اللحم او البطيخ يحل اكله وقيل نقل النجاسة ولا يוכל
كذا في الزيلعي وقيد بالصقيل لانه لو كان حسنا او متقوسا لا يطهر
بالمسح وتطهر الارض باليبس بشمس او ظل وذهب اثر الصلاة
لالتيم اي اذا اتخست الارض وذهب اثر النجاسة عنها من اللون
والرائحة تصح الصلاة عليها دون التيم اما طهارتها باليبس
فلما روي عن عمره قال كنت قنا شابا غزيا ابنت في المسجد وكانت الكلاب
تبول وتقبل وتدبر في المسجد فلم يكونوا يرسون شيئا من ذلك فدل
على طهارتها بالجفاف ولان الارض من طبعها ان تحل
الاشياء وتنقلها الى طبعها فتطهر بالاستحالة كالخزعة اذا انحلت
واما عدم جواز التيم فلان طهارة الارض فيه تثبت بالنض فلا
يتادي بخبر الواحد وخبر الواحد اثبت الطهارة لا الطهورة كذا اي
يطهر الا جر المني بالارض ايضا اذا اتخست وذهب اثر النجاسة منه
وتجوز الصلاة عليه والجص وهي السيرة التي تتخذ من القصب تكون
على السطح ونحوه تطهر باليبس ويطهر كلاء وشجر قايان باليبس
وذهب اثر النجاسة اما المقطوع من الكلاء والشجر اذا اتخست فلا يطهر

بالجفاف

بالجفاف وزهاب الأثريل يغسل وكذا الحكم في كل ما ينقل ويجوز لا يطهر
 إلا بالغسل ثم أراد أن يبين ما يعفى عنه من النجاسة فقال وعفى قدر
 الدرهم وهو مثقال من نجس مغلظ كسيف كخر الدجاج والبط والأوز
 بالاتفاق والخنى والروث عند أبي حنيفة لأن الغليل عفا عما فقدناه
 بالدرهم لأن محل الاستنجاء مقداره قال النخعي استنجوا ذكر المقعدة
 في مخاطبهم فكنوا بالدرهم الروث يختص بذوات الحمار كالحمل والبغال
 والخمر والبقر يختص بذوات الأضفار كالابل والغنم والخنى بالبقر وأشباهه
 كالحماموس وعفى قدر مقعر الكف من نجس مغلظ رفق قبول مالا
 بول لحم أي مغلظ قبول الحمار والبغل وعفى قدر مقعر الكف من
 بول آدمي ولو كان آدمي صغير لم يطعم أي لم يأكل الطعام لأن النض
 الوارد في الأبوال لم يفرق بين صغير وكبير وقال الشافعي الصبي الذي
 لم يأكل الطعام على جهة التغذي وبوله عفو وعلله في الصبي
 بكمثرة الائتلاف والحمل ولا كذلك الأنثى وعفو قدر مقعر الكف من
 دم وخمر لانه من النجاسة المغلظة وعفى لعاب البغل لانه طاهر في ظاهر
 الرواية وإنما قال عفى املا لانه تبع غيره أو على القول بنجاسة لعاب
 البغل والحمار والصحيح الأول لما تقدم في الأضار وبول انتضح كروس
 الأبرس عفى الأثر التي تنضح على الخف أو نحوه من البول مطلقا
 إذا كانت مثل روس الأبرس حتى لا يجب غسلها وتجوز الصلاة معها
 وقوله كروس الأبرس شعر إلى أنه إذا كان قد رجا نبتها الآخر يعتبر والحكم

يختص

انه لا يعتبر بل قال مسكين لا يعتبر الجانبان والجواب ان المفهوم
لا يعتبر في كلام الفقهاء بخلاف المفهوم من كلام الله تعالى وكلام رسوله
من يعلم كذا سمعته من مشايخي وعفي ما دون ربع ثوب من نجس
مخفف كبول ما يؤكل لحمه كالبقرة والغنم والابل وبول الفرس وان افره
وان كان داخلا فيما يؤكل لحمه ليلابئوهم انه لما منع ابوح اكل لحم الخيل
رعايتوهم انه داخل فيما لا يؤكل لحمه وانما منع من اكله لانه اله الجهاد
فربما حصل ثقل لان لحمها خبيث وعفي ما دون ربع ثوب من خمر طاهر
لا يؤكل لحمه كالصقر والباري وعند محمد كلها طاهرة وقال شمس الائمة
السرخسي الاصح ان خمر ملا يؤكل لحمه من الطيور طاهرة وقال الهندواني
انه نجس مخفف والصحيح روايه الهندواني كذا في الزيلعي وصحيح السرخسي
قاله مسكين قيل المراد من الثوب الذي يعفي دون ربع اذ في ربع ثوب
يجوز فيه الصلاة وهو ما تستر من تحت السرة الى الركبة وقيل ربع
موضع اصابع النجس كالزبل والذخري قال صاحب التحفة وهو الاصح
كذا قاله مسكين وقد روي ابو يوسف بشرا في شبرا في شبرا وطولا وشبرا
عرضا كذا في النهاية ويجوز الصلاة على ثوب غير مضرب بطلانته نجس
حتى لو كان مضربا لم يجر كما اي مثل ما يجوز الصلاة في ثوب ظهر فيه بلة
ثوب نجس لف فيه لكن لو عصر الطرف لا يتقاطر منه اي لا يتقاطر من الطرف
شي والمراد بالنجس المتنجس بغير البول اما المتنجس بالبول فانه لو
ظهرت البلة في الظاهر يتنجس كذا في الزيلعي قال في مواهب الرحمن ثوب

تتدي من لغة في ثوب نجس رطب لا ينصرف التوب النجس لو عصر لا يتنجس
لعدم انفصال شيء من جرمها اليه مخ واختلف المسايخ فيما لو كان
الظاهر بحيث لو عصر لا يقطر منه شيء فذكر الحلواني انه لا يتنجس في الاصح
وقيد بعض المحققين بما لا ينبع منه شيء عند عصره لكن قال صاحب
المواهب المذكور بعد ثقل علل توهم تصحيح الحلواني ثم ختم المسئلة
بقوله فتبين ان يقتضي بخلاف ما صحح الحلواني انتهى ملخصا منها
ومن اراد بسط الكلام فليراجعها وكذا في مثل التوب الملقوف
فيه في الحكم مثل لو وضع ثوب على جدار يابس فيه شرفين كذا في الدرر
والغرر وهذا مقيد بما اذا لم يظهر اثر الشرفين في التوب اما اذا
ظهر الاثر في التوب فانه يتنجس نجس طرف ثوب فتش وغسل النائي
لذلك الطرف طرفا اخر بلا تحركهم بطهارة اي بطهارة التوب وان لم
يوجد التحري كما في مثل التوب الذي يتنجس طرفه في الحكم كما لو مال
حمر على ما ندوسه من الخنطة ونحوها قسم او غسل بعضه حيث
يطهر الباقي وان لم يوجد التحري لان الشك مخ وافع بعد القسم
في كل واحد عين فلا يحكم بنجاسة جز بالشك مسئلة المسئلة لغة
هو مطلق السؤال واما شرعا فلم اراه لا يعتنا وعرفها الشافعية بانها
مطلوبها خبري يبرهن عليه في العلم غسل النجاسة المبرئة
على التوب في اجانة حتى زالت اي النجاسة عن التوب او غسل النجاسة
غير المبرئة كبول جاف ثلاثا مرات في ثلاث اجانات وعصر كما مر في عصر

اي عصر ثلاثا مبالغا في الثلاثة طهر التوب استحسانا وان كان القياس
ان لا يطهر لا يصب الماء عليه او الغسل في الماء الجاري لتنجس الماء ببول
الملاقات والمياه التي غسل التوب بها نجسة لان انتقال النجاسة من التوب
الى الماء فيغسل ما اصاب من الغسلة الاولى ثلاث مرات وما اصاب
من الغسلة الوسطى ثنتين وما اصاب من الغسلة الاخيرة مرة واحدة
اي يطهر المتنجس بالماء بالنجاسة الى ان تقلت اليه بالغسلة الاخيرة
واحدة كما هو حكم المحل عند ملاقات الماء وهكذا لا تطهر الاجانة الاولى
الا بالغسل ثلاثا والثانية بمرتين والثالثة بمرة هذا على الاظهر وعلى خلافه
اي وعلى خلاف الاظهر يطهر ما تنجس من الاولى بالغسل بنتين وما
اصاب الثانية بمرة وتطهر الثلاثة بمجرد الراقعة والعصر على ما هو حكم
المغسول عند الانفصال وكذا تطهر الاجانة الاولى بمرتين والثانية بمرة
والثالثة بالراقعة والتوب على هذا يطهر بالعصر في الاخير وعلى الاظهر
لا يطهر الا بمرة لما تقدم وفي الخلاصة من التحري في كتاب الصلاة لو اخطأ
او انية باواني اصحابه في السفر وهم غيب او اخطأ رغبة ما رغبة
غيره قال بعضهم يتحري وقال بعضهم لا يتحري وهذا في حالة الاختيار
وفي حالة الاصرار جاز التحري مطلقا كذا في الاسباه والنظاير ولما
بين حكم طهارة الانجاس شرع في بيان الاستنجاء فقال **فصل**
في بيان الاستنجاء هو مسح موضع النجس بماء او غسله
بالماء او بكل من يزيل عما تقدم وفي محل اللغة النجس ما يخرج من البطن

ولا يستنجي من الرمي لانه ليس بنجس وان خرج من البطن ولا يسمى
 تطهيراً يخرج من غير السبيلين استنجائهم قال سن الاستنجاء من البول
 والغائط والمني وتقدم والودي وتقدم والدم الخارج من السبيلين
 والدودة والحصاة الملوثة أي سن الاستنجاء هذه الأشياء بكل
 طاهر من بل كالجر والمدر المدر محركة قطع الطين اليابس او الحجارة
 كذا في القاموس والتراب والخرقه والقطن يمسح المحل حتى ينفى
 ولا يشترط العدد بل يندب الاصل في ذلك انه دم قال اذا انى
 احدكم حاجته فليستنج بثلاث اجزاء او ثلاثة اعواد او ثلاث
 حفنات من التراب وقال الشافعي العدد فرض لا تصح الصلاة
 بدونه ولنا قوله دم من استنج فاليوتر ومن فعل فقد احسن ومن
 لا فلا يخرج رواه ابوداود في صحيحه وغيره ولانه لا يجب ان الله بالما
 مع القدرة عليه فلا يجب بغيره بل اولاً لان المالة التطهير وهو مظهر
 حقيقة فاذا لم يجب به فكيف يجب بغيره والمراد مسح المحل حتى لو
 حصن الانتا بجرح واحد لا يحتاج الى الثاني لما تقدم لقوله دم من
 استنج الحديث ولو لم يحصل الانتا بثلاثة اجزاء يحتاج الى الرابع الى
 ان يتقى المحل وكيفية الاستنجاء بالاجزاء ان يجلس المستنج منخرقاً
 عن القبلة وعن الشمس والقمر معه ثلاثة اجزاء يدبر بالحجر الاول الادبار
 الاذهب الى جانب الدبر والاقبال ضده ويقبل بالثاني ويدبر بالحجر
 الثالث صيفاً ولا يقبل بالاول والثالث لان الخصية متدلية فتجترز

عن تلوتها وتقبل بالحجر الاول والحجر الثالث ويدبر بالحجر الثاني سنا
لان الخصية غير متدلية فامن التلوت وان في المسح اقبالا وادبارا
للمبالغة في التقية والمرأة في السنا والصيف كالرجل صيفا
يعني يدبر بالاول ابدا لئلا يتلوت فرجها والغسل بعد الاحجار
افضل ان امكن الغسل من غير كشف عورة فان لم يمكن ازالها
لايكشف العورة عند الناس لايكشف به عليه بقوله حتى لو
كانت النجاسة اكثر من قدر الدرهم ولا يمكن ازالها لايكشف العورة
لايكشف عورته عند الناس ويترك الاستنجاء ويصلي مع النجاسة
المذكورة ان خاف فوت اي خروج الوقت ولاعادة عليه لان
القاعدة اذا اجتمع امر ونهي قدم النهي على الامر فالامر بازالة
النجاسة والنهي عن كشف العورة وكيفية الاستنجاء بالما ان يصعد
الرجل اصبع الوسطى قليلا من يده اليسرى على سائر الاصابع
في الابتداء في ابتداء النجاسة ويغسل موضعها ثم يصعد سبابة
ويغسل موضعها اي يغسل موضع السبابة ويبالغ فيه حتى
يطحن قلبه بازالة النجاسة قال في الاشياء والنظائر يشترط في
الاستنجاء ازالة الرايحة عن موضع الاستنجاء وكذا الاصبع الذي يستنجي
به الا اذا عجز والناس عنه غافلون انتهى لكن الذي عليه المعول ان
طمأنينة القلب تكفي لئلا يلزم الخرج ويرخي المستنجي المخرج اي مخرج
الغاريط الا ان يكون المستنجي صائما لانه لو اخرج وغسله بالماء عما

دخل معه الما فيفسد صومه ولو خرج دبره وهو صائم فغسله لم يقم
 من مجلسه ذلك حتى ينشفه بخرقه ونحوها لما تقدم فافهم والمرأة
 اذا ارادت الاستنجاء بالما تصعد بنصرها واوسطها جميعا معا
 ثم تفعل كما يفعل الرجل ولا تفعل باصبع واحدة كالرجل لئلا يقع
 اصبعها ~~تلك~~ فليذهب فيجب عليها الغسل وهي لا تشع كذا
 في الظهيرة والعذر الاستنجي بروس اصابعها خوفا من زوال
 العذرة لان عذرتها رقيقة فلربما زالت ولا يقدر الغسل بعد
 الا ان يكون موسوسا اي يوسه الشيطان فيقدر في الحليل بالبلاد
 القليلة نجاسة وفي المقعدة بالخمس وقيل بالسبع وقيل بالثلاث
 لكثرة النجاسة في المقعدة بالنسبة الى الحليل وقيل في المقعدة
 بال عشرة ايضا ولا يجاوز ذلك ارغاما للشيطان ولا يفعل ذلك
 اي لا يفعل المستنجي ما ذكر الا بعد الاستبراء بالمشي والركض بالرجل
 على الارض او التنحنج او النوم على جنبه الى الاستبراء واجب ويكتفي
 بمسح الذكر واجتذابه ثلاثا والصحيح انه اي الاستبراء مغوض
 الى راس المستنجي لان طباع الناس مختلفة فمن اطمان قلبه بلا
 قطاع جازله ان تستنجي كذا ذكر في التارخانية واذا طهر الموضع
 المفسول اي واذا حكم بطهارة الموضع المفسول بالاستنجاء طهر
 اليد كذا في الملتقط ثم اراد ان يبين حكم العذر الذي يفرض له الا
 ستنجاء او يجب او يسق بقوله ويعتبر العذر موضع الاستنجاء لان ما على

حجة الثلاث
 وقيل بالخمس

اي الذي يفرض له الاستنجاء او يجب او يسق
 والموضع المستنجى راجع

المخرج ساقط العبرة ولهذا لا يكره تركه ولا يضم الى ما في جسده من
النجاسة وان المعتبر في منع الصلاة ما جاوز المخرج من النجاسة
فان كان المجاوز للمخرج اكثر من قدر الدرهم يفرض الاستنجاء
يمنع جواز الصلاة وان كان يساوي او ما ورا المخرج قدر الدرهم
فلا يستنجى لذلك واجب وتكر الصلاة معه وليس الاستنجاء لو كان
المجاز للمخرج دون قدر الدرهم لان مثله عفو عادة ويفعل الى
ان ينقي المحل ويغسل المستنجى الا برا ولا عند ابيح وعند ابي يوسف
ومحمد يبدأ بغسل القبل اولا والبر ثانيا ويكره الاستنجاء بعظم لانه
زاد اخواننا الجن لانهم طلبوا طعاما فحمل لهم العظم وطلبوا
علفالا وابهم فحمل لهم الروث كما ورد في قصة ايمان بن بصيرين
وقد قال عم من استنجى بعظم وروث فقد برئت منه ذنبه محمد عم
كذا في الجوهرة ويكره الاستنجاء بطعام الانسان لما فيه من تحقير المال
المحترم شرعا وورق شجر وروث لحديث اخذه الحجر ورمى به الروث
ولانه ينافي التقيية واجره وهو الطوب المحرق وخرف ومحم وكلامه
النار وكل شيء محترم بين الناس كخرقة الديباج ونحوها لانه ينافي
الاحترام مع ورود النهي عن الاشياء المذكورة وكعلف الدواب
كحشيش لما فيه من تنجيس الطاهر بلا ضرورة ويكره الاستنجاء بيمين
للهي عنه ولان اليمين لما شرف واليسار لما خبت الضرورة بان
تكون يساره مقطوعة او بها جراحة فيستنجى في يمينه ولو استنجى

بهذه الاشياء المذكورة جاز وكره لان النهي لمعني في غيره فلا ينافي الصحة
 في الجملة قال في الغاية يكره الاستنجاء بعشرة اشياء العظم والرجيع
 والروث والطعام واللحم والزجاج والورق والخرف وورق الشجر
 والشعر كذا في الزيلعي ثم قال ويكره استقبال القبلة بالفرج
 بالبول والغائط وكذا استدبارها بكشف العورة ولو في البنيان
 لقوله وم اذا اتيم الغائط فعضوا قبله انه لا تستقبلوها ولا
تستدبروها ولكن شرفوا وغربوا وفيه اشارة الى ما ذكر في الاجناس
 انه اذا لم يكن للمحدث بل لازالة لم يكن مكروها في قوله ولو في البنيان
 لان الدليل لم يفرق وفيه رد على من يجوز استقبال القبلة بذلك
 في البنيان اذا كان بينه وبين البنيان اقل من ثلاثة اذرع ويكره
 للمرأة ان تومر ولها الصغير الى القبلة حال بولها وغائطها لما كره
 فعله كره لها ان تفعل ذلك بولها ويكره فعلها اي البول والغائط
 في الماوي الطريق وفي ظل قوم يستريحون فيه للنهي عن ذلك و
 لو علم ان المستريح في ذلك الظل يستغيث او يوذى احد الاكره
 له ذلك الفعل مح ويكره فعلها تحت شجرة منمرة للنهي عنه والسد
 ظاهر ويكره التكلم عليها اي على البول والغائط ويكره البول قائما
 الا عذر كذا في السارخانية ولما فرغ من بيان الطهارة التي هي
 شرط الصلاة شرع في بيان الصلاة واوقافها فقال **كتاب**
 الصلاة وانما قدمت علي غيرها من العبادات لانها تالية الايمان

وهي لغة مأخوذة من تحريك الصلوتين وهما العظمان النائيان
عن العجزة وقيل من الدعاء وسرعا عبارة عن الأركان المعلومة و
الأفعال المخصوصة وسببها الوقت وفرايضها اثني عشر وحكمها
سقوط الواجب عن الذمة في الدنيا وحصول الثواب في العقبى
وحكمها تعظيم الله تعالى بجميع الأعضا متبرا عما سواه وفرضت الصلاة
ليلة المعراج وكان قبل خروجه من المدينة بسنة كذا روى البيهقي
عن الرهري وروى السدي أنه قال قبل مهاجرة من بسنة عشر شهرا
فعلى قول السدي يكون المعراج في شهر ذي القعدة وعلى قول الزهري
يكون في ربيع الأول كذا قاله العيني والذي عليه العمل أن المعراج
كان ليلة السابع والعشرين من رجب قال شرط لفرضيتها السلام
فلا تجب على الكافر وجوب مطالبة في الدنيا والتكليف لما تقر في الأصول
أن مدار التكليف بالفروع هذه الثلاثة لأن التكليف يدخل تحته البلوغ
والعقل وجب ضرب بن عسراي صبي سنة عشر سنين عليها أي
على تركها لقوله أي لما روي أنه من قال مروا أولادكم بالصلاة لسبع
أي وهم أولاد سبع واضربوهم عليها لعشر وانما يضرب بن عشر سنين
ليتمرن ويعتاد وتالف نفسه الصلاة ولأنه لو أخر الأمر والضرب إلى
البلوغ لربما افضى إلى التكاثر في تالف نفسه الترتيب فيلزم منه
ضياع الصلاة كما هو مشاهد من كثير من الناس وتاركها أي الصلاة
تكا سلا فاستحق محبس حتى يصلي لأنه يحبس لحق العبد بحق الله تعالى

احق به كذا في الدور والغرر وتجب باول الوقت على مكلف غير معذور ولو جرد
 السبب والمعذور باخره كذا اي مثل المعذور الصبي الذي يبلغ في اخره
 اي الصبي الذي يبلغ في اخر الوقت وبقى منه ما يسع الاغتسال والتحرمة
 وجب عليه فضا تلك الصلاة لو جرد السبب وكذا مثل الصبي الكافر
 اذا اسلم في اخر الوقت والمغمى عليه اذا افاق اي المجنون والمغمى
 عليه اذا افاقا في اخر الوقت وجبت عليهما ايضا وكذا حايض ونفسا
 طهرتا في اخر اي اذا طهرت الحايض والنفسا وقد بقي من الوقت ما
 يسع الاغتسال والتحرمة وجب عليهما فضا تلك الصلاة ويجزم
 باسلام واعليها بالجماعة وقد نظم بعض الفضلاء ما يصير الكافر مسلما
 فقال وكافر في الوقت صلى باقضاء متمما صلاته لا مفسدا ولا اذان
 معلنا فيه اي وقد سجد عند سماع ما اتى فمسلم لا بالصلاة منفرد
 ولا الركاة والصيام الحج زد انتهى من النهار والصلاة بالجماعة من
 خصوصيات هذه الامة قاله م صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا
 وهو منا المراد بقوله صلاتنا الصلاة بالجماعة على هذه الهيئة المخصوصة
 لوجود الصلاة بدون الجماعة من الكفر ايضا كما في الفرع اراد ان
 يبين اوقات التي هي اسبابها فقال وقت الفجر من الصبح الصادق
 اي اول وقت الفجر اذا طلع الفجر الثاني وهو الصادق سمي صادقا
 لصدقه على طلوع النهار وبه يخرج وقت العشاء ومحرم الاكل على
 الصائم وسمي فجرا لانه يفجر الظلام ولانه يعترض في الافق والافق

واحد الافاق وهي اطراف السماء والفجر الكاذب هو الذي يبدو وطويلا
كذيب السرحان ثم يعقبه الظلام وسمى كاذبا بالكذبة على طلوع النهار
وبه لا يحرم الاكل على الصائم ولا يخرج به وقت العشاء وبداهه لانه لا خلاف
في اوله ولا في اخره لان اوله من الصبح الصادق واخره الى طلوع الشمس
بالاجماع واول وقت الظهر من الزوال اي زوال الشمس الى بلوغ
الظل مثليه سوى في الزوال الفتي لغة الرجوع وعرفا ظل راجع من
المشرق الى المغرب حين يقع خط نصف النهار واصله الى
الزوال لادني ملايه لحصوله عند الزوال فلا يعد تسامحا وما
قبل الزوال يسمى ظل الافيا وسمى الظهر ظهرا لانه اول صلاة ظهر
في الاسلام ولا خلاف في اوله واخره عند ابي حنيفة واما عند ابي يوسف
ومحمد الى بلوغ الظل مثله وهو رواية عن ابي حنيفة ايضا وفي رواية
عنه ايضا ان وقت الظهر يخرج بالمثل ولا يدخل وقت العصر حتى يبلغ
الظل مثليه وبهذه الرواية اخذ شاذ بن اوس وينبغي ان يؤخذ
بهذه الرواية لانها اقرب للاحتياط وطريق معرفة اي معرفة في
الزوال ان تغرز خشبة في ارض مستوية وتنظر الى ظل الخشبة فما
دام الفتي اي الظل ينقص فهو قبل الزوال وان لم يزد اي بل وقف ظل
الشخص فهو وقت الاستواء وهي ساعة لطيفة جدا فلا يمكن الوقوف
عليها الا تأمل فاذا اخذ الفتي في الزيادة فقد زالت الشمس وخرج
الوقت المكروه وقت الظهر ووقت العصر من بلوغ الظل مثليه الى

الغروب أي غروب الشمس وهذا آخر وقت العصر لقوله ثم من أدرك
 ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر رواه البخاري
 ومسلم وقال الحسن بن زياد إذا اصفرت الشمس خرج وقت العصر
 لقوله ثم إذا اصفرت الشمس خرج وقت العصر رواه مسلم والأول
 أصح وما رواه بن زياد محمول على حالة الاختيار وهو منسوخ بما
 رينا ووقت المغرب منه أي من غروب الشمس إلى مغيب الشفق
 وهو البياض بعد الحمرة وهذا عند أبي ح وعندهما الحمرة وبه يفتي
 إطلاق أهل اللسان عليه وصح رجوع الإمام النعمان عليه إليه أي
 إلى أن المراد من الشفق الحمرة لما ثبت عنه من حمل عامة الصحابة
 الشفق على الحمرة وفي المبسوط قولها أوسع وقوله أحوط ووقت العشاء
 والوتر منه أي من مغيب الشفق إلى الصبح أما أوله فقد أجمعوا على
 أنه يدخل عقيب الشفق على اختلافهم وأما آخره فلا جماع السلف
 أن يبقى إلى طلوع الفجر لا ترى أن الحائض إذا ظهرت بالليل قبل طلوع
 الفجر عليها قضا العشاء بالاجماع ولا يقدم الوتر على العشاء للترتيب
 أي لا يقدم الوتر على العشاء لوجوب الترتيب بينهما لأن الوتر واجب عند
 أبي ح وعندهما سنة إلا أنه يسقط الترتيب بين الوتر والعشاء بالنسبة
 عنده كما سيأتي وعندهما الوتر سنة العشاء فلا يقدم عليها ومن لم يجد
 وقتها أي من لم يجد وقت العشاء والوتر لم يجبا عليه لعدم السبب و^{خفف}
 العادة يد وهو عليه لا يجوز في مثل هذا سوا كانت من موصولة أو شرطية

وانما حذقته من المتن تبعا للكثر ثم ذكرته في الشرح فيكون مقدرا
ثم اراد ان يبين من لم يجبا عليه فقال بان كان في بلاد يطلع الفجر
فيه قبل ان تغيب الشفق او يطلع الفجر فيه كما تغرب الشمس قوله بان
كان في بلاد هي بلاد بلغاربضم الباء الموحدة واسكان اللام وبالعين
المججمة وبالراء المهملة في اقصى بلاد الترك كذا في كشف الاسرار لابن
العماد ثم اردت ان ابين اول من بدا بالصلاة على سبيل الاختصار
ملخصا من شرح القرطبي لمقدمت ابي الليث اول من صلى الفجر ادم ع
حين اهبط من الجنة واظلم عليه الدنيا وجن عليه الليل ولم يكن
راي قبل ذلك ظلمة فخاف فلما استيق الفجر صلى ركعتين شكرا
سريتا الركعة الاولى للنجاة من ظلمة الليل والثانية لرجوع ضوء النهار
وفرضت علينا واول من صلى الظهر بعد الزوال ابراهيم دم حين نزل
الفدا عن ولده فصلى اربعا شكرا سريتا وكان ذلك منه تطوعا و
علينا فضا واول من صلى العصر هو نوح ابن ميثم حين انجاه
اسريتا من ظلمة الدلة وظلمة الليل وظلمة بطن الحوت صلاتها تطوعا
شكرا سريتا وفرضت علينا واول من صلى المغرب عيسى دم حين
خاضه اسريتا وقال له انت قلت اتخذوني وامى الهين من دون
اسرائيلية وكان ذلك بعد غروب الشمس فالركعة الاولى لتفني الالهية
عن نفسه والثانية لتفنيها عن والدته والثالثة لاثباتها سريتا
وكان ذلك منه تطوعا وامرنا بها واول من صلى العشاء موسى ع

حين خرج من مدين وصل الطريق وكان في غم اخيه هارون وغم علاؤ
 فرعون وغم اولاده فلما مخاه الله من ذلك كله ونودي من ساطي
 الوادي الايمن صلى اربعاً تطوعاً وامرنا بذلك انتهى وكذا ذكر
 شارح الهداية الشيخ قوام الدين الكاظمي ونقل عنه القزويني ايضاً
 ووقت التراويح بعد العشا الى الفجر قبل الوتر وبعد لانها نوافل
 سنت بعد العشا وهو الاصح وقيل بين العشا والوتر حتى لو صلوا
 قبل العشا او بعد الوتر لم يودها في وقتها وقيل الليل كل وقتها
 قبل العشا وبعدها وقبل الوتر وبعدها لانها قيام الليل كذا في
 الدرر والغرر ولما فرغ من بيان اوقات الصلاة شرع في بيان المستحب
 منها فقال ونذب تاخير الفجر الى ما اى زمن يمكن فيه ترتيب اربعين
 اية ثم اعادته اى اعادة صلاة الفجر ان ظهر فساد وضوءه فيتوضأ
 ويعيد الفجر بقراءة اربعين اية مرتلة ويكون ذلك قبل طلوع الشمس
 وانما نذب تاخير الفجر لقوله عم اسفروا بالفجر فانه اعظم للاجر رواه
 الترمذي وغيره وقال حديث حسن صحيح وعن داود بن زيد عن ابيه
 كان علي بن ابي طالب يصلي بنا الصبح ونحن نقرأ الشمس مخافة ان يكون
 قد طلعت رواه الطحاوي وذكر في الامام ولان في الاسفار تكثير الجماعة
 وتوسيع الحال على النائم والضعيف في ادراك فضل الجماعة واطلق
 استحباب الاسفار فشمّل حالتى السفر والحضر وقد صرح بذلك في
 البدايع ونذب تاخير ظهر الصيف للإيراد لحديث انس انه عم قال اذا

كان الحر ابرد بالصلاة واذا كان البارد عجل رواه النسائي والنجاشي
 بمعناه كذا في الزيلعي وفيه ايضا ما رواه النجاشي عن ابي ذر انه قال كنا
 مع رسول الله في سفر فاذا الموزن ان يوزن فقال ابرد حتى رانا
 في اللؤلؤ فقال نعم ان شدة الحر من فيح جهنم فاذا الشدة فابردوا
 بالصلاة انتهى وندب تاخير العصر مطلقا في كل زمان كما في مسكين
 ما لم تتغير الشمس لما روي انه لم كان يواخر العصر ما دامت الشمس
 بيضا بقیة رواه ابرد اود وكان في التاخير توسعة لوقت التوافل فيكون
 فيه تكثيرها فيندب وفي التعجيل قطعها لكرهه التفل بعدها فلا يستحب
 قيل المراد بالتغير تغير الشعاع على الحيطان وقيل ان تغير الشمس بغير
 او حرة وقيل اذ ابقي مقدار ریح لم تتغير ودونه تغيرت وقيل يوضع
 طست مملوء في ارض مستوية فان ارتفعت الشمس على جوانبه فقد
 تغيرت وان وقعت في جوفه لم تتغير وقيل ان كان يمكن النظر الى القرص
 من غير كلفة ومسقة فقد تغيرت والا فلا والصحيح ان يصير القرص
 بحال انما فيه الاعين روى ذلك عن الشعبي ذكره الزيلعي وندب
 تاخير العسا الى الثلث الاول بحيث يكون ابتداءها قبل اخر الثلث
 وانتهائها في اخره وهذا توفيق حسن لعبادة الله الكثير والقدير
 فان القدوري يقول يستحب تاخير العسا الى ما قبل الثلث والاصل
 في ذلك قوله نعم لولا ان اسق على امتي لامرهم ان يواخروا العسا الى الثلث
 الليل او نصفه قال الترمذي حديث حسن صحيح وقد ورد في تاخير

العشا احاديث كثيرة صحاح ولو اوردنا لها لطلال الكتاب والتاخير
 مذهب اهل العلم من الصحابة والتابعين ولان في تاخيرها قطع
 السمر المنهي عنه وهو التحدث بغير حاجة لانه لم كان يكره النوم قبلها
 والحديث بعدها رواه احمد وابوداود والترمذي وغيرهم وانما
 يكره الحديث بعدها لانه ربما يودي الى سهر يقوت به صلاة الصبح او
 يقع فيه لغو او تقوت به صلاة الليل لمن له بها عادة واما القراءة
 والحديث والفقه وحكاية الصالحين ومذاكرة ذلك مع الصيغ
 فلا بأس به لان عمر رضى روى انه لم كان يسم مع ابي بكر رضى في امر
 من امور المسلمين ولم اعلم ما يقولان رواه الترمذي وقال الطحاوي
 انما يكره النوم قبلها لانه ربما خشي خروج وقتها او فوت الجماعة
 فيها كذا في الزيلعي ونسب تاخير الوتر الى آخر الليل لمن يتق من نفسه
 بالانتباه لقوله ثم اجعلوا صلواتكم من الليل وتواروا البخاري ومسلم
 وغيرها فان لم يتق بالانتباه او تر قبل النوم لحديث جابر انه لم قال
 انكم خاف ان لا يقوم من آخر الليل فاليوتر ثم لم يرد انتهى الزيلعي ونسب
 تعجيل ظهر الشتاء لما روى عن انس انه لم كان يصلي الظهر في ايام
 الشتاء وما ندرى ما ذهب من النهار اكثر وما بقي منه رواه احمد
 ونسب تعجيل المغرب في الازمنة كلها الا في يوم الغيم فانه يستحب التاخير
 حتى يتبين الغروب لما روى انه لم كان يصلي المغرب اذا غربت
 الشمس وتوارت بالحجاب رواه البخاري ومسلم وروى رافع بن خديج

كما نصلي المغرب مع رسول الله ﷺ فينصرف احدا وانه يبصر مواقع
نبه رواه احمد ومسلم ويكره تاخيرها الي استقبال النجوم لخبر
لاتزال امتي بخير ما لم يوحروا المغرب لا استقبال النجوم رواه احمد و
استقبالها كثرتها ثم بين ما يندب تعجيله وما لا يندب فقال ما فيه
عين يوم غيم عجلت للغير فيه الفضل للاجاء اي يندب تعجيل كل
صلاة في اولها حرف عين كالعصر والعشاءان في تاخير العصر احتمال
وقوعها في الوقت المكروه وفي تاخير العشاء تقليل الجماعة على اعتبار
المطر والطين لانه يحتمله وما لا يكن فيه حرف عين يوم الغيم لا يندب
تعجيله كالفجر والظهر والمغرب لان الفجر والظهر كراهة في وقتها فلا
يضر التاخير والمغرب يخاف وقوعها وقت الغروب لسدة الالتباس
وهذا معنى قوله للغير فيه الفضل للاجاء ثم شرع بين الاوقات
المكروهة فقال الاوقات التي تكرر فيها الصلاة استكرهه ثلاثة
الاول الطلوع اي وقت طلوع الشمس والثاني عند الاستواء والثالث
عند الغروب اي غروب الشمس لقول عقبة ابن عامر ثلاث اوقات
زهانا رسول الله ﷺ ان نصلي فيها وان تغير فيها موتانا الحديث
ذكره الزيلعي وانما قدم هذه الثلاث وان كانت الاوقات التي تكرر فيها
الصلاة ثمانية لان هذه الثلاثة تؤثر الفساد في القضاء دون غيرها
ثم قال فما وجب بسبب كامل لا يصح ادائه في هذه الاوقات الثلاثة
وهي الطلوع والاستواء والغروب فمن فاتته صلاة مكتوبة واراد

ان يقضيها فيها اي في هذه الاوقات الثلاثة لا تنقصد هذه الفايئة
 لانها وجبت بسبب كامل فلا تودي بسبب ناقص وكر، سجدة
 تلاوة تليق في وقت مكروه، وادائها في وقت مكروه، لانها وجبت
 عليه بالتلاوة من غير تعيين زمان لها ثم مع هذا الحكم لو ادائها
 وقت القراءة جازت فكذا اي فجازله اداؤها في وقت اخر مثله اي
 لو تلاها في وقت مكروه، فادائها في وقت مكروه، مثله جاز لما تقدم في
 المتن من انها وجبت بالتلاوة من غير تعيين زمان لها والافضل
 اذا تليت وقت مكروه اداؤها في وقت غير مكروه لانها لا تقوت
 بالماخير كما تفيد، عبارة الزيلعي لانه قال والافضل ان يودى بها في
 الوقت المستحب اما الجنازة اذا حضرت في وقت مكروه جازت الصلاة
 عليها من غير كراهة لانها اديت كما وجبت اذ الوجوب بالحضور وما
 قاله مسكين ومن الكراهة اذا حضرت في الوقت المكروه، فغيب نظر لانه
 يخالف كلام الزيلعي ولان تاخيرها مكروه لقوله دم ثلاث لا تؤخرن
 وذكر منها الجنازة واذا حضرت في وقت غير مكروه واديت في وقت
 مكروه كره الصلاة عليها كذا ذكره الزيلعي ولو نذر المكلف ان يصلي
 في الوقت المكروه جازله اداؤه فيه لانه اداها كما وجب عليه والافضل
 ان يودى في وقت غير مكروه احرار الفضيلية ولو شرع في صلاة
 تطوع في غير وقت مكروه ومضى فيها جاز لانه اداها كما التزمها
 والافضل ان يقطعها ويودى بها في وقت غير المكروه احرار الفضيلية

اما عصر يومه اذا اداه عند الغروب لا يكره لانه اداه في وقته وانما
يكره تاخيرها اليه اي يكره تاخير صلاة العصر الى الوقت المكره لان
سبب الوجوب اخر الوقت في الجملة كالقضاء لا يكره فعله بعد خروج
الوقت وانما يحرم تاخيرها اي يحرم تأخره على الكلف تفويت الفرض
عند وقته فان قيل ينبغي ان تجوز بعد الاصفرار قضا عصر امس
لان الوجوب لما كان في اخر الوقت كان السبب ناقضا فاذا اقصاها
في ذلك الوقت من اليوم الثاني فقد اداهها كما وجبت قلنا اذا
خرج الوقت يضاف الوجوب الي جميع الوقت اذ ليس بعض الوقت
اولي من البعض بعد خروج الوقت وانما يضاق الوجوب الي الجزء
الاخير ما دام الوقت باقيا وجميعه ليس بمكره فلا يكون ناقضا
فان قيل كيف صلاة عصر يومه الغروب ولا تصح صلاة صبح يومه
عند طلوع الشمس اجيب بما رواه مسلم انه سم قال اذا طلعت
الشمس فامسكت عن الصلاة فانها تطلع على قربي الشيطان
وفي حديث عمر وابن عباسه فاقصر عنها فانها تخرج بين قربي
الشيطان رواه مسلم وغيره ايضا ولان صلاة العصر اداهها في
وقتها وهو سبب كامل وخرج ايضا الوقت كامل وهو وقت المغرب
والفجر يخرج بطلوع الشمس لوقت مهمل فان الفساد كما تقر في
الاصول وقد منا على الزلعي ان ما وجب بسبب كامل لا يودي
بسبب ناقص فتأمل وتكره التنفل بعد صلاة الفجر والعصر لا يكره

قضا فائيه وسجدة تلاوة وصلاة جنازة اي نهى عن التنفل في هذه
 الوقتين ولم ينه عن اداء الواجبات لقوله وم لا صلاة بعد العصر حتي
 تغرب الشمس ولا صلاة بعد صلاة الفجر حتي تطلع الشمس رواه البخاري
 ومسلم والنهي لمعني في غير الوقت وهو جعل الوقت كالمسغول
 فيه بفرض الوقت حكما وهو افضل من التنفل الحقيقي فلا يظهر في حق فرض
 مثله والذي يدل ان النهي لمعني في غير الوقت انه لا يمنع فيه الفرض
 الوقت الي اخر الوقت كذا في الزيلعي وقوله سجدة التلاوة لانها في معنى
 الصلاة فان قلت لم الحقت هنا بالصلاة ولم تلحق بها في الحقيقة مع
 ان النبي وم قال من ضحك منكم فهقه فليعد الوضوء والصلاة قلت علم
 المحقق الحاق هناك باعتبار ان الف واللام في قوله فليعد الصلاة للعهد
 والمعهود هي ذات الركوع والسجود فلا تناول السجود كذا في الجوهرة قلت هذا
 السؤال والجواب ساقط لان القضية وردت في الصلاة المطلقة وكره التنفل
 بعد طلوع الفجر يكثر من سننه لقوله وم ليلغ شاهدكم غايبتكم الا صلاة
 بعد الصبح الاربعين رواه احمد وابوداود وقال وم اذا طلع الفجر لا صلاة
 الاربعين رواه الطبراني واحاديث اخر يدل على ذلك المعنيين كذا في الزيلعي
 ولو شرع في التنفل قبل طلوع الفجر لم يطلع فلا يصح انه لا ينوب عن سنة الفجر
 ولا يقطع لان الشرع ملزم ولا قصد فانتفت الكراهة ولو نوي التطوع
 فيه كان عن سنة الفجر لان وقتها قد دخل وكره التنفل بعد غروب الشمس
 قبل صلاة المغرب لما فيه من تاخير المغرب او كذا يكره التنفل اذا خرج الامام

الخطيب للخطبة حتى يفرغ من الصلاة اطلق فسمعت جميع الخطب كخطبة
العيد والخطب التي في الحج وغيرها كذا في الزيلعي والاصل في ذلك قوله ثم
فيما رواه البخاري ومسلم وغيرها اذا قلت لصاحبك انصت والامام يحط
فقد لغوت فما ظنك بالنقل ولان المحرم مقدم على المبيع فوجب ترك المبيع
وهو صلاة ركعتين خفيفتين اذا دخل والامام في الخطبة كما هو مذهب الشافعي
ويكره الاكل والشرب وقت الخطبة لما فيه من الاعراض عنها كذا في البحر والجمع
فرضان في وقت بعد الا في عرفة ومزدلفة يعني منع عن الجمع بينهما في وقت
واحد بسبب العذر الا في عرفة ومزدلفة فانه يجوز وقال الشافعي يجوز الجمع
بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء بعد المطر والمرض والسفر واستدل
باحاديث ولنا النصوص الواردة بتعيين الاوقات كقوله تعالى اقم الصلاة
لدلوك الشمس الى غير ذلك من الايات والاحبار فلا يجوز تركه الا بدليل
مثله وقال عبد الله بن مسعود والذي لا اله غيره ما صلى رسول الله صلا
صلاة قط الا وقتها الاصلان جمع بين الظهر والعصر بعرفة وبين المغرب
والعشاء بجمع رواه البخاري ومسلم ولان في التاخير حتى يخرج وقت الاولى
ويدخل وقت الثانية تفريطا وقال عام ليس في النوم تفريط انما التفريط
في النقص بان يوتر الصلاة الى وقت الاخرى رواه مسلم كذا في الزيلعي ثم لما
فرغ من بيان الاوقات الكروية شرع في بيان الاذان **فصل** في بيان
احكام الاذان ولما كان الاذان موقوفا على تحقق الوقت اخره عنه والا
في ثبوت الكتاب والسنة اما الكتاب فقوله تعالى واذا ناديتهم الى الصلاة

وقوله تعالى اذانودي للصلاة واما السنة فحدث عبد الله بن زيد الانصاري
 وهو معروف وسببه انه سمى اهتتم للصلاة كيف يعلمون لها فذكر له
 رايه فلم يعجبه فذكر له السبب فقال هو من امر اليهود فذكر له الناقوس
 فقال هو من امر النصارى فذكر له النار فقال هو للمجوس فانصرف عبد
 الله بن زيد وهو مهتم لهمة سمى فارى الاذان فقعد الى رسول الله ص
 فاخبره بذلك فامر عليه م ان يلقيه على بلال كذا في التلويح والاذان
 لغة الاعلام وفي الشرع عبارة عن اعلام مخصوص في اوقات مخصوصة
 سن للفرايض أي الاذان سنة مؤكدة عند عامة المشايخ وقال بعضهم
 انه واجب فان محمدا قال وان اهل بلدة لو اجمعوا على ترك الاذان
 لمات لهم عليه ولو تركه واحد ضربته وحبسته وعنه فرض كفاية
 قال في المواهب شرع الاذان في السنة الثانية من الهجرة انتهى القسطلاني
 وقوله للفرايض اخر الحج الواجبات والسنة فلا يؤذن لها بل يقول الصلاة
 جامعة في وقتها أي سنن الاذان للفرايض في وقتها فلا اذان قبله
 أي لو اذن قبل الوقت يعاد ثاني مرة في الوقت بتسبيح التكبير متعلق
 بقوله سن بان يقول في ابتداء الاذان الله اكبر اربع مرات ويجعل اصبعيه
 في اذنيه لما روي انه سمى قال لبلال اجعل اصبعيك في اذنيك فانه
 ارفع لصوتك فان ترك فلا بأس به لان ليس سنة اصلية ولا يرجع
 المؤذن في اذانه والترجيع ان يخفض بالشهادتين صوته ثم يرجع
 فيرفع بهما صوته لانه لم يرد في اذانه عبد الله بن زيد ولم يرد في اذان

بلا ل بحضرة النبي ؑم ايضا حضرا ولا سفر ترجيع كذا في الزبلي ولا
يلحن المودن والمراد بالحن التطريب لما روي عن ابن عباس رضي
انه قال كان لرسول الله ؑم مودن يطرب في اذانه فنهاه عن ذلك وكذا
لا يحل الترجيع في قراءة القرآن ولا التطريب فيه ولا يحل الاستماع اليه لان فيه تنبها
بفعل الفسقة في حال فسقهم وهو التغني كذا في الزبلي وينزيد بعد فلاح
اذان الفجر الصلاة خير من النوم مرتين لما روي ان بلالا جاء الي حجر عايشة
بعد الاذان فقال الصلاة يا رسول الله فقالت له عايشة ان الرسول قام
فقال الصلاة خير من النوم فلما انتبه اخبرته بذلك فاستحسنه
وقال اجعله في اذانك ولانه وقت نوم وغفلة فخص بزيادة الاعلام
والاقامة مثل الاذان عدد الكلمات وينزيد بعد فلاحها اي يزيد المودن
بعد فلاح الاقامة قد قامت الصلاة مرتين ويترسل في الاذان ويجدد
في الاقامة لقوله ؑم يا بلال اذنت فتترسل في اذانك واذا اتممت فاحد
وا جعل بين اذانك واقامتك قد رما يفرغ الاكل من اكله والشارب
من شربه والترسل ان يفصل بين كلمتي الاذان بسكنة والحد والاسراع
ويستقبل المودن والمقيم بلا ل اذان ولا اقامة القبلة لان بلا ل كان يودن
ويقوم مستقبل القبلة والملك النازل اذن واقام كذلك ولانها مسئلة
على الثناء وحسن احوال الذاكرين استقبال القبلة ذكره الزبلي
ولولم يستقبل جاز وكره لحصول المقصود ويلتفت عينا وشملا بالصلاة
والفلاح لما روي ان بلالا لما بلغ حي علي الصلاة حي علي الفلاح حول

٦٧

وجهه يمينا وشمالا ولم يستدروا لانه خطاب للقوم فواجههم ولا
 يحول وجهه وراه لما فيه من استدبار القبلة ولا يتكلم فيها اي لا يتكلم
 في الاذان والاقامة قال في البحر فان تكلم كره تنزيها فمقتضي هذا
 انه ترك سنة ويستأنف المودن لو تكلم في اثنا الاذان لو حود
 الخل في كلمة لا اي لا يستأنف لو تكلم في اثنا الاقامة لعدم مشروعة
 تكرارها وتكره الاذان راكبا للمسافر فلا يكره اذانه راكبا ونزل
 للاقامة وللمسافر ان يودن ابن توجهت ابيه ولا يلزمه الوجه
 الي القبلة ويستدبر المودن في المنارة اذا لم يحصل تمام الفائدة
 وهو الاعلام بحول الوجه مع ثبات القدمين ويجلس بينهما اي
 بين الاذان والاقامة لما روي انه سم قال لبلال اجعل بين اذانك
 واقامتك نفسا يفرغ المتوضي من وضوئه مهلا والمتعشي من
 عشاياه وان المقصود الاعلام لدخول الوقت ليتأهب السامعون
 بالطهارة ونحوها للصلاة ولم يذكر في ظاهر الرواية مقدار الفضل
 وروى الحسن عن ابي ح في الفجر قد رما يقرأ في كل ركعة عشرين آية وفي
 الظهر قد رما يصلي اربع ركعات يقرأ في كل ركعة عشر آيات وفي
 العصر بقدر ركعتين يقرأ في كل ركعة عشر آيات وفي العصر بقدر ركعتين
 يقرأ فيها عشرين آية والعشا كالظهر الا في المغرب فانه لا يجلس عند
 ابي ح ان التأخير مكروه فيكفي بادن الفضل ويودن للفائبة ويقوم
 لما روي انه سم قضي الفجر غداة ليلة التعريس باذان واقامة والتعريس

التزول آخر الليل والضابط عندنا ان كل فرض اذا كان قضا يؤذن
له ويقيم سوا اداء منفردا او جماعة الا الظهر يوم الجمعة في المصر
فان اداءه باذان واقامة مكروه كذا في الزيلعي وكذا يؤذن لاولي
القرايت لما ذكرنا وخبر فيه للباقي اي خبر في الاذان فيما عدا الاولي
ان ساء اذن وان ساء تركه واما الاقامة فلا بد منها لما روي انه لم
شغله المسلمون يوم الخندق عن اربع صلوات فاذن واقام
فصلي الظهر ثم اقام فصلي العصر ثم اقام فصلي المغرب ثم اقام
فصلي العشاء ولان الاذان للاستحضار وهم حضور فلا حاجة
اليه وكراه اذان الجنب وصبي لا يعقل والمرأة والمجنون والسكران
والفاسق والقاعد اما اذان الجنب واقامته فلقوله عم لا يؤذن
الامموسي ولانه يصير داعيا الي ما لا يحب بنفسه فيكرهان رواية
واحدة وهي كراه اذان المحدث روايتان كاقامته والفرق على احدها
بين المحدث والجنابة ان للاذان شبهة بالصلاة من حيث ان كل
واحد منهما يشترط له دخول الوقت واستقبال القبلة فيسقط
لها الطهارة عن اغلظ الحديثين دون اخفها عملا بالسبب
واما اذان المرأة فانه لم ينقل عن السلف حين كانت الجماعة مشروعة
في حقهن فيكون من المحدثات ولان المؤذن يستحب له ان يؤذن
على المكان العالي ويرفع الصوت وهي منهيّة عن كنه ولهذا
جعل النبي عم التسييح للرجال والتصفيق للنساء واما الفاسق

فلان قوله لا يؤتى به ولا يقبل في الامور الدينية ولا يلزم احد اقله يوجد
 الاعلام واما القاعد فلان الملك النازل من السماء اذن قائما
 ولا بأس ان يؤذن لنفسه قاعدا واما المسكران فلفسفة اول عدم
 معرفته بالوقت ويعاد اي يستحب اعادة اذان الاول اي وهو
 اذان الجنب والمرأة وصبي لا يعقل والمجنون والمسكران لما تقدم
 من الدليل والتعليل لا اي لا يستحب اعادة اذان الاخيرين وهما
 هو القاعد والفاسق وكره اقامته اي اقامة الجنب وصبي
 لا يعقل الخ الى اخرهم وكره اقامته المحدث وانفاذ لان تكرار الاقامة
 غير مشروع وتكرار الاذان انما شرع لاجل الاعلام للحضور وهم
 لان حاضرون قال قاضي خان لوطن الاقامة اذانا فتوصل فيها
 ثم علم انها اقامة لا اذان يستقبلها اي بعيد الاقامة في الاصح وهذا
 يخالف قولهم ان تكرار الاقامة غير مشروع اللهم الا ان يقال انما يستقبلها
 لعدم القصد فيها او لعدم مشروعيتها كذلك قائل وياتي بها اي
 بلا اذان والاقامة للمسافر والمصلي في المسجد جماعة والمصلي في بيته
 بمصر ليكون الاداء على هيئة الجماعة وكره للمسافر تركها اي الاقامة ولا يكره له
 ترك الاذان وكره للمصلي في المسجد تركه اي الاذان لا يكره تركها اي الاذان
 والاقامة للمسافر والمصلي في بيته وكرهها اي الاذان والاقامة للنساء لانها
 من سنن الجماعة المستحبة ويستحب كون المؤذن عالما بالسنة متقيا لقوله
 ليؤذن لكم خياركم قاله الحلبي فيكره اذان الجاهل لانه ربما يؤذن في غير

وقته لا يكره اذان العبد وولد الزنا والاعمى ولا عرابي لا قولهم مقبول
في الامور الدينية فيكون ملزما فيحصل به الاعلام بخلاف الفاسق
مات الموزن في اثنا الاذان او الاقامة او جن او اعشى عليه او سبقه
حدث في اثنا الاذان فذهب وتوضا او حصر عن الاذان ولم يلقنه اظا
واخرس الموزن في اثنا الاذان يستقبل الموزن الاذان والاقامة هو
اي يوزن الموزن وتقيم بعد زوال عذره او يوزن وتقيم غيره لان المقصود
الاعلام على الوجه المطلوب ولو قدم الموزن فيه اي في الاذان مؤخر بيان
قدم الحيعلتين على الشهادتين مثلا يعود الى الترتيب اي يعود الى ترتيب
الاذان على نسقه الوارد ولا يستأنف لحصول المقصود يعود الترتيب
اقام غير من اذن بغيبته اي اذا قام الصلاة غير الذي اذن وكانت الاقامة
بغيبته ذلك الموزن لم تكرر اقامته لانه لو انتظر حضور من اذن لربما وقعت
الفتنة بنا خير الاقامة خصوصا اذا كانت الصلاة تعجل كما لا يخفى على من
تأمل وان اقام غير الموزن بحضوره كره ان لحقه اي الموزن باقامة غيره
وحشة وحلة ويكره التخنج عند الاذان والاقامة الا من عذر كبلغم
يمنعه عن التكلم او تحسين الصوت فلا يكره التخنج في اجابة الموزن
بالقدم واجبة خصوصا اذا اتى الموزن بالحيعلتين فان معناها
اسرعوا الى الصلاة واسرعوا الي ما فيه نجاتكم والاجابة باللسان
مستحبة وهو الاظهر وقيل واجبة باللسان لانه ذكر في البحر رحل في
المسجد يقرأ القرآن فسمع الاذان مجيب الموزن وبترك القراءة لان القراءة

سنة الاجابة واجبة لقوله ثم اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول انتهى
وهذا يخالف لما في الغرر فانه قال سمع الاذان لا يترك القراءة لانه اجابة
بالحضور ولو كان في منزله يترك القراءة ومجيب كذا في الظهيرة لكن
يمكن الجواب بان كلامها اعتمد قولنا فامل والاجابة في الاقامة مستحبة
اتفاقا ولا ينبغي للامام والمؤذن ان ينظرا احدهما ان يكون شرا كذا في
الاشياء والنظاير ومن سمع الاذان غير مرة بان سمع مرتين او اكثر
مجيب الاذان الاول سواء كان مؤذن مسجد او غيره وليستجب للمؤذن
ان يرفع صوته لقوله ثم يستجد للمؤذن ان يرفع صوته كل من سمع صوته
ولا يجهد نفسه لما روي ان عمر رضى الله عنه سمع مؤذنا يجهد نفسه فقال اما
خسئت ان يقطع مريطاوت وهو عرق بين السرة والعاتة كذا في
الجوهرية واول من احدث اذان اثنين معانيب الامية واول ما زيد
الصلوة والسلام بعد الاذان على المنارة في زمن حاجي بن الاشرف
شعبان بن حسين بن محمد بن قلاوون بامر المحتسب نجم الدين الطنيدكي
وذلك في شعبان سنة ٩٩١ كذا في الاوائل للجلال السيوطي ثم لما فرغ من
بيان الاذان شرع في بيان شرط الصلاة فقال **فصل** في بيان احكام
شروط الصلاة الشرط لغة العلامة قوله تعالى فقد جاء اشراطها اي علاماتها
واصطلاحا ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم
لذاته وقال في الغرر الشرط ما يتوقف عليه الشيء ولا يدخل فيه انتهى ثم
لم يقل التي تتقدمها لان من قاله جعله صفة كصفة لاميزة اذ

ليس من الشرايط ما لا يكون مقدما حتي يكون احترازا عنه نواقض هذا
 بالقعدة الاخيرة فانها شرط وكذا ترتيب ما لم يسرع مكررا ورد
 بان القعدة انما هي شرط للخروج والترتيب للبقاء على الصحة كذا في
 النهروالبحر ثم قال منها اي من الشروط طهر يديه من حدث اصغر
 او اكبر وخبث وطهر ثوبه ومكانه من خبث وهذه العبارة اولي
 من عبارة اكثر والوقاية كما لا يخفى على اهل الدراية يعني بشرط
 طهارة موضع قدميه وجلوسه قال في الجوهرة فان كانت النجاسة
 تحت يديه وركبتيه في حالة السجود لا تفسد صلاته في ظاهر الرواية
 واختار ابو الليث انها تفسد وصححه في العيون وفي الذخيرة اذ كان
 موضع اخذي طهر طهره طاهر والاخر نجسا فوضع قدميه فلا صحانه
 لا يجوز فان رفع القدم التي موضعها نجس وصلى جاز ولو كان تحت
 كل قدم من النجاسة اقل من قدر الدم منع ولا يخفى ان تما في العيون اصح
 مما في الجوهرة ومنها اي من شروط الصلاة ستر العورة لقوله تعالى خذوا
 زينتكم عند كل مسجد والمراد ما يوارى عورته عند كل صلاة اصلافا
 لاسم الحال على المحل في الاول وعكسه في الثاني ولقوله عم لا يقبل الله
 صلاة حائض الا بخيار والمراد المبالغة كذا في الزيلعي فان قيل الآية
 وردت في شأن الطواف كما روي عن ابن عباس لا في حق الصلاة
 فلا يكون حجة قلنا العبارة بعوم اللفظ لا بخصوص السلب وفي
 اللفظ عموم وقوله ستر عورته اي من غيره لا من نفسه من زينة

لا تفسد

لا تفسد صلاته وهو الصحيح كذا في الجوهرة وبعض المسانخ شرط ستر
عورته عن نفسه ايضا حتى لو راى فرص من ريقه او كان بحيث يراه
لو نظر اليه لم تجز صلاته وعامتهم على الاول لانها ليست بعورة في
حق نفسه لانه يحل له مسحها والنظر اليها كذا في الرنلعي فائدة النظر
الي العورة بورد النسيان ومن سمايل ابي بكر الصديق رضي الله عنه ما نظر
الي عورته قط وما مسحها بيمينه فاذا كان هذا في عورة نفسه
فما ظنك بغيره بعورة غيره كذا نقله القزويني عن حافض الدين النسفي
ولو صلى في قميص واحد لا يرى احد عورته ولكن نظر اليه انسان من
تحت فراه عورته لا تفسد صلاته لانه ليس بكاسف العورة والثوب
الرقمي الذي يصف ما تحته لا تجوز الصلاة فيه لانه مكشوف العورة
ولا فضل ان يصلي في ثوبين وتكره الصلاة في الثوب الحر وعلية
لانه محرم عليه لبسه في غير الصلاة ففيها اولى والصلاة صحيحة
لان النهي لامر خارج وكذلك تصح الصلاة في الارض المغصوبة و
الثوب المغصوب كما يصح الوضوء بالما المغصوب وانما كانت الصلاة
في الثوبين افضل لقوله ثم اذا كان لا حاكم ثوبان فليصل فيها
وعن ابي ح الصلاة في السر او بل وحدها يشبه فعل اهل الجفا
ثم اراد ان يبين حقيقة العورة فقال وعورة الرجل من تحت
سرتة الي تحت ركبته لقوله ثم عورة الرجل ما بين سرتة الي ركبته
وكلمة تحمل على كلمة مع عملا بكلمة حتى او عملا بقوله ثم الركبة من العورة
الي

وبهذا تبين ان السرة ليست من العورة والركبة منها وبدن الحرة كلها
اي جميع اعضائها عورة الالوجها وكفها وقدميها قوله تعالى ولا
يبدين زينتھن الا ما ظهر منها والمراد محل زينتھن وما ظهر منها
الوجه والكفان فانها لا يتجددا من مناوله الاشياء بدونها وفي
كفها زيادة ضرورة ومن الحاجة كشف وجهها خصوصا في الصلاة
والمحاكم والنكاح وتضطر الى المشي في الطرقات وظهور قدميها
خصوصا الفقيرات منهن ولو كان الوجه والكفان من العورة
لما حرم سترها بالمخيط في الحج لانه لم ينهي المحرمه عن لبس القمارين
والنقاب وكشف ريع ساقيها يمنع جواز الصلاة لان ريع الشئ
يحكي حكاية الكمال كما في خلق الراس في الاحرام حتى يصير حلالا
في اوانه ويلزم الدم قبله وكذا الشعر والبطن والفخذ والعورة
الغليظة تعني كشف ريع كل واحد من هذه الاشياء المذكور يمنع جواز
الصلاة لما تقدم وكذا ريع العورة الغليظة وهي القبل والذنب وما
حولها والذكر يعتبر بانفراده عضو على حدة كذا يعتبر الانسان
بانفرادهما عضوا في الاصح كما اعتبروا ذلك في وجوب الديات فان
في الذكر دية كاملة وفي الانثيين دية ايضا ومنهم من يضم الانثيين
الى الذكر لان نفعهما واحد وهو الايلاد واختلفوا في الذنب هل هو
عورة مع اليسين او كل اليه منها عورة على حدة والذنب
نالتها والصحيح انه نالتها والخفيفة ما عدا ذلك اي العورة

الغليظة القبل والابرو وما عداها خفيفة والركبة تتبع للفخذ في الاصح
 لانها ملتقى عظم الفخذ والساق والمراد بالشعر ما استرسل من الراس
 في الصحيح وذكر بعضهم ان المراد بما على الراس لا ما استرسل منه و
 لذي المرأة ان كان كانت ناهضة فهي تتبع للصدر وان كانت منكسرة
 فهي اصل بنفسها واذن الحرة عورة بانفرادها وان انكشفت
 العورة من مواضع متفرقة تجمع فاذا وصلت المرأة وقد انكشفت
 شي من شعرها وشي من ظهرها وشي من فرجها وشي من فخذها
 وبلغ ربع ادني عضو منها منع جواز الصلاة وكذا الطيب المتفرق
 في حق المحرم والنجاسة المتفرقة كما تقدم قال الربيع ينبغي ان يعتبر
 بالاجز الان لا اعتبار بالادني يودي الي ان القليل يمنع وان لم يبلغ
 ربع المنكشف بيانه انه لو انكشف نصف من الفخذ ونصف من الاذن
 يبلغ ربع الاذن واكثر ولم يبلغ ربع جميع العورة المنكشفة ومثله
 نصف عشر كل منهم وبطلان الصلاة بذلك القدر يخالف القاعدة
 انتهى بالحرف فراجع وكل عضو عورة من المرأة اذا انفصل عنها هل
 يجوز النظر اليه فيه روايتان احدهما يجوز كما يجوز النظر الي ريقها
 ودمها والثانية لا يجوز وهو الاصح وكذا الذكر المقطوع من الرجل
 وشعر العانة اذا حلق وقيل يجوز لانه سقطت حرمة بالخلق كذا في الجوهر
 والامة كالرجل يعني في العورة لقول عمر رضي الله عنه انما عورة الرجل
 بالحراب ولا نهات يخرج لحاجة مولاها في ثياب مهنها عادة فاعتبر

حالاتها بذوات المحارم في حق الاجانب دفعا للحرج وبطنها اي الامة
وظهرها عورة وام الولد والمديرة والمكاتبه والمستسعاة كلامة
اي في حكم العورة اي فعورة ام الولد وما عطف عليها كعورة
الامة وهي من تحت السرّة الي تحت الركبة وبطنها وظهرها عورة كما
تقدم ولو اذنت ركنا مع كشف العورة ربع ما عليها ستره بعد العلم
بالعتق بطلت صلاتها كالعريان اذا وجد ثوبا في صلاة فان
صلاة تبطل وكالمستقيم اذا وجد ما في حال صلاة فانها تبطل ايضا
اذا قدر على استعماله وجد ثوبا ربع طاهر وصلي عاريا لم يجز لان
ربع الشيء يقوم مقام الكل فصار كما لو كان كله طاهرا ونوب صلاتها
اي صلاة المصلي فيما اي في التوب الذي كله نجس وهذه العبارة
اولي من عبارة الكثر كما لا يخفى على اهل الرموز لان قوله خير لا يلزم منه
الندب بتوحيه نجس مانع بان كل واحد كان في كل واحد منهما ما يزيد
على قدر الدرهم من النجس المقلط او ما يزيد على ربع التوب من
المخفف واطرها اي واحد التوبين اقل اي اقل التوبين نجاسة
الصلاة في اقلها نجاسة احب الاصل ان من اسلم بلبستان وها
متساويان باخذ بايهما شاء وان اختلفا اختار اهنونها لان مباشرة
الحرام لا تجوز الا ضرورة ولا ضرورة في حق الزيادة مثاله رجل عليه
جرح لو سجد سال جرحه وان لم يسجد لم يسلم فانه يصلي قاعدا يرمي
بالركوع والسجود لان ترك السجود اهنون من الصلاة مع الحدث

الأمر أن ترك السجود جائز حالة الاختيار في التطوع على الدابة
 ومع الحدث لا يجوز بحال فإن قام وقرا وركع ثم قعد وأومى بالسجود
 جاز لما قلنا والاول افضل وكذا الشيخ لا يقدر على القراءة قائما و
 يقدر عليه قاعدا يصلي قاعدا ولو صلى في الفصلين قائما مع
 الحدث وترك القراءة لم يجز كذا في الزلعي عادم ثوب نذب صلته
 قاعدا موميا ولو صلى قائما بركوع وسجود جاز لما روي ابن عمر
 أن قوما من اصحاب رسول الله ع انكسرت بهم السفينة فخرجوا
 عراة فكانوا يصلون جلوسا يرمون بالركوع والسجود ايماء وسهم
 ولأن الستر آكد من القيام والقيام يسقط في النقل حالة الاختيار
 دون الستر والستر لا يختص بالصلاة والقيام يختص بها
 فكان أقوى وكيفية القعود أن تقعد ما دارجليه الى القبلة ليكون
 استر ذكره في خير مطلوب ومنها أي شروط الصلاة النية وتقدم
 تفسيرها وانما كانت النية هنا شرطا لقوله ع السلام انما الاعمال
 بالنيات ومحتاج هنا الى ثلاث نيات نية الصلاة التي يدخل فيها
 ونية الاخلاص ونية استقبال القبلة عند الجرحابي وفي المبسوط
 الصحيح ان استقبالها يعني عن النية ذكر الزلعي بلا فاصل بينهما
 أي بين النية وبين التحريم أي اذا فصل بعمل يلبق بالصلاة كالأكل
 والشرب فإنه يضر واما اذا فصل بينهما بعمل يلبق بالصلاة كما الوضوء
 والمشي الى المسجد فلا يضر حتى لو نوى ثم توضأ أو مشى الى المسجد

في
 النية

فكبر ولم تحضره النية جاز لعدم الفصل بينهما حكما والشرط
ان يريد بقلبه اي صلاة يصلي وادناه ان يصير بحيث لو سئل
عنها اي الصلاة امكنه ان يجيب من غير فكرة وقولي ان يريد
اولي من قول من قال ان يعلم بقلبه الخ لانه يلزم من العلم الارادة
من الارادة العلم الا ترى ان من علم الكفر لا يكفر ولو نواه يكفر والمسافر
لو علم الإقامة لا يصير مقيما ولو نواه يصير مقيما كذا في الغرر وفي
الهداية النية هي الارادة واللفظ بالنية مستحب ووقتها
الافضل ان تقارن الشروع ولا غيره بالنية المتأخرة عن التكبير
وفي ظاهر الرواية لان ما مضى لا يقع عبادة لعدم النية وعند
الكرخي يجوز نية متأخرة عن التحريم وقال بعضهم يصح الى منتهى
الناس وقيل الى القعود والصحيح الاول لان النية بعد الشروع
تؤدي الى وقوع الشروع خاليا عنها فان قيل الصوم يجوز نية
متأخرة عن الشروع قيل وقت الشروع فيه وقت نوم وغفلة وهو
طلوع الفجر فلو شرطت لصاق الامر بما وقت الشروع في الصلاة
فهو وقت حضور وقطة فيمكنه تفصيلها بلا تحصيلها بلا ماسة
وكذا يجوز تقديم النية في الحج حتى لو خرج من بيته يريد الحج فاحرم
ولم تحضره النية جاز وكذا في الركاة تجوز نية وجدت عند الاقرار
كما سياتي كذا في الزلعي والجمهرة ولا بد لمصلي الفرض والواجب
كالوتر وصلاة العيدين ونحوها من تعيينه اي ولا بد من تعيين

ما يريد اداه فضا كان او واجبا دون عدد الركعات اي لا يفرض
 تعيين عدد الركعات حتي لو نوي الفجر اربعا والظهر ركعتين او
 ثلاثا او خمسا جاز وتلفوا نية التعيين فلو نوي ظهر اليوم اي
 لو نوي ظهر يومه جاز مطلقا او نوي فرض الوقت والوقت باق جاز
 لوجود التعيين ولو كان الوقت قد خرج ونوي ظهر الوقت وهو
 لا يعلم لا يجوز ان فرض الوقت في هذه الحالة غير الظهر الا في الجمعة
 فانه لا بد من تعيينها لان العلماء اختلفوا في فرض الوقت في يومها
 وقوله لا بد اي لا فرار من التعيين ولا حوط ان يصلي بعدها اي
 ولا احتياط ان يصلي بعد الجمعة الظهر قبل سنتها اي قبل سنة
 الجمعة بنوي اخر ظهر ادركت وقته ولم اصل بعده لما في الجمعة
 من الاختلاف بين العلماء في السابقة والمأخرة وفي صلاة
 القضاء لا بد من التعيين بان بنوي ظهر يوم كذا او عصر لتراجم
 الفروض فاذا اراد تسهيل الامر بنوي اخر ظهر ادركت وقته
 ولم اصل بعده او اول ظهر ادركت وقته ولم اصل قبله كما ذكره
 في الانشاء والتطهير ولو شئت في خروج الوقت ونوي فرض
 الوقت لا يجوز لاحتمال ان يكون قد خرج والعبادة تصان عن مثل هذا
 رجل يصلي الصلاة في مواقفها وهو لا يعلم الفرض من السنة لا يجوز
 لعدم التمييز وان نوي المصلي في الكل اي ما يصلي به الفريضة
 يجوز عملا بالاقوى لبراه ذمته ولو نوي المقتدي بالامام صلاة

الامام او نوي الاقدا بالامام ولم يعين الظاهر والعصر يجوز شروع وينصرف
 الي صلاة الامام كذا في المرغيناني والزيلعي وفي صلاة الجنازة ينوي الصلاة
 سديك والدعالميت لان الواجب عليه تعيينه واخلاصه لله تعالى ويكفيه
 مطلق النية للنفل والسنن والترأويح هو الصحيح لان وقوعها في اوقاتها
 يغني عن التعيين وبه صارت سنة لا بالتعيين والمقدي نوي المتابعة ايضا
 لانه يلزمه الفساد من جهة امامه فلا بد من الترامه والافضل ان ينوي
 الاقدا بعد تكبير الامام حتي يكون مقديا بالمصلي ولو نواه حين وقف
 الامام موقف الامامه جاز عند عامة المشايخ ومنها اي شروط الصلاة
 استقبال القبلة لقوله تعالى فلو وجوهكم شطره اي نحو وجهه فالملكي
 فرضها اصابة عينها اي عين الكعبة لانه يمكنه اصابة عينها بيقين
 ولا فرق بين ان يكون بينها وبينه حائل من جدار او لم يكن حتي لو اجتهد
 وصلي وبان خطاوه بعيد علي ما ذكره الرازي وذكر بن رستم عن محمد
 انه لا اعادة عليه قال وهو الاقيس لانه اني بما في وسعي وعلي هذا اذا
 صلي في موضع عرف القبلة فيه بيقين بالنص كما لمدينة وغيرها اي و
 لغير المكي اصاب جهتها اي جهة الكعبة وهو قول عامة المشايخ
 وهو الصحيح لان التكلف بحسب الوسع وقال الجرجاني اصابة عينها
 لان النص لم يفصل بين الحاضر والغائب وهو قول العامة قوله عم ما بين
 المشرق والمغرب قبلة لا يكلف الله نفسا الا وسعها ولهذا قال بعضهم
 البيت قبلة من يصلي في مكة في بيته او في البطحا ومكة قبلة اهل الحرم

الحكم الاستيعار

والحرم

والحرم قبله الافاق وعن ابي ح المشرق قبله اهل المغرب والمغرب
 قبله اهل المشرق والشمال قبله اهل الجنوب وعمرة الاختلاف تظهر
 في اشتراط نية عين الكعبة فعند الجرجاني يشترط وعند العامة لا
 يشترط وقال بعضهم ان كان يصلي في المحراب فكما قال العامة وان
 كان يصلي في الصحرا فكما قال الجرجاني وهذا توفيق حسن لان المحارب
 وضعت غالباً بالمحري واجتماع الاراف كانت كافية عن النية كذا ذكر
 الحلبي ما يقرب من هذا وقبله العاجز عن التوجه اليها مع علمه بجهتها
 بان خاف من عدو او سبع او كان مريضاً لا يجد من يحوله اليها او علي
 خشية في البحر وهو يخاف الغرق لو استقبل فقبله كل واحد جهة
 قدرته وكذا اذا خاف من لص فانه يتوجه الي جهة قدرته ولو خاف
 ان يراه العدو اذا قعد يصلي مضطجاً بالايما وكذا الهارب من
 العدو ولو كان في طين لا يقدر علي النزول عن الدابة جازله الايما
 علي الدابة واقفة ان قدر ولا فسايرة ويتوجه الي القبلة ان قدر
 والا فلا وان قدر علي النزول ولم يقدر علي الركوع والسجود نزل
 واومي قايماً وان قدر علي القعود دون السجود اومي قاعداً و
 لو كانت الارض ندية مبتلة بحيث لا يغيب وجهه في الطين يصلي علي
 الارض وسجد ومن استبهرت عليه القبلة ولم يكن بحضرة من يخبره
 عنها تحري بان يبذل مجهوده لنيل مقصوده لما روي عن عامر بن
 ربيعة انه قال كنا مع رسول الله في ليلة مظلمة فلم يدري من القبلة

فصلي كل واحد منا علي خياله فلما اصبحنا ذكرنا ذلك لرسول الله
 فنزلت فانيما تولوا فثم وجه الله وقال علي رضي الله عنه قبله المتحري جهة
 قصده ولان العمل بالدليل الظاهر واجب اقامة للواجب بقدر الوسع
 وقوله ولم يكن بحضرة من يخبره عنها فان كان بحضرة من يخبره
 عنها وهو من اهل المكان عالم بالقبلة فلا يجوز التحري لان الاستخبار
 قوة لكون الخبر ملزما له ولغيره والتحري ملزما له دون غيره وان
 تحري واخطا لم يعد وهذا لان علم القبلة مبني علي علم العلامات من
 النجوم ونحوها فصارت نظير ما لو اسلم المحري في دار الحرب حيث لا يلزمه
 الاحكام لعجزه والذي لو اسلم يلزمه لقدرته علي التحصيل لان الدار
 دار العلم فالتقصير من جهته فلا يعذر بخلاف من تقدم ولو شرع بالتحري
 ثم علم بالخطا فيها اي اذا تحري ثم علم وهو في الصلاة بخطا به ~~وطنه~~
 وانه الي غير القبلة استدار اليها واتم صلاته وكذا اذا شرع بالتحري
 الي جهة ثم تحول رايه الي جهة اخرى توجه اي وجب عليه التوجه اليها
 اي الي الجهة المتحول اليها رايه ولو تحري قوم جهات بان صلوا في
 ليلة مظلمة فصلي امامهم الي جهة وصلي كل واحد من المأمومين
 الي جهة وجهوا حال اي لم يدروا ما صنع امامهم يخبرهم اذا كانوا
 خلف الامام لان كل واحد منهم متوجه الي القبلة وهو جهة التحري
 وهذه المخالفة لا تمنع كما في جوف الكعبة ومن علم منهم حال امامه
 تفسد صلاته لا اعتقاده ان امامه علي الخطا وكذا اذا كان متقدما

عليه فائدة قوم صلوا متحررين بإمام بجماعة وفيهم مسبوق ولا حق فلما سلم
 الإمام قاما للقضا فظهر لهما أن القبلة غير الجهة التي صلى إليها الإمام
 أمكن المسبوق اصلاح صلاته بأن يستدير لأنه منفرد فيما يقضي بخلاف
 اللاحق فإنه مقعد والمقعد إذا ظهر له وهو وراء الإمام أن القبلة
 جهة أخرى لا يمكنه اصلاح صلاته لأنه إن استدار خالف إمامه ولا
 كان متما صلاته إلى غير القبلة عنده وكل منهما مفسد كذا قاله الحلبي
 فرع صلى الأعمى ركعة إلى غير القبلة فجارجل فاداره إليها واقعدى به
 وإن وجد الأعمى من يسأله وقت الشروع فلم يسأل لم يجز صلاتها ولا
 جازت صلات الأعمى دون المقعد كذا قاله الحلبي له أيضا وفيه أيضا إذا تحول
 رأي المصلي في الثالثة والرابعة إلى الجهة الأولى منهم من قال يتم الصلاة
 ومنهم من قال يستقبل القبلة كذا في الخلاصة والأول أوجه هذا كله إذا
 اشتبهت عليه القبلة وشك فيها أما لو شرع في الصبح من غير شك ولا تحري
 ثم شك بعد ذلك فهو على الجواز حتى يعلم فساد بيتين فيعيد وإن علم بعد
 الفراغ أنه أخطأ وكان أكبر رايه فعلية لإعادة وذكر في أمالي الفياوي إذا
 علم المصلي أن قبلة الكعبة ولم ينوها وقت الشروع جاز لعدم اشتراط
 نية الكعبة فائدة تقدم معنى الفائدة قال بعض العارفين السورسولة الذين
 اخلصوا في القول والعمل قبلة البشر الكعبة شرفها الله تعالى وعظمها وقبلة
 السما البيت المعجزة قيل سمي بذلك لأنه يدخله في يوم الوف من الملكية لا يعودون
 إليه إلى يوم القيمة وفي رواية سبعون الفا فيفهم من هذا أن الملكية أكثر

المخلوقين لما ورد في الاخبار ان الله تعالى يخلق في كل تسبيحة أو تكبيرة أو تهليلية
 ملكا يستغفر لمن يقول واحدة من ذلك وقبلة الكروبيين الكرسي الكروبيون
 الذين حول العرش كجبريل وميكائيل وعزرائيل واسرافيل ومن في وظائفهم
 كذا في الكشف وكل من يكون ارفع في السموات فحرفهم أشد كذا ذكره
 الفقيه أبو الليث وقبلة حلة العرش العرش ومطلوب الكل أي كل من استقبل
 جهة من الجهات المذكورة وجهه الله تعالى أي ثوابه ومغفرته ورضاه و
 التقرب منه لأن الله تعالى منزله عن الجارية كذا في الظهيرية ولما بين شرط الصلاة
 شرع في الأركان **فصل** في بيان أحكام صفة الصلاة هذا من قبل
 إضافة الشيء إلى نفسه أعلم أن الوصف كلام الواصف والصفة هي المعنى
 القائمة بذات الموصوف فرضها التحريم لقوله تعالى وربك فكبر والتكبير
 بال حذف ولا يأتي بالمد في هزة الله تعالى بالكبر وهي شرط عندنا وإنما ذكرها
 منع الأركان لأنها اتصالها بالصلاة لأنها منها بمنزلة الباب للدار لأن الباب
 وإن كان غيرها وهو بعد منها كذا في الجوهرية وصحبت تحريمه لأنها محرم
 الأشياء المباحة قبلها من الكلام والكل ونحو ذلك وإنما قال فرضها التحريم
 لأن الفرض يعنى الشرط والركن فإني به ليعم القابل بأن تكبيرة الأقسام أيضا
 لا قايما ما إذا أخفا ظهره ثم كبر إن كان إلى القيام أقرب صح وإن كان إلى
 الركوع أقرب لا يصح كذا في الجوهرية ثم قال ومن أركانها القيام مع القدرة
 لقوله تعالى وقوموا لله قانتين فلا يجوز ترك القيام في الفرض بغير عذر كذا في
 السفينة خاصة ومن أركانها القراءة لقوله تعالى فاقروا ما ينسر من القرآن

ولقوله

ولقوله ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن وعلى فرضيها انعقد الإجماع
 ومن أركان الصلاة الركوع والسجود لقوله تعالى أركعوا واسجدوا وقال الركوع
 هو الانحناء والسجود هو الانخفاض والقعدة الأخيرة وهي فرض وليست
 بركن لما روي أنه عام أخذ بيدين مسعود وعلمه الشاهد وهي التحيات
 والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته
 السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد
 أن محمدا عبده ورسوله ثم قال إذا فعلت ذلك أو قلته فقد تم صلاتك
 إن شئت إن تقوم فقم وإن شئت إن تقعد فاقعد علق تمام الصلاة
 به وما لم يتم الفرض إلا به فهو فرض لا يقال إن كلمة أو لاحظ الشيين فيكون
 معناه إذا قلت هذا أو لم تقعد أو قعدت ولم تقل لا أنا نقول إن قراءة
 الشاهد لو وجدت في غير حال القعود لا يعتبر إجماعا فان قلت المحدثون
 قالوا الصواب أن قوله إذا قلت هذا أو فعلت هذا من كلام بن مسعود
 قال الخطابي قال غير واحد أنه مدرج من كلام بن مسعود ومن قاله النووي
 والخطيب قلت الحديث بتمامه في سنن أبي داود وجعله من قوله عام
 لأن قول بن مسعود حتى قال الخطيب إن راوي هذه ثقة ما مومن الكلام
 فيه هكذا نقله إسماعيل وأخصه من طول فيه ثم لما ذكر الفروض المتفق عليها
 شرع بين الفرض المختلف فيه فقال والخروج بصنع فرض عند أبي ح
 وعند أبي يوسف ومحمد الخروج بصنع واجب وهو الصحيح كذا قاله الزيلعي
 وهذا على تخريج الكرخي والأول على تخريج البردعي ثم لما بين فروض الصلاة

شرع يبين واجباتها فقال وواجباتها وتقدم تعريف الواجب قراءة
الفاتحة وقال الشافعي قراءة الفاتحة ركن لقوله عم لا صلاة الا بقراءة
الكتاب ولقوله عم من صلى صلاة لم يقرأ فيها بام القرآن فهي خداج
ولنا قوله نفي فاقروا ما يتيسر من القرآن فالزيادة عليه بخبر الواحد لا
يجوز ولكنه يوجب العمل فقلنا به وقد قال عم اذا قمت الى الصلاة
فاسبع الوضوء ثم اقرأ ما معك من القرآن الحديث ولو كان قراءة الفاتحة
ركنا لما علم له لجهله بالاحكام وقوله لا صلاة الا بقراءة الكتاب محمول
على نفي الفضيلة فان قيل المراد ما يتيسر معك بعد الفاتحة قلنا يرد
ذلك قوله عم ثم افعل ذلك في صلاتك كلها فان قيل المراد ما يتيسر
معك بعد الفاتحة قلنا يرد ذلك قوله عم ثم افعل ذلك في صلاتك
كلها فان الركعتين الاخيرتين لا يقرأ فيهما مع الفاتحة شيئا وضم سورة
اليها اي الى الفاتحة واجب ومن واجبات الصلاة تعيين القراءة
في الاولين لقول علي رضي الله عنه القراءة في الاولين قراءة في الاخيرين وعن
بن مسعود وعائشة رضي الله عنهما التحيير في الاخيرين ان شاقرا وان شاسحا
ومن واجبات الصلاة رعاية الترتيب في فعل مكرر في ركعة واحدة خرج
ما لم يكن مكررا كالركوع فانه لا يخرج عن محله لانه فرض مقيد بمحله ثم لما فرغ
علي قوله في فعل مكرر في ركعة بقوله فلو ترك سجدة من الركعة الاولى
ملا وقام الى الركعة الثانية لا تفسد صلاته وعليه ان يسجد السجدة
المتركة ويسجد للسهو لتأخير السجدة عن محلها اما ترتيب القيام

ففرض

على الركوع وترتيب الركوع على السجود فرض لما سبق ان ما لم يشرع
 مكررا متعدي بمحله فلو اخر عن محله لم يقع موقعه ولو قعد قدرا للشهد
 ثم تذكر ان عليه سجدة او نحوها بطل القعود كما قاله الرباعي لان
 الترتيب فيه فرض وانما كان فرضا لما اتخذت شرعية براعي وجوده
 صورة ومعنى في محله تحريزا عن تقويت ما تعلق به ولذلك قال بن
 وهبان ان في المغرب عشر تشهدات وجوبا تكرر وهي مذكورة في شرح
 منظومته مفضلة ومن واجبات الصلاة تعديل الاركان والمراد به
 اي المراد بتعديل الاركان تسكين الجوارح في الركوع والسجود وادناه ^{تخفيض}
 اي اقله قدر تسبيحة لما نقرر ان الركوع هو الامحنا والسجود الامحاض
 مع لقيح المسجود عليه ومن واجبات الصلاة القعود الاول وتقدم
 ان القعود الاخير فرض ومن واجبات الصلاة لفظ السلام وقنوت
 الوتر وتكبيرات العيدين هو الصحيح حيث يجب سجود السهو بتركها
 والقياس ان لا يجب لانها من الاذكار كالنعوذ والشا وهذا لان
 مبني الصلاة على الافعال دون الاذكار ولم ينقل البناء عن سجدة
 للسهو الا في الافعال وجه الاستحسان ان هذه الاذكار تضاف الى جميع
 الصلاة يقال تشهد الصلاة وقنوت الوتر وهي اللهم انا نستعينك
 ونستغوثك ونسئد بك ونؤمن بك ونؤوب اليك ونوكل عليك و
 نشني عليك الخير كله نسئرك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك اللهم
 اياك نعبد ولك نصلي ونسجد واليك نسعي ونخفد نرجو رحمتك

ونحشى عذابك ان عذابك بالكفار ملحق وتكبير العبد من فصارت من
خصايتها بخلاف تسبيحات الركوع حيث الى الركوع فقط فلا
يجب الجابر بتركها ومن واجباتها الجهر والاسرار وانما لم يذكرها
لانها عند بعضهم مما استثنان عما بين واجبات الصلاة شرعيين
سننها فقال وسننها رفع اليدين للتحريم ونسرا صابع لما روي
انه وم كان اذا كبر رفع يديه ناسرا اصابع ولا يفرج كل التفريق ولا
يضم كل الضم بل يتركها على حالها منشورة وحكمة رفع اليدين للتحريم
نفي الكبرياء عن غير الله تعالى لان الرفع بمنزلة النفي كانه نفي ما سوى الله
ورأى ظاهرة فاليد اليمنى كالآخرة واليسرى كالدنيا وقوله اكبر بمنزلة
الاثبات الكبرياء له تعالى والنفي مقدم كما في كلمة الشهادة كذا في كلمة
الشهادة كذا في الجوهرة وايضا يعلم الاصم وحكمة جهر الامام بالله
بالتكبير ليعلم الاعم دخول الصلاة الامام في الصلاة ومن سننها
سر المصلي بالسنا وهي اللهم سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك
وتعالى جدك ولا اله غيرك والتعوذ والتسمية والتأمين وانما
كان سر المصلي بهذه الاشياء للنقل المستفيض وسوا كانت سرية
الصلاة او جهرية للنقل المستفيض ومن سننها وضع يمينه على
يساره تحت سرية وكيفية اي الوضع ان يضع باطن كفه اليمنى
على ظاهر كفه اليسرى ويحلق بالخنصر والابهام على الرسغ وانما
كان الوضع تحت السرة لحديث علي رضي عن السنة وضع اليدين

٨٤
٧٨
على الشمال تحت السرة ولأنه أقرب إلى العظيم كما بين يدي الملوك ذكره الربيعي
والمرأة تضعها أي يمينها على يسارها وسط الصدر لأنه استرلها
ومن سننها تكبير الركوع لما روي أنه عدم كان يكبر عند كل رفع وخفض
ومن سننها الرفع منه أي الركوع وقيل الرفع فرض وقيل واجب
ومن سننها تسبيح الركوع ثلاثا وذلك أدناه أي أدنى كمال السنة
والفضيلة ومن سننها أخذ ركبتيه بيديه وتفرج أصابعه لقوله عدم
لأنس إذا ركعت فضع يديك على ركبتيك وفرج بين أصابعك
ومن سننها تكبير السجود وتسبيحه ثلاثا وذلك أدنى كمال السنة
ومن سننها وضع يديه وركبتيه يعني وضعهما على الأرض حالة السجود
سنة لقوله عدم أمرت أن السجد على سبعة أعظم وعدمنها اليدين و
الركبتين وإنما كان سنة لتحقيق السجود بدون وضعهما وأما وضع القدمين
فقال القدوري وضع القدمين فرض حتى لو رفع أصابع رجله عن
الأرض لم يجر السجود وقال قاضي خان ولو وضع أحدهما أي أحدي
القدمين جاز ويكره ذلك السجود وذكر الترمذي أن وضع
اليدين والقدمين سواء في عدم الفريضة وهو الذي يدل عليه كلام
شيخ الإسلام في الملبسوط وهو الحق كما قاله في الغرر ومن سنن الصلاة
افتراش رجله اليسرى ونصب اليمنى في القعدتين لأنه عدم فعل
ذلك ذكره الربيعي ومن سنن الصلاة الجلوس بين السجدين وقيل هي
واجبة وقيل فرض وسنناتي ومن سنن الصلاة الصلاة على النبي عدم

في القعدة الأخيرة الصلاة على النبي ءم وهي اللهم صلى على محمد وعلى آل
محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم أنت حميد مجيد وبارك على
محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم أنت حميد مجيد
وهي سنة في القعدة الأخيرة ولا تطلب في القعدة الأولى واعلم ان الصلاة
عليه السلام فرض في العمرة مرة واحدة للامر بالصلاة عليه وهو قوله تعالى
يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما اذ الامر لا يقتضي التكرار
وهذا اختيار الكرخي وقال الطحاوي تكرار ابي الصلاة عليه كلما ذكره
فان قيل يلزم من هذا ان لا يتفرغ لعبادة اخرى لان الصلاة لا تخلو
عن ذكره ءم اجيب بانه يكفي مرة في كل مجلس لئلا يلزم التسلسل
والمرج واما اذا ذكر اسمك تعالى فيجب ان يقال سبحان الله او جل جلاله
او غير ذلك مما يدل على تعظيم سبحانه وتعالى واذا خلا المجلس عن
التنا عليه سبحانه عند ذكر اسمه تعالى لا يقتضي واذا خلى المجلس عن
الصلاة على النبي ءم فانها تقتضي على قول الطحاوي والفرق له لانه
قد يوجد زمن خال عن ذكره ءم فامكن القضاء فيه واما اذا خلا المجلس
عن تنائيك تعالى عند ذكره تعالى انما لا يقتضي لان اسمك تعالى نعم لا يخصى وايضا
لو وقع في التناح يكون في مقابلة النفس الموجود حال التنا فلم يوجد
زمن للقضاء كما يوجد من كلام الائمة وقد وجدته كما قلته قاله الحلبي
ومن سنن الصلاة الدعاء بما يشبه الفاظ القرآن كقوله تعالى ربنا اتناق
الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وكقوله تعالى ربنا لاترغ

قلوبنا بعد اذ هدبتنا وهدب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب
 وانما كان الدعاء سنة لقوله تعالى فاذا فرغت فانصب اي اجتهد في
 الدعاء قاله بن عباس رضى ومعهناه اذ افرغت من اركان الصلاة
 او قارب الفراغ منها ومن سنن الصلاة الدعاء بالاعية الماثورة
 لقوله ثم اذ افرغ احدكم من التشهد الاخير فليستعوذ بالله من اربع
 من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة المحيا والممات ومن
 فتنة المسيح الدجال كذا في الزيلعي لا يدع بما يشبه كلام الناس نحو اللهم
 ارزقني دراهم كذا او جارية صفتها كذا لقوله ثم ان صلواتنا هذه
 لا يصلح فيها شيء من كلام الناس وانما هي التسبيح والتهليل وقراءة
 القرآن رواه مسلم ثم الاصل ان كل مالا يستحيل سؤاله من العباد
 فهو كلامهم وما يستحيل فليس بكلامهم وقيل ما كان من القرآن
 او معناه لا يفسد كقوله اللهم اغفر لي ولوالدي وللومنين والمؤمنات
 وما ليس في القرآن يفسد كقوله اللهم لزيد اولعمر او لخالي ولو قال
 اللهم ارزقني من بقلها وقناريها وقومها لا تفسد ولو قال اللهم
 ارزقني بقلها وقناريها وقومها لا تفسد لان الاول في القرآن دون الثاني كذا
 في الزيلعي ولما فرغ من بيان سنن الصلاة سرع في بيان اداها فقال
 وادابها اي الصلاة نظر المصلي في حال القيام الى موضع سجوده
 وفي الركوع الى ظهر قدميه وفي السجود الى اربعة اثفه وفي القعود الى
 حجره وعند التسليم الاولى الى منكبه الايمن وفي الثانية الى منكبه

لا يسر ويدعى نظره الى هذه المواضع لان المقصود الخشوع وترك
التكلف فاذا تركه وقع بصره في هذه المواضع قصدا ولم يقصد كذا
في الزبلي ومن ادا ب الصلوة اخراج كفيه من مكيه عند التكبير لو كان
المصلي رجلا لانه اقرب الى التواضع وابعد من التشبيه بالجباية
اما المرأة فتحمل يديها في كمها لانه استر لها ومن ادا ب الصلوة دفع
السعال ما استطاع لانه ليس من افعال الصلوة ولهذا لو كان بغير
عذر يفسد صلاته فيجتنبه ما امكن ومن ادا ب الصلوة القاء القيام الى
الصلوة حين قيل حي علي الفلاح لو كان الامام حاضرا لانه امر يستحب
المسارعة اليه والا يوان لم يكن الامام حاضرا لا يقوم الكل صف
ينتهي اليه الامام وهو الاظهر وقيل لا يقوم حتي يصل اليه ويقف مكانه
وقيل يقومون اذا اخطط بهم كذا في الزبلي هذا اذا دخل الامام
من خلف القوم اما لو دخل الامام من قدام القوم يقومون حين
يقع بصرهم عليه وعند زفر يقومون حين قيل قد قامت الصلوة
الاولى ويحرمون عند الثانية قلنا هذا اخبار عن قيام الصلوة فلا
بد من القيام قبله ليكون صادقا في اخباره ومن ادا ب الصلوة
شروع الامام مذ قيل المقيم قد قامت الصلوة لان المؤذن امين
وقد اخبر بقيام الصلوة فيشرع عنده صوتا للكلامة عن الكذب
وقال ابو يوسف يشرع الامام اذا فرغ من الاقامة محافظة على فضيلة
متابعة المؤذن واعانة للمؤذن على الشرع معه والاعان للمؤذن

امين كما تقدم وفيه مسارعة الى المناجات ثم لما شرع في بيان ما
 تقدم فقال **فصل** واذا اراد المصلي الدخول في الصلاة كبر
 كما تلونا عند قوله فرضها التحريم لو قادرا اما الاخرى والاممي الذي لا
 يحسن شيئا الى الاخرى والاممي الذي لا يحسن شيئا مما يصير به شارعا
 في الصلاة يكون كل واحد منها شارعا بالنية وحدها ولا يلزمه التحريك
 باللسان كذا في المبسوط ونقله عنه الزيلعي ورفع المصلي يديه اولا
 ثم كبر هو الصحيح لان في فعله نفي الكبرياء عن غير الله تعالى والنفي مقدم
 كما في كلمة الشهادة كما قدمنا عن الجوهرة وكيفية ان يرفع يديه حتى يجاذي
 بابهاميه شحقي اذنيه وبروس الاصابع فروع اذنيه لحديث وايل بن
 حجر وانس والبرابن عازب رصه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا كبر يرفع يديه
 هذا اذنيه وان رفع اليد لا علام الاصم ذكر الزيلعي والمرأة ترفع يديها
 الى منكبيها هو الصحيح لانه استرلها ولو كبر ولم يرفع يديه حتى فرغ من
 التكبير لم يات به لغوات محله وان ذكره في اثنا التكبير رفع لبقا محله و
 ان لم يمكنه الرفع الى الموضع المستنون رفعهما قد رما يمكن وان امكنه
 رفع احد هادون الاخرى رفعها لقوله صلى الله عليه وسلم اذا امرتكم بامر فانوا منه ما
 استطعتم كذا في الزيلعي وقيل المرأة في الرفع كالرجل فيما رواه الحسن
 عن ابي حنيفة لان يدها ليست بعورة ولو شرع المصلي بالتسبيح بان قال
 سبحان الله والتهليل بان قال لا اله الا الله او شرع بالفارسية بان قال
 خداي بزرگ صح شروعه ولو كان قادرا على العربية كالوقار بها عاجزا

أي يشترط في صحة القراءة بالفارسية العجز عن العربية ليصح بالاجماع أو
ذبح وسمي بها أي بالفارسية جازبلا اتفاق لأن المراد الذكر وهو
حاصل بأي لغة كذا في الزلعي أما الاقتراح فالمدكور قول أبي ح وكن
الأولي أن يشرع بالكبير لا إذا أراد التعجب دون التعظيم فلا يصح
كما في الأشياء والتظاير وإنما كانت القراءة بالفارسية تصح لأن القرآن
المنزل هو المعنى عند أبي ح وهو لا يختلف باختلاف اللغات والصحيح
أن القرآن هو النظم والمعنى عنده أيضا أنه معجزة للنبي عم والأعجاز
وقع بهما جميعا إلا أنه لم يجعل النظم ركنا لازما في حق جواز الصلاة
خاصة رخصة لأنها ليست بحالة الأعجاز وقد جاز التخفيف في حق
ال تلاوة لا ترى إلى قوله عم أنزل القرآن علي سبعة أحرف وقال أبو
يوسف ومحمد لا يجوز القراءة بها إذا كان يحسن العربية لأن قراءة القرآن
اسم المنظوم المعرربي لقوله تعالى أنا أنزلناه قرآنا عربيا وغير ذلك
من الآيات الدالة على ذلك ولو قرأ معه بالعربية قد رما بجوزبه
الصلاة جازت صلاته ويروي رجوع الإمام إلى قولهما وعليه الاعتماد
ولا يجوز بالتفسير بالاجماع كذا المحصنة من الزلعي وصرح شروع
بكل لفظ **هـ** ال على تعظيم الله تعالى لا مشوب بدعا كاللهم اغفر لي
أي لا يكون سارعا بقوله اللهم اغفر لي لأنه مشوب بحاجة فلم يكن
تعظيما والحاصل أن عند أبي ح ومحمد أن كل ما جرد للتعظيم من أسماء
الله تعالى جاز الاقتراح به نحو الله لا اله الا هو سبحانه الله لا اله الا الله

وما كان خبر المبحر نحو لا حول ولا قوة الا بالله وما شاء الله كان وما لم يشأ
 لم يكن ولو قال بسم الله الرحمن الرحيم لا يصير شارعا لانه للبرك فكانه
 قال برك لي وقيل يصير شارعا ولو ذكر الاسم دون الصفة بان قال
 واسد الرحمن او الرب او الكبير او الاكبر او اكبر ولم يزد عليه يصير
 شارعا عند ابي ح ولا يصير شارعا عند محمد الا بالاسم والصفة ومراعاة
 المبتدأ والخبر وفي التنايع لو قال اجل واعظم لا يصير شارعا اجماعا
 وقال ابو يوسف ان كان يحسن التكبير لم يحضر الا اسد اكبرا واسد اكبر
 او اسد الكبير وعند ابي ح يجوز بكل لفظ يراد به التعظيم ولو امن
 بغير العربية جاز اجماعا لمحصل المقصود وكذا التلبية في الحج والسلام
 والتسمية عند الذبح يجوز بها بلا جماع كذا في الزبلي واذا شرع وضع
 يمينه على يساره تحت سرته وهو كل قيام فيه ذكر مسنون كالقنوت
 وصلاة الجنائز واذا عرفت ان الوضع سنة كل قيام فيه ذكر مسنون فلا
 يضر في تكبيرات العيدين اي لا يضع يمينه على يساره بين التكبيرات التي
 في صلاة العيدين لانه لم يكن بينهما دعاء مسنون وقرأ المصلي التلاوات
 انما قالت كان رسول الله اذا افتتح الصلاة قال سبحانك اللهم الخ
 رواه الجماعة وهو مذهب ابي بكر وعمر وابن مسعود وجمهور التابعين
 وتعود سر المرأة فياتي به المسبوق لا المقنوني ولو خال امام المعوذ عن
 تكبيرات العيدين وكيفية التعوذ ان يقول استعذ بالله من الشيطان الرجيم
 علي ما اختاره الهندواني وهو اختيار حمزة من القرأ للموافق القران

واختار شمس الأئمة أن يقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم وهو قريب
من الأول وهو ظاهر المذهب وهو اختيار أبي عمرو وعاصم وابن
كثير من القراء وسمي سرا أيضا كالنحوذ في أول كل ركعة لما روي أنس
أنه قال صليت خلف النبي وم وخلف أبي بكر وعمر وعثمان فلم اسمع أحدا
منهم يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم رواه مسلم وأحاديث الجهر لم تثبت
عند أهل النقل ولا يأتي بالنسبة بين السورة والفاتحة وعند محمد بن أبي
بها في صلاة المخافتة كذا في الزبلي وهي أي البسملة آية من القرآن
انزلت للفصل بين السور ليست من الفأول من أول كل سورة ولا
من آخرها والدليل على ذلك ما روي عن ابن عباس أنه عم كان لا يعرف
فصل السورة حتى ينزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم رواه أبو داود والحاكم
في المستدرک وعن ابن عباس كان المسلمون لا يعلمون انقضا
السورة حتى ينزل عليهم بسم الله الرحمن الرحيم وهذا نص على أنها انزلت
للفصل وانها ليست من أول كل سورة ولا من آخرها بل هي آية منفردة
وعن عائشة أنها قالت أن جبريل وم أتى النبي وم فقال اقرأ باسم
ربك الذي خلق ولم يذكر البسملة في أولها وعن أبي هريرة رضي الله عنه
قال أن سورة من القرآن ثلاثون آية شفعت لرجل حتى غفر له وهي تبارك
الذي بيده الملك واجمعوا على أنها ثلاثون آية من غير البسملة وهذه
الأحاديث دالة على أن البسملة ليست من الفاتحة ولا من أول كل سورة
كما ذكر الزبلي وغيره من المحققين بدلائل كثيرة لا يحتملها هذا المختصر

فمن رامها فعلية بها فان قل لو كانت آية من القرآن لجازت الصلاة بها
 عند أبي حنيفة اذ لا يشترط أكثر من آية قلنا انما لا يجوز الصلاة بها لاشتباه
 الآثار واختلاف العلماء في كونها آية لانها ليست من القرآن كذا في الزبلي
 وقر المصلي بعد التسمية الفاتحة والسورة لكن هاتين أي الفاتحة
 والسورة واجبتان كما مر في واجبات الصلاة وأمن الإمام والمأموم
 سر القول ثم اذا أمن الإمام قاموا فأنه من واقع تأمينه تأمين المليك
 غفر الله ما تقدم من ذنبه روى مسلم والبخاري ومالك في الموطأ
 وقولنا سر الحديث وأبل أنه ثم حين قال آمين خفض صوته روى أبو داود
 وغيره وقال عمر بن الخطاب يخفي الإمام أربع التعوذ والتسمية وآمين
 وربنا لك الحمد وفي آمين لغتان المد والقصر ومعناه استجب و
 التشديد خطأ فاحش وهو من لحن العوام ولا تفسد به وعليه الفتوى
 كذا في الزبلي وكبريلامد لما روى عن عبد الله بن أبي بصير أنه سمى زاي معجزة
 قال صليت خلف النبي ثم فكان لا يتم التكبير أي لا يمد وكان إبراهيم الخليل
 يقول التكبير حزم وبروي حزم بالحاء المهملة والذال المعجمة أي سريع ولأن
 المدان كان في أوله وهي هجرة الله تفسد صلاة لأنه استفهام وإن تعمله
 يكفر لاجل السكت في الكبرياء وإن كان في هجرة أكبر فذلك الجواب لما ذكرنا
 وإن في با أكبر فقد قيل تفسد لأنه خطأ من حيث اللغة لأن أفضل التفصيل
 لا يحتمل المد للغة ولأن أكبار جمع كبر وهو الطبل وإن كان المد في كلام الله
 فحسن ما لم يخرج عن حدها كذا في الزبلي وركع ووضع يديه على ركبتيه

وفرج اصابعه ولا يندب التفرج الا في هذه الحالة لانه امكن من الاخذ
بالركب وامن من السقوط ولا يضم الاصابع الا في حالة السجود وفيما
عدا ذلك يترك على العادة وبسط ظهره وسوي راسه بعجزه لما روي
ان النبي ؑم كان اذا ركع سوي ظهره حتي لو صب الماء عليه لا يستقر وسبح
فيه ثلاثا اي سبح في الركوع ثلاثا وخمسا او سبعا لما روي عن عتبة بن عامر
انه قال لما نزلت فسبح باسم ربك العظيم قال ؑم اجعلوها في ركوعكم
ولما نزلت سبح اسم ربك الاعلى قال اجعلوها في سجودكم ويكره ان ينقص
التسبيح عن الثلاث ثم يرفع راسه من الركوع واكتفي الامام بالتسبيح
والموتم بالتحميد بان يقول ربنا لك الحمد او اللهم ربنا ولك الحمد وهو
الافضل لان زيادة البناء دل على زيادة المعنى وفي هذا زيادة الشا
قال في المحيط وهو الافضل لزيادة الشا والمنفرد ياتي بها الي المنفرد مجمع
بين الذكرين وهو رواية الحسن عند ابي ح قال صاحب الهداية هو الاصح
ووجهه انه امام نفسه فياتي بالتسبيح ثم بالتحميد لعدم من يمثل به
خلفه والذي عليه اكثر المشايخ ان المنفرد يكفي بالتحميد قال في المبسوط
وهو الاصح لان التسبيح حيث لمن معه علي التحميد وليس معه غيره ليحمده
عليه عليه ووضع المصلي ركبتيه ثم يديه ثم وجهه بين كفيه لما روي
انه ؑم كان اذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه واذا نهض رفع يديه قبل
ركبتيه رواه ابوداود وروى عن البراء بن عازب انه قال كان النبي ؑم يضع
وجهه اذا سجد بين كفيه رواه الترمذي وقال حديث حسن ورواه ايضا

ابن عمر وسعيد بن جبير يعكس النهوض اي الهبوط النهوض حتى قالوا
اذا اراد السجود يضع اولاً ما كان اقرب الى الارض فيضع ركبتيه اولاً ثم يديه
ثم انفه ثم جبهته واذا اراد الرفع يرفع اولاً جبهته ثم انفه ثم يديه ثم ركبتيه
قالوا هذا اذا كان حافياً واما اذا كان متخففاً فلا يمكنه وضع الركبتين اولاً
فيضع اليدين قبل الركبتين ويقدم اليمنى على اليسرى كما في الزلعي وسجد
بانفه وجبهته لحديث ابي حميد انه سمع كان اذا سجد مكن جبهته وانفه
من الارض وقال صلوا كما رايتوني اصلي وهو امر استحباب وكره باحدهما
اي كره الاقتصار على الانف او الجبهة عند ابي حنيفة وفي البدائع والتخفة
ان وضع الجبهة وحدها من غير عذر عند ابي حنيفة لا كراهة وفي الانف
وحده يجوز مع الكراهة وقال ابي ابو يوسف ومحمد لا يجوز الاقتصار على الانف
الا من عذر كجراحة وهو الاصح وقول صاحب الكنز وكره باحدهما منظور
فيه لما سمعت من كلام البدائع والتخفة والسجود على الجبهة دون الانف
يجوز اتفاقاً اي لا خلاف بين الامام وصاحبيه في الجواز في السجود على الجبهة
دون الانف وكره السجود بكون عمامته او فاضل ثوبه لحديث انس رضي الله عنه قال كنا
نصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم في سدة الحرفاذا لم يستطع احداً ان يركن جبهته من الارض
بسط ثوبه وصلى عليه فسجد رواه مسلم والبخاري وعن ابن عباس انه قال
ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في ثوب واحد متوشحاً به يبقى بفضوله حر الارض ومردّها
رواه احمد وقال البخاري في صحيحه قال الحسن كان القوم يسجدون على العمامة
والقلنسوة ولانه حائل لا يمنع من السجود فيجوز الخف والنعل كما في الزلعي

ولو سجد على كفه وهو اي الكف على الارض جاز على الاصح ولو بسطكم
على النجاسة فمسجد عليه جاز وقيل لا يجوز لان الكم تبع له فكانه سجد على النجاسة
كما لو حلف لا يجلس على الارض فجلس عليه حنث وان كان ثوبه حايلا بينها
ولهذا لا يجوز لمس المصحف به والصحيح الاول ذكره الزيلعي عن المرغيناني
ولو سجد على فخذه من غير عذر لا يجوز على المختار ولو سجد على ظهر من
هو في صلاته جاز خصوصا عند ضبط المسجد كما هو مشاهد في بعض
الجوامع في الجمعة ولكن عبارة القوم مطلقة لم يقيدوا بضرورة وعدها
ولو سجد على ظهر من ليس في صلاة او في صلاة اخرى غير ما هو فيها لا يجوز
والمستحب للمصلي ان يسجد على التراب وان بسط شيئا لينفي التراب
عن وجهه او للتكبير يكره وعلى ثيابه لا يكره لعدم التكبر وان سجد على شيء
لا يلقي جمعة لا يجوز كالقطن المحلوج والثلج والطين والدخن ونحو ذلك
وانما لم يحذر لعدم تمكن الجبهة من الاستقرار على ذلك واذا ضبعيه جافي
بطنه عن فخذه له حديث عبد الله بن مالك انه قال كان النبي وم اذا سجد ينجح
حتى يرى وضوح ابطيه اي بياضها والحديث مبهمون كان وم اذا سجد جافي
بين يديه حتى لو ان بهمة لو ارادت ان تمر بين يديه مرت ووجه اصابع رجليه
نحو القبلة لحديث ابي حميد انه كان وم اذا سجد وضع يديه غير مفترش
ولا قابضهما واستقبل بأطراف رجليه نحو القبلة وسبح فيه ثلاثا وهذا
ادنى السنة كما تقدم او خمسا او سبعا ان شاؤا والتخير فيما بعد الثلاث
اما هي فلا يخير فيها لان النقص عنها مكروه والمرأة تنخفض وتلرز بطنها

يتخذها الماروي رسول الله م م علي امرأتين تَصْلِيَانِ فقال اذا سجدتما فضا
 بعض اللحم الي بعض فان المرأة ليست في ذلك كالرجل واعلم ان المرأة تخالف
 الرجل في عشرة اشياء الاول ان ترفع يديها الي منكبيها كما مرفي قوله والمرأة
 ترفع يديها الي منكبيها هو الصحيح والثاني تضع يمينها علي يسارها
 تحت يديها بخلاف الرجل فانه يضع يديه تحت سرة والثالث لا يخاف بطنها
 عن تحذيرها والرجل يخاف بطنه عن تحذيره والرابع تبلغ اصابعها ركبتيها
 بخلاف الرجل والخامس لا تفتح ابطنها في السجود والرجل يفتح وقد تقدم
 والسادس تجلس متمركة في التشهد بخلاف الرجل فانه يفتش والسابع
 لا تفرج اصابعها في الركوع بخلاف الرجل والثامن لا توم الرجال لانها متأخرة
 لانه م قال اخروهن من حيث اخرهن الله فلو قدمت علي الرجال
 لاقلب الموضوع والناسع تكرر جماعتهن والعاشرون يقوم الامام منهن
 وسطهن كالمرأة ذكره الربيعي ويزداد عليه السرقة لان صوتها
 عورة واظهار العورة حرام خصوصا منها ثم يرفع المصلي راسه من
 السجود واختلفوا في مقداره اي الرفع الذي تصح الصلاة به فروي
 عن ابي ح انه قال ان كان الرفع الي القعود اقرب فلا يجوز لانه بعد
 قاعدا او لا اي وان لم يكن الي القعود اقرب فلا يجوز لانه بعد ساجدا
 وقال محمد بن سلمة اذا رفع بحيث لا يسكل علي الناظر انه قد رفع يجوز
 لوجود الفصل حقيقة وروى الحسن عن ابي ح اذا رفع مقدار ما يمر
 الريح بينهما اي بين جبهته وبين الارض جاز وروى ابو يوسف عنه

اي عن ابي ح اذا رفع مقدار ما يسمى به رافعا جاز لوجود الفصل
 بين السجدين قال في المحيط وهذا هو الاصح وجعل صاحب الهداية
 الرواية الاولى هي الاصح وهي قوله اي قول المصنف ان كان الي القعود
 اقرب الخ جاز ولا حظ وان لم يكن الي القعود اقرب فلا يجوز وجلس
 المصلي بين السجدين مطمينا والجلسة هذه سنة وكبر للسجدة الثانية
 وسجد مطمينا وكبر للقيام من السجود بلا اعتماد يديه علي الارض
 لما روي ابو هريرة انه لم كان ينهض علي صدره وقدميه رواه الترمذي
 والبيهقي وعن ابن عمر انه لم نهى ان يعتمد الرجل علي يديه اذا نهض
 في الصلاة رواه ابو داود وفي حديث وايل انه لم كان اذا نهض اعتمد
 علي فخذه فالمصلي يفعل كفعله لم بلا اعتماد وبلا قعود عند
 رفع الرأس من السجدة ويفعل في الركعة الثانية كما يفعل في الركعة الاولى
 لانه لا ينبغي لانه شرع في اول الصلاة ولا يتعوذ لانه شرع في اول القراءة
 لدفع الوسوسة فلا يتكرر الا بتبدل المجلس فصار كما لو تعوذ وقرا ثم
 سكت قليلا ثم قرا وسياتي تفسير المليل والكثير ولا يرفع يديه في ثمان
 مواضع يجمعها حروف فقوس صميج ود نظمها بعض الفضلاء فقال
 و ارفع يديك لدا التكبير مفتحا وقائتا وبه العيدين قد لا وضعا
 وفي الوقوفين ثم الجهرتين معا وفي استلام كذا في مروت وصفا
 هو فنقول يطلب رفع الايدي في هذه المواضع عند تكبيرة الافتتاح
 والقنوت والعيدين واستلام الحجر الاسود والصفا والمروة وعرفة

والمزلفة والحجرات ولا يرفع يديه في غير هذه المواضع لما ورد من
 الأحاديث الدالة على أنه لم يرفع يديه إلا في هذه المواضع فمن
 أراد الاطلاع فعليه شرح الزيلعي وإذا فرغ من سجدة الركعة الثانية
 افتش رجله اليسرى وجلس عليها ونصب يمينه ووجه أصابعه
 نحو القبلة هكذا وصفت عائشة فعود النبي وم ووضع يديه على
 فخذه وبسط أصابعه لما روي عن غير الخراعي أنه رأى النبي وم
 قاعدا في الصلاة واضعا يده اليمنى على فخذه اليمنى رافعا أصبع
 السبابة وقد أحناها شيئا كذا في الزيلعي واختلفوا في كيفية وضع
 اليد اليمنى فذكر أبو يوسف في الأمالي أنه يعتقد الخضر والبصر ويخلق
 الوسطى ولا بهام ويشير بالسبابة وذكر محمد أنه وم كان يشير
 ونحن نضع بضعه عليه وم قال وهو قول أبي حنيفة وكثير من المشايخ
 الأبرون الإشارة وكرهها في منية المفتي وقال في الفتاوى الإشارة
 في الصلاة لا عند الشهادة في التشهد وهو حسن ذكره الزيلعي وقرا
 تشهد بن مسعود وهو التحيات سداي الملك لله والبقاء الدائم سدي
 قال بن قتيبة إنما جمعت التحيات لأن كل واحد من ملوكهم كان له تحية
 يحيي بها فقيل لنا قولوا التحيات سداي الألفاظ الدالة على الملك
 مستحقة سدي والصلوة يعني الصلوات الخمس والطيبات قيل
 شهادة أن لا إله إلا الله يعني الوحدة سدي وقيل البركات السلام
 عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته يعني ذلك السلام الذي سلمه الله

عليك ليلة المعراج فهذا حكاية عن ذلك السلام لا ابتداء اسلام و
معنى السلام اي السلامة من الافات كذا في الجوهرة والسلام بالالف
واللام في الموصعين كما ورد في الاحاديث الصحيحة السلام علينا وعلي
عباد الله الصالحين والصالح هو القائم بحقوق الله وحقوق عباده
وهذا اعز من الكبريت الاحمر ويمكن تفسير الصالح المسلم اسشهد ان لا اله
يعبد بحق الا الله وحده في ذاته ولا شريك له في افعاله اي اعتقد ان لا اله
الا الله وحده في ذاته ولا شريك له في افعاله اي اعتقد ان لا اله الا الله
واسشهد ان محمدا عبده ورسوله اي اعتقد كذلك ولا يزيد على هذا
اي لا يزيد في النيات على قوله عبده ورسوله في القعدة الاولى من
الفرض ولا يزيد في الرابع التي قبل الظهر لسببها بالفرض وكذا اي لا يزيد
في التي قبل الجمعة وبعدها لانها اشبهت بالفرايض ولهذا اختلف
في وجوب سجدة السهود على من زاد فيها على قوله عبده ورسوله
اي اذا زاد في تشهد الركعتين الاوليين لم يشرع فيها الزيادة قال
بعضهم يجب عليه سجدة السهو لما قلنا وقال بعضهم لا يجب سجود
السهو لانه نفل وفيما عداها اي وفي غير ما ذكرنا من النوافل كسنة
العصر وسنة العشا القبلية يزيد فيها ما شاء ثم قال وفيما بعد الاولين
من الفرض اكتفى بالفاتحة وحدها على سبيل الافضلية فلو سجد
او سكت جاز وروى الحسن عن ابي حنيفة اي الفاتحة واجبة
حتى يجب سجود السهو تركها والصحيح الاول وفيما بعد الاولين اكتفى

بالفاتحة احسن من قول من قال وقرأ في الآخرين لشموده المغرب اذا لا
 آخرين لها ويفترس الرجل في القعود الثاني كالأول اي ~~يجلس~~ يجلس
 وعليه رجله اليسرى وينصب في اليمنى كما يفعل في القعود الأول ويتشهد
 وهو واجب كما تقدم ويصلي على النبي ءم وهو اي الصلاة على النبي ءم
 سنة عندنا وقد سئل محمد عن كيفية الصلاة على النبي ءم فقال يقول
 اللهم على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك
 على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد
 وكره بعضهم ان يقول اللهم ارحم محمد ^{عليه} الاله انه يؤهم تقصير الامسا اذا الرحمة
 تكون باثنيان ما يلام عليه وقد امرنا بتعظيمهم والصحيح انه لا يكره وهو
 مذهب المتكلمين لانه ءم كان من اسوق العباد الي مزيد رحمة الله ولا
 يستغني احد عن رحمة الله تعالى كذا في الزيلعي ودعا كما مر اي دعا بما يشبه الفاظ
 القرآن والسنة كما مر في قوله ودعا بما يشبه الفاظ القرآن والادعية المأثورة
 وسلم مع الامام كالتحرمة مقارنا اي الافضل ان يقارن تسليم المقدي
 تسليم الامام عند اتيج كان الافضل المقارنة عنده ايضا بالتحرمة وعندها
 الافضل ان يسلم بعده اي بعد سلام الامام لان القرآن في التحرمة احتمال
 وقوع تكبير الموت سابقا على تكبير الامام فيقع فاسد افعالنا خيرا ولي
 احتراز عن الفساد ولا يبيح ان الاقداء عقد موافقة ولا نهائيا في القرآن
 لافي التأخير فكان اولى احتراز عن الخلاف المنهي عنه كذا في الزيلعي
 ناويا اي وسلم المقدي حال كونه ناويا من عن يمينه ويساره من

القوم والحفظة والامام بالتسليمين لو كان الامام محاذيا وان
كان الامام في جهة نواه المقدي اي ان كان عن يمينه نواه بالتسليم
الاولي وان كان عن يساره نواه في الثانية وفيها اي وفي التسليمين
نوي الامام القوم والحفظة والمنفرد ينوي بها اي بالتسليمين الحفظة
فقط ولا ينوي عدد الا خلافا لخبر في عددهم فقد ورد ان مع
كل واحد ملكين او ثلاثة او مائة او اكثر او اقل وانما كان ينوي
بكل تسليم من في تلك الجهة من الرجال والنساء والحفظة الحاضرين
الذين لهم شركة في صلاته لانه لما استغل بمناجاة ربه صار عزلة
الغائب عنهم فيسلم عليهم عند التحليل لانه صار كال حاضر وقدم القوم
على الملكية كما في الجامع الصغير وذكر في المبسوط بعكسه ولا يتعلق
بذلك حكم ان الواو لا يقتضي الترتيب ذكره الزيلعي اقول ينبغي ان يظهر
له حكمة وهو ان خواص بني ادم وهم الانبياء افضل من الملكية على ما هو
المختار والقوم من جنس ذلك الخواص وينبغي ان تكون التسليم
الثانية احفظ صوتا من التسليم الاولى فاذا تمت الصلاة بالسلم
او غيره مما يخرج المصلي به عنها فالامام بعد التمام يخبر ان شا
انحرف على يساره وجعل القبلة عن يمينه وان شا الامام انحرف
عن يمينه وجعل عن يساره وهذه اولي وجه الاولوية لكون القوم
عن يمين الامام اذ اليمين اشرف من اليسار وان شا الامام ذهب
الي حوايجه لانه لم يبق عليه ما يعوقه وان شا استقبال الناس بوجهه

اذا لم يكن بمقابلة مصل فان كان بمقابلة مصل لا يستقبل الامام
 المصلي سوا كان المصلي المستقبل للامام في الصف الاول او غيره
 اذا وقع بصره عليه ولم يكن بين الامام والمصلي حائل لان اذا لم يكن
 بين المصلي والامام حائل فلا استقبال الي وجه المصلي مكروه لانه
 يشبه عابد الصورة هذا اي الذي ذكر من الاستقبال وغيره اذا لم يكن
 بعد المكتوبة التي اتمها تطوع والا اي وان كان بعد المكتوبة التي
 اتمها تطوع يقوم الي التطوع بعد ما يقول اللهم انت السلام اي ذو
 السلامة عما يليق بجنابه تعالى ومنك السلام اي السلامة بتاركت
 ترهت عن صفات المحمدين يا ذا الجلال اي العظمة والاکرام اي العطا
 الواسع وهو سبحانه وتعالى يعطي ما يسأل من يسأل لعله والتكلم بين
 السنة والفرض لا يسقطها ولكن ينقص الثواب كذا في الاشياء والنظائر
 وفيها ايضا يكره ان يخصص مكانا في الصلاة في المسجد فان فعل وسبقه
 غيره لا يجره بزعجه انتهى والاحسن اذا اتسع المكان ان يصلي السنة
 في غير مكان المكتوبة لما ورد ان المكان يشهد لمن صلى فيه بان يتقدم
 او يتأخر او يتحول بمئة او بسيرة ويستحب للجماعة اذا فرغوا من المكتوبة
 قاموا الصلاة النفل ان يكثر والصفوف ويخللوا فرجا فيها لئلا ينظر
 الداخل اذ هم اي الجماعة في صلاة الفرض فيما اقصى الداخل ممن هو
 ليس في صلاة فلا يصح ثم اراد ان يبين ما يجهر فيه وما يسر فقال
 في الجهر وحده ان يسمع غيره وانما قال وغيره ليشمل

ذلك ما يأتي في هذا الفصل من ضد الجهر وغيره فلذلك لم يقل وضد
يجهر الامام بقراءة الفجر وقيدت بجهر الامام لان المنفرد مخير في الجهر
وكذا يجهر الامام بأولي العشا اي المغرب والعشا ولو كان الامام
يصلي قضا وكذا يجهر بقراءة صلاة الجمعة والعيدين ويسر في غيرها
ذكر كالظهر والعصر كتمنفل بالنهار لانه المأثور المتوارث من لدن
النبي وم الي يومنا هذا ولا يجهد نفسه بنفسه في الجهر وكذا يجهر في
التروايح والوتر اذا كان اماما للتوارث ذكره الرلي وخير المنفرد فيما
يجهر كتمنفل بالليل اي ان شا جهر وهو الافضل ليكون الادا على هيئة
الجماعة وهذا كان اذا اوره باذان واقامة افضل وروي في الخبر ان
من صلى على هيئة الجماعة صلت بصلاة صفوف من الملية ولكن
لا يبالغ في الجهر مثل الامام لانه لا يسمع غيره وان شا خافت لانه ليس
خلفه من يسمعه وقوله فيما يجهر اشارة الى انه لا يخبر فيما لا يجهر
فيه بل يخافت فيه حتما وهو الصحيح وفي الذخيرة وهو الاصح واختار
صاحب الهداية الاخفا حتما واما اذا فائت صلاة يجهر فيها يخبر
المنفرد كما كان في الوقت والجهر افضل لان القضا يحكى الادا قال قاضي خان
هو الصحيح قال الاكل وجوب سجود السهو بالجهر والخافته من
خصايص الجماعة فمنوع لان المنفرد يجب عليه المخافته فيجب السهو
بتركها واجيب بان ذلك وجه رواية النوادر واما على ظاهر الرواية
فلا نسلم ان المخافته واجبة عليه لانه انما يحتاج الى ذلك في صلاة

تؤدي على سبيل الشهرة والمنفرد لم يود كذلك فلم تكن المخافة
واجبة عليه فتأمل ذلك فانه مزيف لما في الجوهر ثم اختلفوا في
حد الجهر والمخافة الا خاف قال الهند واني الجهر ان يسمع غيره
والمخافة ان يسمع نفسه وقال الكرخي الجهر ان يسمع نفسه والمخافة
تصحح الحروف لان القراءة فعل اللسان دون الصياح ولاول اصح لان
مجرد حركة اللسان لا تسمى قراءة بدون الصوت وعلى هذا الخلاف
كل ما يتعلق بالنطق كاللسمية على الذبيحة ووجوب السجدة بالبلاوة
والعتاق والطلاق والاستئذان في الزليعي ولو ترك السجدة في
اولي العسا قراها في الاخر خيرين مع الفاتحة جهر ولو ترك الفاتحة
في اولي العسا لا يقرأها في الاخرين اي لا يقضي الفاتحة التي تركها لئلا
يلزم تكرار الفاتحة مرتين في ركعة واحدة وهو غير مشروع في الفرض
كما ياتي وقوله جهر لان الجهر صفة القراءة الواجبة فيجهر بالفاتحة و
السورة في ظاهر الرواية كذا في الزليعي وفرض القراءة اية من الفاتحة او غيرها
لان قوله تعالى فاقروا ما تيسر لم يعين وسوا كانت الاية طويلة
او قصيرة وهذا عند ابي حنيفة وقلائد ايات قصار واية طويلة
لانه لا يسمى قاريا به ونهاوله ان الاية قرآن حقيقة وحكما اما حقيقة
قطاهروا ما حكاه فلا نه يحرم على الجنب والحائض قراتها بخلاف ما
دون الاية على ما ذكره الطحاوي وهذا راجع الى اصل وهو ان الحقيقة
المستعملة عنده اولى من المجاز المتعارف وعندها المجاز المتعارف

اولي ولو كانت الآية كلمة مثل مدها متان او حرفا قص وق و ن الاصح
انه لا يجوز لانه يسمى عاد الاقاربا ولو قرأ الآية طويلة في ركعتين كآية
الكرسي وهي قوله تعالى اسد الله الالهو الحي القيوم الآية او آية المداينة وهي
قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا تدانيتهم بدين الآية فانه يجوز اي ولو قرأ
نصف الآية الطويلة في ركعة ونصفها في أخرى اختلفوا فيه وعامتهم
عليه انه يجوز لان بعض هذه يزيد على ثلاث آيات قصار ولو قرأ نصف آية
مرتين او كلمة واحدة مرارا حتى يبلغ قدر آية تامة لا يجوز وقال القدوري
الصحيح من مذهب أبي حنيفة ان ما يتناوله اسم القراءة يجوز وهو قول
بن عباس فانه قال اقرأ ما معك من القرآن فليس شيء من القرآن
بقليل وهذا أقرب إلى القواعد الشرعية فان المطلق ينصرف إلى الأدنى
علي ما عرف في موضع ذكره الزيلعي وستنفيها في السفر أي السنة في السفر
ان يقرأ الفاتحة وأي سورة سألما روى انه عدم قرأ في صلاة الفجر في سفره
بالمعوذتين وقرأ في إحدى الركعتين من العشاء بسورة التين ولان السفر
مظنة المسقة فناسب التخفيف وهذا اذا كان على عجلة من
السفر فان كان على إقامة وقرار يقرأ في الفجر نحو البروج لانه يمكنه
مراعاة السنة مع التخفيف وفي الحضرة والسنة ان يقرأ في الحضرة
بطوال المفصل وهو من سورة محمد وم وقيل من الحجرات وقيل من ق
إلى البروج لو كان المودي مجرا او ظهرا لما روى عن ابن عمر انه
كتب إلى أبي موسى الأشعري ان اقرأ في الفجر والظهر بطوال المفصل

وفي العصر والعشا باو ساط المفصل وفي المغرب بقصار المفصل
ولا مبني المغرب على العجلة فكان التخفيف اليق بها والعشا
العصر يستحب فيها التأخير فيخشى بالتطويل ان يقع في وقت
غير مستحب فنقرأ بالاوساط ولذلك قال وقرأ اوساطه اي اوساط
المفصل وهو من البروج الي لم يكن لو كان المودي عصرا وعشا
لما قد منا من الدليل والتفليل وقرأ قصاره اي قصار المفصل وهو
من لم يكن الي اخر القرآن لو كان المودي مغربا لما قد منا وسمى المفصل
مفصلا لكثرة الفصول فيه وقيل لقلة المنسوخ فيه ذكره الزيلعي
وتطال اولي الفجر فقط بالاجماع وتطال الاولي في سائر الصلوات
كذلك عند محمد وقال يسوي فيما عدا اولي الفجر والدليل من الجانبين
مذكور في الزيلعي ويستحب ان يكون التفاوت بقدر الثلث والثلثين
اي يقرأ في الركعة الاولي قدر ما يقرأ في الثانية مرتين ولو اطال الاولي
من الفجر اطالة بليغة لا بأس بها واطالة الثانية على الاولي يكره اجماعا
ويكره التاالتفاوت بثلاث ايات اي يكره ان يقرأ في الثانية ثلاث
ايات زيادة على ما قبل في الاولي وان كانت الزيادة آية او اثنتين
لا يكره قال المرغيناني التطويل يعتبر بالاي ان كانت متقاربة وان
كانت الايات متفاوته من حيث الطول والقصر يعتبر بالكلمات
والحروف ولا يعتبر بالزيادة والنقصان فيما دون ثلاث ايات
لعدم امكان الاحتراز عنه انتهى ولم يتعين شيء من القرآن لصلاة

يعني انه لا يجوز تعيين آية او سورة يعتقد انه لو قرأ غيرها لا تصح
صلاته لمخالفة ذلك اطلاق قوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن ولكن
يكن تعيين سورة لصلاة مثل ان يقرأ الم السجدة وهل آتي في صلاة
الفجر يوم الجمعة وسورة الجمعة والمنافقين في صلاة الجمعة اما لو قرأ
لاجل التسرع عليه او بترك قراءة النبي ءم فلا يكره لكن بشرط ان يقرأ
غيرها احيانا لئلا يظن الجاهل ان غيرها لا يجوز ولا يقرأ الموم سوا
كانت الصلاة سرية او جهرية بل يستمع وينصت لقوله تعالى واذا
قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا قال ابو هريرة كانوا يقرءون خلف
الامام فنزلت الآية قال احمد اجمع الناس على ان هذه الآية نزلت في الصلاة
ولقوله ءم من كان له امام فقرأه له قراءة كذا في الزلعي وان قرأ آية الترغيب
اي ينصت الموم ويستمع ان قرأ الامام آية الترغيب بان قرأ آية فيها ذكر الجنة
او قرأ آية التهيب بان قرأ آية فيها ذكر النار او خطب اي الموم يستمع
الخطبة وينصت او صلى الخطيب على النبي ءم فانه يستمع وينصت ايضا
ان يقرأ الخطيب يا ايها الذين امنوا صلوا عليه الآية وتعامها فاذا قرأ الخطيب
صلوا عليه وسلموا تسليما فانه يصلي السامع في نفسه وكذا الامام لا يستغل
بالدعاء حالة القراءة وما روي انه ءم ما مر بآية رحمة الاسالها وآية عذاب
الاستعاذ منه محمول على التواخل منفرد الان فيه تطويل على القوم ولا يسمت
العاطس ولا يرد السلام وقيل برده في نفسه وهي رواية عن ابي يوسف
لان الجواب يكون علي وعند محمد يكون بعد الفراغ من الخطبة ولا ياكل ولا يشرب

٩٠

لما في ذلك من الاخلال بالسمع والبعد الذي لا يسمع الخطبة
 كالقريب من الخطيب على المختار حتى يجب الانصات لانه مأمور بالانصات
 والاستماع فان عجز عن الاستماع لا يعجز عن الانصات فصار المأموم
 وان صوته قد يبلغ يستمع الخطبة فيسغلهم عن الاستماع وقيل البعيد
 يقرأ القرآن وقيل يدرس الكتاب ولا حوط عن كلا القولين السكوت
 والانصات كذا في مسكنين ثم بين حكم الامامة ومن يصح الاقتداء به
 ومن لا فقال **فصل** في بيان من يصح الاقتداء به ومن لا يصح قال
 الجماعة سنة مؤكدة للرجال لقوله ثم صلاة الرجل في جماعة تزيد على
 صلاة في بيته وصلاة في سوقه بضعا وعشرين درجة وهذا يفيد
 الجواز ولو كانت فرض عين لما جازت صلاة فيها وقوله سنة مؤكدة
 اي قربة نسبه الواجب في القوة حتى استدلل بملازمتها على وجود الايمان
 كذا افادة الزيلعي ومما قيل فرض في الصلوات الخمس اما في الجمعة و
 العيدين فالجماعة فيها شرط الجواز اذ لا يصحان الا بالجماعة وقل
 الجماعة هنا اي في هذا الباب امام ومأموم ولو كان المأموم صبيا
 يعقل لان من لا يعقل لا تصح عبادته لان مدار صحة العبادة العقل
 الامامة لغة الربط واصطلاحا ربط صلاة المقتدي بصلاة الامام
 صحة وفساد الكذا في النهر واعلم ان القدوة لها شرطان مفصله
 الاولى ان لا يتقدم المأموم على امامه مع اتحاد جهة الجهة
 فان تقدم مع اختلافها كالمحتاج حول الكعبة صح الثاني علمه

بأشغالات إمامه بروية أو سماع الثالث اتحاد موضعها فإن اختلف
كما إذا كان بينهما نهر أو طريق واسع أو خلايسع صفيين في الصحرا لم يصح
الرابع نية المأموم لا قنأ به مقارئة الكبيرة أو متقدمة على أفتتاحه فإن
تأخرت عنه لم يصح الخامس أن لا يكون حال الإمام أدنى من حال المأموم
في الشرايط والأركان فإن استويا صح السادس مشاركة الإمام له في
الأركان فإن سبقه المأموم بركن ولم يشاركه فيه لم يصح ذلك الركن السابع
عدم محاذاة امرأة له نوي إمامه إمامتها الثامن علمه بحال إمامه من
أقامته وسفره فإن أقدي بإمام لا يعلمه أهو مقيم أو مسافر لا يصح التاسع
أن يتفق فرض الإمام وفرض المقتدي فلا يجوز بنا فرض على فرض آخر
العاشرة صحة صلاة إمامه كذا نقله من البحر ولم أره مجموعا لغيره وإنما
تبعته في جمعه وإن كان مذكورا في المتن ليسهل حقة والإطلاع عليه
وشروط الإمامة خمسة أولها الإسلام فلا تصح إمامة الكافر لأنها
من باب الولاية وقد قال الله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين
سبيلا وثانيها فلا تصح إمامة الصبي لأن صلاة الصبي تقع نافلة و
الفرض لا يصح خلف النقل وثالثها العقل فلا تصح إمامة المجنون لما تقدم
ورابعها الذكورية فلا تصح إمامة المرأة للرجال وخامسها أن يكون الإمام
حافظا قد رما تجوز به الصلاة من القرآن لأن الأمي لا تصح إمامته بالفاري
وتسقط الجماعة بالأعذار حتى لا يجب على المريض والمقعود والزمن و
مقطوع اليد والرجل من خلاف ومقطوع الرجل والمفلوج الذي لا يستطيع

النبي والشيخ العاجز ولا عني عند أبي ح قال أبو يوسف سألت أبي ح عن
 الجماعة في طين وردعه فقال لا أحب تركها والصحيح أنها تسقط بالطين
 والمطر والبرد الشديد والظلمة السديدة كذا في الزيلعي قوله وردعه بالتحريك
 الماء والطين وهذا كله على القول بالوجوب وأما على القول بالسنية فبالأولي
 السقوط فانظر إلى فضل الجماعة فإنه مشهور وقد قال عم من صلى
 أربعين يوما في جماعة يدرك التكرمة الأولى كتب له برأيه من النار
 وبرأيه من النفاق كذا في الجوهرية ثم قال والأعلم أحق بالإمامة ويعني أعلم بما
 لسنة الحديث يوم القوم عليهم بالسنة وقيد في السراج الوهاج بغير
 الإمام الراتب أي لأن الإمام الراتب أحق وأولي لمعانة الخلاف غالبا
 وإن كان غير إمامه أعلم منه لما علمت من تأكد حق الراتب في محله ولما
 قلنا فافهم ثم اقرأ وقيل مقدم على العلم لقوله يوم القوم اقرأهم
 كتاب الله تعالى فكانوا سوا في القراءة فاعلمهم بالسنة فإن كانوا في السنة
 سوا فقدمهم هجرة فإن كانوا في الهجرة سوا فقدمهم سنا وفي رواية
 أسلاما ولأن القراءة لا بد منها والحاجة إلى الفقه إذا ثبت تأييد الأول
 أصح لما روي يوم القوم الحديث ولقوله يوم مروا بابكر يصلي بالناس و
 كان فيهم من هو أقر للقرآن منه كابي وغيره ولأن صلاة القوم مبنية على
 صلاة الإمام صحة وفساد أئمة الأورع لقوله يوم اجعلوا أئمتكم خياركم
 فإنهم وفد بئكم وبين ربكم ولأنه يوم قدم أقدمهم هجرة ولا هجرة اليوم
 فاقمنا الورع مقامها وأشار بالورع إلى أن الإمام يكون مجتنباً للمخيمات

والسبب في لقوله من صلى خلف عالم تقى فكانما صلى خلف نبي قاله
بن فرشته ثم لاسن لقوله من مالكت بن الحرث ولصاحب له اذا حضرت
الصلاة فاذا نائم اقماء ولو لم يكن الاكبر كما ولا الاكبر يكون اخسع قلبا عادة
واعظم حرمة فيما بينهم وترغب الناس في الاقتداء به عادة فيكون عادة
فيكون في تقديم كثير الجماعة والمراد بالاسن الاكبر سنا في الاسلام ولا
قالوا الساب العالم يقدم علي الشيخ الجاهل ثم الاحسن وجهها لما في
الحديث من كثرة صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار لكن الحديث ضعيف
عند المحققين قال في البدايع انه لا حاجة الي التكليف فيبقى على ظاهره
لان سماحة الوجه سبب لكثرة الجماعة خلقه ثم الاحسن خلقا لما ورد
ان احسن الحسن الخلق الحسن وفي الخبر عن الحسن عن ابي الحسن
عن جده الحسن ان احسن الحسن الخلق الحسن ثم الاشرف نسبا لان شريف
النسب يابى نفسه الجهل غالبا ثم الاحسن زوجة ثم من له جاء ثم المقيم
علي المسافر ثم الحر الاصل ثم المعتق ثم الانظف ثوبا لان تطيف الثوب بعيد
عن النجاسة وكل من كان فضيلة زائدة علي الاخر فهو احق بالتقديم لا
ما استثنى لان المقصود كثرة الجماعة ورغبة الناس في الامام وكره امامة
العبد لانه يتفرغ للعلم فيغلب عليه الجهل ويستخف به وتنقر النفوس عنه
وكره امامة الاعرابي الجاهل وهو الذي يسكن البادية عربيا كان او عجميا
لان الغالب عليه الجهل وقيد بالجاهل لان العالم لا تكرر امامته وكره امامة
الفاسق لانه لا يهتم امر دينه وان في تقديمه للامامة تعظيمه وقد امرنا

بأهائه وكره امامته الاعمي لانه لا يتوقى النجاسة ولا يهتدي الى القبلة
 بنفسه ولا يقدم رجلي استيعاب الوضوء غالباً وفي البدايع اذا كان
 لا يوازيه غيره في الفضيلة في مسجد فهو اولي ومثله في المحيط وقد
 استخلف النبي عم ابن ام كلثوم وعثمان بن مالك وكانا اعميين
 كذا في الزليحي وعثمان بكسر اوله وسكون المنة ابن مالك بن
 عمرو ابن عجلاني الانصاري السالمي صحابي شهير مات في خلافة
 معاوية كذا في الترمذي وكره امامته ولد الزنا لانه ليس له اب يعلمه فيغلب
 عليه الجهل ولو تقدموا اجاز لقوله عم صلوا خلف كل بر وفاجر وعلي
 كل بر وفاجر والناسق اذا تعذر منه يصلي الجمعة خلفه وفي غيرها
 ينقل الى مسجد اخر وكان بن عمرو انس يصليان الجمعة خلف الحجاج ولا
 تكرر الصلاة خلف ولد الزنا الا اذا كان هناك افضل منه اما اذا كان
 افضل القوم فلا كراهة والكراهة للثنية فان لم يوجد غيرهم فلا كراهة
 كذا في البحر وكره تطويل الصلاة لقوله عم اذا ام احكم الناس فليخفف
 فان فيهم الكبير والصغير والضعيف والمرضى اذا امام بر اعرج حال
 القوم لما روي انه عم قرايا لمعوذتين في صلاة الفجر يوما فلما فرغ
 قالوا دخرت قال سمعت بكاً صبي فخشيت علي انه تعلم بهذا
 ان الواجب علي الامام مراعات حال الجماعة كذا قاله القرماني وكره
 جماعة النساء وحدهن لقوله عم صلاة المرأة في بيته افضل من صلاتها
 في حجرها وصلاتها في مخدعها افضل من صلاتها في بيته ولانه يلزمهن

٦٣
احد المخطورين اما قيام الامام وسط الصف وهو مكروه او تقدم الامام
وهو ايضا مكروه في حقهن فصرن كالعراة فلم يسرع في حقهن الجماعة
اصلا ولهذا لم يسرع لهن الاذان ولو اكرهته لسرع فان فعلن يقف
الامام وسطهن كالعراة لان عائشة ربه فعلت كذلك حين كان جماعة من
مستحبة ثم نسخ الاستحباب ولا نهى بممنوعة عن الخروج لاسيما في الصلاة
ولهذا كانت صلاتها في جوف بيدها افضل ولا تكرر جماعة من في الجبارة
لانها فريضة فلا تترك بالمخطور ولا نهى يتقون ببعضهن فيها كما نهى
عليه الرباعي ثم اراد ان يبين كيفية ما يقف المقتدي خلف الامام فقال
ويقف الواحد عن يمينه ولا يتأخر عن الامام في ظاهر الرواية وان كان
المقتدي اطول فوقع سجوده امام الامام لم يضربان المعتبر في التقدم
القدم وان صلى المقتدي في يسار الامام او خلفه جاز واسا فيها اي
في صورة وقوفه في يسار الامام او خلفه في الاصح اي الصحيح لاساءة في
الفعلين ويقف الاثنان خلفه لحديث جابر قال قلت عن يسار النبي عم
فاخذ بيدي وادارني حتي اقامني عن يمينه فجا جبارين صخر حتي قام
عن يساره ثم فاخذ بايدينا جميعا حتي اقامنا خلفه ذكره الرباعي
ولو توسط الامام الاثنان لا يكره وتوسط الاكثر يكره لما روي ان عبد
الله بن مسعود صلى بعلقم والاسود ووقف بينهما وقال هكذا صلى
بنار رسول الله ثم والخلف افضل لحديث جابر المتقدم تنبيه الصنف
المرتبة اي التي تطلب ترتيبها على الوجه الاكمل اما استثنى كما سنده

فنقول الصفوف اثني عشر صفاً الأول الذكور البالغون والثاني الذكور
 البالغون الأرقاء والثالث الصبيان الأرقاء والرابع الخنثاء البالغون
 الأحرار الخامس الخنثاء البالغون الأرقاء والسادس الصبيان
 الأحرار الخنثاء والسابع الخنثاء الأحرار الصبيان الخنثاء الأرقاء
 والثامن النساء الحرائر البالغات التاسع النساء البالغات الأرقاء
 العائير الصبية الحرائر الحادوي عشر الصبية الأرقاء والاصل في هذا
 قوله عم ليليني منكم اولوا الاحلام والنهي اي البالغون العقلاء
 وقال عم في حديث مسلم عن ابي هريرة انه قال قال رسول الله
 ان خير صفوف الرجال اولها وشرها اخرها وخير صفوف النساء
 اخرها وشرها اولها والترتيب بين صف الرجال وصف الصبيان
 سنة لا فرض هو الصحيح وقيل الترتيب فرض للحديث المتقدم اما
 الترتيب بينهم اي بين الرجال وبين النساء فرض عندنا حتي لو امرأة
 او صبية مستهانة رجلاً اي ان حاذت مستهانة رجلاً او تقدمت
 عليه قدر ركن ولو كانت المحاذية المستهانة محرمة اي محرم الامام بان
 كانت بنته او اخته وكانت المحاذية في صلاة مشتركة ادا في مكان
 متحد بلا حائل فسدت صلاة وصلاؤها جائزة ان نوى امامتها اعلم
 ان كون محاذية المرأة مفسد للصلاة مشروط بامور الاول الملكة
 في مكان المحاذية قدر ركن حتي لا يفسدها مادونه الثاني كون المحاذية
 مستهانة قابلة للجماع بان كانت بنت سبع سنين اعتباراً بتزوج عم

عائسة فانه لم يتزوجها حتى صلت كما ورد في الاخبار بذلك وقيل
بنت تسع نظرا الى بناية دم بها ولهذا تبلغ في التسع والاصح ان
السن الذي ذكرت لا يعتبر بل الاعتبار ان صلاة تصلح للجماع بان
تكون عبلة ضخمة ولا فرق بين ان يكون محرما او اجنبية للاطلاق
كما تقدم وان تكون من اهل الشهوة في الجملة حتى لو كانت مجنونة او صغيرة
لا تنسهي لا يفسدها ولو كانت مجنونة تجاوزت عن الطباع تفسدها
الثالث كون صلاتها ذات ركوع وسجود وان كانا مصلين بالايما حتى
ان المحاذية في صلاة الجنائز لا تفسد الرابع كون الصلاة مشتركة تادية
بان يكون احدهما اماما للآخر فيما يوديانه او يكون لهما امام فيما يوديانه
فيسمى الشراكة بين الامام والماموم وبين المامومين والاشترائك
اما حقيقة كما في المدرك وقد يكون حكما كما في اللاحق فانه يقضي كانه
خلف الامام ولا فرق في الاشتراك بين القضاء والاداء وغيرها كصلاة
العيد والتراويح والوتر في رمضان اذا اتفقا في الصلاة فان المحاذاة
في جميع ذلك مفسدة الخامس كونها في مكان واحد بل حايل لانه يدفع
المحاذاة وادناها قدر مخرجة الرجل لان ادنى الاحول القعود فقد رآه
به وغلظه كغلظ الخنصر والفريضة تقوم مقام الحايل ولهذا لم يفرضها
بالذكر وادناها قد ما يقوم فيها الرجل السادس كون جهتها
متحدة حتى لو اختلفت لا تفسد ولا يتصور اختلاف الجهة الا في
جوف الكعبة او في ليلة مظلمة او بالتحري كذا قاله السروجي في الغاية

في فضل الصلاة في الكعبة السابعة ان ينوي امامتها او امامة النساء
 وقت الشروع لا بعده ثم المحاذاة لا يشترط كونها بجميع الاعضا
 يكفي كونها ببعضها حتى لو كانت المرأة على الظلة والرجل بجذابها
 اسفل منها ان كان يجاذي الرجل شيئا منها تفسد صلاته كذا
 في الغرر وقال الربيعي المعتبر الساق والكعب على الصحيح وقال
 ثم المرأة الواحدة تفسد صلاة ثلاثة واحد عن يمينها واخر عن
 يسارها واخر خلفها ولا تفسد اكثر من ذلك لان الذي فسد
 صلاته من كل جهة يكون حايلا بينها وبين الرجال والمرتان
 تفسدان صلاة اربعة واحد عن يمينها واخر عن يسارها و
 اثنين خلفها ولا يتعدى الفساد الى اخر الصفوف وان كن
 ثلاثا فسدن صلاة خمسة واحد عن يمينهن واخر عن يسارهن
 وثلاث اخر الصفوف على جواب الظاهر والفرق ان المثني
 ليس بجمع تام لان لاثر وهو قول عمر بن الخطاب من كان بينه وبين
 امامه طريق او نهر او صف من نساء فليس هو مع الامام فالثلاثة
 يوترن الفساد في بقية الصفوف الى اخر الصفوف والاثنان لا
 يوتران الفساد الا في الصف الذي يليهما ولا يحضرن الجماعات
 يعني النساء في الصلوات كلها ويستوي فيه الشواب والعجائز
 وهو قول المتأخرين لظهور الفساد في زماننا ولهذا قالت عائشة
 لو ان رسول الله لم يري من النساء ما رانا لمنعهن من المسجد

كما منعت بنو اسرائيل نساها والنساء احداث الزينة والطيب
 وليس الحلي واهذا منعهن عمر رضه ولا ينكر تغير الاحكام لتغير
 الزمان كذا في الزلعي واذا عرفت ذلك فيجب منع النساء عن مجالس
 الوعظ الذي يتخذها بعض الفسقة ويرغب النساء في الخروج اليه
 وبامرهن بامور لا ينبغي بل تحرم لانه بامرهن بالتصدق من مال ازواجهن
 الذي تحت ايديهن ويتيح لهن ذلك ويقولهن الزوج اذا جالسني
 الي بيته ملكته الزوجة فلها ان تصرف فيه بصدقة وغيرها هذا اذا
 كان الزوج يعتقد حرمة واما اذا اعتقد حله فيكفر فيجب عليه تعديله
 ايمانه وفسد اقدا رجل بصبي لقول بن عباس لا يوم الغلام حتى
 يحتمل ولانه مستقل فلا يجوز ان يقتدي به المفترض على ما ياتي هذا
 في الفرض واما في النفل فجزءه مشايخ بخاري وهو المختار لان النفل
 نفل الصبي دون نفل البالغ حيث لا يلزمه القضاء بالافساد واما
 اقدا الصبي بالصبي فيجوز لان الصلاة منجزة وفسد اقدا رجل
 بامرأة لقوله عم اخروهن من حيث اخرهن اهد وفسد اقدا
 طاهر بمعدور لان اصحاب الاعذار كالمتحاضة ومن به سلس
 البول يصلون مع الحدث لكن الحدث الموجود في حقهم كالمعدوم
 ولا يحتاج بعد اهم الاصحاب لان الصحيح اقوي حالا منهم ولا يجوز بنا القوم
 علي الضعيف وفسد اقدا فارس بامي لان الفاري اقوي حالا من الامي
 وفسد اقدا مكس بعار وفسد اقدا غير موم اي من يصلي بركوع

وسجود لا يصح اقتداؤه بموم لانه اي الامام اضعف حالا من المقدي
 وفسد اقتدائي باخر من لان الامي اقوي حالا من الاخر من لقدرته
 علي التحريم بخلاف الاخر من وفسد اقتدامفترض بمنفصل ان الفرض
 اقوي من النقل فيلزم بنا على القوي علي الضعيف وهو لا يجوز وفسد
 اقتدامفترض بمن يصلي فرضا اخر وحاصله ان الاتحاد الصلوتين
 شرط لصحة الاقتدال ان الاقتداسركة وموافقة ولا يكون ذلك الا
 بالاتحاد وقال عم الامام ضامن اي تضمن صلته صلاة المقدي
 وعلى هذا يجوز اقتدالناذرا بالناذر الا اذا نذر احدهما عين مآثر
 به صاحبه فاد الاقتدال احدهما بالاخر صريح للاتحاد ويجوز اقتدال الحالف
 بالخالف ولو افسد كل واحد منهما التطوع بعد الشروع فيه ثم اقتدا
 احدهما بالاخر في فضاياه لا يجوز للاتخلاف ولو كان احدهما مقديا
 بالاخر فافسداه ثم اقتدا احدهما بالاخر صريح للاتحاد ولا يجوز النادر
 بالخالف وعلى العكس يجوز لقوة التذكير في الزلعي لا يفسد اقتدا
 متوض بمسبب لما ان عمرو ابن العاص صلي باصحابه وهو مسبب
 عن الحال الخباية وهم متوضون فعلم النبي عم ولم يامرهم بالاعادة
 وهذا عندها وقال محمد لا يجوز لانها طهارة ضرورة من حيث
 انه لا يصار اليها الا عند العجز ولا يفسد اقتدال غاسل بما سمح لاستوا
 حالهما وهذا لان الخف مانع من سرية الحدث وما حل بالخف
 ينزله ولا يفسد اقتدال قائم بقاعد وباحدب اما اقتدال القائم

بالقاعدة فالذكر هنا قولها وقال محمد لا يجوز ولها حديث عائشة
ان النبي عم امر في مرضه الذي توفي ابا بكر رصه ان يصلي بالناس
فلما دخل ابوبكر في الصلاة وجد النبي عم في نفسه خفة فقام
يهادي بين رجلين ورجلاه يخطان في الارض فجاء فجلس عن
يسار ابي بكر فكان النبي عم يصلي بالناس جالسا وابوبكر قائما
يقفدي ابوبكر بصلاة النبي عم وتنفذ الناس بصلاة ابي بكر رواه
النخاري ومسلم وهذا صريح في انه عم كان اماما وله هذا المجلس
عن يسار ابي بكر ومعني قولها ويقفدي الناس بصلاة ابي بكر
فابوبكر كان مبلغا اذ لا يجوز ان يكون للناس امامان في صلاة
واحدة الا ترى انه جاني بعض رواياته وابوبكر يسمع الناس تكبيرة
واما امامة الاحدب فقد ذكر في الذخيرة انه يجوز ولم يمتك خلافا
وهذا اذ لم تصل حذبه حد الركوع فان وصلت حد الركوع فقد
ذكر الترمذي ان حذبه اذا بلغ حد الركوع على الخلاف وهو الاقيس
وعند محمد لا يجوز وفي الفتاوى الظهيرية لا يصح امامة الاحدب
بالقيام من غير تفصيل هكذا ذكر في مجموع النوازل وقيل يجوز
والاول اصح وما في المتن اختيار المتأخرين وهو اسهل على
الناس ولو كان يقدم الامام اعرج فقام على بعضها يجوز
وغيره اولى كذا في الزلعي ولا يفسد اقتدا مستقل بمفترض لان
الفرض اقوى لا يقال ان القراءة في الاخيرين فرض في حق المستقل نقل

في حق المفترض فوجب ان لا يجوز لانا نقول صلاة المقتدي اخذت
 حكم صلاة الامام بسبب الاقدا وهذا يلزمه قضا ما لم يدرك
 مع الامام الشفع الاول وكذا لو افسد المقتدي صلاته يلزمه
 اربع ركعات في الرابعة فكان تبعا للامام فتكون القراءة في
 الشفع الثاني نفلا في حقه كما هي نفل في حق الامام ذكره الزيلعي
 وان ظهر ان امامه محدث اعاد بان علم والعلم باحد شيئين
 اما بشهادة العدول يشهدون انه احدث والثاني انه يخبر
 الامام بذلك عن نفسه بانه صلى بغير طهارة فيقبل قوله ان
 كان عدا وان لم يكن عدا لم يقبل الا انه يستحب الاعادة ولو صلى
 على ظن انه محدث او جنب قتيبن انه على طهارة لا تجزئه صلاته
 ويخشى عليه الكفر كذا في الجوهرة وكذا اذا بان ان الامام كافر او مجنون
 او امرأة او خنثى او امي واقرب من ذلك ما لو بان انه صلى بغير
 احرام فانه لا يجوز بلا جماع فكذا المحدث لانه لا احرام له في الاصل
 في ذلك قوله دم اذا فسد صلاة الامام فسدت صلاة من خلفه
 وعلى رصه انه صلى بهم ثم جاء ومارسه يقطر فاعاد بهم ولا صلاة
 المقتدي مبنية على صلاة الامام صحة وفساد الامام اذا صلى مع
 القوم ثم علم انه صلى على غير طهارة فانه يجب الاعادة بالطهارة
 ولا يجب على القوم ما لم يعلموا ولا على الامام اعلام القوم انه صلى
 بغير طهارة ولا ياتم بترك الاعلام كذا في خزانة الفقه وان اقدا

فاري بامي او استخلف اميا ولو في الاخرين فسدت صلاتهم
وكذا الواقدي القاري بالامم القاري والامي بامي فسدت صلاة
الجميع اما اذا اقيدي القاري بالامي ففاسدة لان القاري اقوي
حالا من الامي واما اقيدا القاري والامي بالامي فلا انها قادران
على الاقيدا بالقاري حتى تكون صلاة بقراءة فاذا افسدت صلاة
الامام فسدت صلاة من خلفه ممن وجهه يقرأ ومن لا يقرأ رجل
ام قوما وهم له كارهون ان كان غيره احق منه كره وان كان هو
احق لا يكره الاقيدا به وهذا محله اذا كرهه لامر يسينه في دينه
فان كان لامر في ذاته كعبا حة متطرة مثلا فلا تكره الصلاة
خلفه اذا كان اهلا للامامة من كل جهة وجهه والاقيد ابشعوي
المذهب طه قالوا اي قال علماونا لا بأس به اذا كان يراعي الوضع
والاعتسال وغيرها مما لا يخل بصحة الصلاة وكالها والابان
كان لا يراعي مما ذكر مما يتعلق بصحتها فلا يجوز اقيدا الحنفية
وانما قلنا مما يتعلق بصحتها لان ما يتعلق بالكمال شرط
الاولوية كالا يخفى على اهل الروية والحاصل ان الصلاة خلف
المخالف اذا لم يراعي حال المقيدي مما يتعلق بصحة الصلاة
لا يصح الاقيدا به والاقيد بالسافعي مكروه ولكنه اذا علم
ان السافعي مس امرأة ولم يتوضا فاقدي به الحنفية قبل يجوز
بناء على ان العبرة بزعم المقيدي قال التمر تاشي وبه قال اكثر مشايخنا

وقيل لا يجوز لما في زعم الامام ان صلاته غير جائزة كذا قال في الكفاية
 انتهى شرح المجمع والصحيح الذي عليه المشايخ سلفا وخلفا
 ان العبرة في جواز الصلاة وعدمه لرأي المقتدي في حق نفسه
 ومنع الاقْداء طريق واسع تجري فيه العجلة والاوقار اي اذا كان
 بين المقتدي وبين الامام طريق واسع تجري فيه العجلة وتتم فيه
 الخيل والبغال وتحوها فلا يصح الاقْداء بخلاف المكان وهذا
 في غير المسجد واما في المسجد فذكر حكمه بقوله ومنع الاقْداء النهر
 الكبير الذي يجري فيه الزروق هو الفلت الصغير اذا كان
 في المسجد لا خلاف المكان لا يمنع الاقْداء الفضل الواسع فيه اي
 في المسجد لا اتحاد البقعة كذا في الخانية والحجبان في صلاة العيد
 كما في المسجد وهذا اذا لم يشتبه على المقتدي حال الامام كانه
 عليه بقوله الحائل بين الامام والمقتدي لو كان بحيث يشتبه
 عليه اي على المقتدي حال الامام فانه يمنع الاقْداء والا اي و
 ان لم يشتبه حال الامام على المقتدي فلا يمنع الاقْداء الا ان
 يختلف اي ان لم يشتبه حال الامام لا يمنع الاقْداء الا ان يصلي
 يختلف المكان فيح لا يصح الاقْداء كذا قاله قاضي خان وقال في
 الجوهره وان كان بين الامام والمقتدي حائط منع الاقْداء
 الا ان يكون الحائط قصيرا مقدرا الذراع والذراعين واما
 اذا كان اكثر من ذلك فان كان فيه باب مفتوح او نقب لو اراد

ان يصلي الى الامام لا يمكنه ذلك صح الا قد اوان كان فيه باب
يغلق او ثقب صغير لو اراد الوصول الى الامام لا يمكنه ذلك
قال الحلواني اذا كان لم يشته عليه حال الامام صح اقتداه
ولا فلا انتهى قال قاضي خان ان قام على الحدار الذي بين
بين داره وبين المسجد ولا يشته عليه حال الامام يصح الاقتدا
وان قام على سطح داره وداره متصلة بالمسجد لا يصح اقتداه
وان كان لا يشته عليه حال الامام كذا في الغرر ومنع الاقتدا
في الصحرا قد ربما يمكن الاصطفاف اي اذا كان بين الامام و
المقتدي في الصحرا فربما يمكن الاصطفاف فيها لا يصح الاقتدا
وقيل يمنع الاقتدا فرض قدر ثلاثة اذرع في الصحرا كذا في الغرر
وقال صاحب الجوهرة ان كان بينه وبين امامه اقل من ثلاثة
اذرع صح الاقتدا ولا فلا فائدة تتعلق بمسائل هذا الباب
المدرک فی الاصطلاح من صلی الركعات كلها مع الامام و
المسبوق من سبقه الامام بالركعات كلها او بعضها واللاحق
من ادرك اول صلاة الامام الا انه فاته شي منها اي من
الصلاة بنوم او غفلة او سبقه حدث فذهب وتوضا وجابعد
فراغ الامام فاذا شرع كل واحد من المسبوق واللاحق ان
المدرک لم يكن عليه شي يقضيه فاذا اراد كل واحد يصلي ما فاته
فالمسبوق له جهتان جهة الانفراد حقيقة فان ما يصلي

مسائل

ليس مما التزمه مع الامام وجهة الا قد اصورة حيث بني
 تحريمه على تحريمه الامام فبالنظر الى الجهة الاولى كان كالمنفرد
 فيما يقضى حتى يثني ويتعوذ ويقرأ ويفسد ما يقضى بترك القراءة
 وما يقضى اول في صلاته في حق القراءة ايضا حتى لو أدرك
 المسبوق ركعة من المغرب مع الامام قضى ركعتين وقرأ في
 كل ركعة من الركعتين المسبوق بهما الفاتحة والسورة وجوبا
 وفصل بقعدة لان فعوده مع الامام للموافقة له فاذا سلم
 الامام وقام الى الثانية ياتي بها ويقعد للتشهد وجوبا
 لانه في محله ثم يقوم الى الركعة الثالثة ويقرأ الفاتحة والسورة
 وجوبا كما تقدم لكن رايت في شرح المنية للحلي انه لو لم يقعد
 فيها سهوا لا يلزمه سجود السهو لكونها اولي من وجه ولو
 أدرك المسبوق مع الامام ركعة في ذوات الاربع صلى ركعة
 اخرى بعد سلام الامام وقرأ فيها اي في الركعة الاخرى الفاتحة
 والسورة وقعد للتشهد ثم قام للثالثة وقرأ في الركعة
 الثالثة الفاتحة والسورة لانها ثالثة باعتبار القراءة حتى يكر
 تاخير القراءة عنها وخير في الركعة الرابعة بين القراءة والترك
 لان القراءة في الرابعة سنة والافضل القراءة ويتغير فرض المسبوق
 الى الاربع اذا كان مسافرا بينة الاقامة منه في موضع يصح
 فيه نية الاقامة كما سيأتي ويلزمه اي المسبوق السجدة للسهو

فيه حتى لو قام ما سبق به وكان على امامه سجدة تا سهو فعليه
ان يعود ويسجد معه ولو لم يعد كان عليه ان يسجد في اخر صلاة
كذا في الغرر واللاحق ليس له الجهتان لاننا نقول انه خلف
الامام حكما حتى يتغير فرضه بنية الاقامة لانه محور عليه
من حيث انه خلف الامام فلا تعمل بنية الاقامة في صلاة
ولا يقرأ ولا سهو عليه اذا سهى فلا يلزمه بما تركه امامه بالسهر
ويفسد ما يقضي بالمحاذاة لكونه خلف الامام حكما ويفسد
ما يقضي علمه بخطا القبلة من امامه واذا ادرك المقتدي
الامام في الركوع فكبر اي اتي بتكبيرة الافتتاح قايمًا ثم ركع فانه
يصح شروعه ثم ينظر فان ادرك المقتدي الامام قبل رفع
رأسه من الركوع ادرك الركعة ولا اي وان لم يدرك المقتدي
الامام في الركوع فلا يدرك الركعة وصح شروعه حيث اتي
بتكبيرة الافتتاح في القيام او اتي بها وهو الى القيام اقرب
كما في زاد الفقهاء لابن القمام وان كبر اي اتي بتكبيرة الافتتاح
راكعًا اي في ركوعه لم يصح شروعه في الصلاة اصلاً ثم قال واذا
قام الامام الى الثالثة من الرابعة او الثالثة قبل ان يفرغ
المقتدي من الشاهد يتم اي يتم المقتدي الشاهد ويقوم لمناية
امامه ولا يضره تاخير القيام بخلاف ما اذا لم يتم المقتدي قراءة
الشاهد واتي الامام بالسلام فانه يتابع اي يتابع المقتدي

الإمام فيه أي في السلام ولو ركع المقتدي أو سجد قبل إمامه أن
 أدركه الإمام فيه أي في الركوع صحيح لأن المشاركة في الركوع وجدت
 منها وكره للمقتدي سبق الإمام بذلك ولا إياي وأن لم يدرك
 الإمام المقتدي المقتدي في الركوع بأن سجد المقتدي قبل أن
 يركع الإمام فلا يصح لعدم المشاركة في الركوع وإن ركع المقتدي
 بعد إمامه يجوز وتركت الفضيلة ثم لما شرع بين أحكام الحدث
 فقال **فصل** في بيان أحكام الحدث في الصلاة الحدث
 لغة الشيء الحادث واصطلاحاً ما نعية شرعية تقوم بالأعضاء
 إلى غاية استعمال المزبل كما قدمناه في باب الوضوء من بادره حدث
 غير مانع للبنا هذا القيد لا بد منه لأن المطلق كما في أكثر النسخ
 غير صحيح كما سيظهر من المتن صريحاً لأن هناك حدثاً لم يقصد
 ومنع البناء وقولي من غير قصد لأنه لو قصد الحدث ووجد منه لم
 يبن وقوله توضحاً وبنا جواب من استخلف أي الذي بادره الحدث
 لو كان إماماً وصورة الاستخلاف أن يتأخر محدوداً واضعاً يده على
 انفه وهم أنه راعى فينقطع عنه الظنون وتقدم من الصف الذي
 يليه بالإشارة وله أن يستخلف ما لم يجاوز الصفوف في الصحراء
 أو ما لم يخرج من المسجد ولو لم يستخلف الإمام حتى جاوز هذا
 الحد يطلب صلاة القوم وفي صلاة الإمام روايتان كذا في الفرع
 وسياقي ثم إذا استخلف ينبغي للخليفة أن يقوم مقامه أي الإمام

قبل خروجه اي الامام عن المسجد وسوي الخليفة ان يكون اماما للقوم
لانه صار بلا استخلاف اماما فينوي لاحراز الفضيلة وفي معراج
الدراية انفع الروايات على ان الخليفة لا يصير اماما لم يسبق
الامامة كذا في شرح الجمع لابن الملك وكذا يستخلف الامام ايضا
لو حصرنا بالنفع لكان ضابطه بعض الشراح عن القراءة وهذا عند
ابي ح وعندها لا يجوز ان يستخلف فيما اذا حصر عن القراءة وبها
بلا قراءة وليس كالحديث لانه نادر وله ان العجز هنا الزم ومحل
الاستخلاف اذا لم يقرأ قد ربما تجوز به الصلاة واعتراه مجل او خوف
فحصر عن القراءة من غير نسيان اما اذا قرأ قد ربما تجوز به الصلاة
فلا يستخلف بل يركع ويمضي على صلاة وكذا اذا نسي القرآن وصار
اميا فاستخلافه لا يجوز اجماعا كذا في الرلعي فاذا استخلف الامام
وذهب الي الوضوء فوضا ولم يفرغ الخليفة الذي استخلفه الامام
عاد الامام وبني معه اي يجب على الامام المستخلف اذا لم يفرغ
خليفة من الصلاة ان يعود ويقدي بخليفة لانه قام مقامه
وكذا المصدي اذا سبقه حدث وذهب الي الوضوء ولم يفرغ امامه
فانه يعود قطعاً ويتم معه وان اتم الخليفة الصلاة قبل ما يتم
الامام المحدث وتقيم معه الوضوء هو اي المحدث اذا اتم الوضوء
مخير كما لمنفرد ان شاء اتم الصلاة ثم اي مكان التوضي وان
شاعاد الي مكانه ووجه التخيير ان في اتمامه مكان التوضي

قلة المني وفي العود الى مكانه اذ الصلاة في مكان واحد فمختار
 ايها شاو ولا فضل للمنفرد والمقعد في فرغ امامه الاستئناف
 لتكون ابعد عن شبهة الخلاف فيتحقق لا اذ ابل اخل ويبنى الامام
 والمقدي احرار الفضيلة الجماعة ولو استخلف الامام مسبوقا واتم
 صلاته او لا يقدي من حيث انتهى اليه الامام لقيامه مقامه فاذا
 انتهى الخليفة المسبوق الى اوان سلام الامام قدم مدركا يسلم بهم
 وحين انتمها اي وحين اتم المسبوق صلاة الامام بان قعد قدر التسعد
 يضره اي المسبوق والمراد صلاة اي يضر المنافي للصلاة كالكلام و
 القصة ويضر الامام الاول لان المنافي وجد في اثنا صلاتهما دون
 القوم اي لا يضر المنافي صلاة القوم اذ قدمت صلاتهم ويمنع البناء
 الحدث العمد والجون والاعما والامنا بالاحتمال بان نام في صلاة
 نوما لا ينقض وضوءه فاحتمل او تذكر او مس بسهوة فامني كذا في
 الظهيرة ويمنع البناء ايضا اصابة نجاسة مانعة زائدة على قدر
 الدرهم من مغلظ او ربع المصاب من مخفف ويمنع البناء ايضا سيلان
 شحمة وظهور العورة في الاستنجاء الا ان يضطر كذا المرأة في ظهور العورة
 اي ظهور عورتها في الاستنجاء يمنع كالرجل الا ان تضطر ويمنع البناء
 القراءة ذاهبا وحائيا وقل لو قرأ ذاهبا تقصد وايلا وقل بالعكس
 والصحيح الفساد فيها لانه في الاول ادي ركنا مع الحدث وفي الثاني
 مع المني كذا في الفر لا التسبيح اي لا يمنع البناء التسبيح وكذا التهليل

في الأصح اذ ليس فيها اركان ويمنع البناء طلب الما بلاشارة
ويمنع البناء شراؤه اي الما بالتعاطي قيده لظهور فساد الصلاة
بصرح الإيجاب والقبول بلاولي ويمنع البناء المكت قدر ادا ركن
بعد سبق الحدث الا اذا كان المحدث نائما فان ذلك المكت لا يمنع البناء
في هذه الحالة لا يمنع البناء الخروج من المسجد بطن الحدث اي اذا خرج
من المسجد بطن انه احدث ثم ظهر طهره ويمنع البناء مجاوزة الصفوف
في الصحر بعد ما ظن انه احدث ثم ظهر طهره كما تقدم ولو عمل بعد قراءة التشهد
او بعد ما تعد قدره اي التشهد ما اي عملا ينافي الصلاة من كلام
وغيره قبل السلام تمت الصلاة لوجود الخروج بصنعه ولو وجد منافيا
للصلاة بعد التشهد بلا صنعه بطلت الصلاة لوجود المنافي قبل
تمامها عند ابي حنيفة خلافا لها وسيأتي ثم شرع يبين المسائل المرتب
عليها الخلاف فقال وبطلت ان راي متيهم ما وقد ر علي استعماله
اوراه المقتدي المتوضي وامامه يصلي بالتيمم وانما بطلت صلاة
المقتدي لان في زعمهم ان امامه محدث بروتة اي المقتدي الما لعله لعله
ان الامام قادر علي الما باخباره وصلاة الامام تامة لعدم قدرته
او مضت مدة مسحة اي بطلت الصلاة ان مضت ووجد الما قبل
تبطل مطلقا كذا في الدرر وهنا الغر لطيف اي رجل لو مضت مدة مسحة
وهو في الصلاة يتيمها ولا تبطل صلاة فصورته رجل احدث في صلاة
وذهب للوضوء مضت مدة مسحة وهو محدث فانه يتوضا ويبنى علي صلاة

ولا يصح استقبال ولا تبطل صلاة كذا في المنع او نزع خفيه بعمل
 يسري وبطلت صلاة الماسح اذا نزع خفيه بعمل يسري بان كان واسعا
 لا يحتاج الى المعالجة في النزع وان كان النزع بعمل كثر تمت صلاة
 بالاجماع لوجود الخروج بصنع او بعمل تعلم اي سورة اي وصفا
 بطلت صلاة الامي اذا تعلم سورة اما حفظها بالذكر او بالسماع
 من غيره من غير اشتغال بالتعليم اما لو تعلم حقيقة تمت صلاة
 لوجود صنع كان التعلم في الصلاة قاطع لها وقوله سورة وقع اتفاقا
 او هو قولها واما عند ابي حنيفة فلا يتيقن هذا اذا كان اماما او منفردا
 حيث تجوز صلاة وامامته واما اذا كان يصلي خلف قاري
 اختلف المتأنيخ فيه وعامة منهم انها تفسد لان الصلاة بقراءة
 حقيقة فوق الصلاة بقراءة حكما فلا يمكن البناء عليها او قد روي عن علي
 على الاركان اي وبطلت صلاة المومي اذا قدر على الركوع والسجود
 لان آخر صلاة اقوي وهو قدرته على الاركان فلا تجوز بنا القوي على
 الضعيف وهو الايمان او وجد عارثويا وبطلت صلاة العاري
 اذا وجد ثوبا تجوز فيه الصلاة او تذكر فائتة اي وبطلت اذا ذكر
 المصلي فائتة عليه وهو صاحب ترتيب وكذا اذا كانت فائتة على
 الامام وتذكرها الموم بطلت صلاة الموم وحده كذا قاله الربيعي او وجد
 المصلي بالنجس ما ينزله اي وبطلت صلاة من يصلي مع النجس المانع
 اذا وجد ما ينزله او دخل الوقت المكروه علي مصلي القضا اي

وبطلت صلاة من يصلي القضا وقد دخل عليه الطلوع او الاستوا
او الغروب لما تقدم او استخلف اميا اي وبطلت الصلاة اذا
استخلف القاري اميا لان فساد الصلاة بحكم شرعي وهو عدم
صلاحية الامامة في حق القاري لا بالاستخلاف لانه تعالى فساد
حتى جاز استخلاف القاري وذكر الفقيه ابو جعفر ان صلاة لا تفسد
لان الاستخلاف ليس من افعال الصلاة فيخرج به من الصلاة وهذا
مستقيم لان الاستخلاف عمل كثير في نفسه وانما يؤثر لان الضرورة خصه
ولهذا اذا ظن انه احدث واستخلف غيره ثم علم انه لم يحدث بطل
صلاته لوجود العمل الكثير من غير حجة وهو الاستخلاف فكذا هنا لاجابة
له الي امام لا يصلح صلته كذا في الزيلعي او طلعت الشمس في الفجر
او دخل وقت العصر في الجمعة لان وقتها وقت الظهر بخلاف ما لو دخل
وقت العصر على مصلي الظهر حيث لا يبطل لانه يودي بعد الوقت
بخلاف الجمعة فانها لا تصح الا في الوقت او سقطت جبرية عن برء
اي وبطلت الصلاة اذا سقطت الجبرية عن برء او زال عذر المعذور
كالاستحاضه ومن في معناها اذا استوعب الانقطاع وقتا كاملا
علي ما تقدم فاعترض هذه الاشياء المذكورة ولقبها الفقهاء بالاثني
عشرية وهو خطأ عند اهل العربية لانه لا ينسب الي المركب وسميت
به لان عدتها اثني عشر في الروايات المشهورة وزيد عليها مسائل
ذكرنا بعضها وتمامها في الزيلعي فعليت به فاذا عرفت هذه

فاعتراضها بعد التشهد اي بعد قراءة التشهد او بعد قعود يمكن
 فيه قراءة التشهد وقبل السلام كما عترضها في اتنا الصلاة عند ابي ح
 فان هذه الاشياء مفسدة للصلاة بلا صنع لان ما يغير في اتنا يغير
 في اخرها كنية الاقامة فوجد المغير لان الخروج بفعل المصلي فرض
 وقد غلط البردعي حيث قال من ذات نفسه ان الخروج بفعل
 المصلي فرض وتبع القوم وتبعهم ايضا لما رايت كلامهم فقلت
 لان الخروج بصنع فرض عنده فيتحقق الفساد لانه في صلب
 الصلاة وعندهما اي عند ابي يوسف ومحمد الخروج بصنع ليس بفرض
 لهما قوله ثم اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت صلاتك فقد علق
 التمام بما ذكر وان الخروج من الصلاة يضاد الصلاة فلا يكون من
 جملتها ولا يبيح ان للصلاة تحريما وتحليلا فلا يخرج منها الا بصنع
 كالجم ولا يمتنع صلاته اخرى الا بالخروج من هذه وكلامها لا يتصل
 الي الفرض الا به فهو فرض مثله وتاويل قوله ثم فقد تمت صلاتك
 اي قاربت التمام كقوله لقنوا موتاكم بشهادة ان لا اله الا الله اي
 من قرب الموت فاعتراض هذه الاشياء المذكورة عندها فاعتراضها
 بعد السلام فلا يؤثر في الصلاة فسادا وان سبقه حدث ^{او ان} في سبق
 المصلي حدث بعد التشهد تَوَضَّأَ وسلم عنده اي عند ابي ح ولو احدث
 في ركوعه او سجوده تَوَضَّأَ وبني واعاد الركوع والسجود يعني ان من
 احدث في ركوعه او سجوده فتَوَضَّأَ وبني فلا بد ان يعيد الركوع

والسجود الذي احدث فيه لان اتمام الركن انما هو بالانفعال وهو مع الحدث
لا يتحقق فلا بد من الاعادة ولو كان اماما فقدم غيره دام المقدم على
الركوع والسجود لا مكان لا اتمام بالاستدامة وان تذكر في ركوعه او سجوده
انه ترك سجدة من الركعة الاولى ففرضاها لا يجب عليه اعادة الركوع والسجود
لكن ان اعاده يكون مندوبا لتقع الصلاة مرتبة بقدر الامكان كذا في
الغرر وتعين المأموم الواحد للاستخلاف بلانية اي احدث الامام
ولم يكن خلفه الا رجل صار اماما مطلقا قدمه الامام او لا نوي ان يكون
امام نفسه او لا فاذا توضا الامام دخل في صلاته لتحول الامة اليه هذا
اذا خرج الامام من المسجد وان لم يخرج فهو على امامته حتى يجوز
الاقتداء به وكذا الوتوصا في المسجد يتم على امامته كذا في الزيلعي قوله
وتعين المأموم الواحد للاستخلاف هذا اذا كان المأموم رجلا اما اذا
كان المأموم صبيا او امرأة او خنثى فسدت صلاته في رواية استخلافه
من لا يصلح للامامة وقيل لا تفسد اذا لم يوجد منه الاستخلاف قصدا
وكذا الحكم اذا كان المستخلف انثى او مشغولا خلف مفترض ومقوما
خلف المسافر في القضا كذا في الغرر وعرف اذا اخذ المصلي رعايا
ومكث الي انقطاعه ثم توضا وبنا جازله البناء ولا يجب عليه الاستئناف
كذا في الغرر ثم لما فرغ من بيان ذكر الحدث في الصلاة شرع في بيان ما
يفسدها فقال **فصل** في بيان احكام ما يفسد الصلاة وما
يكره فيها يفسدها اي يفسد الصلاة السلام عمدا قيد بالعمد لان السلام

الغير العمد غير مفسد لانه من الاذكار ففي غير العمد يجعل ذكر او في
 العمد كلاما ويفسد هارده لم يفتده بالعمد لانه ليس من الاذكار بل هو
 كلام وتخطب ويفسد هالكلام مطلقا اي سواء كان عدا او سهوا
 او نسيانا قليلا او كثيرا الحديث زيد بن ارقم انه قال كنا نتكلم في الصلاة
 يكلم الرجل صاحبه وهو الى جنبه في الصلاة حتي تزلت وقوموا الله قائمين
 فامرنا يا بسكوت ونهينا عن الكلام وقال عم ان هذه الصلاة لا يصلح
 فيها شيء من كلام الناس وقال عم ان الله يحدث من امر ان لا يتكلم
 في الصلاة ولو ان مباشرة ملا يصلح في الصلاة مفسد عامدا كان او ناسيا
 قليلا كان او كثيرا كالاكل والشرب وانما عفي القليل من العمل لان
 اصله لا يمكن الا حترار عنه لانه في الحي حركات طبعها ليست من الصلاة
 فعفي ما لم يكثر ويفسد هالدعاء بما يشبه كلامنا نحو اللهم البسني ثوب
 كذا واللهم زوجني فلانة ويفسد الصلاة الكلمة الواحدة ولو حالة
 النوم واراد بالكلمة ما يتكلم به سواء كان كلاما مخويا او لم يكن ولو سهوا
 كذا قاله بن فرسثه ويفسد هاطلب ما يمكن تحصيله من العباد
 نحو اللهم اعطني ما به الف ذهابا وما تشبه ذلك ويفسد هالانين
 وهو ان يقول اه وفي الكافي عن ابي يوسف ان اه لا يفسد سواء كان
 من وجع او ذكر جفة او نار ويفسد هالناوه وهو ان يقول اوه
 وفي الكافي اوه يفسد واعلم ان كلمة اوه يقولها الرجل عند السكينة
 وهي ساكنة الواو وورعا قلبوا الواو الفا فقالوا اوه وورعا حظوا الفا

فقالوا وبعضهم يفتح الواو مع التسديد فيقول اوه كذا في النهار
لابن الاثير وفي التتارخانية سئل محمد بن سلمة عن ذلك فقال لا يقطع
وفي الغيبة قالوا لا تخذ بهذا احسن للفتوى وهذا في حق المريض
فانه مما يتبلى به المريض اذا استدمرضه ويفسدها التافيف وهو
ان يقول اف وبكا بصوت لوجع او مصيبة لا لذكر الجنة اي لا يفسد
الصلاة بكا بصوت لاجل ذكر الجنة او النار ان ذلك اذا كان من ذكرها
صار كانه يقول اللهم اني اسئلك الجنة واعوذ بك من النار ولو صرح
به لا تفسد صلاته وان كان البكا من وجع او مصيبة صار كانه قال انا
مصاب فاعينوني ولو صرح به تفسد صلاته كذا في الكافي ويفسدها
تخنيخ بلا عذر فان اضطر اليه ولو لتحسين الصوت بان كان اماما
او اجتماع اليراق لا يفسد الصلاة كالعطاس اي التخنيخ اذا اضطر
اليه ولو لتحسين الصوت لا تفسد الصلاة كما ان العطاس لا يفسدها
وان حصل به تكلم لانه مدفوع اليه طبعاً واما الجسافان حصل
به حروف ولم يكن مدفوعاً اليه يقطع عندها خلافاً لابن يوسف
وان كان مدفوعاً اليه لا يقطع كذا في الكافي ولو اخطا امام فتخنيخ
المقندي ليهتدي الامام لا تفسد ويفسدها جواب عطاس يرحمك الله
لانه يجري مجرى مخططات مخاطبات الناس فصاركما لو قال طالع الله
بقاك فكان من كلامهم ولو قال العاطس او السامع الحمد لله لا تفسد
الصلاة لانه بمنزلة قوله يرحمك الله وبه لا تفسد كذا في الغرر ويفسدها

جواب سوبالا سترجاع بان اخبر يسو فقال اناسد وانا اليه راجعون
 ويفسد ها جواب سار بالحمد لله بان اخبر مايسر فقال الحمد لله و
 يفسد ها جواب بالسجدة بان يقول سبحان الله اول حول ولا قوة الا
 بالله وقيد بالجواب لانه لو لو يرد بالتحديد ونحوه الجواب بل اعلانه
 انه في الصلاة جازت صلواته بالاتفاق وقيد بالتحديد ونحوه لان
 الجواب بما ليس يتنا مقسدا اتفاقا ويفسد ها قرأته من مصحف
 لانه يتلقن من المصحف فائسبه التلقن من غيره ويفسد ها فتحه
 على غير امامه لانه تعلم وتعلم فكان من كلام الناس قوله علي غير
 امامه يسئل فتح المقتدي علي المقتدي وعلي غير المصلي وحده
 وفتح الامام والمتفرد علي اي شخص كان وكل ذلك مفسد الا اذا
 قصد به البلاوة دون الفتح نظيره كالوقيل له ما مالك فقال الخيل
 والبغال والحمير فانه تفسد صلواته ان اراد به جوابه والا فلا
 وان فتح علي امامه لا تفسد استحسانا وقيل ان قرا قد ما تجوز
 به الصلاة تفسد لانه لا ضرورة اليه وقيل ان انتقل الي اية اخرى
 ففتح عليه تفسد صلاة الفاتح وكذا صلاة الامام ان اخذ بقوله
 لعدم الحاجة اليه وجه الاول قوله دم اذا استطعتك الامام فاطمه
 مطلقا من غير فصل وينوي الفتح علي امامه دون القراءة هو الصحيح
 لان الفتح مخصص فيه دون القراءة وينبغي للمقتدي ان لا يعجل بالفتح
 اذ ربما يتذكر الامام فيكون التلقين بلا حاجة وينبغي للامام ان لا

يلجئهم اليه بل يركع ان قرأ قدر الفرض ولا انتقل الي اية اخرى كذا في
الزيلي ونفسدها كله وشربه لانها ينافيان الصلاة ولا فرق
بين العمد والنسيان لان حالة الصلاة مذكورة هذا اذا اكل من خارج
اما اذا اكل ما بين اسنانه فابتلع فلا تفسد كما سيأتي ونفسدها
سجوده على نجس وعن ابي يوسف تفسد السجدة لا الصلاة حتى
لو اعادها على موضع ظاهر صح لان ادائها على النجاسة كالعدم لها
ان الصلاة لا تجزي فاذا فسد بعضها فسد كلها بخلاف وضع
يديه وركبتيه على النجاسة فان صلاته تجوز لان وضعها عليها
كترك الوضع اصلا وترك وضعها لا يمنع الجواز بخلاف الوجه فان
ترك وضعه يمنع كذا في الغرر قول وفي نفسي من هذا شيء وهو ان
اتصاله ومكته على النجاسة ينبغي ان يفسد قاطبا ويمكن ان صاحب
الغرر مشي على احد القولين وقد قدمنا في باب شروط الصلاة
القولين ونفسدها اذا ركن او امكانه بكشف عورة او نجاسة
اي لو انكشفت عورته في الصلاة ففسدها حلا جازت صلاته اجماعا
لان الانكشاف الكثير في الزمان القليل كالانكشاف اليسير في الزمان
الكثير وهذا لا يمنع فكذا هذا فان ادى ركنا مع الانكشاف او مك
بقدر ما يمكن فيه من ادا ركن فسدت صلاته وكذا الوقام على موضع
نجس او اصاب ثوبه اكثر من قدر الدرهم او وقع في صف النساء للرحمة
فادى او مكنت قدر ركن فسدت صلاته عند ابي يوسف ^{شك} وعند محمد لا يفسد

كشف العورة والمكث على النجاسة ما لم يود ركنا كذا في الغزو ونفسها
 افتتاح العصر أو التطوع لا افتتاح الظهر بعد ركعة الظهر أي بان
 صلى ركعة من الظهر ثم نوى الظهر بتكبيره ثانية فهي هي ولا
 يفسد الظهر حتى يختري تلك الركعة لأنه لو نوى السجود فيها هو
 فيه لم يصير رافضاه أما لو نوى العصر أو التطوع بتكبيره مبتدأة
 فقد نقص الظهر وصار شارباً فيها نواه يعني يفسد الصلاة الأولى
 ويصير شارباً بالتكبير الثانية فيها شرع فيه ونفسه هائل عمل كبير
 وهو كل ما يعلم ناظره أن عامله غير متصل وعليه عامة المسامحة
 وقيل العمل الكثير ما يستكره المصلي قال السرخسي وهذا القول
 أقرب إلى مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة فإن دأبه التقويض إلى رأي
 المبطل وقيل العمل الكثير ما يحتاج إلى اليدين ولو ضرب دأبه مرة
 أو ضربها مرتين لا تفسد صلاته لأنه عمل قليل وإن ضربها ثلاثاً في
 ركعة واحدة تفسد صلاته لأنه عمل كبير قال ابن الهمام وتفسد لو
 تعم أو ضرب دأبه ثلاثاً في ركعة لا تسوية عما منه مرة أو مرتين ولا
 ضربة وضربتان وثلاثاً ثلاثاً في ركعتين أو تحرت المرأة فقد علم
 بهذا أن المراد بالعمل المتوالي أن يكون في ركعة لا التوالي المقارن
 فافهم ولو قتل قملة أو قملتين لا تفسد لأنه عمل قليل ولو قتل ثلاثاً
 في ركعة تفسد صلاته لأنه عمل كبير ولو فتح المصلي الباب تفسد
 صلاته وإن أغلق الباب لا تفسد صلاته وإن ركب المصلي الدابة

تفسد صلاته وان تزل عن الدابة لا تفسد صلاته ويتمها على الارض عند ايح
خلا فلا يبي يوسف لانه يقول بنا القوي على الضعيف لا يجوز وابوح يقول انه
لم يلتزم حين التحريم الركوع والسجود لان الصلاة على الدابة بلا يما والتحريم
كانت عليها وان شدد السراويل تفسد صلاته لانه عمل كثير لانه يعمل باليد
وان حله اي وان حل السراويل لا تفسد والفرق واضح ولو قرع شخص الباب
فقال المصلي ومن دخله كان آمنا ان اراد المصلي الجواب او الاذن بالدخول
تفسد صلاته وان سبح المصلي يريد اعلامه انه في الصلاة لا تفسد صلاته
وكذلك لو قصد القراءة ولا يفسد ها اي الصلاة نظره اي المصلي الى مكتوب
وفهمه قرانا كان او غيره لانه ليس بتعلم او كل ما بين اسنانه فانه لا يفسد
صلاته لانه تتبع لريقه وهذا اي ولا جل انه تتبع لريقه لا يفسد به صومه وقيل
هذا اذا كان ما بين اسنانه قليلا كما دون المحصة فلا تفسد صلاته به
اما اذا كان اكثر منه تفسد كذا في النهاية او مر ماراي ولا يفسد الصلاة
مرورا للموضع سجوده في الصحرا الحديث ابي سعيد الخدري انه عم لا
يقطع الصلاة شي وادروا ما استطعتم فانه شيطان وان اتم المار
اي لا تفسد الصلاة وان اتم المار وانما كان يات المار لقوله عم لان يقف
احدكم مائة عام خير له من ان يمر بين يدي اخيه وهو يصلي ويتكلموا
في الموضع الذي يكره المرور فيه والاضح انه في موضع قدمه الى موضع سجوده
كذا في الزلعي وينبغي ان يغرز المصلي امامه فيه اي في الصحرا وانما
ذكره باعتبار المكان ستره ان ظن المرور لقوله عم ليس ترا حاكم

في صلاته ولو بسهم وينبغي ان يكون طولها ذراعاً وغلظها غلظ الخنصر
 لما روينا ولان مادون ذلك لا يبدو للناظر من بعيد ولا يحصل به
 الفرض ويقرب من السترة ويجعلها على حاجبه الايمن او الايسر والايمن
 افضل واختلفوا في الخط اذا لم معه ما يغرضه على حسب اختلافهم
 في الوضع والوجه لعدم لعدم وروده ولا بأس بترك السترة ان
 امن المرور ولم يواجب الطريق ويدفع المار بالاشارة او التسبيح لابلها
 تحرز عن العمل الكثير ولان باحدها كفاية ان عدم السترة واصل بما
 قبله او مر بينهما اي ويدفع المصلي من يمينه وبين السترة ^{ان} وجدت
 وكفي للجماعة سترة الامام وائم المار في المسجد الصغير بالمرور بين
 يديه سواء كان بينهما قدر الصفيين او اكثر لا حائل بينهما لانه اذا كان
 حائل بين المصلي والقبلة لا يحرم المرور وراء الحائل والمسجد الكبير
 كالصحر فحرم المرور بين المصلي وبين السترة وقيل المسجد الكبير
 كالمسجد الصغير فحرم المرور مطلقاً والمذهب الصحيح ان الموضع
 الذي يحرم المرور فيه هو امام المصلي في مسجد صغير وموضع سجوده
 في مسجد كبير او في الصحر او اسفل من الدكان امام المصلي لو كان
 يصلي عليها بشرط محاذاة اعضا المار اعضاها كذا في المجرم لما
 فرغ من بيان ما يفسد وما لا يفسد شرع في بيان ما يكره فيها فقال
 وكره عبثه اي لعبه وهواي العبث ملاعرض فيه شرعاً وقوله
 بتوبه وبذنه الضمير فيها راجع الى المصلي وان لم يكن مذكوراً لانه بالمعني

يدل عليه وانما كره العيب لقوله عم ان اسد كره لكم ثلاثا العيب في الصلاة
والرفق في الصيام والضحك في المقابر وغير ذلك من الاحاديث الدالة
علي ذلك كما في الزيلعي وغيره وكره قلب الحصى لا للسجود مرة اي اذا لم يمكن
السجود يسوية مرة لقوله عم يا ابا ذر مرة او ذرو لقوله عم اذا قام احدكم
في الصلاة فلا يمسه الحصى فان الرحمة تواجهه وكره فرقة الاصابع
وهوان يغمرها فتصوت للنهي عنه وكره التحصر وهو وضع اليد على الخامة
وهو الصحيح وبه قال الجمهور من اهل اللغة والحديث والفقه وقوله عم
الاختصار في الصلاة راحة اهل النار معناه ان هذا فعل اليهود في صلاتهم
وهم اهل النار لان لهم راحة فيها وقيل التحصر التوكا على العصا وقيل
معناه غير ذلك كذا في الزيلعي وكره الالتفات بعنقه وعمود عينيه لا
يكراه الالتفات بصدرة مبطل والاصل فيه قوله عم اياك والالتفات
في الصلاة فان الالتفات في الصلاة هلكة وعنه عم قال هو اخلاص
يختلسه الشيطان من صلاة العبد فان كان الالتفات لمحاكاة لا يكره
ذكره في الغاية ثم الالتفات مكروه وهوان يلوي عنقه يمينا وشمالا وقد
ذكرنا وجهه وهوان ينظر بموخر عينيه يمنة ويسرة من غير ان يلوي
عنقه لانه عم كان يلاحظ اصحابه بموخر عينيه ومبطل وهوان يحول
صدره عن القبلة ويكره ان يرفع بصره الى السماء في الصلاة لقوله عم
ما بال اقوام يرفعون ابصارهم الى السماء لينتھن اول تخطفن ابصارهم
وكره الاقفا وهوان يقعد على التربة وينصب ركبتيه ويضع يديه

علي الارض فاجبه ينسب لافعال التلب وكره افتراش ذراعيه علي الارض
 للنهي عنه وكره رد السلام بيده اي بلاشارة واما المصافحة فمفسدة
 للصلاة وقد سبق حكم رد السلام بالفم وكره التربع بلا عذر ان فيه ترك
 سنة القعود للشهادة اما التربع خارج الصلاة فلا يكره في الاصح ان عمره
 كان اكثر فعوده التربع وقيل يكره هذا اذا لم يقصد به التكبر اما اذا
 قصد به التكبر وكره عقص شعره للنهي عنه والعقص جمع الشعر
 علي الراس وشده بشئ حتى لا يدخل وكره كف ثوبه لانه نوع تجبر وهو
 رفعه من بين يديه او من خلفه عند السجود لما قلنا وكره سدله وهو
 ان يجعل ثوبه علي راسه او كتفه ويرسل اصرافه من جوانبه ولم يدخل
 يده ويكره سبق المقتدي الامام في الافعال بان يركع قبل ان يركع
 الامام او يرفع راسه من الركوع والسجود قبل الامام لانه مخالفه وهو
 ما مر بالموافقة قال دم لا يبادر بركوعي بالركوع والسجود رواه ابو داود
 وعن ابي هريرة قال قال رسول الله ص اما يخشى او لا يخشى احدكم
 اذا رفع راسه والامام ساجد ان يحول الله راسه راس حمار او صورة
 حمار وهذا اذا احدث المشاركة مع الامام واما اذا لم توجد اصلا
 ففسد صلاته كذا في شرح تحفة الملوك للعيني وكره لانه من التكاثر
 ولا مثلا فان غلبه فليكظم ما استطاع فان زاد امسك فبيمينه
 اي وضع يمينه او كتفه علي فيه وقيد الشيخ محمد النخعي بحالة
 القيام اما حال الركوع والسجود والقعود فامسك فباليمنى كذا

قوله الشيخ محمد النخري^{وقره} ولده عبد الله في البحر الرائق بقيل وينبغي ان
يعتمد هذا التعيين والتقرير وما حكاه في البحر لان الميمن عندها الشارع
لما شرف واليسار عنها الشارع لما خبت والسيطان خبيث فيدفع
باليسار لما روي اذا تناوب احكم فليمسك يده على فم فان
السيطان يدخل في فيه وكره تغميض عينه للنهي الوارد فيه ولا نه ينافي
الخسوع وكره التطلي لانه من الكسل والتسبع والفتور وكره قيام
الامام في المحراب لا يكره قيامه في خارج المحراب وسجوده فيه اي
في المحراب وانما ذكر قيامه في المحراب لما فيه من التشبيه باهل الكتاب
من حيث تخصيص الامام بمكان واحدة وهذا لان المحراب يشبه
اختلف المكانين والمعتبر هو القدم ذكره الزيلعي وكره انفراد الامام
على الدكان والقوم على الارض لانه عدم نهى ان يقوم الامام فوق شي والناس
خلفه اي اسفل منه ولان اهل الكتاب يرفعون مقام امامهم
وكره عكسه اي وكذا يكره ان يكون القوم اعلى من الامام في الاصح
لانه يشبه اختلاف المكانين ولان فيه ازدرابا لامام ثم قدر الارتفاع قائم
وقيل مقدر بذراع اعتبارا بالسترة وعليه الاعتماد ذكره الزيلعي
وذكر ايضا وان كان مع الامام بعض القوم لا يكره في الصحيح انه
وكره لبس ثوب فيه تصاوير لانه يشبه حامل الصنم وان يكون فوق راسه
او مجذابه او فوقه او بين يديه صورة لقوله لم لا تدخل الملكة بيثا فيه كلب
واصوره ولانه يشبه عبادتها واسدها كراهة ان تكون امام المصلي

ثم فوق راسه ثم عن يمينه ثم عن يساره ثم خلفه وفي الغاية ان كان
 التمثال في موضع الظهور لا يكره لانه لا ينسب عبادته وفي الجامع الصغير
 اطلق الكراهة ذكره الرنبلي الا ان تكون اي يكره ان يصلي وبين يديه
 صورة الا ان تكون الصورة صغيرة بحيث لا تبدو للناظر او تكون مقطوعة
 الرأس فانها لا تعلى بدونها ان تكون الصورة لغير ذي روح كالشجر
 فانها اذا كانت كذلك لا تعبد والكراهة باعتبار العبادة فاذا لم يعبد
 مثلها فلا يكره وكره القيام خلف صف فيه فرج لان المطلوب سد
 الفرج وقد تركه وكره دخوله في الصلاة وهو يدافع الاخشين اي البول
 والغائط او الريح اي وتركه صلاة حاقن بالبول وحاقب بالغائط
 وحاقم بهما وحاقذ بالمعجمة بالريح والحازق بالخف والصابق بالنون
 وهو الذي يرفع احد رجليه ويبقى الاخرى والصابق وهو الذي يضمها
 وكره الصلاة في ثياب البذلة وهي ما يلبس في البيت ولا يذهب بها
 الى الكا بركا في الغرو وكره مسح جبهته من التراب وهو في الصلاة
 للذهي عنه وكره صلاته الى وجه قاعد او نار للذهي عنه عن ذلك
 لا يكره قتل الحية والعقرب في الصلاة الحديث ابي هريرة روى انه عليه
 السلام امر بقتل الاسودين في الصلاة الحية والعقرب لان في قتلها دفع
 الشغل واذا لاذ آفاسه درر المار ونحوه ثم قيل انما يقتلها
 اذا تمكن منه بفعل يسير كالعقرب واما اذا كان يحتاج الى المعالجة
 والمشي فتفسد صلاته به وذكر في المبسوط والظاهر انه لا تفصيل

فيه اربعة كالمشي في الحدث والاستقام من البير والتوضي وقالوا
ينبغي ان لا يقتل الحية البيضاء التي تمشي مستوية فانها من الجن
وقال الطحاوي لا بأس بقتل الكل لانه عم عاهد الجن ان لا يدخلوا
بيوت امته ولا يظهروا انفسهم فاذا خالفوا فقد نقضوا عهدهم
فلا حرمه لهم ولا ولي الا نذار فيقال لها ارجعي او خالي طريق المسلمين
فان ابنتها قتلها ولكن الا نذار انما يكون خارج الصلاة وعلى هذا
قال محمد قتل القملة في الصلاة احب الي من دفنها واختار ابو
دفعها تحت الحصا روي ذلك عن بن مسعود رضى وكرهها ابو
يوسف لانه لا يخاف منها الاذي وكان عمرو بن لادن يقتل القمل
كذا في الزيلعي ولا تترك الصلاة الى ظهر قاعد يتحدث لما روي انه عم
كان اذا اراد ان يصلي في الصبح امر عكرمه ان يجلس بين يديه
ويصلي او الى مصحف او سيف اي وكذا لا تترك الصلاة الى مصحف
او سيف لانها لا يعبدان والكراهة باعتبار العبادة او الى سراج
اي لا تترك الصلاة الى سراج لان المجوس لا يعبدون الذهب بل
يعبدون الحجر او علي بساط فيه تصاوير ان لم يسجد عليها اي لا تترك
الصلاة على بساط فيه تصاوير لم يسجد عليها لانها اذا كانت تحت
قدميه كان استهانته وتحقير الصور وليس بتعظيم وكذا اذا كانت
موضع جلوسه لما قلنا بخلاف ما لو كانت في موضع سجوده حيث
يكراه لان السجود عليها يشبه بعبد الاوثان نعمة نهي رسول الله عم

ان يصلي في سبعة مواضع في المنزل والمحرزة والمقبرة وقارعة الطريق
 وفي الحمام ومعاظن الابل وفوق ظهر الكعبة كذا في شرح المنية
 ثم اراد ان يبين حكما غير متعلق بالصلاة فقال ويكره البول و
 التخلي اي التغوط والوطي فوق مسجد لان سطح المسجد مسجد
 الي عنان السماء وهذا يصح اقتداء من هو على سطح المسجد بمن هو
 فيه اذ لم يتقدم على الامام ولا يبطل الاعتكاف بالصعود اليه ولا
 محل للجنب والحائض والنفسا الوقوف عليه ولو حلف لا يدخل عبده
 الدار فوقف على سطحها محنت فاذا ثبت ذلك وعرف وجب احترامه
 لقوله وطهر يدي للطائفين الآية ولقوله دم جنبوا مساكنكم صبيانكم
 الحديث وقال دم ان المسجد ليتزوي من النجاسة كما يزوي الجلد من
 النار فاذا ذكره التنجيم فيه مع طهارته فالبول اولى واخرى ولان ذلك
 ينافي احترامه كذا في الزلعي لا يكره الوطي والتخلي والبول فوق بيت فيه
 مسجد والمراد ما اعد للصلاة في البيت بان كان له محراب لانه ليس بمسجد
 حتى جازيعة فلم تكن له حرمة المسجد كذا في الكافي ويكره غلق بابه
 لانه مصلى المسلمين فلا يمنعون منه وقد قال تعالى ومن اظلم ممن
 منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه وقال دم يابني عبد مناف لا
 تمنعوا احدا طاف بهذا البيت او صلي في اي ساعة شأ من ليل او نهار
 وفي زماننا لا بأس به اي لا بأس بغلق الباب في غير اوان اي زمن
 الصلاة اذ لا يؤمن على مناع المسجد في زماننا فساد احوال الناس

وقيل اذا تقارب الوقان لا يعلق كالمغرب والعشا ويعلق بعد العشا
الى الفجر كذا في الزلعي ولا يكره تزينه بالجص وهو يكسر الجصم وفتحها
كذا ضبطه مسكين ولا يكره تزينه بالساج وهو خشب مقوم يجلب
من الهند وكذا لا يكره نقشه بما الذهب قال الزلعي وفيه اشارة الى انه
لا يوجر عليه ومنهم من كره ذلك لقوله هم من اشراط الساعة تزين
المساجد ومنهم من قال انه قرينة لما فيه من تعظيم المسجد واجلال الدين
وقد زخرقت الكعبة بما الذهب والفضة وسيرت بالوان الديباج
تغطيها لها وعندنا لباس به ولا يستحب وصرفه الى المساكين احب
هذا اذا كان بمال الفاعل اما المتولي على الوقف فيضمن ما ينه به اذا
فعل من مال الوقف لانه متعهد وانما يفعل ما يرجع الى البناء واحكامه
فقال فروع الفرع ما بني على غيره او ما اندرج تحت اصل على قرايد
الفاتحة من وسط السورة لا يكره وقيل يكره لانه القراءة على المؤلف
قرا حاتمة السورة في الركعتين يكره وكذا حاتمة سورة في ركعة او حاتمة
سورتين في ركعتين وقيل لا يكره فيها جمع بين سورتين في ركعة واحدة
لا يكره ولو كرر سورة في الركعتين في الفرض يكره ولا يكره لو كرر سورة
في ركعتين في النفل وقيل لا يكره تكرار السورة في الركعتين اي بان
قراها في الركعة الاولى ثم قراها في الركعة الثانية مطلقا اي في الفرض
والنفل وكره ان يفصل بين الركعتين بسورة واحدة كما اذا قرأ اذا جا
في اول ركعة ثم قرأ في الثانية قل هو الله احد وقيل يكره ان يفصل

ترويجات لكل ترويجة تسليمتان فيكون التسليمات عشرا والامام والقوم
 ياتون بالتنا في كل افتتاح اي في كل تكبيرة لافتحاح ويجلس الامام بين
 الترويجتين قد رترويجة وكذا يستريح بين الخامسة والوتر لانه المتوارث
 من زمن الصحابة رضى الي يومنا هذا وسميت الترويجة بها لاستراحة الناس
 بعد كل اربع ركعات والبر او يمج سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه عم اقامها في بعض
 الليالي وبين العذر في ترك المواظبة عليها وهي خشيت ان تكتب علينا
 لانه عم قال خشيت ان يفرض عليكم صلاة الليل فتعجزوا عنها فان قيل
 كيف هذا مع قوله في ليلة الاسراء عم هي خمس اي خمس صلوات وهن
 خمسون لا يبدل القول لذي اجيب بان الفريضة قد تكون معلقة على المداومة
 او خشيتي بد او مني عليها ان يعتقدوا فرضيتها وقوله هن خمس اي خمس صلوات
 وهن خمسون اي في الثواب كذا سمعته من مشايخي وهو مسطر في كتب الحديث
 وغيرها وقد علمت ان التراويح سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بما صح عنه ثم واظب
 عليها الخلفاء الراشدون وقد قال عم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين بعدي
 ويريد الامام علي التمسك بما ساء من الدعا الا ان يعل القوم فح يتركها
 والسنة الختم مرة ويختم في ليلة السابع والعشرين لكثرة الاخبار عنها
 ليلة القدر ولا يتركه اي ولا يترك الامام الختم لكسبهم اي القوم وقيل القائل
 هو صاحب الاختيار افضل في زماننا ان يقرأ ما اي قد لا يتقل عليهم
 فيقرأ قدر ما يقرأ في المغرب تخفيفا لان النوافل منها على التخفيف فيكون
 مثل اخف الفريض وقيل يقرأ في كل ركعة عشرا وعدا اي القرآن ستة الاف

في كل ركعة
 عشرا وعدا اي القرآن ستة الاف

اينه وشي فاذا قرأ في كل ركعة عشر فقد حصل الختم واذا ختم في ليلة واحدة
فقل يصلي العشا في بقية الشهر من غير تراويح ولا يكره له ذلك لانها
شرعت لا جل ختم القرآن وقد حصل مرة وقيل يصلي التراويح ويقرأ
فيها ماشا ومن صلي العشا وحده فله ان يصلي التراويح بالامام
ولو تركوا الجماعة في الفرض لم يصلوا التراويح جماعة ولو لم يصلي التراويح
بالامام صلي الوتر به اي بالامام ولا يوتر اي لا يصلي الوتر جماعة خارج
رمضان للاجماع علي ذلك ولا يصلي تطوع جماعة الا قيام رمضان فقط
وعن شمس الايمه الكردي ان التطوع بالجماعة انما يكره اذا كان علي سبيل
الداعي اما الواقدي واحد بواحد او اثنان بواحد فلا يكره ولو اقدم
ثلاثة بواحد اختلف فيه ولو اقدم اربعة بواحد كره اتفاقا ثم اراد ان يبين
مسائل تتعلق بالقرأة في الصلاة وخارجها فقال مسائل شتى سميت
بذلك لانها شئت عن مواضعها وتسمى مسائل منسورة تتعلق بالقرأة
في الصلاة وخارجها اعلم ان القرأة علي ثلاثة اوجه الاول في الفرائض
يقرأ علي وجه الترسل اي التمهل والتدبر في معانيه لقوله تعالى فلا تدبرون
القران وبراعي الفاظه حرفا حرفا ولا يخل بشي من ذلك كيلا يقع فيما
لا ينبغي والثاني في التراويح يقرأ بقراءة الايمه يقرأ السبعة والعشرة
ولكن تكون قرأته بين المودة اي بين التمهل والسرعة اذ خير الامور
اوساطها خصوصا لمرعاة حال الجماعة والثالث في النوافل بالليل
له اي لمصلي النوافل بالليل ان يسرع بعد ان يقرأ كما يفهم كذا نقله الحلبي

مسائل تتعلق بالقرأة

عن فتاوى الحجة والقراءة بالروايات السبع كلها جائزة أي القراءة بقراءة
 القراء العشرة كلها جائزة لا كراهة في الصلاة إذا قرأ فيها بقراءة واحدة
 منهم لكن الأولى أن لا يقرأ بالقراءة العجيب أي مما يتعجب منه من لا يعرف
 في القراءة لأن العارف فيه لا يتعجب فينبغي أن لا يقرأ بالمتعجب منه و
 الروايات العربية التي يستغربها من لا يعرفها لأن بعض السلفها
 ربما يقعوا في الأثم أو الكفر وإنما جمعهم لأن البعض قد يطلق على
 كثير وإذا خيف ذلك فلا يقرأ عند العوام مثل قراءة أبي جعفر لأنه
 يضم ميم الجمع ويبدل الهمة الساكنة الفامثل يامرهم فيقول يامرهم
 من غير همة ويبدل تاما فيقول تاما بلا همة وابن عامر اسمه
 عبد الله وحمزة فانه يسم الصاد فيأتي بها بين الصاد والراي و
 الكساي نعته واسمه علي فانه يميل جميع ما في القرآن من ذوات
 اليا سما كدنيا وقري وسلوي ونجوي واحدي ونما ويوافق حمزة في
 الأمانة دون الأبدان كما هو معلوم عند القراء فإيراعي الأما المؤلف
 بين الناس صيانة لدينهم أي العوام فرما يستخفون أو يضحكون
 بسبب القراءة الغير المألوفة وأن كلها صحيحة فضيحة طيبة و
 مسألتنا اختاروا قراءة أبي عمر واسم يحيى ورواية الدوري
 والسوسي واختاروا أيضا قراءة حفص عن عاصم لما ذكرنا كذا
 في فتاوى الحجة ثم قال ولا بأس بقراءة القراءة على الناظر أي على
 التوالي ولا يقرأ من سورة وينقل لاخري عرف ذلك الناظر

بفعل الصحابة رضه وفيه اي وفي ذلك المقروء علي التاليف
التحرز عن هجر البعض ثم قال واذا اراد ان يقرأ اية طويلة او ثلاث
ايات قصار فالصحيح من المذهب ان الثلاث اذا بلغت مقدار
اقصر سورة افضل من السورة كذا قاله الحلبي في التتمات ثم قال
اما القراءة خارج الصلاة فحفظ ما تجوز به الصلاة وهو اية فرض
عين علي كل مكلف اي بالغ عاقل يجب عليه الصلاة وان حفظ
فاتحة الكتاب وسورة او ثلاث ايات واجب لان قراءة الفاتحة و
السورة واجب في الصلاة فيجب علي المصلي حفظه ليؤدي به
الصلاة علي الوجه الاكمل وحفظ ساير اي جميع القرآن فرض كفاية
فاذا حفظه بعض الناس سقط عن الباقي وحفظ جميع
سنة عين علي كل مكلف حتي يلام علي تركه وهو افضل من صلاة
النفل اي حفظ القرآن افضل من صلاة النفل ومن تعلم القرآن
ثم نسيه يائمه ولكن النسيان الذي يائمه به ان لا يمكنه القراءة من
المصحف بان نسي استخراج الخط وهذه فسخة عظيمة من الامام
الا عظم فان نسيان الاستخراج امر نادر لا يقع الا لقليل من الناس
وقال الشافعي ان لا يجزى علي لسانه كما كان يجزى قبل النسيان
من غير استخراج خط وقراءة القرآن من المصحف افضل من قرأه
من غير المصحف لانه بالقراءة من المصحف جمع بين عبادتي القرآن
والنظر في المصحف عبادة والقراءة ظاهرة عبادة اخري يستحب

ان يقرأ القرآن على طهارة مستقبل القبلة لان افضل المجالس
 ما مستقبل مع القبلة ويستحب ان يكون لا يسا احسن ثيابه
 لانه في حال مناجاة الله تعالى ويستحب ان يستعان بالله تعالى من الشيطان
 للامر به ويسمي ان يسمي عند كل قراءة مبتدأة سواء فصل بعمل
 دينوي او غيره والتعوذ يستحب مرة واحدة في ابتداء القراءة ولا عليه
 ان يعيده ما لم يفصل بعمل دينوي كالكلام الكثير والاكل وغيره مما هو
 من امور الدنيا حتي لو رد السلام او اجاب المودون او هلك ليس
 عليه اعادة التعوذ ذكره في فتاوي الحجة كذا في التتمات للحلي
 واما لو فصل بعمل دينوي مما ذكر فانه يستحب اعادة التعوذ كما يوظ
 من مفهوم ما تقدم ولا يسمي في اول برائة اي لا تسن التسمية في
 اول سورة براءة لانه عم لم يامر بذلك كما يوظ من حديث رواه
 الحاكم واخرج في معناه عن علي رضي الله عنه ان البسملة امان وهي
 نزلت لرفع الامن بالسيف وعن حذيفة انكم تسمونها سورة التوبة
 وهي سورة العذاب وروي البخاري عن البراء ان اخر سورة نزلت
 هذه كذا في تفسير الجلالين وقيل ان ابتداها يسمي وان وصلها
 بالاتفاق لا يسمي ذكره في النوازل ثم قيل الاولي ان يختم القرآن
 في كل اربعين يوما وقيل يختم في السنة مرتين وقيل ان اراد ان
 يعرضي حقه يختمه في كل اسبوع وقيل يختمه في كل شهر وبه افتى ابو عصم
 قال بن المبارك يعجبني ان يختم في الصيف اول النهار لطوله وقصر

الليل لانه اول النهار في الصيف يكون مستظلا محضر القلب فيقبل على
 الدعاء بكنيته واما اذا ختم بالصيف اول الليل لا يكون كما قلنا ولانه ربما
 يدعو على نفسه وهو لا يشعر واما في الشتاء فيختم اول الليل لقوله
 قصر النهار فيقال فيه ما تقدم ولا يستحب ان يختم القرآن في اقل من ثلاثة
 ايام لقوله عم لا يفقه من قرأ القرآن في اقل من ثلاثة ايام كذا قاله الحلبي وقراءة
 سورة قل هو الله احد ثلاث مرات عند ختم القرآن لم يستحسنها بعض المشايخ
 لانه لم يثبت عنده هذا البعض فيها ما يفيد ذلك وقال ابو الليث هذا شيء استحسنه
 اهل القرآن وائمة الامصار فلا بأس به فعلى هذا تكون بدعة حسنة الا ان
 يكون الختم في الصلاة المكتوبة فلا يزيد على مرة لان تكرار السورة في الغرض
 مكروه ولا يكره تكرارها في النفل ولا بأس بالقرآن مضطجعا اذا ضم رجله
 لما في غير الضم من الكراهة وترك التعظيم قال الحلبي روي الترمذي عن
 شداد بن اوس قال قال رسول الله ص ما من مسلم ياتي الى فراشه فيقرأ
 سورة من كتاب الله تعالى حين يأخذ مضجعه الا وكل الله عز وجل به ملكا لا يدع
 شيئا يوذيه حتي يذهب متى ذهب انتهى قال في العاموس الهبوب توران الريح
 كالهيب والانتباه من النوم فقوله يذهب أي ينسبه من النوم والقراءة
 ما شيا او هو في عمل ان لم يسعل المني والعمل قلبه عن القراءة فلا يكره ولا
 يكره لان قرأته مع الشاغل ربما يخل بالمطلوب وسيل البقالي عن قراءة القرآن
 في الاوقات التي يكره فيها الصلاة هل هي افضل ام الصلاة على النبي ص
 والذكر والتسبيح فقال الصلاة على النبي ص والذكر والتسبيح افضل

أي أفضل من تلاوة القرآن في هذه الأوقات ولعل السر في ذلك وأسد علم
 أن القراءة لما كانت ركناً في الصلاة والصلاة تتركه في هذه الأوقات فكان
 الصلاة على النبي عم وماعطف عليها أفضل بهذا الاعتبار ولم أر
 من نبه عليه وقراءة القرآن في الحمام أن لم يكن نعمة أحد محض مكشوف
 العورة وكان الموضع طاهر انجز جهره وإن لم يكن كذلك فإن قرأ في نفسه
 فلا بأس به ويكره الجهر وتكره القراءة في المسلخ والمغتسل ومواضع الخجاسة
 وعند القبور عند أبي ح ولا تتركه عند محمد ويقول أخذ أكثر المشايخ رجل
 يكتب الفقه ويحنيه رجل يقرأ القرآن ولا يمكن الكاتب الاستماع فلائم على
 القاري لأنه يلجبه إلى السماع وهو مشغول كقراءة جهره في مواضع الاستغفار
 الناس بأعمالهم فبأنهم كذلك لأنه يلجهم إلى السماع ولو قرأ على السطح في الليل
 جهره والناس نيام بأنهم كذلك في الخلاصة قال الحلبي في التتمات وفيه نظر ولعل
 وجه النظر أن قراءة على هذا السكك تورث السامعين يقظة وتفكيراً وخشوعاً
 وهذا محمول على من يرضى بذلك ولم يباذير بقراءة وأما لو باذير بذلك وجب
 حمل كلام صاحب الخلاصة عليه قائل صبي يقرأ القرآن في البيت وأهله
 مشغولون بالعمل يقدررون في ترك الاستماع ولا أئتم عليهم في تركه أن اقتضوا
 العمل قبل القراءة ولا فلا وكذا قراءة الفقه عند قراءة القرآن أي فإنهم يعذرون
 في ترك الاستماع رجل يقرأ إلى جانبه رجل يدرس أو يكررها ولا يمكنهم
 الاستماع فلائم على المأخر لأنه إذا تقدم على القاري وجب عليه الاستماع وإذا
 تقدم على القاري فقد الجاه إلى الاستماع وهو أي المتقدم على القاري مشغول

فلا ثم علي القاري اذ هو متأخر ولو كان في المكتب واحد يجب علي المار من
الاستماع وان كان القاري في المكتب اكثر ولكن يقع الخلل في الاستماع من
المرء والمارين لا يجب الاستماع علي المارين فيكره للقوم ان يقرأوا جملة
لتضمنها اي القراءة جملة ترك الاستماع والاضافات وقيل لا بأس به اي بأس
بالقراءة جملة الكل في القنية والاصل فيه اي فيما ذكر ان الاستماع للقرآن فرض
كفاية فاذا سمع واحد سقط الحرج عن الباقيين والاستماع للقرآن افضل
من تلاوته لان تلاوة القرآن سنة والاستماع فرض كفاية وكذا الاستماع
للقرآن افضل من الاشتغال بالطوع لانه اي الاستماع يقع فرضا وفرضا
افضل من التقل لما قلنا ان قراءة القرآن فرض سنة والاستماع فرض
ولا يكره قيام القاري للقادم ان كان مستحقا للتعظيم كالعالم او ممن
يحتسب منه والجهر بالقراءة افضل ان لم يكن عند قوم مشغولون مالم يخالفه
رأيا فان الربا يحبط العمل وتعلم المرأة القرآن من المرأة افضل من تعلمها
من الاعمي الغير المحرم لان غير المحرم لا يجوز له الخلوة معها وصوتها ايضا
عورة ولاجل ذلك قال ويكره قيل يكره تعلمها منه اي يكره يعلم المرأة
القرآن من الاعمي الغير المحرم لان صوتها عورة كما تقدم قال الحلبي كذا
ذكروه اي علما وناولا بأس بتعليم الكافر الفقه او القرآن رجاء ان يهتدي
لكن لا يحسن الكافر المصحف مالم يغتسل عند محمد ولا يجوز للكافر ان يمس
المصحف مطلقا اغتسل او لم يغتسل عند ابي يوسف رجل يقرأ القرآن
ولحن يجب علي السامع ان يرده الي الصواب ان علم انه لا يقع بسبب

ذلك

ذلك عداوة وضغن ولا اى وان علم انه يقع بسبب ذلك الرد عداوة وضغن
 وهو في سعة من تركه اى فلا يجب على السامع ان يرده لان من شرط
 الامر بالمعروف سلامة العاقبة ويكره التلميح وهو التطريب وكذا يكره
 الترجيع وهو الترديد في قراءة القرآن عند عامة المشايخ لانه اى الترجيع
 والتلميح تشبه بفعل الفسقة في حال فسقهم والتطريب التغمي وليس
 هذا في الاصل او قل لا باس به لقوله عم ليس منا من لم يتغن ذكره العيني
 وسياتي هذا كله اذا كان التلميح والترجيع لا يغير المعنى اما المغير لمعنى
 القرآن فحرام بلا خلاف بين المتنازل وكذلك عند جميع الائمة قال العيني
 وكذا يحرم على الموزن الترجيع في الاذان والسماع يحرم عليه ايضا لانه
 محدث ويكره تصغير المصحف اى في اللفظ به وكتابه بقلم رقيق لانه
 ذلك يخل بتعظيم القرآن ويكره كتابة القرآن على ما يفرض اما كتابته
 اى القرآن على الجدران والمحاريب فهي غير مستحسنة ولا باس بتجليده
 المصحف بما ذهب ونحوه لانه فيه تعظيم وكذا لا باس بتقطعه وتفسيره
 بما ذكرنا واذا صار المصحف بحيث لا يقرأ فيه يجعل في خرقه طاهرة ويدفن
 في ارض طاهرة بعيد عن الطريق ولا يجوز ان يجلبه القرآن ولا يجعله
 غلافا للقرآن لحرمة وقيل ان كواغد القرآن الاخبار يجوز استعمالها
 في تجليد المصحف وكتب الفقه دون كتب النحر والفرق
 ظاهر ويكره توسد المصحف لان فيه ترك تعظيمه اذا كان توسده
 لغير الحفظ ويجوز توسده للحفظ كما يجوز الركوب على جوالى هو اى

المصحف فيه اي الجواني للضرورة كذا في النعمات للحلبي **فصل**
في بيان ادراك الفريضة اعلم ان نقض الاصل في نقض العبادة قصد
بلا عذر حرام لقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم الا ان النقض للانكسار
المعني معني الجواز فيجوز كنقض المسجد للاصلاح ونقض الظهر
للجمعة والصلاة بالجماعة مرادة على الصلاة منفردا فجار للمنفرد نقضها
لا حراز فضل الجماعة فلاجل ذلك قال صلى ركعة من الظهر فاقم
ذلك الظهر يتم شفعاء ويقطع ويقضي والركعتان تصير هذا ان
قيد الركعة الاولى بالسجدة وان لم يقيد الركعة الاولى بالسجدة يقطع
ويسرع مع الامام هو الصحيح لانها بحمل الرقص والقطع للاكمال و
لواقبت ولم يدخل الامام في الصلاة ضم اليها ركعة اخري بالاجماع
وقوله فاقم المراد دخل الامام في الصلاة قاله الزيلعي ولو اقيمت في موضع
اخر فان كان يصلي في البيت او في مسجد اخر لا يقطع ذكره المرغيناني
وحكم العسا كالظهر ذكره الزيلعي ولو كان في سنة الظهر او الجمعة فاقم
او خطب قبل يقطع على راس الركعتين يروي ذلك عن ابي يوسف
وقيل يتمها اربع لانها بمنزلة صلاة واحدة فلو صلى ثلاثا يتم اربع
ويقضي بعد تمام الظهر متطوعا احرار الفضيلة الجماعة وعن محمد
انه يتمها قاعدا لتقلب صلاة نفل ثم يصلي مع الجماعة لجمع
بين ثواب النفل وثواب الجماعة في الفرض الا في العصر فانه يقطع و
يقضي لان التقل بعد العصر مكروه فان صلى ركعة من الفجر او المغرب

فاقيم اي دخل الامام فيما اقيم له يقطع المنفرد ويقعد اي ان يقطع
 احرار فضيلتين والشارع في النفل لا يقطع لانه ليس للاكمال بل هو
 قطع اعمال وكره خروج من مسجد اذن فيه حتي يصلي وان صلى
 فرض الوقت ثم اذن في ذلك المسجد الذي صلى فيه لا يكره له الخروج
 الاصل في ذلك قوله دم لا يخرج من المسجد بعد النداء الا منافق او
 رجل يخرج لحاجة يريد الرجوع كذا في الزيلعي الا في الظهر والعشاء ان
 شرع في الاقامة فانه يكره له الخروج وان صلى لما علمت ان النفل
 بعدها لا يكره فيقعد متطوعا لينال ما فاتته هذا اي محل الكراهة
 اذا لم ينظم به جماعة اخري اما اذا انتظم به جمعة امرها كالامام
 ومودن فلا يكره له الخروج لانه لو لم يخرج لتفرقت الجماعة بغيبته وفي
 النهاية ان خرج ليصلي في مسجد حية مع الجماعة فلا بأس به مطلقا
 من غير مقيد بالامام والمودن ومن خاف فوت فرض صلاة الفجر
 مع الامام ان ادي سنة ايتم بالامام وتركها اي السنة لان ثواب
 الجماعة اعظم والوعيد بتركها الزم احرار فضيلتها اولي وان لم يخف
 فوت الفجر مع الامام بل يرجوا ولو ادرك ركعة لا يتركها اي سنة الفجر
 اما بقية السنن ان امكنه ان ياتي بها قبل ان يركع الامام اتي بها خارج
 المسجد ثم شرع في الفرض معها لانه امكنه احرار الفضيلتين ذكره الزيلعي
 ولم تقض سنة الفجر الا تبعا اذا قامت مع الفرض سواء ضاه مع الجماعة
 او وحده والقياس في السنة ان لا تقضي لاختصاص القضاء بالواجب

لكن ورد الخبر بقضائها قبل الزوال تبعا للفرض وهو ما روي انه عدم
قضاها مع الفرض غداة ليلة التعريس بعد ارتفاع الشمس فيبقى
ما رواه علي الاصل وفيما بعد الزوال اختلاف المشايخ واما اذا فات
بلا فرض فلا تقضي عندها وقال محمد احب الي يقضيها الي الزوال ولا
يقضيها قبل طلوع الشمس بلا جماع للكر اهة النقل بعد الصبح وقوله
ليلة التعريس التعريس النزول اخر الليل وفي سنة الظهر يتركها
مطلقا اي سواء ادرك ركعة منه مع الامام او لا اذ ليس لسنة الظهر
فضيلة سنة الفجر حتي قالوا لو كان العالم مرجعا للفتوي له ترك سائر
سائر السنن الا سنة الفجر كذا في الكافي وقضي التي قبل الظهر في وقت
قبل شفعه اي قبل الركعتين اللتين بعد الفرض ولا يقضي غيرها من
السنن فانها لا تقضي بعد الوقت وحدها اجماعا واختلفوا في
قضايتها تبعا للفرض والاصح انها لا تقضي وفي الخلاصة لو صلى سنة
الفجر او الاربع التي قبل الظهر ثم استغل بالبيع والشرا والاكل فانه
يعيد السنة اما باكل لقمة او بشربة ما فلا تبطل وقيل الظاهر ان لا
يعيدها ترك سنن الصلوات الخمس ان لم يبرها حقا كفا والائم كذا
في الكافي مدرك ركعة من دوات الاربع مدرك فضل الجماعة لا يصل
بجماعة يعني ان من ادرك ركعة من الظهر والعشا مثلا فقد ادرك
فضل الجماعة لوجود الاشتراك معهم لكنه لم يصلها جماعة اذا فاته
الاكثر ولهذا الوجه لا يصلي الظهر مع الامام ولم يدرك الثلاث لا يحن

لأن شرط الخت ان يصلي الظهر او اكثره مع الامام وقد انفرد عنه ثلاث
 ركعات وان ادرك معه ثلاث ركعات وفاتته ركعة فعلى ظاهر الجواب
 لا يحنث ببعض المحلوف عليه بخلاف الاصح حله لانه خطف الامام حكما
 ولهذا لا يعرف ما سبق به وذكر شمس الايمه انه يحنث لان الاكثر حكم الكل
 واذا اختلف في كونه مدرك الثلاث مصليا بالجماعة فلا ولي ان يصلي
 بها مدرك الركعتين كما في الغرر ويطوع قبل الفرض ان امن فوت الوقت
 والاى وان لم يامن لا يوطوع وهذا يحتاج الى تفصيل فنقول ان الطوع
 على وجهين سنة مؤكدة وهي السنن الرواتب وغير مؤكدة وهي
 ما زاد عليها والمصلي لا يخلو اما ان يودي الفرض بجماعة او منفردا
 فان كان يوديه بجماعة فانه يصلي السنن الرواتب قطعاً ولا يتخير فيها
 مع الامكان لتاكدها وان كان يوديه منفردا فذلك الجواب في رواية
 وقيل يتخير لانه عم واط عليها عند المكثوبة بالجماعة ولان السنة
 قبل الفرض لقطع طمع الشيطان على المصلي وبعده لجبر نقصان
 تمكن في الفرض والمنفرد احوج الى ذلك النص الوارد فيها لم يفرق
 الا اذا خاف الفوت لان اذا الفرض في وقته واجب واما ما زاد
 على السنن الرواتب من الطوع يتخير المصلي فيه كذا في الزيلعي ثم لما
 فرغ من بيان ادراك الفريضة شرع في بيان قضا الفوائت فقال
 في بيان قضا الفوائت لم يقل المتركات ظنا
 بالمؤمنين خير لان الظاهر على حال المسلم انه لا يترك الصلاة

وانما فائتة من غير قصد لا تستغاله بامر لا بد منه الترتيب بين
الفروض الخمسة والوتر ادا وقضا فرض على اي الترتيب فرض
على وتقدم انه ما يفوت الجواز بقوته فلا بد من رعاية الترتيب
بين الفروض الخمسة وكذا يدنها وبين الوتر وكذا اذا كان البعض
فائتا والبعض وقتيا فلا بد من رعاية الترتيب ايضا فيقضي الفائتة
قبل الوقتية والاصل في لزوم الوتر قوله دم من رقد عن صلاة او غفل
عنها فليصلها اذا ذكرها فان^ت قال الله تعالى اقم الصلاة لذكرى
اي لذكر صلاتي فيكون من مجاز الحذف او من مجاز الملازمة لانه
اذا قام اليها ذكر الله وقول بن عمر من نسي صلاة فلم يذكرها الا
وهو مع الامام فليصل التي هو فيها مع الامام فاذا فرغ من صلاته
فليصل التي نسي ثم يعيد صلاته التي صلى مع الامام ولا اثر في مثله
كالخبر وقد روي بعضهم ايضا ويسقط الترتيب بضييق الوقت
فان بقي منه اي من الوقت ما يسع بعض الفوائت مع الوقتية يقضي
ما يسع من الفوائت مع الوقتية مثل ذلك بقوله كما اذا فائتة
العشا والوتر ولم يبق من وقت الفجر الا ما يسع خمس ركعات
يقضي الوتر ويؤدي الفجر ويسقط الترتيب ويقضي العشا بعد
ارتفاع الشمس ولو ظن ان وقت الفجر قد ضاقت فصلى الفجر ثم تبين
انه كان في الوقت سعة بطل الفجر فاذا بطل ينظر فان كان في الوقت
سعة يصلي العشا ثم يعيد الفجر فان لم يكن فيه سعة يصلي العشا

ثم يعيد الفجر فان لم يكن فيه سعة يصلي العشاء ثم يعيد الفجر فاذا
 بطل ينظر فان كان في الوقت سعة يصلي العشاء ثم يعيد الفجر وان
 لم يكن فيه سعة يعيد الفجر فقط فان عاد الفجر قسرين انه كان في
 الوقت سعة فان كان الوقت يسعها صلاها والا اعاد الفجر و
 هكذا يفعل مرة بعد اخرى ولو اشتغل بالعشاء ولم يعد الفجر فطلعت
 الشمس قبل ان يقعد قدر التشهد في العشاء حاز فحده لانه تبين
 ان الوقت كان ضيقا ضيقا ثم ضيق الوقت يعتبر عند حتى لو شرع
 في الوقتية مع تذكره الفايئة واطال القراءة فيها حتى ضاق الوقت
 لا يجوز صلاته الا ان يقطعها ويشرع فيها ذكر الزمان ويسقط
 الترتيب بالنسيان فلو نسي الفايئة وصلى الوقتية ثم تذكر يقضي
 الفايئة ولم يعد الوقتية ولو شرع ناسيا ثم ذكرها عند ضيق الوقت
 حازت صلاته ولا يلزمه القطع لانه شرع فيها في هذه الحالة كانت
 جائزة فالبقاء ولي لانه اسهل من الابتداء قال في الاصلاح توسعوا
 في عبارة حتى ارادوا به ما يعجز الجاهل المستمرد في النهر و
 يسقط الترتيب بصيرورتها سنا اي الصلاة ودخول الوقت
 السابع مطلقا سواء كانت الفايئة قديمة او حديثة فالحديث
 تسقط اتفاقا وفي القديمة اختلف المشايخ وذلك كمن ترك
 صلاة شهر ثم صلى مدة ولم يقض تلك حتى ترك صلاة ثم اخرى
 ذكر الفايئة الحديثة لم يجز عند البعض وقيل يجوز وعليه الفتوى

وعند محمد اعتبار دخول وقت السادسة وقال زفر الترييب يلزم
في شهر وفي الأكثر كما قاله مسكين وقال في الغرر ويسقط الترتيب
بمخرج وقت السادسة حتى يكون واحد من الفروض مكررا فيصلح ان يكون
سببا للتخفيف بسقوط الترتيب والاصل فيه القضا بالاغما حيث ثبت
ان عليا رضى اغمي عليه اقل من يوم وليلة فقضي الصلوات وعاربن
ياسر اغمي عليه اكثر من يوم وليلة فقضا هن وعبد الله بن عباس
اغمي عليه يوم وليلة فقضا هن فدل ان التكرار معتبر في التخفيف
وقد علمت ما بين العبارتين فتأمل ولم يعد الترتيب يعود ما اى يعود
الفوائت الى القلة بان قضي بعض الفوائت حتى قل ما بقي منها لا
يعود الترتيب لان الساقط قد تلاش فلا يحتمل العود قال ابو حفص
الكبير وعليه الفتوى وهو اختيار شمس الائمة وفخر الاسلام وقيل
يعود الترتيب بعد سقوطه فان اردته بتعليقه لان علة سقوط الترتيب
الكثرة وقد رآلت وهو اختيار ابو جعفر وقال صاحب الهداية وهو
الظاهر قال الريعي وهذا ليس فيه دلالة عليه على عود الترتيب بعد
سقوطه فان اردته بتعليقه فعليك به ولو صلى فرضا حال كونه ذكرا
فائتة ولو كان الفائتة وترا فسد فرضه فسادا موقفا حتى لو صلى ست
صلوات ولم يقض الفائتة انقلب الكل جائزا ولو قضى الفائتة قبل ان
يمضي ستة اوقات بطل وصف الفرضية وانقلب نفلا كما اذا عمل
الركاة الى الفقيير وهو متوقفا الى ان يبقى النصاب الى تمام الحول

فمضافان نقص وتم التحول على النقصان صار نفلا وكذا ظهر الجمعة اذا صلاه
 في البيت ثم سعي اليها اي الصلاة وهذا محله ما لم يكن في اخر الوقت كما تقدم
 اذا كثرت الفوائت فاستغل بالقضاء يحتاج الي التعيين كالظهر او العصر
 مثلا وينوي ظهر يوم كذا او عصر يوم كذا اذ عند اجتماع الظهرين في الذمة
 لا بعد من تعيين احدهما لان احدهما ليس باولي من الاخر مع عدم التعيين
 فان اختلفت الصلاة كما اختلف السبب فان اراد تسهيل الامر عليه
 نوى اول ظهر عليه واخره اي اخر ظهر عليه فان نوى الاول وصلى فما
 يليه يصير اولاً وكذا لو نوى اخر ظهر عليه وصلى فاقبلها يصير اخر
 فيحصل التعيين وكذا الصوم اي كما يحتاج الي التعيين في الصلاة يحتاج
 اليه في الصوم كما لو كان عليه من رمضان في نوى اول صوم يوم عليه
 من رمضان الاول او الثاني او اخر صوم عليه من رمضان الاول او الثاني
 وان كان عليه من رمضان واحد فلا يحتاج الي التعيين حتي لو كان
 عليه قضا يومين من رمضان واحد قضى يوما ولم يعين جاز لان
 السبب الصوم واحد وهو الشهر وكان الواجب اكمال العدد والسبب
 في الصلاة يختلف وهو الوقت وباختلاف السبب يختلف الواجب
 فلا بد من التعيين كذا في الخلاصة لكن قال في الكفر في مسائل سني لا
 يشترط التعيين في رمضان ايضا قال في النصاب وفي مجمع الفتاوى
 اذا اراد قضا الفايته ينبغي ان يقضي الصلاة الفايته في البيت لا في
 المسجد حتي لا يقف الناس على ذلك لان تاخير الصلاة عن الوقت معصية

فلا يلحق ان يطلع عليه غيره انتهى من الفرز وفي الخلاصة رجل فائتة
صلوات كثيرة في حال الصحة ثم مرض مرضا يضره الوضوء وكان يصلي
بالتيمم ولا يقدر على الركوع والسجود ويصلي بلا يما فادي الفوائت
في الفرض بهذه الصفة جاز ولو صح وقد روي القضا سقط عنه
القضاء ثم لما فرغ من الفوائت شرع يبين سجود السهو فقال **فصل**
في بيان احكام سجود السهو هذا من قبيل اضافة المسبب الى السبب
ولما كان سجود السهو لا صلاح ما فات اسببه قضا الفوائت يجب بعد
السلام سجدة اثنان بتشهد وصلاة على النبي دم ودعا في الصحيح وتسلم
بترك واجب وان تكرر الواجب المتروك وقوله بعد السلام بيان الافضل
والا خلاف في السلام الجواز قبل السلام وبعده لصحة الحديث فيهما فان
قيل الاصل ان لا تؤخر احكام الشرع عن عللها فلا ي شي ما روي
هذا الاصل هنا حيث اخر سجود السهو عن زمان العلة وهو السهو
الي اخر الصلاة قلت نعم لكن ترك تحريز عن التكرار لانه اذا سجد
حيث وقع السهو بما يسهو ثانيا وثالثا فيلزم تكراره وسجود السهو
لم يسرع مكررا بالاجماع وسجود السهو بتاخير سجدة عن محلها
كمن ترك سجدة من الركعة الاولى واتي بسجدة منها فقط بانه ياتي
بالسجدة المتروكة ويكره له ذلك لانه اخرها عن محلها ويجب سجود السهو
بتاخير واجب عن محله كما خيرا لفاتحة فلا بد بالسورة قبل الفاتحة
في الركعة الاولى او الثانية فعليه سجود السهو وان قرأ من السورة

حرفا ويجب ان يعود ويقرأ الفاتحة لتحصيل فضلها بخلاف الجهر
 وضده أي يجب سجود السهو بتأخير قراءة الفاتحة ولو بقراءة حرف
 من السورة قبلها بخلاف الجهر والأسرار في غير موضعها فإنه
 يجب السهو فيها الأبقرة آية تامة والفرق بينهما نذرة الأول وهو
 ان البداءة بقراءة السورة قبل الفاتحة نادر ولا كذلك الجهر وضده
 ويجب سجود سهوا مائة أي يجب على المقتدي السجود بسهو مائة
 لا بسهوه أي لا بسهو المقتدي فان سجد امامه سجد المقتدي معه
 والا أي وان لم يسجد امامه لا يسجد لانه عدم سجد وسجد القوم معه
 ولانه بلا اقتداء صار يتبع الامام ولهذا يلزمه الاربع باقتدائه بالامام
 المقيم وان لم يسجد الامام لا يسجد المومنان انه يصير مخالفا امامه
 وما التزم الادب لاتباعه بخلاف تكبيره التشرى حيث يأتي به المومنان
 وان تركه الامام كما سيأتي فان سهي المصلي عن القعود الاول وهو اليه
 اقرب للهوى عاد وقعد وتشهد ولا يسجد عليه لان ما يقرب من الشيء
 يأخذ حكمه وقيل يجب السجود لانه بقدر ما تشغل بالقيام وآخر
 واجبا وجب وصله بما قبله والاصح الاول وان لم يكن الى القعود
 اقرب لا يعود اليه لانه كالقيام معني ويسجد للسهو لانه ترك الواجب
 فلو عاد بطلت صلاته كما اذا عاد بعد ما استتم قائما لان القيام
 فرض والقعدة الاولى واجبة فلا يترك الفرض لاجل الواجب فان
 قيل يسكل علي هذا ما اذا نلت آية سجدة فانه يترك القيام وهو فرض

ويسجد للسلامة وهي واجبة فقد ترك الفرض لأجل الواجب قبل كان
القياس هناك أيضا ان لا يترك القيام إلا انه ترك القياس بالآخر
فان النبي وجميع اصحابه كانوا يسجدون ويتركون القيام لأجلها
والمعنى فيه ان المقصود من سجدة السلامة اظهار التواضع ومخالفة
الكفار فانهم كانوا يستكبرون عن السجود فحوز ترك القيام تحقيقا
لمخالفتهم وهذا في صلاة الفرض اما في النفل اذا قام الى الثالثة
من غير قعدة فانه يعود ولو استتم قائما لم يعيدها بسجدة كذا في
الوجيز ويعبر بذلك اي ويعبر في كونه الى القيام اقرب او الى القعود
اقرب بالنصف الاسفل من الانسان اي في قيامه ان كان الاسفل
مستويا كان الى القيام اقرب والا فهو الى القعود اقرب وهو الاصح
وقد علمت انه اذا كان الى القيام اقرب لا يعود ويسجد للسجدة لما تقدم
وان سهي عن القعود الاخير فقام الى ركعة خامسة في الرابعة
او الى الرابعة في الثالثة او الى الثالثة في الثانية عاد الى القعود
ما لم يسجد الى الخامسة في الفرض الرابع ويسجد للسجدة لانه اخر
فضا فان سجد الخامسة بطل فرضه برفع من السجدة وصارت
الركعات الخمس نفلا فيضم اليها ركعة سادسة ان شاء وان لم يضم
الى الخامسة ركعة لاشي عليه لان النفل لا يلزم الا بالشروع قصدا
وهذا غير مقصود ولا يسجد للسجدة في الاصح لان النقصان بالفساد
لا يجبر بالسجود ولو اقتصدي به اي لو اقتصدي بالمصلي الذي صار فرضه

النصف

نفلا

نقلا انسان يلزمه ست ركعات لا التزامه ذلك بلا قدا وهذا
 عند محمد قال في الوجيز وهو الاصح لان احرام الفرض لما لم ينقطع عنه
 فصار المقدي سارعا فلزمه ما ادي الامام بهذه التحريم وقد
 ادي ستا وعندهما يلزمه ركعتان كذا في الجوهره وان قصد الساهي
 في الرابعة اي قعد للتشهد بعد الركعة الرابعة ثم قام الى الخامسة
 ولم يعيد الخامسة بالسجود عاد الى القعود وسلم ويسجد للسهو
 لان التسليم في حال القيام غير مشروع في الصلاة المطلقة فان
 سلم قائما لا تفسد صلاته ولو عاد لا يعيد كذا في الجوهره وان سجد
 للخامسة ثم فرضه فيضم اليها اي فيضم الى الخامسة ركعة سادسة
 لتصير الركعتان نقلا ويسجد للسهو قال في الجوهره فان قلت
 هل يضم الاخرى على سبيل الايجاب ام لا استحباب قلت ذكر
 في الاصل ما يدل على الوجوب فانه قال وعليه ان يضم وكلمة على للايجاب
 ثم اذا ضاف اليها اخرى فانه يتشهد ويسلم ويسجد للسهو
 لانه ترك لفظ السلام فعلى هذا لم يلزم يضم واقسده يلزمه
 ركعتان اقول هذا مخالف لما قالوه انه لا يلزم اتمام النفل وقضاه
 الا بالسروع قصدا ولم يقصد هنا القيام الى الخامسة الا ان ضم
 الركعة السادسة ها هنا اكد من ضمها فيما تقدم والفرق ان فرضه
 ها هنا قد تم لكن بتاخير السلام وحيث جب سجود السهو فلو
 قطع هاتين الركعتين ولم يسجد للسهو لزم ترك الواجب ولو جلس

من القيام وسجد للسهو ولم يرد السهو على الوجه المسنون فلا بد ان يضم سادسة
وعجلس على الركعتين وسجد للسهو بخلاف المسيلة الاولى فان الفريضة
لم تنق لتحتاج الى تدارك نقصانها فتأمل ولا تنوبان الركعتان عن سنة الظهر
لان مواظبة النبي ءم عليها كانت بتحرمة متبذاة وكذا الاقرب عن سنة
العشا والمغرب كما في الغزو ولو سجد للسهو في شفع الطوع لم يبين شفعاً
آخر عليه اي لا يصلي بهذه التحريم صلاة بلا تجديده تحريمه لان سجود السهو
وقع في آخر الصلاة ولو بني صح لبقا التحريم ويعيد سجود السهو في الصحيح
لان ما اتى به في السجود وقع في خلال الصلاة حكماً فلا يعتد به ولو سلم السامع
فاقدي به غيره فان سجد الامام المقتدي به للسهو بعد اقتدائه به صح
لان بالسجود تبين انه لم يخرج من الصلاة وان سلم للقطع اي سلم بنية
قطع الصلاة لا لقطع ان نيته لتغير الم شروع فبلغوا كما لو نوى الظهر سناً
بل عليه ان يسجد للسهو لبقا التحريم بخلاف ما اذا سلم وهو ذاك للسجدة
الصلبية حيث تفسد صلاته والفرق ان سجود السهو يوتي به في حرمة الصلاة
وهي باقية والصلبية يوتي بها في حقيقتها وقد بطلت الحقيقه بالسلام
كذا في الغزو وان لم يسجد الامام للسهو لا يصح الاقتدائه كما لو تحول عن القبلة
او فقهه او اتى بمنافي للصلاة لخروج بذلك عن الصلاة وان شك انه
كتم صلي ولم يكن السهو عادة له استأنف السكت تساوي امرين لا مرة
احدهما عن الآخر والظن تساوي امرين وجهه الصواب ارجح والوهم
تساوي امرين وجهه الخطا ارجح وقيل انه لم يقع له السكت في عمره وما

في المتن هو قول شمس الأئمة وفائدة الخلاف اذا سهى ثاني مرة في صلاة
 والأصل في ذلك قوله ءم اذا شك احدكم في صلاة ثم صلى فليستقبل
 الصلاة ولأنه قادر على اسقاط ما عليه من الفرض بيقين من غير مشقة
 فيلزمه ذلك كما لو شك انه صلى او لم يصل والوقت باق فانه يجب عليه
 ان يصلي ما نيا لما قلنا وان كثر الشك تحري اي بذل مجهوده لنيل مقصوده
 فان وقع تحريه على شيء اخذه اي اخذ باكبر رايه لقوله ءم من شك في
 صلاته فليتحر الصواب وان لم يقع تحريه على شيء اخذ بالاقل لقوله ءم من
 شك في صلاته فلم يدري ان لا اثم ام اربعة اثم على الأقل ويقعد في كل موضع
 يترحم انه اخر صلاته كيلا تبطل صلاته بترك القعدة مثاله لو شك انه صلى
 ثلاثا او اربعة فقعده قدر التشهد لاحتمال انه صلى اربعة فيتم بالقعود
 ثم زاد ركعة اخرى لاحتمال انه صلى اربعة فيتم بالقعود ثم زاد ركعة اخرى
 لاحتمال انه صلى ثلاثا كما ذكرنا في الزيلعي توهم مصلي الظهر انه اتمها فسلم ثم
 علم انه صلى ركعتين ولم يأت بمناق من كلامه وكل وشرب وغير ذلك
 اتمها اي اتم صلاته اربعة لانه لم يوجد ما يبطلها ويسجد للسهو لانه ارتكب
 ما يوجب وهو السلام في غير محله سهوا وتاخير القيام ايضا ولما فرغ
 من بيان سجود السهو شرع يبين فقال **فصل** في بيان احكام صلاة
 المريض انما اخرج عن سجود السهو لان السهو يعم الصحيح والمريض والاضافة
 هنا من باب اضافة الفعل الى فاعله كقيام زيد تعذر عليه القيام بحيث
 لو قام لسقط هذا هو التعذر الحقيقي ثم اردفه بالتعذر الحكمي فقال

او خاف زيادة المرض او بطا البر او دوران الراس او مجد للقيام الما
شديد اصلي قاعدا يركع ويسجد وان لحقه نوع مستقة لم يجز ترك
القيام كذا قاله مسكين فان قدر على بعض الاركان يقوم بقدر ما
يقدر على ذلك البعض ثم فرغ عليه بقوله حتى لو قدر على التكبير يكبر
قايا اي لو قدر على تكبيرة الافتتاح وبعض القراءة قايا وعجز عن بقية
الاركان لزمه التكبير والقراءة قايا وقعد فيما بقي وهو الصحيح من المذهب
كذا في الخلاصة والاصل في ذلك قوله عم لعمران بن الحصين صل قايا
فان لم تستطع فقا عدا فان لم تستطع فستلقيا او فعلي جنبك
ولان القيام في هذه الحالة حرجا بينا وهو مدفوع بالنقص ولو قدر
علي القيام متكيا قال الحلواني الصحيح انه يصلي قايا متكيا ولا
يجزئه غير ذلك وكذلك لو قدر علي ان يعتمد علي عصا او خادم له فانه
يقوم ويتكى علي قول ابي يوسف ومحمد فان عندها قدرة بالوصول بغيره
كقدرة بنفسه ذكره الزيلعي وان تعذر الركوع والسجود او مي قاعدا او
جعل سجوده اخفض من ركوعه وهو افضل من الايما قايا قال في الدرر
وتعذرهما ليس شرطا لما قال في البدايع ولو قدر علي الركوع دون
السجود سقط الركوع وفي القنية اخذته شقيقه ولا يمكنه السجود بومي
فتعذرهما ليس بلازم بل تعذر السجود كان ولا يرفع الي وجهه شيئا
يسجد عليه لقوله عم ان قدرت ان تسجد علي الارض فاسجد والافام
براسك فان فعل اي رفع شيئا فسجد عليه وهو يخفض راسه صح

لوجود الأيما وقبل هو سجود ذكره في الغاية وإن تعذر القعود أو لم يستلقيا
 على ظهره وجعل رجلاه نحو القبلة وتحت رأسه وسادة ليرتفع فيه
 شبه القاعد ويصير وجهه إلى القبلة لا إلى السماء وهو أفضل لقوله عدم
 يصلي المريض قايما فإن لم يستطع فقايدا فإن لم يستطع فعلى قفاه
 ذكره الزيلعي أو على جنبه أي إن اضطر على جنبه ووجهه إلى القبلة
 فأولى جاز ولا يستلحا أولى كافي مسكين ولا أي وإن لم يستطع إلا
 برأسه آخرت ولم تسقط عنه مادام مفيقا أي وإن لم يقدر على الأيما
 برأسه آخرت الصلاة عنه لأن مدار التكليف على العقل وقيل الأصح أنه
 أن زاد عجزه على يوم وليلة لا يلزمه القضاء وإن دون ذلك أي وإن نقص
 عجزه عن ست صلوات يلزمه القضاء وذكر قاضي خان أنه لا يلزمه القضاء
 إذا كثر وإن كان يفهم مضمون الخطاب في الأصح فجعله كالمنع عليه وهو
 اختيار فخر الإسلام لأن مجرد العقل لا يكفي لتوجيه الخطاب عليه وقال
 قاضي خان ذكر محمد أن من قطعت يداه من المرفقين ورجلاه من الساقين
 لا صلاة عليه فثبت أن مجرد العقل لا يكفي لتوجيه الخطاب ذكره مستشهد
 أنه قال لا دليل فيما ذكره محمد على سقوط القضاء لأن هذا العجز متصل بالموت
 وكلامنا إذا صح المريض حتى لو مات المريض من ذلك المرض ولم يقدر على
 الصلاة لا يجب عليه القضاء حتى لا يلزمه الإصابة فصار كالمسافر و
 المريض إذا افطر في رمضان وما تأقبل تحم الأقامة والصحة ذكر الزيلعي
 أقول ينبغي أن يفيد قول محمد بما إذا كان بوجهه حرام كما قدمناه ولم يوم

بعضه وحاجبه لقوله ثم يصلي المريض قايما فان لم يستطع فله
سجدة وثي أحق بقبول العذر منه كذا في الغرر وغيره وان تعذر
الركوع والسجود لا القيام اي لم يتعد القيام اومي قاعدا او سقط
عنه القيام لان الاصل في العبادة التواضع والخشوع لله وهو
يوجد والركوع ونهايته توجد في السجود ولهذا السجدة لغير الله
كفر وان القيام وسيلة للسجود فصار بتعاله فيسقط بسقوطه
ولهذا شرع السجود بدون القيام كسجدة الملاوة ولم يشرع القيام
بدون السجود فادلم يتحقق القيام السجود لا يكون ركنا فيتحيز في
في الايما قايما او قاعدا ولو مرض في صلاة يتم بما قدر معناه صح
شرع في الصلاة قايما فحدث به مرض يمنع من القيام صلى قاعدا
يركع ويسجد فان لم يستطع فموميا قاعدا فان لم يستطع فمضطجعا
ولو صلى قاعدا يركع ويسجد فصح بني اي لو صلى بعض صلاة يركع
ويسجد فصح بني عند ابي ح والي يوسف خلافا لمحمد ولو موميا استقبل
اي لو صلى بعض صلاة موميا فصح وقد روي الركوع والسجود استأنف
على المختار لان حالة القعود اقوي فلا يجوز بنا القوي على الضعيف
كذا في الريلعي واما اذا قدر بعد الاقتراح قبل الادا صح له التناكدا
في جوامع الفقهاء والمطلوع ان يتكى على شيء ان اعي يقال اعي الرجل
في المشي اذا تعب واعياه الله كذا في النهر وها هنا مسيلتان
مسيلة القعود ومسيلة التكا وكل علي نوعين بعذر وبلا عذر

اما الاتكال عذر فغير مكروه اجماعا وبغير عذر كذلك عند ابي ح وعندها
 مكروه واما القعود بعذر فغير مكروه اجماعا وبغير عذر جازوكره عنده ولم يجز
 عندها ولو صلى في سفينة سايرة قاعدا بلا عذر صح ويلزمه التوجه الى القبلة
 عند افتتاح الصلاة وكلما دارت وهذا عند ابي ح وقال لا يجوز الا من عذر
 لكن الافضل القيام لانه ابعد عن شبهة الخلاف اما المربوط في السطح
 لم يجز فيها الفرض الا قايما اذا كان مستقرة على الارض كذا قاله الحلبي وتبعته
 ويدل لذلك ما نقله الرليعي عن الايضاح فانه قال فان كانت مربوطة يمكن الخروج
 لم يجز الصلاة فيها لانها اذا لم تستقر على الارض فهي بمنزلة الدابة وان كان
 غير مربوطة جازت الصلاة فيها وان كانت سايرة لان سيرها غير مضاف اليه
 لكن قال قبل الايضاح والخروج منه اي من الفلك افضل ان امكنه لانه اسكن
 لقلبه من خوف دوران الراس ثم قال والمربوطة على السطح كالسطح على الصحيح
 فعلى هذا تجوز الصلاة فيها سواء كانت مستقرة على الارض او لا ولو كان في
 لجة البحر موقفة وهي تضطرب ان كان الريح يحركها تحريكاً شديداً فهي كالسايرة
 في الاصح فيجوز الصلاة فيها من قعود عنده خلافاً لها وان كان الريح يحركها
 تحريكاً قليلاً فهي كالواقفة ذكر الترمذي قال الحلبي والناس عن هذا اغافلون
 قال في الغرر لا يقتدي اهل سفينة بامام في سفينة اخرى لا خلاف المكان
 الا انهم يفترون ما يحوز بجوز لا اتحاد المكان حكما بخلاف ما اذا كان علي اثنان
 فانه لا يجوز كما قد امن على السطح بامام في السفينة او بالعكس اذا كان
 بينهما مانع كطريق او نهج ولا جاز ومن اغنى عليه او جن خمس صلوات

اودونها قضي ولو جن او اغني عليه اكثر من خمس صلوات لا يقضي لان
عليارضة اغني عليه اربع صلوات فقضاهن وبن عمر اغني عليه اكثر من
يوم وليلة فلم يقضي ولان الملة اذا قصرت لا تخرج عن القضا فيجب
كالنائم واذا طالت يخرج عن القضا فيسقط كالحائض كذا في الزيلعي
زال عقله بالبنج او الخمر لزمه القضا وان طال زوال العقل لان سقوط
القضا عرف بلائرا اذا حصل باقة ساءوية فلا يقاس عليه ما حصل
بفعله ثم لما فرغ من بيان صلاة المسافر شرع في بيان فقال **فصل**
في بيان احكام سجود التلاوة هذا من باب اضافة الشيء الى سببه و
يقال من باب اضافة الحكم الى السبب والتلاوة سبب بلا خلاف كذا في
الجهرة ووجه المناسبة ان المريض اذا صلى فقد انقاد لامر الله وفي التلاوة
انقياد لامر الله تعالى وفي اضافة السجود الى التلاوة اشارة الى انه اذا كتبها
او نهجها لا يجب عليه السجود يجب سجود التلاوة موسعا عند ابي يوسف
وفي رواية عن ابي ح اي يجب موسعا على هذه الرواية حتي لو سجد لها
بعد سنة او اكثر تقع الا اذا ادا القضا الا انه يكره تاخيرها من غير ضرورة
ويشترط ثبوت السجود والتلاوة لا التعيين حتي لو كان عليه سجدة متعده
فعليه ان يسجد عددها وليس عليه ان يعين ان هذه السجدة لاية كذا هذه
لاية كذا ذكره الحلبي يجب سجود التلاوة فورا عند محمد وفي رواية عن الامام
كذا في العناية على من تلا اية سجدة من الاربعة عشرة المعروفة في القرآن
وهل يجب السجدة بقراءة جميع الاية او بعضها الصحيح انه اذا قرأ حرف السجدة

وتؤدي سجودها أي بسجود الصلاة أيضا وإن لم ينو أي السجود قال في الخلاصة .
 واجمعوا أن سجدة التلاوة تنادي بسجدة الصلاة وإن لم ينو للتلاوة واختلفوا
 في الركوع قال خواجه زاده لابد للركوع من النية حتي ينوب عن التلاوة انتهى
 قال الرنلعي ولو تلى أية السجدة في الركوع والسجود أو التشهد لا يلزمه السجود
 للخبر عن القراءة فيه وقال المرغباني وعندي أنها تجب وتنادي فيه انتهى
 قال في الأنسباء والنظار إذا قرأ الإمام أية سجدة فلا فضل الركوع بها إن
 كان في صلاة المخافة ولا يسجد ها تلى أية سجدة خارج الصلاة فسجد
 ثم أعاد أي أعاد أية السجدة فيها أي في الصلاة يسجد سجدة أخرى لأن الصلاة
 أقوى فلا تكون تبعا للضعف وإن لم يسجد ها أولا أي وإن لم يسجد
 خارج الصلاة حتي دخل في الصلاة كفته واحدة في الصلاة وأجزائه
 هذه السجدة عن التلاوة وإن كان المجلس متحد الصلاة أقوى فصارت
 الأولى تبعا لها وعلى هذا التلاوها في صلاة بعد ما سمعها من غيره بكفيه
 سجدة واحدة لما ذكرنا وفي البرقي لو سمع المصلي أية السجدة من رجل
 ثم من رجل ثم تلاها أجزائه واحدة عن الكل وإن لم يسجد ها سقط الكل
 ولو لم يقرأ التي سمعها يجب سجدة ثان خارج الصلاة كذا في الرنلعي وقوله
 كمن كررها في مجلس لا في مجلسين أي إن لم يسجد خارج الصلاة حتي
 دخل في الصلاة أي أجزائه سجدة واحدة وهي الصلاة كما تجزي من كررها
 في مجلس واحد سجدة لا تجزي من كررها في مجلسين لأنها تبدأ داخل والأصل
 أن مبني السجود على الداخل ما لا يمكن وأمكانه باتحاد المجلس لكونه

جامعا للمتفرقات فيما يتكرر للحاجة كما في الإيجاب والقبول وغيرها
والقاري يحتاج للحفظ والتعليم بخلاف تكرار المجلس وتكرار الانتقال
من غصن إلى غصن ومن محل إلى محل في الدرس كما قالوا ولا يخفى
أن يقيد هذا بما إذا لم يكن في المسجد الصغير كما لا يخفى على النحوي وتكرر
بالمشي والانتقال حول الرحا وتكرارها السبع في نهر أو حوض في الأصح
واعلم أن تبدل المجلس حقيقي كان ينتقل من مكانه في الصبح أو ما هو
في حكمها ثلاث خطوات أو أكثر وحكمي بأن يسرع في عمل آخر بأن كل
ثلاث لقمات أو شرب ثلاث جرعات أو تكلم ثلاث كلمات من غير أن
يقوم من مقامه فلا اتحاد الحقيقي ظاهر والحكمي هو الكاين بين ما جاز
ما يطلق عليه مكان واحد عرفا كالمسجد والبيت والمكانات وكل مشي
أقل من ثلاث خطوات في نحو الصبح إذا عرف هذا فإذا وجد الاتحاد
حقيقة احتكما عند تكرار آية كفت السجدة واحدة كذا أي السجدة تكرر
بتكرار الآية في استدعاء التوب وفعل كثير كالأكل الكثير والكلام الكثير
لا تتكرر بالفعل القليل كالقيام وأكل لقمة أو لقمتين ومشى خطوة
ثلاث أو خطوتين أو شربة ماء أو جوعة أو جوعتين وتكلم بكلام يسير فلا تتكرر
وكذا الورد السلام أو شمت العاطس ثم كررها كفته سجدة واحدة أيضا
كررها ركبا على الدابة وهي تسير غير متصل تتكرر بخلاف المكان لأن
الصلاة للأماكن إذا الحكم لصحة الصلاة دليل اتحاد المكان وعليها
لواحد في الصلاة بعدما قراها فذهب للوضوء أعادها بعد العود

او قبله كلمة وبعد كلمة وجب السجود والا فلا وقبل لا يجب الا ان يقرأ
 الاية السجدة ولو قرأ الاية السجدة كلها الا الحرف الذي في اخرها لا يجب
 عليه السجود كذا في المحررة ولو بالفارسية اي يجب على من تلا الاية سجدة
 ولو كانت اللادة بالفارسية ذكره قاضي خان وكيفيته ان يسجد بشرائط
 الصلاة المتقدمة بين تكبيرين بلا رفع يد ولا سلام ان ذلك للتحليل
 وهو يستدعي سبق التسمية وقد عدمته هنا قابلا في سجوده مثل ما يقول
 في سجود الصلاة ثلاث تسبيحات في الاصح ذكره الزيلعي وقال الغزنوي
 يقول في سجوده سجدت بالرحمن وامننت بالرحمن فاغفر لي يا رحمن اقول
 ينبغي للمنفرد وللإمام رضي من خلفه بالتطويل ان يجمع بينهما الحراز
 الفضيلتين وحاصله ان من اراد سجود اللادة يكبر بلا رفع يد ولا
 تشهد ولا تسليم وسجد ثم كبر ندبا ورفع راسه كسجدة الصلاة كذا في مسكين
 فعلى هذا تبين لك ان ركنها السجود فقط وتجب على من تلزمه الصلاة
 اذ ان الاية سجدة كالاصم والجنب والمحدث والسكران ويقضون لانهم
 اهل القضا لا يجب على الصبي والمجنون والكافر والحائض والنفسا لانهم
 ليسوا اهلا لها وان لم يقصد السماع ولو لم يفهم اذا اخبر بها اي تجب على
 من سمعها من ذكر ان اخبر انه قرأ الاية سجدة ذكره قاضي خان وتجب على من
 سمعها من نايم في الاصح ذكره قاضي خان لا تجب على من سمعها من الطير
 والصدى قال في النهاية لابن الاثير الصدى هو الصوت الذي يسمع
 المصوت عقيب صياحه راجعا اليه من الجبل والبنا المرتفع انتهى الموم يسجد

بلاوة الامام ان سجد الامام لا التزامه متابعته وان لم يسمع المقتدي
لما قلنا ولو تلي الموتر لم يسجد اي الامام والموتر لان الموتر محجور عليه
فلا يسمع المخالفة ولا يسجد الا في الصلاة ولا خارجها ويسجد الخارج
اي من كان خارج الصلاة يسجد اذا سمع من المصلي مطلقا سواء كان
التلاوي اماما او لا لان الحجر يثبت في حق المصلين فلا يعدوهم فان دخل
مع اي فان دخل السامع مع اي مع الامام المصلي قبل ان يسجد الامام
يسجد المقتدي معه وان ايتم السامع لاية السجدة بعد سجود امامه
لا يسجد الموتر مطلقا سواء ركه في الثانية او الثالثة ولا يجب عليه القضاء
عند ابي يوسف خلافا للمحمد وقد سبق نظيره وهو لو ادرك الامام في الركعة
الثالثة من الوتر في الركوع في رمضان يصير مذكرا للقنوت حتي لا ياتي به
في الركعة الاخرة كذا في الجوهرة وقال في الفران لم يات الامام بالسجود او ايتم
به في ركعة اخري يسجد اخري وان ايتم في الركعة ويسجد امامه يسجد معه
وبعد سجود امامه لا يسجد مطلقا وهذا باتفاق الروايات واعتمد المصنف
قول الكثر وغيره ولكنه قيد شرا بمثل ما قاله صاحب الدرر ولا تقضي الصلاة
خارجها كما لو تلاها فيها ولم يسجد حتي فرغ من الصلاة فلا يقضيها بخلاف
ما اذا سمعوا من هو ليس معهم في الصلاة حيث يسجدونها بعد الفراغ
لانهما ليست بصلاتي لان السماع مستند الي التلاوة وهي خارج الصلاة
وتؤدي سجدة التلاوة بركوع وسجود لها وتؤدي بركوع الصلاة اذا كان الركوع
علي فور قراءة الاية التي فيها ذكر السجدة ان نواه اي الركوع لها اي لسجود التلاوة

لا تكرر لما قلنا وفي ذلك ورقة ورقتين لا يعني لو كرر آية السجدة في ذلك لم تكرر السجدة لان الفلك كالبيت اذ جريانها لا يضاف اليه قال تعالى وجري من بهم بريح طيبة ولو كررها المصلي في ركعة كفته سجدة واحدة قياسا واستحسانا لاتحاد المجلس ولو كررها في ركعتين فكذلك عند ابي يوسف كذا في الفرغ تلاها آية السجدة على الدابة اجزائة بلا يمالان الصلاة على الدابة شرعت بلا يمالا فالسجدة اولى تبدل مجلس السامع بوجوب سجدة اخرى عليه اي على السامع لان السبب في حق السامع وتبدل مجلس التالي لا يوجب سجدة اخرى على السامع في الاصح وقيل يتكرروا ان يقرأ سورة ويدع آية السجدة لانه ليسبب الاستكفاف عنها ويوهم الفرار من لزوم السجدة وهجران بعض القران وكل ذلك مكروه ولا يكره ان يقرأ آية السجدة ويدع ما سواها لانه مبادر اليها وندب ان يضم الي آية السجدة آية او اكثر وقال محمد احب الي ان يقرأ قبلها آية او اثنتين لدفع وهم التفضيل وقال قاضي خان ان قرأ معها آية او اثنتين فهو احب وهذا اعم من قول محمد وعليه اي وعلي قول قاضي خان اخلاف المصنف وندب اخفاها عن السامع شفقة عليه قال الزلعي وقيل ان وقع بقلبه انهم يودها ولا يسبق عليهم ذلك جهريها ليكون معيناً لهم على الطاعة وقال في الجوهرة والمستحب الجهر بآية السجدة اذا كانت الجماعة متجهين للصلاة والا فاخفاها افضل وندب القيام ثم السجود ولا يرفع السامع رأسه قبل التالي لانه لا امامه وهو محجور عليه من جهة امامه ثم لما فرغ من بيان سجود التلاوة شرع يبين فقال

فصل في بيان احكام صلاة المسافر وهذه الاضافة من اضافة الشيء
الى شرطه او محله كذا في النهر والسفر في اللغة قطع المسافة وشرعا قطع
مسافة تتغير بها الاحكام من جاوز بيوت مقامه قاصدا قطع مسافة
تقطع بسير وسط وهو سير الابل ومشى الاقدام فقوله من جاوز بيوت
مقامه اولى من قوله هم بيوت مصره فان الخارج من قرية للسفر مسافر
ويدخل في هذه ريف مصر وهو ما حول البلد من بيوت ومساكن وكل
ما اعد لحوايج المقيمين وبنيته وبين المصر اقل من غلوة ولم يكن مزرعة و
دخل مساكن بيوت الشعر وقوله قاصدا قيد به لانه لو طاف الدنيا من غير
قصد قطع المسافة لا يترخص وعلي هذا قالوا لو خرج الامير يجلس في
طلب العدو ولم يعلم اين يدركهم لا يقصر في الذهاب وان طالت المدة اما
في الرجوع فان كانت مدة السفر قصر كما سيأتي ثم الارادة انما تكون من
الاهل فلو خرج صبي ونصراني قاصدين مسيرة سفر فلما سافرا نصف الطريق
بلغ الصبي واسلم النصراني والباقي اقل من ثلاثة ايام قصر النصراني دون
الصبي بقا على اعتبار نيته في المختار كذا في الخلاصة وقوله واعتدال الريح
في البر والبحر ففي الكلام لف ونشر مرتب فقوله وهو سير الابل ومشى الاقدام
في البر وقوله واعتدال الريح في البحر وفي الجبل ما يلحق به ثلاثة ايام والتقدير
بالايام هو ظاهر المذهب وهو الصحيح وعامة المشايخ قدروه بالفراسخ
فقيل يعتبر احد عشر والفتوى على ثمانية عشر كذا في النهر مع الاستراحات
يعني قول علمائنا اذ في مدة السفر مسيرة ثلاثة ايام ولياليها مع الاستراحات

التي

التي تكون في خلال ذلك لان المسافر لا يمكنه ان يمسي دايما بل يمسي
 في بعض الاوقات ويستريح في بعضها ويأكل ويشرب كذا في المحيط
 وتكون الليالي من اوقات الاستراحات تركت في بعض الكتب وذكرت
 في بعضها ولا يستترط استغراق النهار بالسيرة حتى لو بكر في اليوم
 الاول ومسي الى الزوال ثم في اليوم الثاني والثالث قصر قوله قصر
 الفرض الرباعي وبصير فرضه ركعتين وقيد بالفرض لانه لا قصر في السنن
 والواجب وبالرباعي لانه لا قصر في المغرب والفجر فلو اتم الصلاة التي تقصر
 اربعاً وقعد في الركعة الثانية قدر التشهد صح فرضه بركعتين والاخرى ان
 له نافلة اعتباراً بالفجر واسا التاخير السلام لقول عمر رضي صلاة السفر
 ركعتان وصلاة الاضحى ركعتان وصلاة الفطر ركعتان وصلاة الجمعة
 ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم محمد م وقد خاب من افترى
 قالت عائشة رضي فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فاقرت صلاة السفر
 وزيد في صلاة الحضر ولو كان فرض المسافر اربعاً لما تركه م علي الدام
 لا اختياره للاسقى والغزعة فعلم بذلك ان الاربع في حقه غير مشروع ولان
 الشفع الثاني لا يقضى ولا ياتم بتركه وهذه اية النافلة بخلاف الصوم
 فانه يقضى ذكره الرباعي فان لم يقعد في الركعة الثانية قدر التشهد بطل
 فرضه وانقلب الكل نفلاً لتركه القعدة هذا اذا لم ينو اقامة واما اذا
 نواها بعد ما قام الى الثالثة صح فرضه لانه صار مقبلاً بالنية فانقلب
 فرضه اربعاً وترك القعدة في الاوليين غير مقصد في حقه وعلي هذا لو ترك

القرارة في الاولين ثم نوي الإقامة صح فرضه لانه امكنه ان يقرأ في الاخرين
لما قلنا كذا في الربعي ويقصر المسافر حتي يدخل مقامه او نوي إقامة
نصف شهر ببلد أو قرية قد بهما لان نية الإقامة لا تصح في المفاوز كذا في
الهداية لكن قال في الكافي قالوا انما يشترط دخول المصر للاتمام اذا
سار ثلاثة ايام ثم نوي الإقامة في غير موضعها فان لم يسير ثلاثة ايام
صح نية وقول المصنف نصف الشهر يسير الي ان فيما دونه يقصر وسائر
لا تصح نية الإقامة بمكة ومني على الاستراك حيث لا يتم فيها لان
الإقامة لا تكون في مكانين اذ لو جازت في مكانين لجازت في اماكن فيروي
الي السفر لا يتحقق لان إقامة المسافر لو اجتمعت كانت خمسة عشر يوما
واكثر الا ان يقيم في الليل في احدها فيصير مقبلا بدخوله فيه لان إقامة
المرئىف الي مبيته يقال فلان يسكن في حارة كذا وان كان في الاسواق
النهار في الاسواق وهذا ان كان كل واحد من الموضعين اصلا بنفسه
كما ذكر وان كان بيتا احدهما بتعالاخر بان كانت القرية قريبة من المصر بحيث
تجب الجمعة على ساكنها فانه يصير مقبلا فيتم بدخول احدهما اليها كان
لانها في الحكم كوطن واحد وقصر ان نوي إقامة اقل من نصف شهر
اولم ينو الإقامة وبقي سنين اي وقصر ان لم ينو شيئا انما يقول اخرج
غدا او بعده وبقي علي ذلك سنين لان السفر لا يعر عنه فلا يمكن اعتباره
بدون عزيمة او نوي عسكر الإقامة بارض الحرب وان حاصروا مصرا
من امصارهم قوله او نوي عسكر معطوف علي قوله ان نوي اقل من نصف

شكرو

شهر معناه ان نوي اقامة اقل منه او نوي عسكر خمسة عشر يوما
 بارض الحرب لا تصح نيتهم لاقامة اذا حاصر العسكر اهل البغي في دارنا
 اي في دار الاسلام في غير المصر وانما تصح نيتهم ان حالهم يخالف غريبتهم
 للتردد بين الفرار والقرار فصار كالمفازة والجزيرة والسفينة او حاصروهم
 اي حاصر العسكر اهل البغي في البحر فلا تصح نيتهم لاقامة مطلقا اي
 سواء كانت السوكة لهم اولنا لما عرفت ان حالهم يخالف غريبتهم واهل
 الاخبية لا يقصرون اذ انووا لاقامة اي اهل الاخبية كالأعراب والأتراك
 وهو جمع خبا وهويت من صوف او ويرا اذ انووا لاقامة في موضع
 خمسة عشر يوما صحت نيتهم في الاصح لان الاقامة اصل فلا تنطل بالانتقال
 من مرعي الى مرعي فان اقتدي مسافر بيقيم في الوقت صح وانما المسافر
 لانه يقع لمامه فيتغير فرضه الى اربع كما يتغير بنية الاقامة لانصال المغير
 بالسبب وهو الوقت وان افسد يصلي ركعتين لان لزوم الاربع
 للمتابعة وقد زال بخلاف ما لو اقتدي به بنية النفل حيث يلزمه الاربع
 لانه بالشروع التزم صلاة الامام قصد او في مسيلتنا لم يلزم قصد
 وبعد خروج الوقت لا يصح اقتداء المسافر بالقيم لان فرضه لا يتغير بعد
 الوقت لانقضاء السبب فيكون اقتداء المفترض بالمنفل في حق القعدة
 او القراءة او التحريمه وبعبكسه صح فيها اي في الوقت وبعده اي صح اقتداء
 القيم بالمسافر اما جوازه وهو مسافر في الوقت فلا نه عدم صلى باهل
 مكة وهو مسافر فقال انما اصلانكم فانا قوم سفر لان صلاة المسافر

أقوى لأن القعدة الأولى فرض في حقه نفلا في حق المقيم وبنا الضعيف
على القوي جائزا وما بعد خروج الوقت فلماذا ذكر أن صلاته أقوى ويجب
للإمام المسافر إذا سلم من الصلاة أن يقول أتموا صلاتكم فأنتم سفر
أي مسافرين ويبطل الوطن الأصلي بمثله لا يبطل الوطن الأصلي السفر
وببطل وطن الإقامة بمثله ويبطل وطن الإقامة أيضا السفر ويبطل
أيضا وطن الإقامة الوطن الأصلي لأن وطن الإقامة يبطل بالأدنى
وهو مثله والسفر فيبطل بالأصلي بالأولي واعلم أن الأوطان ثلاثة
وطن الأصلي وهو مولد الإنسان أو بلده التي تاهل فيها ووطن الإقامة
وهو الموضع الذي ينوي المسافر أن يقيم فيه خمسة عشر يوما فصاعدا
وطن سكني وهو المكان الذي ينوي فيه أن يقيم أقل من خمسة عشر يوما
ولم يذكر المحققون من أصحابنا هذا الوطن وقالوا لأنه لا فائدة فيه لأنه
يبقى فيه مسافرا على حاله فصار وجوده كعدمه ولهذا لم يذكر
صاحب الكتاب قال في النهر وهو الصحيح وكل واحد من هذه الأوطان
يبطل بمثله وبما هو فوقه لا يبطل بما هو دونه وفائدة هذه الأوطان
أن يتم صلاته فيها إذا دخلها وهو مسافر قبل أن تبطل ويمكن
تصور فائدة في وطن السكني وهي رجل خرج من مصر إلى قرية لحاجة
ولم يقصد السفر ونوى أن يقيم فيها أقل من خمسة عشر يوما فإنه يتم
فيها ثم لما خرج من القرية إلى السفر ثم بداه أن يسافر قبل أن يدخل مصر
وقبل أن يقيم ليلة في موضع آخر فسافر فإنه يقصر ولو مرت تلك القرية

ودخلها اثم لانه لم يوجد ما يبطله وهو ما فوقه او مثله كذا في الزلعي
 وفائتة السفر والحضر تقضي ركعتين واربعافيه لف ونشر مرتب فقائتة
 السفر تقضي ركعتين وفائتة الحضر تقضي اربع لان القضاء بحسب الادا
 بخلاف ما لو فائتة في المرض في حالة لا تقدر على الركوع والسجود حيث يقضيها
 في المرض بلا ايمان الواجب هناك الركوع والسجود الا انها يسقطان
 عنه بالعجز فاذا قدراتي بهما بخلاف ما نحن فيه فان الواجب على المسافر
 ركعتان كصلاة الفجر وعلى المقيم اربع فلا يتغير بعد الاستقرار والمعتبر
 في كل واحد من السفر والاقامة والحيض والطهر والبلوغ والاسلام اخر
 الوقت اي المعتبر في تغير الفرض اخر الوقت فان كان في اخر مسافرا
 وجب عليه ركعتان وان كان مقيما وجب عليه اربع لان المعتبر في
 السببية عند عدم الادا في اول الوقت كما تقر في الاصول ولهذا يبلغ
 الصبي او اسلم الكافر او افاق المجنون او طهرت الحائض او النفسا
 في اخر الوقت تجب عليهم الصلاة وبعبارة اي لو حاضت او نفست
 او جن فيه لم تجب عليهم لفقد الاهلية عند وجود السبب كذا في الزلعي
 والعاصي كفيره اي العاصي في السفر او بالسفر ترخص برخصة
 المسافرين المطيعين لان النصوص الواردة لم تفصل وكان الرخصة
 تتعلق بالسفر لا بالمعصية كما عرف المعصية المجاورة لا تنفي الاحكام
 كالبيع عند الذاذكر الزلعي وتعتبرنية الاقامة ونية السفر من الاصل
 دون التبع فالسبع كالمراة فانها تتبع لزوجها اذا اوفاهامهرها المعجل

ولا فلا تكون تبعاله والعبد فانه تبع لسيدته والجندي فانه تبع لاميره
وانما يكون تبعالا اميرا اذا كان يرتزق منه والمستاجر مع الاحير
اي من الاتباع الاحير مع المستاجر والتلميذ مع استاذة والمكره
على السفر المكره وكذا الاسير ثم اذ لم يعلم التابع بنية المستوع الإقامة
لا يلزمه الا تمام حتي يعلم كما في توجه الخطاب الشرعي وغزل الوكيل
ولو كان العبد مستركا بين مسافر ومقيم قيل يتم وقيل يقصر وقيل
ان بينهما مهايأة في الخدمة يقصر في نوبة المسافر ويتم في نوبة المقيم
ولو تزوج المسافر في بلدة لا يصير مقيما قوم خرجوا لطلب العدو او
لحاجة اخرى ولا يدرون اين يدركهم ما طلبوه فانهم اي القوم يتمون
الصلاة وان طالت المدة لانهم حاكم يكونون مسافرين اما في الرجوع
يقصرون لانهم ساروا مسافرين اذا كان بينهم وبين وطنهم مسافة
السفر قال في الفرار السلطان اذا سافر قصر الا اذا طاف في ولايته
من غير ان يقصد ما يصل اليه في مدة السفر فانه لا يكون مسافرا
وكذلك لو طلب العدو ولم يعلم اين يدركه فانه ايضا لا يكون مسافرا
وفي الرجوع يقصر اذا كان بينه وبين منزله مدة السفر انتهى ثم لما
فرغ من بيان صلاة المسافر شرع يبين فقال **فصل**
في بيان احكام صلاة الجمعة هي مستقاة من الاجتماع اما الاجتماع
الناس فيها اوجع خلق ادم فيها اوسع حوى فيها في الارض
وجمعها جمع وجمعات والمناسبة بينهما وبين ما قبلها ان في كليهما

سقوط شرط الصلاة واعلم ان لها شروط وجوب وشروط صحة
 الاداء الان بانتقال الاول يصح الاداء وتبعا الثاني لا يصح فاراد ان يبين
 شروط الاداء فقال شرط لصحتها المصروف لا تجوز في القرى لقول علي رضي
 لاجهته ولا تسيرني ولا فطر الا في مصر جامع وهو اي المصركل بلدة
 فيها سكك واسواق ولها اي البلدة رساتيق ووالي ينصف المظلوم
 من ظالم وعالم يرجع اليه في الحوادث وهو الاصح ذكره هذا التصحيح الربيعي
 وهذا قول ابي ح وفيه اقوال وروايات واختلاف كثير لا يحتمل هذا من
 رامة فعلية به وبالمطولات كالبحر فاختصرنا على الصحيح منها فاذا عرفت
 ذلك ظهر لك انه متى اخل شرط مما ذكرنا لا تصح الجمعة واذا توفرت
 الشروط صحت وتؤدي الجمعة في مصر مواضع كثير وهو قول ابي ح ومحمد وهو
 الاصح لان في الاجتماع من موضع واحد في مدينة كبيرة حرجا بينا وهو
 مدفوع وروي عن ابي ح انه لا يجوز الا في موضع واحد قال الحلبي وهو ظاهر
 الرواية وتؤدي في مصلي المصرواد وها في جميع اقليته اي المصير بمنزلة
 اي بمنزلة المصروف قتلوه كل ما اتصل به مما عدا لمصالحه لربط الدواب جمع
 العسكر والخروج للرمي ودفن الموتى وصلاته الجنازة ونحو ذلك قال في المضمرات
 تجب الجمعة على اهل القرية القريبة الذين يسمعون النداء على الصوت و
 هو الصحيح ومن شرط صحتها ايضا السلطان او من امره السلطان باقامة
 الجمعة وفي البدايع والمرأة والصبي تصح منها اقامة الجمعة لان المرأة
 لو كان سلطانا فامرت رجلا صالحا لامامة يصلي بهم الجمعة جاز لان المرأة

تصلح سلطانا او قاضية في الجملة فتصح اقامتها انتهى قال في النهر وفيه نظر
ولعل وجه النظر انه فهم من قوله فتصح اقامتها اي منها وهذا بعيد لانه
لا يتاتي ذلك مع قوله الا ان المرأة لو كانت سلطانا قامت رجل الخ وايضا
قالوا المرأة اذا كانت سلطانة يجوز بامرها اقامة الجمعة وقد يقال لعل صاحب
النهر ايضا انما نظر لان الامامة من باب الولاية مات والى المصر فجمع بهم خليفة
اي خليفة الميت او صاحب الشرط قال في الدر السطري واحده شرط
السلطان وهم نجبة اصحابه الذين يقدمهم علي سائر الجند وقال في الغرر الشرط
بفتح السين والراء بمعنى العلامة وهو الذي يقال له شحنة سمي به لانهم
جعلوا لانفسهم علامة يعرفون بها اوجع بهم القاضي خازن ذكره قاضي خان
لان امر العامة مفوض اليه ولا عبرة بنصب العامة الا اذا لم يوجد من ذكر
اي من خليفة الميت او صاحب الشرط او القاضي وجازت الجمعة بمضى
في الموسم للخليفة او امير الحجاز فقط ولا تجوز الجمعة بعرفات قطعا مطلقا
ولا تجوز بمضى في غير الموسم فانها لا تجوز ولا يصلى بها العبد العبد
بالاتفاق ايضا للاستغال فيه ما مور الحج كذا قاله الحلبي قال الجوهري
ومنى مقصور موضع بمكة مذكور صرف وقال العينى ينبغي ان لا يوصف
للعلمية والتانيث قلت قال العاكي اسما للبلاد والقبائل والكلم وحروف
الهمالك صرفها ومنعها ومبناها على المعنى الذي يقصده المتكلم فان
اراد ابا او حيا او مكانا او لفظا او حرفا صرف ذلك واما اذا اراد
قبيلة او بقعة او سورة او كلمة منع ذلك من الصرف ويمكن ان يكون

هذا التوقي بين قول الجوهري والعيني وسميت مني لوقوع الأقدار فيها
 على الهدايا وشرط صحتها أي الجمعة أيضا وقت الظهر لأنه عدم كان
 يصليها بعد الزوال وكان الخلفاء الراشدون ومن بعدهم من الأئمة قصار
 إجماعا منهم علي أن وقتها بعد الزوال وإذا كان وقتها وقت الظهر
 قبطل بمخروج أي إذا خرج وقت الظهر بطلت الجمعة حتى لو كان فيها
 بطلت وليس له أن يبنى الظهر عليها لاختلاف الصلاتين وشرط
 صحتها أيضا الخطبة قبلها لأنه علم لم يصلها بدونها
 فكانت شرطا إذا الصلاة هو الظهر وسقوطه هو بالجمعة خلاف الأصل
 وما ثبت علي خلاف القياس يراعى فيه جميع ما ورد به النص وهي
 أي الخطبة قبل الصلاة بعد دخول الوقت بحضرة جماعة ينبغي بهم
 وإن كانوا أصما أو نسا ما كذا في الزلعي بطهارة قائما وكفت تحميدة أو
 تهليلية أو تسبيحة لا طلاق قوله ^{ثاني} فاسمعوا لي ذكر الله وعن عثمان رضي
 أنه قال الحمد لله فارتج فتزل فصلي بحضور من الصحابة وقال أبو يوسف
 ومحمد لا بد من ذكر طويل يسمى خطبة وأقله قدر التسبيح وقال في الجوهري
 مقدارها مقدار سورة من طوال المفصل وقراءة ثلاث آيات قصار أو
 آية طويلة سنة عندنا وقال في النهي يخطب خطبتين مستملتين علي
 محمد بن نافع والثنا عليه والسهادتين والصلاة علي النبي عم وتختص الأولى
 بالوعظ المستمل علي الخوف والرجاء وقراءة سورة أو آية قال في المجتبى
 وتاركها مسي والثانية بالدعاء للمؤمنين والمؤمنات وأما

الادعاء للسلطان فيها ففي السراج انه غير مستحب وقد روي ان عطا
سيل عن ذلك فقال انما كانت الخطبة تذكيرا وهذا محدث ثم قال
وسن خطبتا يجلس بهما بهما ورد النقل المستفيض عنه عدم ولو
خطب خطبة واحدة ولم يجلس بهما او بغير طهارة او غير قائم جاز
لحصول المقصود وهو الذكر والوعظ الا انه يكره لمخالفة المتوارث و
يستحب اعادةها اذا كان جنباً كما ذانه قاله الربيعي ولا يفسدها الكلام
ولو خطب مضجعا اجزاء لحصول المقصود ولو سبقه الحدث بعد الفراغ
من الخطبة فذهب الى بيته وتوضا وجافضلي بهم جاز ولو تغذي
في بيته وجالم يجز ان يصلي بهم بما لم يعد الخطبة ولو سبقه الحدث
بعد الشروع في الصلاة فقدم رجلا ممن شهد الخطبة او لم يشهد
جاز ولو سبقه الحدث قبل الشروع في الصلاة فامر رجلا يصلي بهم
ان كان المأمور شهد الخطبة جاز ولا فلا بخلاف الاول والفرق انه
في الاول قد انعقدت الصلاة فلا يحتاج الى الخطبة في بقاها وهنا
لم ينعقد فصار كالامام نفسه اذا صلى بغير خطبة كذا في الجوهر
وشروط صحتها الجماعة وهم ثلاثة اي ادني الجماعة ثلاثة سوى الامام
وعن ابي يوسف اثنان سواء والاصح قول ابي يوسف كذا قاله مسكين
رجال فلا ينعقد بالصبيان عقلا فلا تصح بالمجانين سواء كانوا
اي الجماعة احراراً او عبيداً او مسافرين او مقربين او مرضي اي تصح
من هؤلاء ولهم ان يوافقها لان المدار على صحتها وان كانت لا تجب

على غير المقيم ومن في معناه وكذا انصح من الاميين او الخراسا
 اذا خطب غيرها اي يشترط في صحة الصلاة من الامي والاخرس
 ان يخطب غيرها ويتعقد بهم ولهذا صلحوا للامامة فيها بمن هو
 مثله بعد ما خطب غيرهم فان نفروا قبل سجوده يعني اذا احرام
 الامام والقوم ثم نفروا قبل ان يسجد الامام بطلت الجمعة قال
 ابو يوسف ومحمد لا تبطل ولو نفروا بعد السجود لا تبطل الا على قول
 زفر ولا يعتبر بقا النساء والصبيان ولا بما دون الثلاث من
 الرجال لانها لا تنعقد بهم بخلاف من تنعقد منهم كالعبيد والمرضى
 كما تقدم وشرط صحتها ان ياذن الامام للناس اذنا عاما حتي
 لو غلق باب قصره وصلى باصحابه لم يجز لانها اي الجمعة من
 من شعائر الاسلام وخصايص الدين الظاهرة فيجب اقامتها
 على سبيل الاستظهار وان فتح باب قصره واذن للناس بالدخول
 فيه يجوز ويكره لانه لم يقض حق المسجد الجامع ثم لما فرغ من شروط
 الجواز وهي في غير المصلي شرع في بيان شروط الوجوب وهي في
 المصلي فقال وشرط وجوبها الإقامة فلا تجب على المريض و
 المصلي والذكورة فلا تجب على الانثى والصحة فلا تجب على المريض والمرضى
 كالمريض ان ضاع المرض بذهابه عنه في الاصح والحرية فلا تجب على العبد
 اتفاقا واختلفوا في المكاتب والعبد الماذون والعبد الذي
 حضريه بالجامع لحفظ دابة مولاه وامكنة الادام غير ان يخل

بالحفظ ذكره الزيلعي وقال الحدادي الصحيح انه يجب على المكاتب
ومعتق البعض دون العبد الماذون له في الجمعة والبلوغ فلا تجب
على الصبي والعقل فلا تجب على المجنون وسلامة العينين و
الرجلين فلا تجب على الاعمي مطلقا سوا كان له قائد او لا وعندهما
اذا وجد قائد يلزمه وانما قال سلامة العينين واراد به الواحد لمناسبة
قوله والرجلين لان فاقد احدهما تجب عليه الجمعة وفاقدهما لا تجب
عليه ومن لا جمعة عليه ان اداها جاز عن فرض الوقت لان السقوط
لاجله تخفيف فاذا تحمله جاز عن فرض الوقت كالمسافر اذا صام
والذي لا جمعة عليه كالمرضى والمسافر والمرأة والعبد والمختفى من
السلطان الظالم ومن لا يقدر على المشي كالمفلوج والمعقد ومقطوع
الرجل والشيخ الفاني والاعمى على قول ابي حنيفة كما تقدم ومن لا عذر
له لو صلى الظهر قبلها كره لما في ذلك من الاخلال الا ان الفرض هو
الظهر لقدرته عليه دون الجمعة لتوقفها على شرايط لا تقوية
وحده والتكليف يعتمد الوسع ولهذا الوفاة الجمعة صلى الظهر
في الوقت وبعد خروج الوقت يقضي بنية الظهر لما علمت ان فرض
الوقت هو الظهر ولهذا الوتر فرض الوقت فيها يصير سارعا في
الظهر ولو تذكر فائتة عليه وكان لو استغل بالقضا تقوية الجمعة
دون الظهر فانه يقضى ويصلى الظهر بعده عندهم خلافا للزفر فان فرض
الوقت عنده الجمعة كذا في الزيلعي فان ادلى الظهر ثم ندم واراد ان

يحضرها فيسعي إليها بطل أي فان سعي إلى الجمعة بعد ما صلى
 الظهر بطل ظهره هذا اذا كان الامام في الصلاة بحيث يمكنه ان
 يدركها اولم يشرع فيها بعد واقامها الامام بعد السعي واما
 اذا كان قد فرغ منها او سعيه مقارنا لفراغه او لم يسهل بقومها
 الامام لعذر او لغيره فلا يبطل والمعتبر في ذلك الانفصال
 عن داره حتي لا يبطله قبله علي المختار ولو كان الامام في الجمعة
 وقت الانفصال ولكنه لا يمكنه ان يدركها بعد المسافة لا يبطل
 عند العراقيين وتبطل عند مشايخ بلخ وقال ابو يوسف ومحمد
 لا يبطل ظهره حتي يدخل مع الامام لها ان السعي إلى الجمعة
 دون الظهر فلا يبطل به الظهر والجمعة فوقه فيبطل بها ولا يحر
 ان السعي إلى الجمعة من خصايصها فيعطي له حكمها بخلاف
 ما بعد الفراغ منها لانه ليس بسعي إليها وبخلاف ما اذا صلى
 الظهر في الجامع ولم يصل الجمعة مع الامام حيث لا يبطل ظهره لانه
 لم يرغب في الجمعة ولا فرق في هذا بين المعذور وغيره حتي لو صلى
 المريض ونحوه الظهر في منزله ثم اسعي إلى الجمعة بطل ظهره علي
 الاختلاف الذي تقدم لانه بالالتزام يلحق بالصحيح كذا في الزيلعي
 وكره للمعذور والمسجون اذا اظهر الجماعة في المصلا ان ذلك
 يؤدي إلى تقليل الجماعة في الجامع ومعارضه علي وجه المخالفة
 بخلاف اهل السواد لانهم لا جمعة عليهم فلا يقضي الي التقليل ولا

الى المعارضة وسواء كان الاداء قبل الجمعة او بعدها ويجب السعي و
ترك البيع بلاذان الاول لقوله تعالى اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة
فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع والمراد به الاذان الذي يقع بعد
الزوال على الاصح واذا خرج الامام من المحبرة كما قاله مسكين
وقال الزيلعي واذا خرج الامام اي صعد على المنبر فلا صلاة
ولا كلام الى تمام الصلاة وسواء كان الكلام ذكرا او استغفارا او
غيرها وقال بعضهم ان كان معه متعلقا بامور الآخرة لا يكره كفي
الجمعة وغيرها واذا جلس الخطيب على المنبر اذن بين يديه واقم
بعد تمام الخطبة قال في الغرر لا يستخلف الامام للخطبة اصلا ولا
للصلاة ابتدا بل يجوز بعد ما حدث الامام الا اذا اذن السلطان
فله الاستخلاف وهذا معني ما قال في الهداية في كتاب ادب القاضي
بمخلاف المأمور باقامة الجمعة حيث يستخلف لانه على شرف القوام
لتوقته فكان الامر به اذنا بالاستخلاف لكن انما يجوز ذلك اذا كان
الغير سمع الخطبة لانها من شرائط افتتاح الصلاة انتهى مخلصا
قال صاحب البحر في هذه المسئلة استخلاف الامام انما يجوز
اذا كان معذورا بعذر يسغله عن اقامة الجمعة في وقتها واما اذا
لم يكن معذورا اصلا او كان لكن يمكن ازالة عذره واقامة الجمعة
قبل خروج الوقت فلا يجوز الاستخلاف بنا على ان الاصل عدم الاستخلاف
وجواز بلاذن عبارة او دلالة وقد وقفت على فساد ما يفعل

الامة في زماننا حيث يحضرون الجامع بلا عذر ويستخلفون الغير في
 اقامة الجمعة ثم قال في النهاية الجمعة ثم قال فيها ايضا بقي هناك فبقية
 وهي ان اقامة الجمعة عبارة عن امرين الخطبة والصلاة والموقوف
 على الاذن الخطبة لا الصلاة اذ لا حاجة في الصلاة للاذن ويدل عليه
 ان الامام اذا سبقه حدث بعد الفراغ من الخطبة فامر رجلا باقامة
 الجمعة والمأمور ممن قد شهد الخطبة جاز ووجه الدلالة ظاهر والاصح
 انه يجوز مطلقا لما في التتوير انتهى خطب صبي باذن السلطان وصلي
 بالغ جاز كذا في الخلاصة ولا بأس بالسفر يومها اذا خرج من عمران
 المصر قبل خروج الوقت اي وقت الظهر لان الجمعة انما تجب في اخر
 الوقت وهو مسافر فيه القروي اذا دخل الجمعة المصر يوم الجمعة ان نوي
 ان يمكث فيه يوم الجمعة تلزمه الجمعة وان نوي ان يخرج في ذلك اليوم
 قبل الوقت او بعده لا جمعة عليه لانه صار في الاول كواحد من اهل المصر
 في ذلك اليوم وفي الثاني لم يصبر من اهله واذا قدم المسافر المصر يوم
 الجمعة لا يلزمه الجمعة ما لم ينو اقامة خمسة عشرة يوما قاله قاضي خان
 كل بلدة فتحت بالسيف يخطب خطيبها على منبرها بالسيف يرتفع
 انها فتحت بالسيف فاذا رجعت عن الاسلام فذلك باق في ايدي الناس
 المسلمين بقا لكونكم حتي ترجعوا الي الاسلام وكل بلدة فتحت اسلام
 اهلها طوعا يخطب الخطيب على منبرها بالسيف فالمدينة اي مدينة
 النبي عم فتحت بلا سيف ومكة سرورها السيف فتحت بالسيف كذا في

36
السارخانية ومن ادركها اي الجمعة في التشهد او في سجود السهو اتم
جمعة عندها وعند محمد ان ادرك اكثر الركعة الثانية مع الامام اتم
جمعة وان ادرك اقلها اتم ظهر او هي جمعة من وجه وظهر من وجه
عنده ولا وجه لهذا لانها مختلفان لا ينبغي احدهما على تحريمه الاخرى
ولهذا لو خرج الوقت وهو في الجمعة لا يجوز له بنا الظاهر عليها وفي الظهيرة
مغزنا الى المنتهى مسافر ادرك الامام يوم الجمعة في التشهد يصلي اربعاً
بالتكبير الذي دخل به انتهى وهو مخصص لما في القنوت مقتضى لما اذا
كانت الجمعة واجبة على المسبوق اما اذا لم تكن واجبة عليه فانه يتيمها
ظهر كذا في البحر ثم لما فرغ من بيان الجمعة شرع يبين فقال **فصل**
في بيان احكام صلاة العيد والمناسبة بينهما ان الجمعة عيد لقوله دم
لكل مومن في كل شهر اربعة اعياد او خمسة وسمي عيد لان الله تعالى اجري
فيه عوايد بربه واحسانه الى عباده وقيل لان السرور يعود بعده و
قيل لان الناس يعودون فيه الى العمل مراراً كذا في الجوهره تجب صلاتها
اي العيدين على من تجب عليه الجمعة بشرائطها ووجوبها رواية
عن ابي ح وهو الأصح وما نقل عن محمد انه قال عيدان اجتماع في يوم
واحد فالاول سنة والثاني فريضة مؤول بان وجوبه ثبت بالسنة و
اما الخطبة فانها ليست من شرائط العيدين بل سنة وهي تخالف
خطبة الجمعة فان الجمعة لا تصح بدونها بخلاف العيد ولو قدمها على
العيد جاز ولا تعاد الخطبة بعد الصلاة كذا في العناية وانما يستأن

المصنف الخطبة كغيره وان كان الاولى استثنائها لسهرتها وعدم
 خفائها ومن لا تجب عليه الجمعة لا تجب عليه صلاة العيد المملوك
 فانها تجب عليه اذا اذن له مولاه وتقدم صلاة الجنازة على الخطبة
 كذا في القنية وندب يوم الفطر ان ياكل قبل الصلاة ثم ان تيسر والا
 فسيأكلواظهار الضيافة الله تعالى وندب ان يغتسل ويستاك
 ويتطيب ويلبس احسن ثيابه لانه عم كان يفعل كذلك ولانه يوم يطلب
 فيه ابد الرزقة واظهار النعمة وندب ان يودي صدقة الفطر قبل التوجه
 الى المصلي لانه عم امر بركاة الفطر ان تودي قبل خروج الناس الى
 الصلاة ولانه عم قال من اداها قبل الصلاة فهي ركاة مقبولة ومن
 اداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات وان المستحب ان
 ياكل قبل الخروج الى المصلي فيقدم الى الفقير ليأكل قبله فيفرغ قلبه
 للصلاة ثم يتوجه بالرفع لا بالصوف ليلا يتوهم انه من المندوبات وانما
 هو واجب ولاجل ذلك اتى المصنف بأسلوب اخر وهو العطف بهم
 اي ثم يتوجه الى المصلي غير مكبر جهرا في طريقه وهذا عند ابي ح
 وقال ابو يوسف ومحمد يكبر في الطريق المصلي جهرا لقوله تعالى ولتكبروا
 الله على ما هداكم قال اكثرهم هو التكبير في طريق المصلي وكان بن
 عمر ربه يرفع صوته بالتكبير وهو مروي عن علي ربه ولا يبيح
 قوله تعالى واذكركم ربك في أنفسكم تضرعوا وقال عم افضل الذكر الخفي
 ولان الاصل في السنا الا خفا لما خصه الشرع كيوم الاضحى وروي

عن ابن عباس رضي الله عنهما سمع الناس يكبرون فقال لقائده أكبر الامام
قيل لا قال افحن الناس ادر كنا مثل هذا اليوم مع النبي دم فما احد
يكبر قبل الامام وسيل النخعي عن ذلك فقال ذلك تكبير الحاكم و
قال ابو جعفر لا ينبغي ان تمنع العامة عن ذلك لقلة رغبتهم في الخيرات
ذكره الرلي ولا يتنفل قبل صلاة العيد في التسفل في المصلي قبل صلاة
العيد مكره اتفاقا واختلفوا في البيت قبل الصلاة وبعد ها في المصلي
ايضا وعامة منهم على الكراهة قبل الصلاة مطلقا وبعد ها في المصلي وغيره
وهو الاصح كذا في النهر لما روي انه عم خرج يوم الاضحي فصلي ركعتين
ولم يصل قبلها ولا بعدها ووقفها اي اول وقت صلاة العيد الفطر
من ارتفاع الشمس واخر وقتها الي وقت الزوال لانه عم كان يصلي العيد
والشمس على قدر رمح او رمحين ويصلي الامام بالناس وركعتين مشيا
اي قائلا سبحانك اللهم ومحمدك الخ قبل تكبيرات الزوايد ثلاث تكبيرات
في كل ركعة ويوالي بين القرائتين وكيفية اي كيفية ذلك الفعل اي الصلاة
ان يكبر للافتتاح ثم يستفتح اي يقرأ دعا الافتتاح وهو الشاء ثم يكبر ثلاثا
وجوبا يرفع يديه في كل مرة اي يسن ان يرفع يديه في كل تكبيرة من تكبيرات
الزوايد ثم يقرأ اي يقرأ الفاتحة والسورة بعد الثلاث تكبيرات وجوبا
ثم يكبر للركوع فيركع ويسجد فاذا قام ~~الى السجود~~ الى الركعة الثانية يقرأ
الفاتحة والسورة وجوبا ثم بعد فراغه من القراءة يكبر ثلاثا يرفع يديه ايضا
وقد تم تكبيرات الزوايد ثم يكبر للركوع وهذا واجب ايضا حتي لو تركه

يسجد للسجود واما تكبير ركوع الركعة الاولى فانه سنة لا يجب بتركه شيء و
انما كان تكبير ركوع الركعة الثانية واجبا لمجاورة التكبير الواجب
وهو تكبير الزوايد ثم يخطب الامام بعد الصلاة خطبتين لانه عم فعل
كذلك بخلاف الخطبة الجمعة فان الخطبة فيها قبل الصلاة لانها شرط
فيها والشرط مقدم يعلم الناس فيها احكام صدقة الفطر لانها
شرعت لاجله فان قيل قد سبق ان المندوب اذا الفطرة قبل الخروج
الي المصلي واداهها قبل العلم بحال والخطبة ليست الا بعد الخروج
اليها فبين الكلامين تناف لا تنافي جواز تأخيرها عن الخروج وجاز
ان لا بعض الخارجين كيفية ادائها فبيد التا التعليم لا بالنظر
اليهم ولو خطب قبل الصلاة جاز وترك الفضيلة وروي مسلم عن
طارق بن شهاب قال اول من بدا بالخطبة يوم العيد قبل الصلاة
مروان فقال اليه رجل فقال الصلاة قبل الخطبة فقال فقد ترك
ما هنالك فقال ابو سعيد ما هذا فقد قضى عليه سمعت رسول الله
يقول من راي منكم منكرا فليغيره بيده فان يستطع فبلسانه فان لم
يستطع فبقلبه وذلك اضعف الايمان رواه احمد ومسلم واصحاب
الاربعة كذا في حاشية العلقمي ولا تعاد اي لو خطب قبل صلاة العيد
ترك الفضيلة ولا تعاد الخطبة وتؤخر هذه الصلاة اي صلاة عيد
الفطر بعد ريان غم الهلال او شهد واعند الامام بعد الزوال او قبله
فتؤخر صلاة العيد الي الغد فقط ولا تؤخر الي بعد الغد لان الاصل

فيها ان لا تقضي كالجمعة الا ان تركناه بمارويناه من تأخيره عدم الي
الغد ولم يرو تأخيره الي ما بعد الغد فيبقى على الاصل والاحكام المذكورة
في الفطر هي احكام الاضحية لكن هنا اي في عيد الاضحية يؤخر الاكل استحبابا
استحبابا اي الي بعد الصلاة وفي الفطر بعدم الاكل وهنا يكبر في الطريق
جهرا وقد تقدم ان في الفطر يكبر سرا وتؤخر صلاة عيد النحر بعد رالي
ثلاثة ايام بلا كراهة وبلا عذر يكرهه لانها موقفة بوقت الاضحية فحوز
مادام وقتها باقيا ولا تقضي بعد خروجه اي الوقت ولا تقضي ان
فانت مع الامام ايضا ويستحب تعجيل صلاة العيد الاضحية وتأخير
صلاة الفطر ويعلم الناس في الخطبة هنا اي في خطبة الاضحية احكام
الاضحية من حيث انها تجب على الغني لا على الفقير الي اخر الاحكام
التي تطلب فيها سرعا لانها لتعلم احكام الوقت ويعلم الناس
تكبير الشريق وهو عقيب الصلوات المفروضة وهو اي تكبير الشريق
واجب لقوله تعالى واذكروا الله في ايام معدودات والشريق في اللغة
تقديم اللحم وعن الخليل هو التكبير فلاضافة للبيان فقيل التسمية
بتكبير الشريق وقعت علي قولها لان شيئا من التكبير يقع في ايام
الشريق وهي الثلاثة بعد ايام النحر واما يوم العيد ويومان
بعده فالاول من الاربعة نحر بلا شريق والرابع شريق بلا نحر والاثان
نحر وشريق كذا في الغرر وابتدأوه اي تكبير الشريق عقب صلاة
فجر يوم عرفة وانتهواوه الي ثمان صلوات وهو عصر يوم النحر عند

ابي ح مزة اي عدد وما هيته وهو ان يقول اسد اكبر اسد اكبر
 لا اله الا الله واسد اكبر وسد الحمد كذا في الغر وقال الرليعي اسد اكبر
 اسد اكبر وسد الحمد مرتين واصل ذلك كما ذكر الفقهاء انه ما تور عن
 الخليل دم وهو ما روي ان جبريل دم لما جابا القران اي فدا اسماعيل دم
 خاف العجلة على ابراهيم دم ان يذبح اسماعيل دم فقال اي جبريل دم
 اسد اكبر اسد اكبر فلما رآه الخليل دم قال لا اله الا الله واسد اكبر فلما
 علم اسماعيل دم بالقد قال اسد اكبر وسد الحمد كذا في الغر ونقله صاحب
 البحر عن غايه البيان وقال الحلبي تهليل قبله تكبيرتان وبعد
 تكبيرتان وقد صرحوا بان الذبح اسماعيل دم وفيه اختلاف بين السلف
 والخلف فطائفة قالوا به وطائفة قالوا بانه اسحاق دم والخنفه ما
 يكون الى الاول ولا يجب التكبير على المصلي الا بشرط اقامه فلا يجب
 على المسافر ومصر فلا يجب على اهل القرى ومكتوبه فلا يجب على
 مصلي العيد والنوافل وجماعة مستحبه فلا يجب التكبير على جماعة
 النساء اذ لم يكن معهن رجل وعندها اي ابي يوسف ومحمد التكبير
 اخره الى عصر اخر ايام التشريق وهو اليوم الخامس من يوم عرفة وهو
 اليوم الثالث عشر من ذي الحجة وقد علمت ان اول التكبير متفق عليه
 وانما الخلاف في اخره وعليه اي وعلى قول صاحبين العمل الان وهو
 مذهب الشافعي ولا يتركه المومم التكبير وان تركه الامام لانه يودي
 بعد الصلاة لافيهما بخلاف سجود السهو لانه يودي في الصلاة فلا يودي

خارجها اذا تركه الامام ويكبر المسبوق عقب ما يقضي اي قضا
ما فاته لانه مقدر تحريمه لكنه لا يكبر مع الامام بل عقب ما سبق به ولو
ترك الصلاة قبل ايام التشريق فتذكرها في ايام التشريق او تركها
في ايام التشريق وقد تذكرها بعدها او تركها في ايام التشريق في العام
الماضي وتذكرها في ايام التشريق في هذا العام وجب عليه القضاء في جميع
ذلك بغير تكبير ولو تركها في اول ايام التشريق فتذكرها في اخر ايام
التشريق في تلك السنة فانه يقضيها مع التكبير كذا في الجوهرة نفس
الامام التكبير وتذكره يكبر ما لم يخرج من المسجد فاذا خرج من المسجد
فان محله وكل ما يمنع بنا الصلاة يفوت التكبير وما لم يمنع فلا ولا
يسجد الامام للمسهو في الجمعة والعيد ينكبلا يقع الناس في الفتنة
كذا في المرغيناني وغيره من المطولات وتنبه الناس انفسهم باهل
عرفة قبل ليس بمندوب ولا مكروه وقيل مكروه وهو الظاهر قال الحلبي
ثم لما فرغ من بيان صلاة العيدين شرع يبين فقال **فصل** في بيان
احكام صلاة الكسوف هذا من قبيل اضافة الشيء الى سببه ومناسبتها
للعيدين من حيث الاداء بالنهار بالجماعة بغير اذان ولا اقامة الا ان
العيد لما ناكذت فيه قوة السنة قدم والكسوف للشمس والخسوف
للقمر وقد يستعمل كل منهما في الاخر وهما في اللغة النقصان وقيل الكسوف
ذهاب الضوء والخسوف ذهاب الدائرة كذا في الجوهرة امام الجمعة او
من امره السلطان ان يصليها يصلي بالناس ركعتين كالنفل اي كهنية

وهذا محله اذا حصل في غير الاوقات المكروهة كما في الحدادي للنهي
عن التنفل في الوقت المكروه وقوله امام الجمعة فيه اشارة الى انه لا بد من
شرايطها بط الجمعة وهو كذلك الا الخطبة فانه لا خطبة في صلاة الكسوف
لا اذان ولا اقامة ولا جهر لقوله عم صلاة النهار عجا ذكره الربيعي ولا
خطبة لما صح انه عم امر بالصلاة ولم يامر بالخطبة ولو كانت مشروعة
لبينها وقد قال عم ان الشمس والقمر ايتان من ايات الله لا ينكسفان
لموت احد ولا حياة فاذا رايتم ذلك فادعوا وكبروا وصلوا وتصدقوا
وانما قال عم لا ينكسفان كما في حديث المغيرة بن شعبه ليرد هم عن قولهم
ان الشمس كسفت لموت ابراهيم بن النبي عم وبركوع في كل ركعة ويطول
الامام القراءة فيهما اي في الركعتين لانه عم قرأ في القرآن الاولي بقدر سورة البقرة
وفي الثانية بقدر سورة آل عمران ويجوز تطويل القراءة وتخفيف الدعاء
بالعكس فاذا اخف احدهما طول الاخر ان المستحب ان يبقى على الخشوع
والخوف الى انجلا الشمس فاي ذلك فعل فقد وجد وبعدها اي بعد صلاة
الركعتين يدعوا حتى ينجلي الشمس وان لم يحضر الامام ولا مؤوره اي وان لم
يحضر الامام ولا مامور السلطان صلوا فرادي كالكسوف للقمر لتعذر الاجتماع
ليلا وكذلك يصلون فرادي اذا حصل الريح الشديد والفرع والظلمة الهائلة
وتسقط صلاة الكسوف بغروبها الشمس كما سفة لعدم الفائدة في ذلك
لا يتساح وقتها اي الشمس بوجود الليل وتسقط صلاة خسوف القمر
بطلوع الشمس لما علمت ولا تنسخ وقته بوجود النهار وقاية القمر ان يلون

الثمار وفائدة الشمس تنصح الثمار لئلا راواي وكذلك تسقط صلاة
المحسوف بغروبها أي القمر كما سفل لأنه قد يغيب آخر الليل مثلا وفي سقوط
الصلاة بطلوع الفجر قولان وإن اجتمع الكسوف والجنابة بدأ بالجنابة
لأنها فرض ويخشى على الميت التعير **فصل** في بيان أحكام صلاة
الاستسقاء هو طلب السقيا بضم السين وهو المطر يقال سقاه وسقاه
وقال تعالى وسقاهم من ربه ثم شرابا طهورا قال تعالى واسقيناكم ماء فراتا
ومناسبة الكسوف لأنها تضرع في حلال الخوف والأصل فيه قوله تعالى
فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا له أي
للاستسقاء صلاة لا بجماعة ولا خطبة بل هودعا واستغفار لما نزلنا
من قوله تعالى فقلت استغفروا ربكم الآية فعاقب نزول الغيث بالاستغفار حيث
جعله سببا للإرسال السماوي الغيث ولا يقلب الإمام فيه رواه وقال
محمد يقلب فيه رواه دون القوم وعن أبي يوسف روايان وحقيقة
قلبه أن كان مربعا أن يجعل أعلاه أسفله وإن كان مدورا أي جبهة
يجعل الأيمن أيسر والأيسر أيمن ولا يحضر ذي لأن الخروج لاستئصال
الرحمة وإنما ينزل عليهم العذاب واللعنة فلا يجوز إخراجهم عند
طلب الرحمة وأيضا الناس إنما يخرجون للدعا وما دعا الكافرين إلا
في ضلال وقد أمرهم بنبيهم وقال أنا بؤي من كل مسلم مع مشرك
كذا في الجوهرة ويخرجون ثلاثة أيام متتابعات لأنها ضربت لأبلا الأعداء
ويخرجون مشاة في ثياب خلق غسيلة أو مرقعة منذ للين خاشعين

سدينا كسي روستهم ويقدمون الصدقة في كل يوم قبل خروجهم
 وقيل الصلاة فيه لما روي مسلم عن انس ان رجلا دخل المسجد يوم
 الجمعة من باب كان نحو دار القضاء ورسول الله عم قائم يخطب الناس
 فاستقبل رسول الله مديه ثم قال اللهم اغثنا اللهم اغثنا الحديث
 فقد استسقى القوم رسول الله ولم يصل له وثبت ان عمر استسقى
 ولم يصل ولو كانت سنة لما تركها لانه كان اشد الناس اتباعا لسنة
 رسول الله ولم يزل استسقا من خصايص هذه الامة بدليل ان
 سليمان بن داود عم استسقى ويستسقون بالضعفا والشيخوخ
 والصبيان الحديث لولا صبيان رضع وبهايم رضع وعباد الله الركع
 لصب عليهم العذاب صبا **فصل** في بيان احكام صلاة
 الخوف هذا من قبيل اصنافه التي الى شرطه والمناسبة بين الفصلين
 ظاهرة ان اشد الخوف من عدو او سبع حاضرين انما قال ذلك لان
 مجرد الخوف لا يبيح صلاة الخوف بل لا بد من قرب العدو وحقبة حتي
 لو كان العدو بعيدا منهم او راوا اسوادا او غبارا فصلوا صلاة الخوف
 فظهر بخلاف ذلك لم يخرج صلاتهم فاداراد الصلاة جعل الامام طائفة
 من الطائفة التي قسمها طائفتين بازا المخوف بحيث يلحقهم اذا هم
 وصلي بهم ركعة واحدة لو مسافرا او في الجمعة او في العيدين وصلي اي
 الامام بالطائفة الاولى ركعتين لو مقبلا في غير السني انما قال ذلك
 ليتناول صلاة المغرب فان حكمها حكم الراعي في كونه يصلي بالاولي

ركعتين ومضوا الى المحوف وجاءت الطائفة الاخرى التي بارزوا المحوف وصلي بهم
ما بقي وهو ركعة او ركعتان اي صلي بهم الامام ركعة في السفر او ركعتين
في الحضر كما علم وسلم الامام وحده وذهبوا اي الطائفة التي صلي بهم ما بقي
الى المحوف وجاءت الطائفة الاولى وانما وصلاتهم بلا قراءة لانهم خلف الامام
حكما وسلموا وذهبوا الى المحوف ثم جاءت الطائفة الاخرى وهي التي صلي بهم
ما بقي وانما وصلاتهم بقراءة لانهم مسبوقون فيقرؤون فيما سبقوا به و
تشهدوا وسلموا قال في العناية صلاة الخوف على هذا الوجه المذكور في الكتاب
قيل انما يحتاج اليها اذا تنازع القوم في الصلاة خلف الامام فقال طائفة
منهم نحن نصلي معك واما اذا لم يتنازع فالأفضل ان يصلي الامام بطائفة
تمام الصلاة ويرسلهم الى وجه العدو ويامر رجلا من الطائفة التي كانت
بارز العدو ان يصلي بهم تمام صلاتهم انتهى وان استند الخوف صلوا فرادى
ركبانا بلا يما الى اي جهة قدر والقوله نعم فان خفتم فرجلا او ركبانا او
التوجه الى القبلة يسقط للضرورة ولا يجوز جماعة لعدم الاتحاد في المكان
الا اذا كان ركبنا مع الامام على دابة واحدة ولا يجوز ركبنا في المصرا ان الطوع
لا يجوز فيه فكذا الفرض للضرورة ولا ما شيا في غير المصرا ان المشي عمل كبير
مفسد للصلاة كذا في الزلعي وتفسد بالقتال والمشى لان كلامهما عمل كبير
ولو صلي الامام الراعي بكل جماعة ركعة بطلت صلاة الطائفة الاولى لانصرافها
في غير محلها وكذا بطلت صلاة الطائفة الثالثة فقط وصلاة الاخرين
صححة وهما من صلي بهما الركعة الثانية والرابعة لانصرافهما في محل الانصراف

ويصلي الإمام في المغرب بالطائفة الأولى ركعتين وبالثانية ركعة ولو
 عكس تعسده صلاة كل من الفريقين لما علمت مما تقدم في الانصراف
فصل بيان أحكام صلاة الجنائز هذا من باب إضافة الشيء إلى
 سببه اذ الوجوب بحضور الجنازة والجنائز جمع جنازه وهو يفتح الجيم اسم
 للميت ويكسرهما اسم للنفس والسرير ووجه المناسبة ان الخوف قد يفضي
 إلى الموت ولما فرغ من بيان الصلوات في حال الحياة شرع في بيان الصلاة في
 حال الممات وجه المحضر القبلة على شقه الأيمن اعتبارا بحال الوضع في
 القبر وجاز الاستلقاء ورفع راسه قليلا بوسادة ونحوها ليصير وجهه
 إلى القبلة لا إلى السماء عند قدماء إلى القبلة لانه يسير لخروج الروح والأول
 وهو التوجه إلى شقه الأيمن هو السنة وعلامات احتضاره ان يسترخي
 قدماء فلا تنصبان ويتعرج انفه وينخسف صدغاه وتمتد جلدة الخصية
 لان الخصية تعلق بالموت وتبدلي جلدها وانما توجه إلى القبلة لما روي
 عن ابي قتادة ان النبي عم حين قدم المدينة سال عن البراء بن معمر رضي
 فقالوا توفي واوصي ان توجه إلى القبلة احضر فقال عم اصاب الفطرة الحمد
 ذكره الربيعي مع زيادة فاقصرت علي ما هو المطلوب وبكره عمي الموت لقوله وم
 لا يمتني أحدكم الموت لصيق نزل به فان كان لا بد متمنيا فليقل اللهم احيني
 مادامت الحياة خيرا لي وتوفني مادامت اذ كانت الوفاة خيرا لي كذا في
 الجوهرة وتذكر عند الشهادة ولا يومر بها لقوله وم لقنوا موتاكم شهادة ان
 لا اله الا الله والمراد به من قرب بالموت وقال وم من كان اخر كلامه لا اله الا الله

دخل الجنة ولأنه موضع يتعرض فيه الشيطان لافساد اعتقاده فيحتاج
إلى مذكر ومنبه على التوحيد وأما التلقين بعد الدفن فيقول يا فلان
بن فلانة اذكر دينك الذي كنت عليه فقل رضىت بإسديا وبالإسلام
ديننا وبمحمد نبيا فقل يا رسول الله إن لم يعرف أمه فقال ينسبه إلى حوي
كذا قاله جلال الدين الخبازي في حواشي الهداية وهو إى التلقين واجب على
أخوانه وخلاته كذا قاله مسكين وفي شرح الطحاوي وعلي صدقائه قال في
البحر لو خرج من الميت كلمات توجب الكفر لا يحكم بكفره ويعامله موثق المسلمين
أنتهى وقال واختلف هل يزول عقل الميت بعد الموت أو قبله قال بعضهم
يزول عقله قبل الموت وقال بعضهم بعد الموت فإن مات شدا لحياه وشدا
وغمض عيناه بذلك جري التوارث وإن فيه تحسينه إذ لو ترك على حاله
لبقى قطيع المنظر واليوم من دخول الهوام في جوفه والماعند غسله
ويقول واضعه بسم الله وعلي ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم سر
عليه أمره وسهل ما بعده واسعد بليقائك وأجعل ما خرج إليه خيرا
مما خرج عنه ذكره الريلعي ووضع علي سرير منجى منخر و تراى بدار الحجر
علي جوانبه ثلاثا أو خمسا أو سبعا كذا قاله مسكين قال الريلعي لا يزداد علي
خمس لكن صرح المال وغيره أنه يفعل سبعا كما قاله مسكين ككفنه أي
سريره منجى و تراى كما يحجر كفنه وتراى لقوله عم إن الله وتر يحب الوتر وفي التجر
تعظم الميت وأزاله الرايحة الكريهة قال في الغاية يفعل هذا إذا أرادوا
غسله أخفا للرايحة الكريهة وقال فيها يوضع علي بطنه حديد البلاستيقي

وهو مروي عن الشعبي وبكره القرآن حتى يغسل ولا بأس بإعلام الناس
 بموته لتحصيل الثواب بكثرة المصلين والمستقرين ومحرض الناس على الخير
 ويجرد ويستتر عورته الغليظة في ظاهر الرواية قاله مسكين والغزوان سترها
 واجب والنظر إليها حرام كعورة الحى قال الزبلى ويستتر ما بين سرته
 الى تحت ركبته ويسد الأزار عليه هو الصحيح كما في حالة الحياة ولقوله هم
 لا تنظر لفخذي ولا ميت انتهى وبوضا بلا مضمة واستنشق لتعذر
 الحج والخراج ومخالف الميت الجنب فيها وفي غسل اليد فان الجنب يبدأ
 بغسل يديه ولا كذلك الميت ولا يورخ غسل رجله كالجنب ويمسح برأس
 الميت على الصحيح والصبي الذي لا يعقل لا يوضا كما في الزبلى و
 يصب عليه ما مغلي بسدر وهو ورق النبق وحرص وهو الأسنان
 والأفاما الخالص لحصول اصل المقصود اذا الأسنان ونحوه لزيادة
 التظيف وهو متعذر وح يغسل رأسه ولحيته بالخطمي وهو ثوب
 طيب الرائحة لانه ابلغ في استخراج الوسخ وان لم يكن فالصابون ونحوه
 لانه يعمل عمله هذا اذا كان في رأسه شعر اعتبارا بحالة الحياة ويضع
 الميت على يساره لكن البدأة بجانب اليمن يمينا فيغسل حتى يصل الماء
 الى ما يلي التحت منه اي الميت ثم يضع على يمينه كذلك اي يغسل حتى
 يصل الى ما تحته يلى التحت منه ثم يجلس الميت مسندا اليه اي الفاسل
 الى نفسه بطنه رقيقا ليسيل ما بقي منه في المخرج وما خرج منه اي
 من الميت غسله تنظيفا واختلفوا في انجابه فعند أبي حنيفة

مثل الحي ولا يمس عورتها لان مس العورة حرام ولكن يلف خرقة على يده
فيغسل حتى يطهر الموضع وقال ابو يوسف لا ينبغي لان المسكة قد زالت فلو
نجي رعايزداد الاسترخاء فتخرج نجاسة اخرى فيكتفي بوصول الماء اليه
ولا يبيح ان موضع الاستنجاء يخلوا عن نجاسة فلا من ازالها اعتبارا
بحالة الحياة ولم يعد غسله لانه عرف نضار وقد حصل ولا وضوء ايضا خلافا
للشافعي ونسب يتوب كيلا يتبل الكفانه ولا يقص شعره ولا يصرح شعره
هذا يتناول جميع شعر في بدنه وانما لا يقص شعره ولا ظفيرة لان هذه للزينة
الاشياء للزينة وقد استغني عنها ويجعل الخنوط على راسه ولحيته و
الخنوط بفتح الحاء طمر مركب من انواع الطيب ولا يابس بسائر الطيب
غير الورس والزعفران في حق الرجال دون النساء ويجعل الكافر على مساجده
وهي جبهته واثقه ويداؤه وركبناه وقدماه روي ذلك عن ابن مسعود رضي
ولا يابس بان يجعل القطن على وجهه وان يخشي به مخارقه كالدر
والقيل والاذنين والفم ذكره الربيعي والحكمة في الكافر دون غيره من
الطيب لانه يمنع الذيد ان عنه ذكره العيني واذا جرى الماء على الميت او
اصابه المطر لم يكن ذلك غسلا فاذا كان كذلك فالعرق يغسل
ولا بد من النية لاسقاط الائم عن الغاسل وان ينو الغسل صحيح فالنية
ليست بشرط خلافا لما قاله بن الهمام وغسل الميت واجبه لان الملائكة
غسلت ادم عم وقالت لولده هذه سنة موتاكم وغسله المسلمون
واختلفوا في شيء وجب غسل الميت قال بعضهم لاجل الحدث النجاسة

ثبت بالموت لان الثابت بالموت لا يزول بالغسل كسائر الحيوانات و
الحدث مما يزول بالغسل في الحياة فكذا بعد الممات والادمي لا يتنجس
بالموت كرامة له لكن يصير محذرا لان الموت سبب لاسترخاء المفاصل
وزوال العقل قبل الموت وكان يجب ان يكون مقصورا على اعضاء الوضوء
لان القياس في حال الحياة غسل جميع البدن في الحدث كما في الجنابة
لان الكفاي يغسل الاعضاء في الحي للخرج لانه يتكرر بوجود الحدث السبب
والحدث بسبب لا يتكرر فلا يورى غسل جميع البدن هنا الى الخرج
فاخذنا فيه بالقياس وكان الجرجاني وغيره من مشايخ العراق يقولون
بان غسله واجب بنجاسة الموت لا بسبب الحدث قياسا على سائر
الحيوانات التي لها دم سايل لان المسلم اذا اذامات في البئر نزع
جميع ما فيها ولذا لو حمل ميتا قبل الغسل وصلى معه لم تجز صلاته ولو
كان الغسل لاجل الحدث لجازت الصلاة مع حمل الميت قبل الغسل
كما لو حمل محذرا فصلى معه كذا في الجوهره ويستحب له ان يحدث الناس بروية
ما يجبه من تهلل وجهه وطيب رائحته ويكتم ما يكره من سواد وجهه
وانقلاب صورته وغير ذلك ولم يخرج ان يحدث به لقوله دم اذكروا محاسن
موتكم وكفوا عن مساوئهم ويستحب ان يكون بقرب الغاسل مجتمعا فيها
بخور ولا يجوز للرجل ان يغسل زوجته عندئذ لان الوصلة انقطعت في حق
بالموت الا ترى انه لا يجوز للرجال غسل النساء ولا المرأة ولا يجوز للمرأة ان تغسل
زوجها ان انقضت عدتها بالولادة كما اذا مات عنها حاملا فوضعت

72
حملها قبل غسله فلا تغسله وكذا لا تغسله ان بانّت منه قبل موته او اردن
قبله اي قبل موته او بعده او قبلت المرأة اباه اي ابا الميت او ابنة او وصية
المرأة بشبهة فانها تعتد ولا تغسله واما المطلقة الرجعية تغسله
لانها زوجة من وجوه وام الولد لا تغسل سيدتها وان كانت في العدة
هو الاصح وتعتد بالحيض لا بالاشهر ولا انها ليست بزوجة من جميع الوجوه
والامة لا تغسل سيدتها لانها صارت اجنبية بالموت والاجانب تمنع
وكذا اذا ماتت ام ولده ليس له ان يغسلها ويكره منه للحائض والنفساء
والجنب غسل الموتى فاذا ماتت الخنثى يمّم وقيل يغسل في ثيابه وقال
شمس الائمة يغسل في كرازة مات شخص في السفينة يغسل ويكفن
ويصلي عليه ويرمي في البحر ولو مات حامل وولدها في شق بطنها
من جانبها اليسر ويخرج الولد لان في الشق اتقاذ نفس محكي ان امرأ
ماتت وولدها يضرب في بطنها فسيل الامام مالك فامر بدفنها
بولدها فسيل الامام اعظم فامر ان يسق بطنها من جانبها اليسر
فسق بطنها واخرج الولد وعاش اما الحامل اذا اعترض الولد في بطنها
وقت الولادة ولم يكن اخراج الولد الا بقطعة لم يخر قطعة بالة ونحوها
لان موتها موهوم وهومي فلا تلف الا اذا كان ميتا فيحوز قطع
لتخلص امه فقال وسنة الكفن للرجل ازار وقميص ولفافة وكل
من الازار واللفافة من القرن الى القدم والقميص من المئكة الى القديمين
وهو بلا خريص ولا كمين ولا يكف اطرافه كذا في الريلعي والغرو وقال مسكين

والأزار من القرن إلى القدم قال المال بل هو من تحت السرة إلى تحت الركبة
عند اللغويين وإن ورد غير ذلك فيحمل عليه قال في فتح القدير وينبغي
أن يكون أزار الميت كآزار الحي لكن يرد عليها قول بن عباس رضى
كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب قميصه الذي مات فيه وحلة خمرانية
والحلة ثوبان كذا في الزيلعي واستحسن المتأخرون العامة وستة الكفن
للرأة درع بمهملة أي قميص وهو مذكور بخلاف درع الحديد فإنه موت
كذا في النهر عن غاية البيان ولقافة وخرقة تربط ثديها وكفاية الكفن
له أي للرجل أزار ولقافة ولها أي وكفاية الكفن للمرأة أي أزارها أي
الأزار واللقافة لها وخمار وهو ما يغطي به الرأس كما ذكرنا وضرورة
أي وفي حال الضرورة فالكفن لها أي للرجل والمرأة ما يوجد لما روي
أن حمزة رضى عنه كفن في ثوب واحد ومصعب بن عمير لم يوجد له شيء يكفن به
الأنمة فكانت إذا وضعت على رأسه تبدو رجلاه وإذا وضعت على
رجليه خرج رأسه فامر النبي صلى الله عليه وسلم أن تغطي رأسه وتجعل على رجله
شيء من الأذخر وهذا دليل على أن ستر العورة وحدها لا يكفي وفي هذا
دليل أن كل ما يستر الميت يجوز التكفين به عند الضرورة ولو من جشيش
وكفن السنة أولى عند كثرة المال وقلة العيال وكفن الكفاية أولى
عند عكسه وهو قلة المال وكثرة العيال وإذا أراد الغاسل التكفين ببسط
الغاسل اللقافة أولا وببسط الأزار عليها أي على اللقافة ويقفص الميت
أي يلبس الميت القميص ويوضع الميت على الأزار ويلف يساره عن يمينه

ثم يمينه اي يلف يسار المي^ت ثم يمينه بالا^كزار ويلف اللقافة ^كلازار واذا اراد
تكفين المرأة تلبس الدرع ويجعل شعرها صمغ صغيرتين على صدرها
تحت اللقافة وعقد الكفن ان خيف انتشاره الى الكفن والجديد و
الغسيل في الكفن سواي مزيد لا حدها على الاخر والمستحب في الكفن
البياض لقوله دم احب الثياب الى الله البياض فيلبسها احياءكم
وكفنوا موتاكم كذا في الجوهرة ولا بأس ان يكفن الميت بالبرود والكتان
ولا بأس في تكفين النساء بالحرير والمرعفر والمعصر لانه يجوز لهن لبس
ذلك في حالة الحياة فكذا بعد الممات والمراهق اي والصبي المراهق
الذي قارب البلوغ كالبالغ في حكم التكفين والمراهقة كالبالغة وغير
المراهق يكفن في خرقتين ازار ورد او ان كفن الثوب الصغير في ثوب
واحد اجزاء وادني ما يكفن به الصبية ثوبان كذا في الزلعي والخنثى تكفن
كما تكفن المرأة احتياطاً وتجنب الحرير والمرعفر والمعصر من لامال له ثقة
كفنه على من يجب عليه نفقة واذا كان له مال فكفنه من ماله يقدم على
الدين والوصية والارث الى قدر السنة مالم يتعلق بماله حق الغير كالرهن
والمبيع قبل القبض والعبد الجاني كذا في الزلعي وكفن الزوجة على زوجها
مطلقاً كالسنة في الاصح في الظاهرية وقال محمد لا يجب عليه ان الزوجية
قد انقطعت بالموت راساً واذا كان لها مال فان كفنها في ماله
بلاجماع ولا يجب على الزوج كذا في الجوهرة اقول هذا مخالف لقوله كفنها
على زوجها غنية او فقيرة كالنفقة ولانها اذا كانت غنية فقد استغني

الزوج بموتها فادعها صاحب الجوهرة الاجماع فيه النظر لا يخفى على السباع
 وان يوجد من يجب عليه نفقته فكفته في بيت المال فان لم يكن اي لم
 يوجد في بيت المال شي او وجد ولكن منع ظلما اي فاذا منع المتوالي
 علي بيت المال كل ذي حق حقه ظلما كزماننا هذا اسالوا من الناس
 ويجب علي مياسير المسلمين ان يكفوه فان فضل شي من اعطوه الناس
 صرف الي كفن اخر ان لم صاحبه بعينه وان عرف رد اليه لانه لم يبد له
 الحاجة الكفن والا وان لم يعرف المتصله ق بعينه تصدق به بنفس
 الميت وهو طري كفن ثانيا من جميع المال فان كان المال قد قسم
 علي الورثة والغرماء فعلي الورثة الكفن لا علي الغرماء والفرق واضح
 كفن رجل من ماله ثم وجد الكفن في يد رجل او اقترس الميت سبع فالكفن
 له اي لمن وجد في يده لان الميت لا يملكه واذا كان الميت لا يملك الكفن فالحق
 اولي به الثوب المشترك بين الحي والميت او الثوب الموروث بين الحي
 والميت ان كان الحي مضطر للثوب لبر او سبب يخشى منه التلف علي
 الحي فهو اي الحي اولي بالثوب من الميت والا فالميت اولي بالكفن
 رعاية لحق الميت ولا يجوز ان يجمع بين اثنين في كفن واحد ولو مان جماعة
 بينهم كفن ليس احدهم اولي به بفصل كل واحد منهم ويخرج في الكفن
 ويصلي عليه ويؤري في القبر ثم ينزع عنه الكفن ثم يفعل بالميت الثاني
 والثالث كذلك ولا ينزع عن الاخير لتعين حقه فيه لعدم من يزاحمه
 فقال والصلاة علي الميت فرض كفاية اذا قام به البعض من الناس

سقط الحج عن الباقيين فلو تركه الناس وجب على كل من يعلم بحاله
حتى يائمه يتركه والصلاة على الميت ثابتة بمفهوم القرآن قال الله تعالى ولا تصل
على أحد منهم مات أبدا اذ النهي عن الصلاة على المنافقين يشعر بقبولها
على المسلمين الموافقين وثابتة بالسنة وهو قوله وم صلوا على من قال
لا اله الا الله ويسقط فرضها بواحد وبالنساء منفردات ويتعين على الواحد
كتكفينه ودفنه واولي الناس بها بالصلاة على الميت السلطان
ان حضر الا ان الحق في ذلك للاولياء لانهم اقرب الا ان السلطان اذا
حضر كان واجب التقديم بالسلطنة ان يحصل الازدراء به بتقديم الغير
عليه ولا فناء به ولا فامام المصروالا فالقاضي ولا فصاحب الشرطة
قال في الفر السرحي واحدة شرطة السلطان وهم نجبة اصحابه الذين
يقدمهم على سائر الخند والا وان يكن صاحب الشرطة فخليفة الوالي والا
فخليفة القاضي والافامام الجمعة والافامام الحلي اي امام حبه لانه
اختاره حال الحياة فكذا بعد الممات وليس تقدمه بواجب وانما
هو مستحب وفي جوامع الفقه امام المسجد الجامع اولي من امام الحلي
والا اي والم يكن امام الحلي فالاقرب من ذي قرابته واجمع اصحابنا ان
بعد امام الحلي الاقرب فالاقرب من عصيات الميت اولي ولاحق للنساء
في الصلاة على الميت وللصغار ولللاقرب ان يقدم على الابعد من سائر
لانه لا ولاية للابعد معه فان غاب الاقرب في مكان خارج البلد و
تفوت الصلاة بحضوره لو انتظر فالاقرب اولي فان قدم الغائب غيره

بكتاب فلا بعد ان يمنع والمريض في المصبر بمنزلة الصحيح يقدم من سنا
 وليس للابعد ان يمنع فان تساوى وليان في درجة فأكبرهم سنا إلى
 وليس لأحدهما ان يقدم غير شريكه إلا بأذنه فان قدم كل واحد منهما رجلا
 فالذي قدمه الأكبر أولى ولو ماتت المرأة ولها زوج وابن بالغ فالولاية
 لابن لأن الزوج صار كالاجنبي إلا انه ان كان الابن من الزوج ينبغي لابن
 ان يقدم أباه تعظيما له ويكره ان يتقدم على أبيه وان لم يكن لها ابن فعصبتها
 أولى من الزوج وان بعد وكذا مولى العتاقة ومولى المولاة أولى من الزوج
 لما قلنا ان سببه انقطع بالموت كذا في الجوهرة وشروطها أي وشروط الصلاة
 على الميت اسلام الميت وطهارته أما الاسلام فلقوله تعالى ولا تصل على
 احد منهم مات أبدا يعني المنافقين وهم الكفرة ولا نهائ شفاعه للميت
 اكراما وطلب للمغفرة والكافر لا تنفعه الشفاعه ولا يستحق الاكرام اما
 الطهارة فلان الميت له حكم الامام وهذا يشترط وضعه امام
 القوم حتى لا تجوز الصلاة عليه خلف القوم والامام يشترط طهارته
 لجواز الصلاة وله حكم الموتم بدليل جواز الصلاة على المرأة والصبي
 فيعطى له حكم الامام مادام الغسل ممكنا وان لم يكن بان دفن
 بلا غسل ولم يمكن اخراجه الا بالنسب يعطى له حكم الموتم فتجوز الصلاة
 على قبره للضرورة وركنها أي ومن اركان الصلاة على الميت القيام
 فلا تجوز قاعدا بلا عذر كمرض وكذا لا تجوز راكبا على الدابة والتكبير أن
 أي ومن اركانها التكبيرات سوى التكبيرات الألي وهي تكبيرة الافتتاح فانها

شرط في جميع الصلوات والدعاء أي ومن أركانها الدعاء في الصلاة على الميت الدعاء
لأنه يتحمل أي يتحمل الإمام الدعاء عن المسبوق إذا خشي أي خاف المسبوق
أن ترفع الجنازة على أعناق الرجال أن دعا فانه يكفي بالتكبيرات وترك
الدعاء في التتمات للحلبي والحكمة في ذلك أن الجنازة إذا رفعت على
الأعناق ومشوا بها بطلت الصلاة وكيفية الصلاة على الميت أن يكبر
المصلي التكبيرة الأولى وهي تكبيرة الإقصاد ثم يثني أي يقول سبحانك اللهم
الح ثم يكبر التكبيرة الثانية من غير رفع يده لكرأه رفع يده فيها وقيل أن
الرفع مبطل ثم بعد ما كبر الثانية يصلي على النبي ثم يكبر التكبيرة الثالثة
يدعوا بعدها الميت يقول في دعائه اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا
وغائبنا وكبيرنا وصغيرنا وذكرا وانثانا اللهم من أحييته منا فاحيه
علي الإسلام ومن توفيته منا فتوفه علي الإيمان ويريد وخص هذا الميت
بالرحمة والمغفرة اللهم إن كان محسنا فرد في أحسناته وإن كان مسيئا
فنجأ وزعنه ولقه الأمن والكرامة والرفق برحمتك يا أرحم الراحمين
ولم يتعين دعا وقد روي فيه زيادة وهي اللهم إن كان زكيا فركه وإن كان
خاطيا فاغفر له وارحمه واجعله في خير مما كان فيه واجعله خير يوم جاء
عليه ثم يكبر التكبيرة الرابعة ويسلم تسليمتين وليس بعدها أي بعد التكبيرة
الرابعة دعا في ظاهر المذهب وقيل يقول ربنا اتنا في الدنيا الخ الآية ولا
قراءة في صلاة الجنازة ولذلك لم يذكر المصنف قال في البحر إنهم ثبتت عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي المحيط والتجنيس ولو قرأ الفاتحة فيها بنية التناو

اوثنية الدعاء جاز وان قراه ثبته القراءة لا يجوز لانها محل الدعاء والثناء دون
 القراءة ولو كبر الامام في الصلاة على الميت خمس لم يتبع الامام في الخامسة وعن
 ابي حنيفة حين استقل امامه بالخطا وعنه انه ينتظر سلام الامام ويسلم
 معه وهو المختار كذا قاله مسكين ولا يستغفر لصبي لانه لا ذنب له ولا يستغفر ^{لصبي}
 لمجنون اصلي وهو بلغ مجنونا اما الذي عليه الجنون بعد البلوغ فيستغفر له والفرق
 ظاهر بل يقول اللهم اجعله لنا فرطا اي اجرا متقدما واجعله لنا اجرا وخرجا
 بالذال المعجمة اي خيرا باقيا واجعله لنا فعا مستغفرا اي مقبولا الشفاعة
 ويقوم الامام للرجل والمرأة بحذاء الصدر لانه موضع القلب وفيه نور الايمان
 فيكون القيام عنده اسارة الى الشفاعة لا يمانه وان دفن بلا صلاة صلى
 على قبره ما لم يغلب على الظن تفسخه او سكت هل تفسخ او لا صلى على قبره
 على الصحيح المفتي به لان في نبشه واخر اجبه في هذه الحالة هتك حرمة وربما
 يتادي الحاضرون برايحه وان لم يفسخ فما بالك بعده كما لا يخفى اجتمعت
 الجنائز فالافراد بالخطبة ^{الصلاة} اولى ثم الاولى ان يقدم الافضل منهم واذا اراد الجمع
 والجمع بها اي اذا ارادوا الصلاة على الجنائز وقعة واحدة جعلها اي جعل
 الامام الجنائز صفا طويلا مما يلي القبلة بحيث يكون صدر كل قدام الامام
 عند اكثر العلماء وراعي الترتيب بان الرجال مما يلي الامام فالصبيان فالخنايا
 فالنساء فالصبيان الحر يقدم على العبد والعبد على المرأة وقال ابن
 ابي ليلى ويجعل رجل خلف رجل راس الاخر اسفل من راس الاول وكذا وضعون
 درجا وري عن الامام ابي حنيفة انه حسن ذلك لان النبي عم وصاحبيه ابا بكر وعمر رضي

دنفوا كذلك اي دفنوا كل رجل خلف رجل راس الاخر اسفل من راس الاول و
يكبره ان يصلي على جنازة في مسجد لقوله عم من يصلي على جنازة في مسجد فلا شيء
له اي من الاجر ذكره الرلعي وذكر ايضا اذا اتى الرجل والامام في الصلاة
لا يكبر الا ان يبل يصبر حتى يكبر الامام فيكبر معه ولو كان حاضرا وقت التحريمة
يكبر ولا ينتظر يكبر الامام عندها وقال ابو يوسف اذا اتى المسبوق بكبر حين
يحضر ولو جاء بعد ما كبر الامام الرابع لا يدخل معه وقد فاته الصلاة وفي
قول ابي يوسف يدخل معه اي اوصي ان يصلي عليه فلان لا اعتقاده منه ما يسره
من صلاح او علم او نحوها او اوصي ان يفعله اي فلان او يدخله القبر
فالوصية بذلك باطلة وليس له ان يتقدم لما اوصي به الميت الا برضا الاوليا
لان حقهم في التقدم وقيل الوصية بما ذكر جائزة ويراعي الولي ما اراد الميت
ومن علم حياته باستهلال اي رفع صوت او علم حياته ببكاء او تحريك يد او
رجل سمي وغسل وصلي عليه وورث والا اي وان لم تعلم حياته غسل و
كفن في خرقة ودفن ولم يصل عليه كصبي اي كمالا يصلي علي صبي سبي مع
احد ابويه لانه اذا سبي مع احدهما صار تبعاله لقوله دم كل مولود يولد على الفطرة
فابواه يهودانه الحديث الا ان يسلم احدهما ثم مات الصبي بعد اسلام احده
ابويه او يسلم هو اي الصبي ثم مات الصبي او لم يسب احدهما مع اي لم يسب
مع الصبي احدهما ابويه ففي هذه الصورة يغسل ويكفن ويصلي عليه لثبوت
اسلامه في الحالة فائدة وهل يحشر السقط عن ابي حفص الكبير اذا انفخ فيه
الروح يحشر ولا فلا والذي هو مذهب علماينا انه يحشر اذا استبان

بعض خلقه وهو قول الشعبي وابن سيرين وفي الاحياء ينبغي ان يسمى
 السقط قال عبد الرحمن بن يزيد بن معاوية بلغني ان السقط ورا ابه يوم
 القيامة يقول انت ضيعتني وانت تركتني لا اسم لي فقال عمر بن عبد العزيز
 كف ولا تدري اعلام هوام جارية فقال عبد الرحمن من الاسماء ما يجمعها
 كحمة وعبارة وظلحة كذا في الكافي ويفسل ولي مسلم الكافر ويكفنه ويدقه
 بلامرعاة سنة التكفين والحمد ويلقي ولا يوضع ولا يصل في ذلك ما روي
 عن علي بن ابي طالب لما هلك ابوه جالي النبي عم فقال يا رسول الله ان
 عمك الضال قد مات فقال عم اذهب فغسله وكفنه وواراه الحديث
 لكن يغسل غسل التوب النجس من غير مراعاة سنة ولو مات مسلم
 وله اب كافر هل يمكن ان يحفره قال في الغاية وينبغي ان لا يمكن من
 ذلك وذكر في شرح القدوري اذا مات مسلم ولم يوجد رجل يغسله قال
 تعلم النساء الكافر فيغسله فعلى هذا ينبغي ان يمكن ذكره الزلعي ومحل
 الميت بقوايمة الاربع به وردت السنة قال عم من حمل جنازة بقوايمها
 الاربع غفر له مغفرة حتما وحمل الميت الى قبره عبادة فينبغي لكل احد
 ان يبادر الى العبادة فقد حمل الجنازة سيد المرسلين فانه حمل جنازة
 سعد بن معاذ يعجل به بلا جنب اي يمسون بالميت مسرعين بلا عذر وحده
 ان يسرع به بحيث لا يضطرب الميت على الجنازة الحديث اسرعوا بالجنازة
 فان كانت سالحة فتموها على الخير وان كانت غير ذلك فستر تضعونه
 عن اعناقكم والمستحب ان يسرع بتجهيزه كله ولا جلوس اي ويكره الجلوس

قبل وضعه اي قبل وضع الميت عن الاكثاف لانه قد تدع الحاجة الى
التعاون ولا يقوم القاعد على الطريق اذا مرت به الجنازة وكذا القاعد
على القبر فلا يقوم لها وقال بعض السافعية ويستحب ان يقوم لها
لقوله ءم اذا رايتوا الجنازة فقوموا لها حتى تخلفكم او توضع ولنا
ما روي عن علي رضي الله عنه قال كان رسول الله ءم امرنا بالقيام للجنازة
ثم جلس بعد ذلك وامرنا بالجلوس فصار مارووه منسوخا كذا في الريلقي
ولا مشى قد امه بل نذب المشى خلفه لقوله ءم الجنازة متبوعة ولانه
ابلغ في التعاون والاتعاظ وان خالطه نسلا لباسا بالتقدم ولا
يرفع صوته بالذكر اي يكره رفع الصوت بالذكر والقراءة والتكبير خلف
الجنازة وينبغي ان يجمع حمل الجنازة من كل جانب عشر خطوات
ويبدأ باليمن من كل جانب لما ورد في الحديث من حمل جنازة اربعين
خطوة كبرت عنه اربعين كبر كذا في الريلقي ويحفر القبر واختلفوا
في عمقه قيل قدر نصف القامة وقيل الى الصدر وان زاد فحسن ذكره الريلقي
وتلحد الميت وان تعذر اللحد فالسق وان تعذر الارض اللحد بان كانت
الارض رخوة فلا لباس بالسق والاصل فيه قوله ءم اللحد لنا والسق
لغيرنا ولا لباس بالسق واتخاذ التابوت من حجر او حديد وقرش فيه
التراب ويدخل الميت من قبل القبلة فيوضع في جانب القبر على شقه
الايمان لانه المتوارث ويقول واضع بسم الله اي وضعناك منبر كن
ببسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم اي سلمناك على ملة ءم

ويوم إلى القبلة اذ به امر النبي عم قال في معراج الدراية والمرحوم
لا يوم قال المصنف ينبغي ان يعيد هذا بحالة الرحم واما حالة الدفن
فيوم ومحل العقد التي على الكفن لا مرء عم بذلك وليسوي اللين
لما روي انه عم جعل علي قبره اللين والقصب لان المهاجرين كانوا
يستحسنون القصب لا الاجراي لا يسوي الاجر والخشب بل يكره الاجر
والخشب لان ذلك يراد به البقا والميت لا يحتاج الى ذلك والقصب
لا باس به لانه سريع الزهاب ولا يقصد به البقا كذا في الحدادي وسجي
اي يغطي قبرها اي لا تبيح حتى يجعل اللين على اللحد لانه عورة
فلا يوم من ان ينكشف شيئا منها لا يسجي قبره اي الرجل لما روي ان عليا رضه
مر على قبر رجل قد غطي بئوب فحذيه وقال انما يصنع هذا النساء الا اذا
كان لضرورة دفع مطر او يلج اوجر على الداخلين في القبر فح لا باس به
ودو الرحم المحرم اولى بادخال المرأة اولى القبر من غيره كذا في الجوهرة
ويقال التراب اي ولا باس ان يهيلوا التراب بايديهم وبالمساحي و
بكل ما يمكن يقال هلت التراب اذا صببت وارسلته ويستحب لمن
شهد دفن ميت ان يحموا في قبره ثلاث حبات من التراب بيديه
جميعا ويكون من قبل راس الميت ويقول في الحبة الاولى منها خلقناكم
وفي الثانية وفيها نعيدكم وفي الثالثة وفيها نخرجكم تارة اخرى
ويقول في الاولى اللهم جافي الارض عن جنبه وفي الثانية اللهم افتح
ابواب السما والارض وفي الثالثة اللهم زوجه من الحور العين فان

كانت امرأة قال في الثالثة اللهم ادخلها الجنة برحمتك كذا في الجوهرة
ويستتم القبر ولا يربع لان قبر النبي ^{روي} مسمنا وقال الشعبي رأت
قبور شهداء مسمنة ولا لباس برش الماء عليه حفظا لثراه عن
الانذار ولا يخصص للنهي عنه ولا يخرج الميت من الارض الا ان يكون
الارض مغصوبة فخرج لحق صاحبها ان شاؤا وان بنا سوا مع
الارض وانتفع زراعتها وغيرها او دفن بتوب الغير فخرج ايضا و
يترع عنه ويكفن فيما يباح له الكفن فيه او وقع في القبر متاع فعلم
بعد ما اهيل عليه التراب ينش القبر ويخرج المطلوب اخرجه ولا
يجوز ينش القبر ~~لما ذكر~~ لغير ما ذكر من الدفن في الارض المغصوبة وتواب
الغير ونحوها ولولف في كفنه وقد نسي عضوا بلا غسل او بعد ما وضع
في القبر قبل ان يمال التراب على الميت يخرج ويغسل العضو وتعاد
الصلاة لعدم الاعتداد بها ولو اهيل التراب لا ينش ولا يخرج الميت
ويصلي على قبره وسقط غسله كذا في التيمم للحلي وقال الزيلعي وذكر
ان ينبغي على القبر ويقعد عليه او ينائم او يوطأ عليه او يقضي عليه حائما
الانسان من بول او غائط او يعلم علامة من كتابه ونحوها او يصلي عليه
او يصلي بين القبور لما روي جابر انه عم نهى عن ذلك كله وقال عم
لان مجلس احدكم على حجرة فتحرق ثيابه فتخلص الى جلد خمره من
ان يجلس على قبر ونهى عادم عن اتحاد القبور رمسا جديا وقيل
لا لباس بالكتابة ووضع الحجر ليكون علامة لما روي انه عم وضع حجرا

علي قبر عثمان بن مظعون وحمل الطحاوي الجلوس المنهي عنه علي الجلوس
 لقضا الحاجة وفي هذا توسعة علي الناس ولو وضع الميت علي غير
 القبلة في القبر او علي شقه الا يسرا وجعل راسه في موضع رجله
 او اهيل عليه التراب لم يذبس ولو سوا عليه اللبن ولم يهل عليه التراب
 بزع اللبن وروعي السنة ولو لي الميت وصار ترابا جاز دفن غيره
 في قبره وزرعه والبنا عليه ذكره الزلعي ويستحب في القيل دقنه
 في المكان الذي مات فيه ولو نقل قبل الدفن قدر ميل او ميلين
 فلا بأس والاولي الدفن في مكانه الذي مات فيه ولا بأس بالدفن في الليل
 ولكنه بالنهار امكن لان النبي عم دفن ليلة الاربعاء وكذلك عثمان دفن
 ليلا وفاطمة وعائشة رضى والا فضل الدفن في المقبرة التي فيها قبور
 الصالحين ولو مات في غير بلده يستحب تركه فان نقل الي مصر اخر
 لا بأس به ويستحب ان يجلسوا علي قبر الميت مسجدة بعد الدفن ساعة
 بقدر ما ينجر الجذور ويقسم لحجها يتلون القرآن ويدعون للميت لما في
 سنن ابي داود وكان النبي عم اذا فرغ من دفن الميت وقف علي قبره
 وقال استغفروا لا خيكم واسيلوا الله التثبيت فانه الان يسأل
 وكان بن عمر يستحب ان يقرأ علي القبر بعد الدفن اول سورة البقرة
 وخاتمها كذا في الجوهر وفيها ايضا عن بن عمر وبن العاصي رضى
 قال وهم في سياق الموت اذا انامت فلا تصحبني نائمة ولا نار فاذا
 دقتموني فسيبوا علي التراب سنايم اقيموا حول قبري قدر ما ينجر الجذور

وتقسم لجمعها حتى استأنس بكم وانظروا ماذا اراجع رسل ربي قوله
فستوا بالناس المبححة اي صبوه قليلا قليلا ولا تكسر عظام اليهود
وبكره للجلوس على قبورهم لما تقدم من الدليل والتعليل في الاستسقاء
وبكره قطع الحشيش والشجر من المقبرة لان المطلوب الا خضر الشجر
والحشيش اولى ولا يابس بقطع الشجر والحشيش اليابس فقال
فصل في بيان احكام الشهيد سمي به لانه مشهود له بالجنة
بالنص اوان الملائكة يشهدون موته اكراماله اولانه حي عند الله تعالى
حاضرا علم ان الاصل في هذا الباب شهد احد فانهم كفوا واصلوا عليهم
ولم يغسلوا اولانه عدم قال في حقهم زملوهم بكمومهم ودمايهم ولا
تغسلوهم الحديث فكل من هو بمعناه لم يحق بهم في عدم الغسل ومن
ليس بمعناه كالغريق والمبطون فلهم ثواب الشهيد مع انهم يغسلون
وهم شهداء على لسانه دم الانبياء الى ان عمر وعليارصه حملا الى
بيتهما بهذا الطعن وغسلوا وكانا شهيدين باخباره عدم قال المصنف
هو اي الشهيد مسلم طاهر احرزه عن من وجب عليه الغسل
كالجنب والحائض والنفساء بالغ احرزه عن الصبي قتل ظلما احرزه
عن القتل حدا وقصاصا ولم يجب بنفس القتل مال احرزه عن
قتل وجب به مال وانما قال بنفس القتل لان الاب اذا قتل ابنه بحدية
يكون الابن شهيدا لان المال وان وجب لم يجب بنفس القتل
لسقوط القصاص للشبهة وهو ان الاب سبب وجود الولد فلا

يكون

يكون الولد سبب عدمه او اي الشهيد كذلك من قتله اهل الحرب
 والبغي وقطاع الطريق ولو قتل بغير الة جارية او وجد في المعركة
 وبه اثر الجراحة ولم يرتك علي البناء للمفجول يقال ارتك الجريح
 اي حمل من المعركة وبه رمق وهو اي الارثا في الشرع ان يترق
 بشي من مرافق الحياة او يثبت له حكم من احكام الاحياء ان ياكل
 المقتول او يشرب او ينام او يتداوي او يوصي او يرضي عليه وقت
 صلاة كامل وهو يعقل او ينقل من المعركة للتداوي فتحكمه اي
 الشهيد الذي لم يرتك انه يكفن ويصلي عليه بلا غسل ويدفن
 بدمه وثيابه لا مال ليس من جنس الكفن فيترع عنه كالفرو والحشو
 والسلاح والقلنسوة والخف ونزاد ان نقص عن المطلوب للكفن
 وينقص ان زاد عن المطلوب وقال الشافعي لا يصلي عليه لحديث جابر
 بن عبد الله انه عم امر يدفن شهدا احدهما في دمايقهم ولم يغسلوا
 ولم يصل عليهم لان الصلاة شفاعة وهم مستغنون عنها لان
 السيف محاذ الذنوب وان في ترك الصلاة عليهم ترغيبا لغيرهم بعدم
 في الشهادة لينا لوارده الاستغناء عنها بخلاف النبوة لانها
 ليست كسبية فلا يمكن الترغيب فيها ولا نعم احيا عند الله والصلاة
 شرعت في حق الاموات ولنا ما روي ابن عباس وابن الزبير انه عم
 صلي علي شهدا احدهما مع حمزة وكان يوتي بتسعة تسعة وخمسة عشرهم
 فصلي عليهم الحديث وقد روي انه عم اعطي اعرابيا نصيبه صلى

وقال قسيت لك فقال ما علي هذا التبعيت ولكن اتبعتك على اني
ارميها ههنا واسار الي خلفه فاموت وادخل الجنة ثم اتني بالرحل
فاصابه سهم حيث اسار وكفن في جبة النبي وم فصلى عليه الحديث
ولان النبي وم صلى علي شهد احد صلاة علي الميت متفق عليه
ولان الصلاة علي الميت اكرام له والطاهر من الذنب لا يستغني عنها
كالبني والصبي وحديث جابرنا في وماروينما ثبت فكان اولي
ولا زها ولم تكن مشروعة في حقهم لنبه عم علي عدم مشروعتها
وقلة سقوطها كما نبه علي عدم الغسل وعلته سقوطه كذا في الرثقي
فان قيل لو كان خوف فم الصائم اطيب عند الله من ريح المسك
مع ما فيه من المخاطرة بل لنفس وبذل الروح اجيب بانه انما كان
اثر الصوم اطيب من اثر الجهاد لان الصوم احدى اركان المسار اليها
بقوله بني الاسلام علي خمس الحديث وبان الجهاد فرض كفاية والصوم
فرض عين فهو افضل من فرض الكفاية لما روي احمد في السنة انه عم
قال دينا رتفق علي اهلك ودينار تنفق في سبيل الله افضلها
الذي تنفق علي اهلك كذا في بعض الحواشي ولان الصوم لا يطع
عليه احد الا الله بخلاف الجهاد لانه وان كان فيه مخاطرة بالنفس
لكن قد يطع عليه فكان اثر الصوم اطيب ولا يغسل باغ ولا يغسل
قاطع طريق ولا يصلي عليها اذا قتلا في حالة الحرب اهانة لهما
واما اذا قتلا بعد ثبوت يد الامام عليهما فانها يغسلان ويصلي

عليها

عليها وهذا التفصيل حسن اخذ به الكبار من المشايخ لان عليا رضى
 لم يصل علي اصحاب النهر وان ولم يغسلهم فقبل له اكنافهم فقال
 اخواننا بغوا علينا فاشار الي العلة وهي البغي وعلى رضى هو القدوة
 في هذا الباب ولان الباغي قتل نفسه ظلما ظالما لها محاربا للمسلم
 كالحربي فلا يغسل ولا يصلي عليه عقوبة له وزجر الغيرة كالمصلوب
 يترك علي الخسبة عقوبة له وزجر لغيره كذا في الزباني وكذا المختار
 في المصر لئلا بالسلح لا يغسل ولا يصلي عليه اذا قتل في تلك الحالة
 لغيره وقاتل نفسه عدا يغسل ويصلي عليه عند ابي ح ومحمد وهو الاصح
 لانه فاسق غير ساع في الارض بالفساد وان كان باغيا في نفسه
 كسائر فساق المسلمين لا قاتل احدا بوجه يعني من قتل احدا بوجه
 لا يصلي عليه اهانة له ومن خدع غيره فذهب به الى موضع فاذا
 صار اليه قتله لانه ساع في الارض بالفساد وقصار كقطاع الطريق
 فلا يصلي عليه اهانة له وزجر لغيره فائدة وهي ما استفيد من علم
 اوجاه وقيل ما يكون به الانسان احسن حالا من غيره الشهيد
 على ثلاثة اقسام القسم الاول شهيد الدنيا والاخرة وهو من قاتل
 لاعلا كلمة الله او قاتل قطاع الطريق لاعلا كلمة الله او قاتل
 اهل البغي لاعلا كلمة الله او قاتل ليدفع عن نفسه فقتل في تلك
 الحالة فهو لا شهد الدنيا والاخرة وهم الغايرون والقسم الثاني شهيد
 الدنيا فقط وهو من قاتل لاجل الجماعة اي لاجل اظهر الجماعة

اولا جل الغنيمه فانه يصلي عليه بلا غسل كشهيد الدنيا والاخره
والقسم الثالث شهيد الاخره فقط كالحرى والغريق والمبطون
والمتري في بئر واثر ديم والمرث وقد تقدم كذا افاده صاحب البحر الرائق
وكذا من شهد الاخره الميت عشقا بان حب وترك خوف الله تعالى
وكنتم حتى مات فكل واحد من هؤلاء يغسل ويكفن ويصلى عليه فقال
ولا بأس بتغزئه اهل الميت وترغيبهم في الصبر لقوله من غري مصابا
في مصيبتة فله اجر اي مثل اجره وقال عدم من غري مصابا كسي
من حلل الحجة الكرامة يوم القيامة كذا في البدور السافرة والحديث
الاول ذكر الزلعي فيقول المعري للمعري اعظم الله اجرك اي جعل الله
اجرک عظيما بکرمه واحسن غراک اي صيره حسنا وغفر لميتك
اي ستر ذنبه ومحصه من الذنوب ولا بأس للجلوس لها اي لا بأس للجلوس
للتغزئه الي ثلاثة ايام من غير محذور من فرش البسط واتخاذ الاطعمه
من اهل الميت لان ذلك المحذور المرتكب بعمل عند السرور لما ورد
في الحديث عن انس رصده انه عم قال لا عقر في الاسلام وهو الذي كان
يعقر عند القبر بقرة او ساءه ذكر الزلعي وما في معناه كهو ومن
البدع القبيحة المرتكبة بمصر القاهرة في زماننا ان الميت اذا مات
يتخذ له طعام مختلف الوانه ويجمع اصداقاه واخوانه وقرقران
يتغنون به ويأكلون ويشربون من مال الميت ليال اوليتين او ليلة
علي حسب حال الميت وتسمى هذه جمع الميت لا تفصل غالباً ليلة الجمعة

وقد يكون ذلك من غير وصية وقد يكون ذلك من غير رضا الورثة
 او بعضهم وربما يكون الوارث صغيرا فحرم على من يتخذ شيئا من ذلك
 او يتعاطى شيئا منه او يتتبع به لقوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم اليه
 الا بالتي هي احسن وقوله تعالى الذين ياكلون اموال اليتامي ظلما انما ياكلون
 في بطونهم نارا وسيحطون سعيرا وكفى بهذه الآية موعظة لمن خاف
 عقاب الله تعالى فاذا عرفت هذا ولم تكن هناك وصية ولم يوجد رضي
 من الورثة او انحصر الارث في الصغير فكل من تعاطى من ذلك شيئا
 مستحله كفر وتجرى عليه احكام المرتدين فيستتاب ولا بأس
 بان يتخذ لاهل الميت طعاما الحديث اصنعوا آل جعفر طعاما الحديث
 اي اقر الحديث وتمة كما في الزيلعي فقد جاهم ما يسفلهم انتهى فقال
فصل في بيان الصلاة في الكعبة وسميت كعبة لارتفاعها
 صح فرض ونقل فيها اي الكعبة وفوقها الحديث بلال رضه انه عم
 دخل البيت وصلي فيه وقوله تعالى ان ضرابي للطائفين والعاكفين
 والركع السجود دليل على جواز الصلاة في الكعبة اذ لا معنى لتطهير
 المكان لاجل الصلاة وهي لا تجوز الا في المكان المستطهر لان الواجب
 استقبال شطر لا استيعابه وقد وجد ذلك فيمن صلي فيها وفوقها
 وهذا ان القبلة هي العروة والهوى الى غنان السماء دون الببالا
 يحول ولهذا الوصل على جبل ابي قبيس جازت صلاة ولا بنا بين يديه
 ولكن يكره فوقها لما فيه من ترك التعظيم ذكره الزيلعي ومن جعل ظهره

701
الى ظهر امامه فيها اي الكعبة صح لانه متوجه الى القبلة وليس بمقدم
على امامه ولا يعتقد خطاه بخلاف مسيلة التحري في قوله المتقدم
ولو تحري قوم جهات الخ وفي البدايع اذا صلى في جوف الكعبة وتوجه
الى ناحية منها ليس له التوجه الى ناحية اخرى حتى يسلم ولو جعل
المقدي ظهرة الى وجهه اي الامام لا يصح صلاته لتقدمه على امامه
ومن جعل وجهه الى وجه امامه فيها صح لو ورد شرابطها ولكن يكره
بلا حائل لا ينسب عايد الصورة ولو جعل وجهه الى جانب الامام يجوز
كذا في الرباعي وان تحلقوا حولها اي الكعبة صح الا قد المن هو اقرب
اليها اي الكعبة من جهته اي يصح الا قد ابلا امام ولو قرب المقدي
من الكعبة في جانبه ان لم يكن اي الا اذا كان المقدي في جانب الامام
وتقدم عليه في جهته فانه لا يصح صلاة المقدي لتقدمه على امامه
لان التقدم والباخر لا يظهر الا عند اتحاد الجهة ولو قام الامام داخل
الكعبة وتحلق المقدون حولها جاز اذا كان الباب مفتوحا لانه
كفيته في المحراب في غيرها من المساجد ذكره الرباعي ~~فقال~~ ثم لما
ذكر العبادات البدنية شرع في العبادات المالية تاسيا بقوله تعالى
اقموا الصلاة واتوا الزكاة وتاسيا بقوله ومم بني الاسلام على خمس
الحديث فقال **فصل** في بيان احكام الزكاة وقدم الصلاة لانها
تجب على جميع البالغين العاقلين بخلاف الزكاة فانها لا تجب الا على
النصاب بشرطه الاتي وهي لغة عبارة عن الزيادة يقال زكى الزرع اذا

زاد وعبارة عن الطهارة ايضا ومنه وتزكيتهم بها وفائدة الزكاة ترجع
 للمزكي لانه تجتمع له الطهارة من دنس الذنوب والخلف في الدنيا والتواب
 في العقبى وهي اي الزكاة تملك جزءه عينه الشارع لفقر مسلم غيرها شئ
 ولا ماله اي معق الهاشمي لما في الحديث مولي القوم منهم مع قطع الثقة
 عن المالك من كل وجه ثم هذا تعريفها شرعا قال في الكثر هي تملك
 المال من فقر مسلم الخ هذا التعريف متناول لطق الصدقة ولا تخصيص
 له بالزكاة بخلاف ما اخبرها هنا فان قوله عينه الشارع يفيد التخصيص
 اذ لا يتعين في الصدقة وقال الزنلعي يرد عليه الكفارة اذا ملك ان التملك
 بالوصف المذكور موجود فيها ولو قال تملك المال علي وجه لا بد له منه لا تفصل
 الاعتراض ان الزكاة يجب فيها التملك بخلاف الكفارة فانها لا تقتضي
 التملك والزكاة ثبت بقوله تعالى واتوا الزكاة ولا يباحا قالوا يقتضي التملك
 واتاني بالاباة حتي لو كفل شيئا فانفق عليه ناويا الزكاة لا يجزيه بخلاف
 الكفارة ولو كساه يجزيه لوجود التملك كذا في القرو وقال في الاشياء والنظائر
 اتفق على اقراره بنية الزكاة جاز الا اذا حكم عليه بنفقتهم وقال في الجوهر
 والثقة اذا قضى بها منعت الزكاة وان لم يقض بها لم تمنع ويجب اي
 تقترض الزكاة فور احتياي بائم بالما خير ترد شهادته بشرط العقل قال
 مسكين العقل في يوم كايين في سنة فلا يجب على المجنون وانما قيده في يوم
 كايين في سنة حتي يدخل المجنون الذي افاق يوما علي الصحيح وقال في الجوهر
 بشرط ان يوجد الافاقة في اول الحول واخره اي يوما من اول الحول ويوما من

اخره هو الصحيح وما صححه مسكين قول محمد وقال ابو يوسف يعتبر افاقة اكثر
الحول هذا كله في الجنون العارض بان جن بعد البلوغ اما الاصلي بان بلغ
مجنونا فعند ابي ح يعتبر ابتداء الحول من وقت الافاقة بمغزله الصبي اذا
بلغ والبلوغ اذا لا تكليف بدونه وما قبله اي العقل والاسلام لانه شرط
لصحة العبادات كلها والحرية ليحقق التملك لان الرقيق لا يملك و
سبب وجوبها في الزكاة ملك نصاب تام حال عليها الحول فارغ عن
الدين المراد به دين له مطالب من جهة العباد حتى لا يمنع دين الذر
والكفارة ويمنع دين الزكاة حال بقا النصاب وكذا بعد الاستهلال
لان للامام المطالبة بالاموال الظاهرة ونوابه في الاموال الباطنة وهم
الملاك فان الامام كان ياخذ الى زمن عثمان رضى وفوضها الى اربابها
في الاموال الباطنة قطعا لطمع الظلمة فيها فكان ذلك توكيلا منه
لا ربا بها ولا فرق بين ان يكون الدين بطريق الاصاله او الكفالة ذكره الربيعي
وغيره قال في الجوهرة وهذا كله اذا كان الدين في ذمته قبل وجوب الزكاة لم
تسقط انتهى وفارغ عن حاجته الاصلية كدور السكنى وكفرته وسلاحه
وانائه وكتبه المحتاج اليها للندرس ومصحف يحتاج اليه لقراءة القرآن
قال في الاشياء والنظاير الفقيه لا يكون غنيا بكتبه المحتاج اليها الا في دين
العباد انتهى تام ولو تقدير النماء ما حقيقى يكون بالتوالد والتناسل
والتجارات او تقديرى ويكون بالتمكين من الاستمنا بان يكون في يده او
يدنايه فاذا قدم تجب الزكاة ومن مات وعليه زكاة او صدقة فطر

او صوم نذرا وكفارة سقطت لانها حق الله ولا تؤخذ من تركه الا اذا اوصي
 فتؤخذ من الثلث اي تؤخذ الزكاة اذا اوصي الميت بها من ثلث ما ترك
 لا غير الوصية فانها لا تنفذ الا من الثلث ولا زكاة في غير الذهب والفضة
 والسوايم الا بنية التجارة اي اذا ملك عروضاً ولم تكن للتجارة او لم ينوها
 فلا زكاة عليه وكذا ثياب لا تلبس واداب لا تتركب وعبيد لا يستخدم وكسب
 العلم لغير اهله ونحو ذلك فلا زكاة فيها حيث لم تنو للتجارة ولا زكاة
 في مال الضمار والضمائر مال تغذر الوصول اليه مع قيام الملك كالمال الضائع
 وابق ومفقود والساقط في البحر والمدفون في المغارة ولم يعرف مكانه
 والمغصوب عند من لا يعرفه او لم يكن عليه بنية وهو جاحده والذي اخذه
 السلطان مصادرة والوديعة اذا نسي صاحبها المودع اي من عنده
 الوديعة وليس هو من معارفه اي ولم يكن المودع من معارف المودع
 والدين المحجور الذي حججه من هو عليه ولم يكن عليه بنية فاذا وصلت
 هذه الاموال الي يد مالكها بعد سنين فلا زكاة فيها وكذا لا تجب الزكاة في
 اللالي والجواهر والياقوت والزمرد الا ان تكون للتجارة كذا في السارخانية
 ونقله عنه صاحب الدرر وشرط ادائها اي الزكاة بنية مقارنة لادائها
 عبادة فلا تصح ببلانية او لغزل ما وجب فاذا غزل من النصاب قدر الواجب
 ناول للزكاة وتصدق على الفقير بلانية سقطت زكاته ولو دفعها بلانية
 ثم نوى بعده فان كان المال قائماً في يد الفقير جاز ولا فلا وصدقة الفطر
 كالزكاة بنية ومصرفا لا الذي فانه مصرف للفطر دون الزكاة او تصدق

والتجارة ففيها زكاة التجارة لازكاة السائمة ذكره الربيعي فيفيد انهما لو كانت
 كلها ذكورا لالتجب فيها زكاة والمصرح به في البدايع والمحيط انه لا فرق
 بين كونها كلها اناثا او كلها ذكورا ولعل مقصوده بهذا الشرط ان يفي كون
 الاسامه للحمل والركوب او للتجارة لا اشتراط ان تكون للدر والنسل كذا
 في البحر وانما بدا بالسوام اقتدا بكتب رسول الله ص فانها كانت مفتوحة بها
 ولا غرام مال العرب فكان البداهة بها اهم وانما قال في اكثر السنه لانه
 لو علقها نصف الحول لا يكون سائمة حتى لا يجب فيها الزكاة وبدا بزكاة الابل
 لانها اشرف من غيرها فقال خمس وعشرين ابل بنت مخاض وهي التي
 طعنت في الثانية سميت به لان امها صارت ذات مخاض باخر والمخاض
 وقع الولادة وانما قال بنت مخاض لان صفات الواجب في الابل الانثى
 فلا يجوز الذكور الا بطريق القيمة كذا في تحفة الفقهاء وفيما دون
 خمس وعشرين في كل خمس ابل يجب سائة من الضان ويجب في ست و
 ثلاثين بنت لنون وهي التي استكملت سنين ودخلت في الثالثة سميت
 بذلك لان امها صارت ذات لبن باخرى ويجب في ست واربعين حقة
 بكسر الحاء وهي التي استكملت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة بذلك لاستحقاقها
 الحمل والركوب ويجب في احدى وستين جذعة وهي التي استكملت اربع
 سنين ودخلت في الخامسة وانما سميت بذلك لمعني في اسنانها يعرف
 ارباب الابل وقيل لانه لا يستوفي ما يطلب منها الا بضرب وتكلف اولانها
 تطيق الجوع يقال جذعت الابل اذا حبستها بلا علف ويجب في ست وسبعين

بنت لبون ويجب في احد وتسعين حقان الى مائة وعشرين ثم تستأنف
الفريضة بعد ما زادت على مائة وعشرين ففي كل خمس ابل يجب شاة
مع الحقنين وفي مائة وثلاثين حقان وشانان وفي مائة وخمسين وثلاثين
حقان وثلاث شياه وفي مائة واربعين حقان واربع شياه الى مائة و
خمس واربعين ففيها حقان وبنت مخاض وفي مائة وخمسين ثلاث حقا
ثم فيما زاد على المائة وخمسين الى مائة وخمسين وسبعين ففيها ثلاث حقا
وبنت مخاض وقما قبله في كل خمس شاة ولم يذكر بعض الاحكام اكفا
بكتب المذهب والبحث كالعراب وهو جمع البختي وهو الذي يولد بين العربي
والعجمي وهو منسوب الى بخت نصر والعرب وهم الذين استوطنوا المدن
والقرى العربية والاعراب اهل البلد البدو واختلفوا في نسبهم والاصح
انهم نسبوا الى عرية بفتحين وهي من تهامة لان اباهم اسماعيل عم نسابها
ذكره الزليعي ولما بين زكاة الابل شرع زكاة البقر فقال وفي ثلاثين من البقر يتبع
ذو سنة او تبعة والذكر والانثى في زكاة البقر والغنم سواء وانما سمي بتبعا
لانه يتبع امه وسمي البقر لان يبق الارض اي يسفها وفي اربعين من البقر
مسن ذو سنتين او مسنة وهي فيما زاد بحسابه ففي الواحدة ربع عشر
مسنة وهكذا الى الستين اي فاذا زادت على الاربعين وجب في الزيادة بقدرها
الى الستين ففيها بتبعان وهذا عند ابي حنيفة وروى الحسن عن ابي حنيفة
لا يجب في الزيادة شيء حتى تبلغ ستين وفي سبعين مسنة خمسين فيكون
فيها مسنة وربع مسنة وروى عنه انه لا شيء في الزيادة حتى تبلغ ستين

وفي سبعين مسنة وتبيع ففي الاربعين مسن وفي الثلاثين تبيع فالقرض
يتغير بكل عشر من تبيع الي مسنة ففي ثمانين مسنتان وفي تسعين ثلاثة
اتبعة ثم المائة وعشرين اربعة اتبعة او ثلاث مسنات وهكذا الي غير
نهاية والجاموس كالبقير لان اسم البقر يتناول له اذ هو نوع منه ولهذا كان
حكمهما سويا في الاضحية والزكاة واعتبارا الربا اما في الايمان اذا حلف
لا ياكل لحم البقر بحيث ياكل لحم الجاموس لا مبني الايمان علي العرف وفي العادة
ان اوهام لا تسبق اليه ذكره الربيعي وقال في الغاية مغزيا الي المحيط
انه لو حلف لا يشتري بقر فاشتري جاموسا بحيث وفيه نظر لما قلنا ثم
والجاموس كالبقير ليس بجيد لانه يوهم انه ليس ببقير اقول هذا منا قرض لقوله
الايمان مبنية علي العرف فان الاوهام لا تسبق اليه قائل ولما فرغ من زكاة
سرع في زكاة الغنم فقال وفي اربعين من الغنم شاة سميت الغنم غنما
لانه ليس لها اله الرفاع فكانت غنمة لكل طالب وهي اسم جنس
موشة لا واحد لها في لفظها وقول العامة في مفرد ها غنمة وتخصيصهم
اياها بالاضان خطأ كذا في النهر وفي مائة واخدي عشرين شاة ان
وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه وفي اربع مائة اربع شياه وما بين
النصابين عفو ثم في كل مائة شاة بهذا الشتر كتب رسول الله عم
وكتب ابي بكر وعمر وعنه وعليه اتفعد الاجماع والعز جمع ما عز كتبه جمع تاجر
ذات الشعر اسم للاتي ويقال للذكر تيس كذا في النهر والمتولد من الظبي
والنعجة كالضان اي العز كالضان واما المتولد بين الظبي والنعجة فكالضان

في تكميل النضاب كما في ادا الواجب ولا يعطي الزكاة منها ولو خذ الثاني
في زكاتها لا الجذع الثاني من الضان ما تم له سنة والجذع ما آتى عليه اكثرها
وهذا على تفسير الفقهاء وعند اهل اللغة الجذع من الضان ما تمت له سنة
وطعن في الثانية والثني من البقر ما تم له سنتان وطعن في الثالثة والثني
من الابل ما تم له خمس سنين وصح طعن في السادسة ولم ار الجذع من
المعز عند الفقهاء وقال الازهري ما تم له سنة ومن الضان ثمانية اشهر كذا
في البحر ولا شيء في الخيل اي السائمة اذ الباب معقود لها فلا يردان فيها
زكاة التجارة حيث كانت اتفاقا كذا في النهر وهذا عندها وهو اختيار
الطحاوي وريحه في الاسرار وقال قاضي خان والفتوي على قولهما وقال
ابو حنيفة وزفر اذ كانت ذكورا وانا سائمة فصاحبها بالخيار ان ساء
اعطي عن كل فرس دينار وان ساء قومها واعطي عن كل مائتي درهم خمسة
درهم وريحه شمس الائمة وصاحب التحفة واجمعوا ان الامام لا يأخذ صدقة
الخيول جبراقا في الجوهرة الخيار في افراس العرب اما افراس العجم فيقومها
حنما وذكر المال وقال الربيعي ثم شرط لوجوب الزكاة فيها ان تكون ذكورا
وانا لان النما بالتناسل يحصل بها ولو كانت انا منفردات او ذكورا
منفردات ففيه روايتان ولا شبه ان يجب في الاناث لانها تناسل
بالفحل المستعار ولا يجب في الذكور لعدم النما بخلاف ذكور الابل والبقر
والغنم المفردات لان لحما يزداد بالسمن لسمن ولا شيء في البغال
والحمير والحملان جمع حمل وهو ولد الضان من السنة الاولى ذكره مسكين

ولاشي في الفصلان وهو جمع فضيل وهو ولد الناقة ولم يتم عليه الحول و
 لاشي في العجايل جمع عجول والعجل والعجل من اولاد البقر حيث ترضع
 امه الي سنة الشهر وقيل يجب فيها تبعا وقيل في ذلك اذا كان له نصاب
 سائمة ومصابضي عليها سنة اشهر فوالدت علي عدها ثم هلك
 الاصول وبقيت الاولاد هل بقي حول الاصل على الاولاد فعندها يبقى
 وعند ابي يوسف والباقيين يبقى والاول هو الذي اعتمد المتون المعبر
 كالكثر ولاشي في العلوفة بفتح العين وهي التي تعطي العلف فلا تكون سائمة
 ولا في الصغو وهو ما بين النصابين ولاشي في التي اعدت للعمل كائا الارض
 ولاشي في الهالك بعد الوجوب وهالك بعضه يسقط من الزكاة بقدره
 ولو وجب سن ولم يوجد مواسيه اي لم يوجد ذلك السن في المواسي المزكي
 ان سادفع المزكي اعلامها اي من ذات السن الذي التي لم يوجد واخذ
 المزكي من العامل الفضل او ان سادفع دونها ورد الفضل فان وجب
 بنت لبون دفع بنت مخاض واعطي فضل قيمة بنت لبون اليه قوله ولم
 يوجد وقع اتفاقا لا حتراريا حتي لو دفع احد هذه الاشيا مع وجود السن
 الواجب جازله ذلك والخيار في ذلك لرب المال ويجبر الساعي على القبول
 الا اذا دفع اعلامها وطلب الفضل فلا يجبر وله ان يطلب قدر الواجب او
 اي وان ساء المالك دفع القيمة ولا يحبر المالك ولا يخير العامل في الظاهر
 وقال الاسيحيابي الخيار الي العامل كذا في الجوهرة ويوجد الوسط قال في النهر
 الوسط علي الادني وادني الاعلي انتهى والاصل في ذلك قوله ثم اياك

وكرامهم رواه الجماعة وقال الزهري اذا جاء المصدق قسم الشياه ائلا
تلكا جيا داولنا اوساطا وتلكا سارا واخذ المصدق من الوسط رواه
ابو ادود والزهري ولان في هذا رعاية للجانبين اعني جانب المالك وجانب
الفقر او يضم مستفاد من جنس نصاب اليه اي من كان له نصاب فاستفاد
في ائنا الحول ما هو من جنسه ضم اليه مطلقا سواء كان ولدا او رجلا او استفاد
بسبب غير مقصود كالارث والهبة وان لم يكن عن جنسه لا يضم بالاتفاق
ذكره مسكين ولو اخذ العسر والخراج بظنة والزكاة بقاة لم يؤخذ اخرى لان
الامام لم يحجم فلا يجبههم والحماية بالحماية وقد كتبت عمر بن الخطاب ربه الى عامله
ان كنت تحجم فلا تجبههم بخلاف ما اذا المر بهم هو ففسروه حيث يؤخذ
منه ثانيا اذا مر علي اهل العدل لان التقصير منه واشترط اخذهم الخراج
ونحوه وقع اتفاقا حتى لو لم ياخذوا منه شيئا وهو عندهم لم يؤخذ منه شي
لما ذكرنا ثم اذا لم يؤخذ منهم ثانيا نفيهم بعيدوها فيما بينهم وبين الله تعالى
لانهم لا يصرفونها الى مستحقها وما خذه الظلمة مصادرة اذا نوى المالك
التصدق عليهم جاز عما نوي وهو الاصح كذا في الملبس والشيخ الاسلام ونقله
ابن الهمام وصح في التجنيس في باب اداء الزكاة انه لا يجوز وعلي هذا الواوحي
بئلك ماله فدفع الى السلطان الجابر سقط ذكره قاضي خان في الجامع الصغير
ولذلك قال المصنف وقيل لا يصح انما قال ذلك لقوة الخلاف فيه ولو عمل
الزكاة لسنين او لنصب جاز لانه عم استسلف من العباس زكاة عامين
ولان السبب هو المال النامي فالمال اصل والنما وصف فجاز بعد وجود

اصله كالنكفير بعد الجرح قبل السراية بخلاف ما اذا قدم قبل ان يملك
 نصابا لان السبب لم يوجد ثم المقدم يقع زكاة اذا تم الحول والنصاب
 كامل فان لم يكن كاملا يسترد الزكاة ان كانت في يد الساعي ذكر الزمعي
 واعلم ان التعجيل بعد وجود السبب لا يحض الزكاة بل كذلك لو عجل
 عشر ارضه وعمره بعد الخروج قبل الادراك واختلف الشيخان فيه قيل
 الخروج فمنع منه وجوزه الثاني ولا يظهر انه لا يجوز في الزرع قبل النبات
 وكذا قبل طلوع الثمرة في ظاهر الرواية وكذلك لو عجل خراج راسه ولو
 نذر صوما معينا فعجله جاز عند الثاني خلافا للمحمد وعليه هذا الخلاف
 الصلاة والاعتكاف ولو نذر حج سنة كذا فاتي به قبلها جاز عندها خلافا
 لمحمد كذا في النهر نقلا عن السراج غصب سلطان ملا من انسان وخطا
 بماله اي بمال السلطان صار ملكا له ويجب عليه زكاة ويورث عنه كذا في
 الكافي ونقله صاحب الغرر ولا يخرج عن عهده بل في ذمته الي ان يوجد ما
 يسقطه قال المصنف ينبغي ان يفيد الخطا بعدم التمير اما اذا ميز فلا
 يملكه السلطان ولا يورث عنه وهو لصاحبه ولا يضمن مفراط غير متلف
 كما اذا قصر من عليه الزكاة ولا يضمن الا اذا استهلكته ثم اراد ان يبين
 زكاة المال فقال زكاة المال اي غير ~~السياسة~~ لان حكمها تقدم
 نصاب الذهب عشرون مثقالا ولو كان الذهب تيرا اي غير مضروب و
 قدم الذهب لسرفه ومن قدم الفضة نظر لكثرة التداول بين الناس لا يرى
 ان نصاب السرقة والمهر وقيمة المتلفات مقدر بها ونصاب الفضة

النكاح يستحق عنه الزكاة

كذا في

كذا في

ما يتأد به العشرة منها أي العشرة من الدراهم وزن سبعة
مئاقيل المتقال عشرون قيراطا والدراهم أربعة عشر قيراطا قال
في المغرب الفضة تتناول المضروب وغيره والرقعة تختص بالمضروب
وأصله ورقة انتهى وأصل التقدير بذلك أن الدراهم كانت في الأبداء
على ثلاثة أصناف صنف منها كل عشرة منه عشرة مئاقيل وصنف
منها كل عشرة منه ستة مئاقيل كل درهم ثلاثة أخماس متقال و
كل درهم من العشرة ثلاثة أخماس الستة وصنف منها كل عشرة خمسة
مئاقيل كل درهم نصف متقال وكان الناس يتصرفون فيها من زمانهم
إلى أن استخلف عمر بن الخطاب فإراد أن يستوفي منهم الخراج فطالبهم بالأكثر
فستق عليهم فطلبوا منه التخفيف فجمع حساب زمانه ليتوسطوا
بين ما رآه عمر وما رآه الرعية فجمعوا له الثلاثة فكان وزنها ط
وعشرين مثقالا ثم أخذوا تلك ذلك فكان سبعة مئاقيل والسبعة
مئاقيل وزن عشرة دراهم ففهم أي الفضة والذهب إذا بلغ كل واحد
منهما نصاب ذهب أو فضة وحال عليه الحول ربع العشر وهو خمسة
دراهم في الفضة ونصف مثقال في الذهب ولو حليا لامرأة إنما قال المرأة
لأن السافعي لا يوجب في حلي النساء لأنه إذا كان لرجل يجب بالاجماع
أو بالطريق الأولى عندنا أو أنه أي يجب ربع العشر في أنه بلغت
نصابا كالبريق وطست ونحوهما وغالب الفضة والذهب فضة وذهب
فيه لف ونشر مرتب أي المضروب من الفضة إذا غلب عليه الفضة

او غلب علي المضروب من الذهب الذهب فهو كالتخالص منها لا عكسه
 اي ان كان الغلبة للغش اي النحاس والصفير فهو حكم العروض فيعتبر ان
 تبلغ قيمتها نصابا ولا بد من نية التجارة كسائر العروض وان لم ينو
 للتجارة فان كانت الفضة تعتبر فحجب فيها الزكاة ان بلغت نصابا
 وحدها او بالضم الي غيرها كذا في الزلعي فاذا زاد النصاب خمسا اي
 فاذا زاد علي النصاب اربعون درهما او اربعة مئاة فحسابه اي
 فيه درهم او قيراطان والناقص عن الاربعين عفو وقال ابو يوسف
 ومحمد والشافعي يجب في الرايد بحسابه ولو درهما ويجب في عروض تجارة
 بلغت نصاب ورق او بلغت نصاب ذهب ربع اليه ونقصان
 النصاب في اثنا التحول لا يضري لا يمنع الوجوب ان كمل في طرفه اي اذا
 كمل النصاب في اول التحول واخره مطلقا سواء كان نصاب السوائم او الذهب
 او الفضة او مال التجارة ويضم قيمة العروض التي للتجارة الي الثمنين
 وانما قيدت بالعروض للتجارة لانها اذا لم تكن للتجارة وعنده مال لا يبلغ
 نصابا لا تضم العروض لتكمل النصاب ولا زكاة عليه ويضم الذهب الي
 الفضة قيمة الاجزا وعندها اجزا حتي لو ملك مائة درهم وخمسة دنانير
 قيمتها مائة درهم يجب عندها لو ملك مائة درهم وعشرة
 دنانير او مائة وخمسين درهما وخمسة دنانير او خمسة عشر دينار
 وخمسين درهما يضم اجماعا ولا يظهر الخلاف عند تكامل الاجزا ان قيمة
 احدهما متي انقطعت تزداد قيمة الاخر فيمكن تكميل ما انتقص قيمته

مما ازداد فتحجب الزكاة بلا خلاف وانما يظهر الخلاف حال نقصان
الاجر كما في الغرر رجل له غنم للتجارة تساوي ما يتي درهم فماتت
النسيئة قبل الحول ودفع جلدها حتى بلغت قيمة الجلود نصابا في آخر
الحول تجب الزكاة ولو كان رجل له عصير للتجارة فتخمر قبل الحول ثم صار خلا
يساوي نصابا في آخر الحول لا تجب عليه الزكاة والفرق ان في مسيلة النخر
هلت كل النصاب واما في مسيلة الغنم فلم يهلك النصاب بالكلية
فلم تسقط الزكاة اشترى رجل ارض العشر للتجارة تجب عليه الزكاة
مع العشر لان الزكاة تجب في مال التجارة اذ ابلغ نصابا والعشر في الحاج
منها فان لم تكن للتجارة فلا زكاة فيها بل العشر فقط ويجب العشر في
الارض الموقوفة وارض المجانين والصبيان ويصرف العشر الى من يصرف
اليه الزكاة واما العشر في مسيلة المزارعة ان كان البذر من قبل رب
الارض فالعشر عليه اي على رب الارض وان كان البذر من قبل العامل
فعند ابي ح علي صاحب الارض وعندهما ابي يوسف ومحمد علي العامل
ثم لما ذكر ما يجب فيه الزكاة شرع في بيان ما يجمعها فقال **فصل**
في بيان احكام العاشر هو من نصيب الامام علي الطريق لياخذ الصدقات
اي الزكاة من التجار ويا من التجارة به من اللصوص قال في النهر قال السروجي
يستترط فيه ان يكون حراما مسلما غير هاشمي لانه لاحماية لعبد ولا كافر
واما الهاشمي فلان الماخوذ زكاة انتهى واما الساعي فانه الذي يسعى
في القبائل لياخذ صدقات المواشي في اماكنها هكذا فرق بينهما

في البدايع قال والمصدق اسم جنس كذا في الذهب فمن قال من التجار
 الذي الذين يملكون عليه لم يتم التحول على اي على المال الذي في ايدي او
 قال على دين محيط بما لي او قال ادبت انا زكاة هذا المال الى الفقراء او
 ادبت الى عاشر اخر وفيه غيره اي وفي تلك السنة عاشر اخر وحلف
 المالك صدق في الجميع وان لم يكن في تلك السنة عاشر اخر لا يصدق لظهور
 كذبه بيقين وفي الفوائد اذا اشكل الامر ولا يدري افي تلك السنة عاشر او لم
 يكن قال الراهد الصغار يكون هذا بمنزلة ما لو علم انه لم يكن في تلك السنة
 عاشر اخر واخراج البراءة ليس بشرط لان الخط يشبه الخط كذا في البحر
 الا في السوايم فانه لا يصدق في المالك في ما دفعه بنفسه لان حتى الاخذ
 منها للسلطان كمن عليه الجزية او الخراج اذا صرفه في المقابل بنفسه
 وكن اوصي بثلث ماله للفقراء او اوصى الى رجل ليصرف الى الفقراء فصرفه
 الوارث اليهم بنفسه حيث لا يجوز كذا في شرح الهداية لنجاح الشريعة وفيما
 صدق المسلم صدق الذي هكذا في غالب المتون المعتمدة كالكثر وليس
 هذا على اطلاقهم فان الذي لو قال ادبت بها الى الفقراء لا يصدق لانه ليس له
 ان يصرفه بنفسه ولان ما يؤخذ منه جزية ولا يصدق اذا قال ادبت بها
 لان فقر اهل الذمة ليس مصارف لها وليس له ولاية الصرف لمصالح
 المسلمين كذا في الزيلعي لا الحربي اي لا يصدق الحربي في شي مما ذكرنا الا في
 ام ولده اي جارية يقول الحربي هي ام ولدي فانه يصدق لان كونه حربيا
 لا ينافي الاستيلاء واقراءه ينسب من في يده صحيح لكن قال الزيلعي

يدخل في عموم قوله لا الحربي جميع ما تقدم ذكره من الصور وهو مسئل
لأنه إذا قال أدب إلى عاشر آخر وكان في السنة عاشر آخر فإنه ينبغي
أن يصدق لأنه إن لم يصدق أدى إلى ضياع ماله انتهى ويمكن أن يجاب
عن هذه المسئلة وما قبلها بأن يقال غالباً أي في غالب المسائل وأخذ
العاشر منا أي المسلمين ربع العشر وأخذ من الذمي ضعفه وهو نصف
العشر وأخذ من الحربي العشر شرط نصاب وشرط أخذهم من هذا
الكل من قبيل ألف والنشر فقوله بشرط نصاب متعلق بقوله أخذ منا
ومن الذمي وقوله وأخذهم من متعلق بقوله ومن الحربي أي تأخذ منهم
العشر بشرط أخذهم العشر منا حتى لو مر حربي بخمسين درهما أو ثمانين
لم يؤخذ منه شيء إلا أن يأخذوا منا من مثلهما فيؤخذ بقدره وفي كتاب الزكاة
لأننا أخذنا القليل وإن أخذوا منا لأن القليل عفو وهو للتفقه عادة فأخذهم
ظلم وخيانة فلا يتابعهم عليه وإن كانوا يأخذون الكل تأخذ الكل لا قدر
ما يوصله إلى مأمته في الصحيح وإن لم يأخذوا منا لأننا أخذنا منهم لأننا أحق
بالمكاتب منهم كذا في الزلعي ولم يثن في حول بلا عود أي إذا أخذ من الحربي مرة
لا يأخذ منه مرة أخرى في تلك السنة ما لم يعد إلى دار الحرب لأنها الأمان
بعوده إليها لحوال الحول لأن الحربي لا يمكن من المقام في دارنا حوال الأمان
جديد ولو مر على عاشرنا فأخذ منه ثم رجع إلى دار الحرب ثم جاء الينا في يومه
ذلك عشريناً لينا لقلنا وعشر النحر لا الخنزير أي لو مر ذي نحر وخنزير أخذ
نصف عشر قيمة النحر ولم يعسر الخنزير مطلقاً سواء كان منفرداً أو مع النحر ولا

عشر ما في بيته ولو اخبر باقي النصاب فيه ولم يبلغ ما في يده ذلك اي
لو مر على العاشر ذي او مسلم باقل من مائتي درهم واخبر ان له في منزله ما
يلعب نصابا وقد حال عليه الحول لم ياخذ منه شيئا ولا تعشر الامانة كمال
المضاربة والبضاعة وكسب الماذون انما قال كمال المضاربة به الخ بعد
قوله ولا تعشر الامانة لان التصوير ولا يوضح لا يعلم الا مع ما ذكره ونبي
ان عشر الخوارج اي ان ربع عشر الخوارج فعشره ثم مر على عاشر
اهل العدل عشره ثانيا لا يقال هذا مناقض لما ذكره قبله من باب صدقة
السوايم وهي اذا اخذ العشر بقاء لم يؤخذ اخري لان التقصير هنا منه
حيث مر عليهم فكان جابيا فلا يبطل حق الفقير بخلاف ما اذا غلب
خوارج بلد واخذوا زكاة سواهم فانه لا شيء عليهم قال وخمس معدن
نقد كذهب وفضة المعدن اسم لما يكون في الارض خلقه والكثير اسم
لمدفون العباد والركاز اسم لما تحت الارض او دفن العباد كذا في الربيعي
وخمس نحو حديد كصفر ورصاص في ارض ولو صحرا واربعة اخماسه
للو احد فقولي ولو صحرا اولى من قول من قال في ارض خراج او عشر
ليلا يفهم ان ارض الخراج والعشر قيد وليس كذلك وقال الشافعي لا شيء
فيه لانه مباح سبقت يده اليه كالخطب لا اذا كان المستخرج ذهبيا او
فضة فيجب فيه الزكاة ولا يشترط فيه الحول ولنا قوله عم العجا جبار والبحر
جبار والمعدن جبار وفي الركاز الخمس رواه الجماعة كذا في الربيعي والعجا
البيهة المنقلة من صاحبها فنجابتها جبار اي هدر وقوله والبحر

جباري اذا استاجر صاحبها من ينزحها فانها رت عليه لا يلزم علي
الامر شي واما اذا استاجر جماعة لاستخراج الجواهر من المعدن فانها ر
عليهم قد يكون علي المستاجر غرم كذا في البحر ولا فرق بين ان يكون الواحد
حرا او رقيقا بالغنا او صبيا ذكرا او انثى مسلما او ذميا لا الحربي الا اذا
فعل باذن الامام فله اي للحربي المشروط واما اذا وجده الحربي بلا
اذن فلا يستحق شي لانه لا حق له في الغنيمة كذا في النهر ولا ينجس معدن
وجد في داره وخمس كثر عليه سمة اي علامة الكفر المكتوب عليه
الصنم فان وجد في ارض مباحة لا مملوكة لاحد ففيه الخمس واربعة
اخماسه للواحد وان وجد في دار نفسه او ارضه ففيه الخمس اتفاقا
وما عليه سمة الاسلام كالمكتوب عليه كلمة الشهادة فهو اللقطة و
حكمها انه يجب تعريفها ثم التصديق علي نفسه ان كان فقيرا او علي
غيره ان كان غنيا وجد ركاز في صحراء الحرب فهو للواحد والخمس
فيه سواد خل يا مان او لا وهو له لسبق يده علي مال مباح وانما الخمس
لانه اخذه متلصصا غير متجاهر ولو وجد اي وجد ركاز دار الحرب جماعة
لهم منعة وشوكة اي غلبة وظفر واعلى كنوزهم خمس وان وجده مستامن
في ارض مملوكة لاهل الحرب رده الي مالئها حذرا عن الغدر والخيانة
فلو لم يرد الي مالئها واخرجه من دار الكفر الي دار الاسلام غير طيب
كالمملوكة بشراء فاسد فسيبيله التصديق ثم قال **فصل** في بيان
احكام العسر يجب في غسل ارض عشرية قيد به لانه لو كان في ارض خراجيه

لم يكن فيه شيء أو أي ويجب في غسل جبل أو بركة أو موات أن يدخل تحت
 حاية الإمام وإن لم يدخل تحت حاية فهو لمن أخذه كذا مرة وفي التماسي
 ما يوجد في الجبال والبراري والموات من الغسل والفاكهة أن لم يحج
 للإمام فهو كالصيد وإن حمله ففيه العشرة ماله مقصود ويجب
 في مسقي مطر أو سح أو ما انفجار أو أودية بلا شرط نصاب وهو خمسة
 أوسق والوسق ستون صاعا والصاع ثمانية أرطال والرطل اثني عشر
 أوقية ولا أوقية أربعون درهما ولا شرط بقا حتى يجب في الخضروات
 وقالا لا يجب إلا فيما له ثمرة باقية إذا بلغ خمسة أوسق لا يجب العشر في نحو
 حطب كحشيش وقصب ونصف في مسقي غرب وهو الدلو العظيم من
 مسك الثور ونصف في مسقي دالية وهو جذع عظيم طويل يركب تركيب
 مدافع الأرض وفي رأسه مغرفة كبيرة بلا رفع المون أي ولا ترفع المون كاجرة
 العمال ونفقة البقر وكري الانفجار بل يجب العشر أو نصفه في كل الخارج
 لأي الباقي بعد رفع المون وبلا إخراج البذراي يجب العشر في كل الخارج
 كما صرح به شرح الهداية وغيرهم ويؤخذ ضعف العشر في أرض عشرية
 لتغلب بالكسر وجاز الفتح وهم قوم من البصري وسوا كانت الأرض
 أصلية في حكم التضعيف بأن ورثها من أبيه وتداولها الأيدي بالسرا
 من التغلب إلى التغلب أو كان التضعيف فيه حاد ثابان كان اشتراكها
 من مسلم ويجب ضعف العشر في أرض عشرية لتغلب ولو كان التغلب طفلا
 أو اثني أو مسلم أو اشتراكها منه مسلم أو ذمي فإن العشر يؤخذ من أراضي

احوط قالنا فيوخذ ضعفه من اراضي اطفالهم ولا يسقط عنهم العشر
 المضاعف بالاسلام وعجب الخراج في ارض عشرية لمسلم سراها ذمي وقبض
 وشروطه في الهداية لان الخراج لا يجب الا بالتكدين من الزراعة وذلك بالقبض
 ويجب العشر على مسلم اخذها منه اي اخذها المسلم من الذمي بسفعة او ردت
 عليه اي على المسلم لفساد البيع او خيار الشرط او خيار العيب بقضا
 متعلق بقوله ردت يعني اذا اشترى ذمي من مسلم ارضا عشرية ثم اخذها
 منه مسلم بالسفعة او ردت عليه بفساد البيع او بخيار ما عادت عشرية
 فكانت وعلي ذمي جعل داره بستانا خراج كذا على مسلم خراج ان سقاها
 بما الخراج ولو سقاها المسلم بما العشر فعليه عشر ولا خراج على ذمي في
 داره اي داره حره فلا يجب عليه فيها شيء لان عمره جعل المساكين عفا
 وعليه اجماع الصحابة ذكره الربيعي ولا شيء في عين غير وهو الرقت ولا شيء
 في عين نفض مطلقا سواء كانت في ارض خراج او عشر وفي حررها
 الصالح للزراعة خراج لو كان حررها خراجا ووقت اخذ العشر عند
 ظهور الثمر هذا عند ابي ح وعنده ابي يوسف وقته عند اداكه وعنده محمد عند
 حصوله في الحضيرة وثمره الخلاف تظهر في وجوب الضمان بالانفاق كذا قاله
 الربيعي فقال **فصل** في بيان احكام المصارف الاصل في هذا الباب
 قوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين الآية فاللام هنا لبيان جهة المستحق
 لا للتشريك والقسم بل كل صنف مما ذكرهم الله تعالى يجوز للانسان دفع
 صدقة كلها اليه دون بقية الاصناف بقوله الفقير هو من يملك مالا دون

النصاب والمساكين هو من لا شيء له والسافعي بعكسه وهو مروي عن
 ابي حنيفة وكل وجه قوم من يقول ان الفقرا سوا حلال قوله تعالى اما السفينة
 فكانت لمساكين فثبت للمساكين السفينة وروى انه عمم سال المسكنة
 وتعود من الفقر وان اسديت فدمهم بالذكر والتقديم يدل على الاهتمام
 ووجه من قال من ان المسكين اسوا حلال قوله تعالى او مسكينا ذامورا
 معناه انه النقص بطنه بالتراب من الجوع وغير ذلك من الايات والاشعار
 الا ان المسكين اسوا حلال من الفقير ونقطة المسكين من سكن مبالغة
 كانه عجز عن الحركة من الجوع فلم يروح من مكانه وقال تعالى في الفقر يحسبهم
 الجاهل اغنيا من العقق ولو انهم حلالا جملنا ما حسبهم اغنيا والجواب
 عن الاول انهم كانوا اجرا وقيل لهم مساكين ترجحا كما يقال لمن ابتلى ببلية
 مسكين او انهم كانوا مقهورين بقهر الملك اقول ولا يظهر هذا الخلاف
 فائدة في الزكاة وانما يظهر في الواصية بالارواق واهل الفقر والمساكين
 نصف او اصناف قال قاضي خان صنفان عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف
 صنف واحد وفائدة اذا اوصى بثلث ماله لفلان وللفقراء والمساكين
 فعلى قول ابي حنيفة الثلث بينهم اثنان وعلى قول ابي يوسف نصفان نصف
 للفقراء والمساكين ونصفه لفلان لانه في الجوهر اقول بل تظهر فائدة الاولوية
 لافى الجواز فان من كان احق كان اولى كما لا يخفى فتأمل والعامل اي عامل
 الزكاة فيعطى بقدر عمله ما يكفيه واعوانه غير مقدر بالثمن والسافعي
 يقدر له الثمن وان استغرق كفاية الزكاة لا يزاد على النصف لان النصف

عن عيين الانصاف كذا في الزبلي قال في الجوهرة ولو هلك المال في يد العامل
اوضاع سقط حقه واجزا عن المودين ولا يجوز ان يعطى العامل الهاشمي
من الزكاة شيئا تزيدها القرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومجوز لغير الهاشمي وان كان غنيا
وان جعل الهاشمي عاملا واعطى من غير الزكاة فلا بأس به والمكاتب اي
يعطى المكاتب بقدر فك رقبته الامكاتب الهاشمي فانه لا يعطى منها شيئا
بخلاف مكاتب الغني اذا كان كبيرا اما اذا كان صغيرا فلا يجوز فان عجز
المكاتب وقد دفع اليه الزكاة يطيب لمولاه كله وكذا اذا دعت الزكاة الي
الفقير ثم استغنى والزكاة باقية في يده يطيب له كلها كذا في الجوهرة والغارم
هو من لزمه دين يحيط بماله ولا يملك نصيبا فاضلا عن دينه وكذا اذا
كان له دين على غيره سواء كان نصيبا او اكثر انه لم يكن بذلك ومنقطع
الغزاة وهو المراد بقوله تعالى وفي سبيل الله هذا عند ابي يوسف وعند محمد وهو
منقطع الحاج اي الفقراء منهم وانما افروده بالذكر مع دخوله في الفقر او المسكين
لزيادة حاجته بسبب الانقطاع وابن السبيل هو مسافر له مال في بلده
لم يقدر عليه في الحال فيعطى بقدر ما يوصله الي بلده ولا يحل له ان يأخذ
من الزكاة اكثر من حاجته واستقرضه خير من قبول الزكاة وسمي ابن السبيل
للزومه الطريق وتصرف الزكاة الي كلهم او ابي وتجزان تصرف الي بعضهم
تمليك لا بطريق الاباء كما تقدم قال الكمال قوم دفعوا الزكاة الي من يجمعها
لفقير واحد فا جمع عند اكثر من مائتين فان كان جمعه له بامر قالوا
قالوا اهل من دفع قبل ان يبلغ ما في يد الجاني مائتين جازت زكاته ومن

دفع بعده لا يجوز الا ان يكون الفقير مدونا فيعتبر هذا التفصيل فيقبل بقدر
 دينه فان كان بغير امره جاز الكل مطلقا لان في الاول هو وكيل الفقير
 فما اجمع عنده ملكه وفي الثاني وكيل الدافعين فما عنده ملكهم الا الى بنا
 المسجد اي لا يجوز ان يبني المسجد لان التملك شرط فيها ولم يوجد وكذا
 لا يبني بها القناطر والسقايات واصلاح الطرقات وكري الانهار
 والحج والجهاد وكل ملائمة في ذكر الزلعي ولا يجوز لكفن ميت وقضا
 دينه اي الميت لما ذكر وهو التملك استحالة من الميت ولهذا لو تبرع شخص
 بتكفنه ثم اخرجته السباع واكلته يكون الكفن للمتبرع به لا الورثة الميت
 ولو قضا بالزكاة دين حي وهو فقير فان قضا بغير امره كان متبرعا ولا يجري
 عن زكاة ماله ولو امره جاز وذكر في الغاية مغريا الى المحيط والمفيد انه
 لو قضا بهاد من حي او ميت جاز كما في الزلعي ولا يجوز دفعها الى من
 بينهما ولا اى صلة وان علا وفرعه وان سفل وزوجه اي لا يجوز
 دفعها الى زوجته ولو مطلقة اذا كانت في العدة للاستراك في المنافع
 عادة ولا يجوز ان تدفع المرأة الى زوجها لان شرطها قطع المنفعة عن الملك
 ومملوك المزكي ان يصح ان يدفعها المزكي ومدبره وام ولد وعبد اعتق
 المزكي بعضه لانه بمنزلة مكاتبه وعبد اي وكذا لا يجوز دفعها من شريك
 لعبد اعتق الشريك الى المعسر حصته لانه سعي له فصار مكاتبه ولا يجوز
 دفعها الى غني ومملوك لان الملك وافع لمولاه ولا يدفعها لطفله اي طفل
 الغني لانه يعد غنيا بغني ابيه بخلاف الكبير وان كان نفقة عليه ولانه

لا يعد غنياً يعني بمال أبيه وكذا المرأة فانها ان كانت فقيرة لا تعد غنية
 بغناه والنفقة جزا الاحساس بخلاف طفل المرأة اليتيم اي فان الزكاة
 يجوز صرفها لولد المرأة الغنية قال في القنية صبي له ام غنية ولا اب له يجوز
 دفع الزكاة اليه ولا تدفع الزكاة لبني هاشم وهم آل علي بن أبي طالب وآل
 عباس وآل جعفر وآل عقيل وآل الحارث ابن ابي كل واحد منهم ابن عبد
 المطلب اما حقيقة او مجازاً وقاعدة تخصيصهم بالذكر جواز الدفع الي
 بعض بني هاشم وهم بنو ابي لهب وانما حرمت الصدقة على غير بني
 لهب من بني هاشم كرامة لهم استحقوا بنصرهم النبي عم في الجاهلية
 ولا سلام ثم سري ذلك الي اولادهم وابولهب اذ النبي عم وبالع في اذاه
 فاستحق الاهانة به قال ابو نصر البغدادي وما عدا المذكورين لا تحرم عليهم
 الزكاة كذا في الزلعي ومواليهم اي لا يحل دفع الزكاة الي معتق بني هاشم
 لقوله عم ان الصدقة لا تحل لنا وان مولى القوم من انفسهم رواه الجماعة
 وصححه الترمذي وجاز التطوعات واوقاف اليهم اي لبني هاشم و
 مواليهم لانها العلة المذكورة في الزكاة وهي كونها اوساخ الناس فلا
 تحل للمحمد وال محمد وقال في البدايع ان سمو في الوقف يجوز الصرف
 اليهم وان لم يسموا اي بان قال وقفت على الفقراء واطلق لا يجوز فجعلهم
 علي مثال الغني وروي ابو عصمة عن ابي ح جواز دفع الزكاة الي الهاشمي
 في زمانه مستند لا يقوله عم ان لكم في الخمس الحديث وقد انقطع حقه
 منه والصحيح عدم الحل لما تقر في الاصول انه اذا اجتمع المحرم والمباح

قدم المحرم علي البيهقي وروى عن ابي حنيفة ان الهاشمي يجوز ان يدفع
 زكاته الي الهاشمي ولا يدفع الي ذمي وان جاز غيرها اي يجوز ان يدفع
 غير الزكاة كصدقة الفطر والمندوب الي ذمي دفع بغيره فان انه عبده
 او مكاتبه الضمير يرجع الي الدافع يعيدها لانه بالدفع الي عبده
 لم يخرج عن ملكه والتملك ركن وله في كسب مكاتبه حق فلم يتم
 التملك ولو ظهر انه غني او هاشمي او كافرا او ابوه او ابنه صحيح ولا
 يعيدها لان الوقوف على هذه الاشياء بالاحتياط لا القطع فيمنعني
 الامر على ما يقع عنده كما اذا استبعت عليه القبلة وفي قوله دفع
 بغير اشارة الي انه اذا دفع بلا تحريم وخطا لم يخرج به وقوله او كافرا اي
 غير حربي لما في البرازية انه جرم بعدم الجواز وفي التحفة واجمعوا
 انه لو ظهر حربي او مستام من لا يجوز كذا في غاية البيان وقوله او ابنه
 قال المال ولا يدفع الي المخلوق من ماله من الزنا ولا الي ولده الذي نقاه
 ولو تزوجت المرأة الغايب قال ابو حنيفة الاول ومع هذا يجوز
 دفع الزكاة اليهم وكره لا غنيا اي جاز اعطى ما يتي درهم فصاعدا
 من واحد لواحد دفعة واحدة اما اذا كان اكثر من مائتين وكان
 الرايد من اخر او دفعة ثانية من الاول فالرايد لا يجوز كما علم وانما كره
 لا غنا القرية منه كمن صلى ويقر به بخاسه كذا في الفرع قال الربيعي قالوا
 انما يكره اذا لم يكن عليه دين اما اذا كان عليه دين فلا بأس بان
 يعطيه قدر ما يقضي به دينه وزيادة دون النصاب وندب دفع

مغنية عن سوال يومه ولا يسأل من له قوت يومه لما ورد فيه من الوعيد
لكن استثنى في الغاية الغازي فان طلب الصدقة جائز له وان
كان قويا مكنتسبا لاستغاله بالجهاد عن الكسب ويحق به طالب العلم
لاستغاله عن الكسب بالعلم كذا في البحر وكره نقلها أي كره نقل الزكاة
من بلد إلى بلد آخر القريب أو أخرج أو أورد أو أصلح لما فيه من الصلة
أو زيادة دفع الحاجة أو علم أن الأفضل في الزكاة والفطرة والصدقة
الصرف إلى الأخوة والأخوات ثم إلى أولادهم ثم إلى الأعمام والعَمَّات
ثم إلى أولادهم ثم إلى ذوي الأرحام من بعضهم ثم إلى الجيران ثم إلى
أهل حرقة ثم إلى مصر أو قرية والتصدق على العالم الفقير أفضل
من غيره كذا في معراج الدراية وفي الفتاوى رجل في يد شريكه
مال في غير مصر فانه يصرف الزكاة إلى فقر الموضع الذي فيه المال
دون المصر الذي هو فيه ولو كان مكان المال وصية للفقير فأنها تصرف
إلى فقر البلد الذي فيه الموصي والأصل أن في الزكاة يعتبر مكان المال
وفي الفطر يعتبر عن نفسه مكانه بالأجماع وأما عبيده وأولاده فيعتبر
مكان العبد والأولاد عند أبي يوسف وقال مكان الأب والمولى هو
الصحيح كذا في الجوهرة ولما كانت صدقة الفطر من العبادات المالية
ذكرها هنا وإن كان الترتيب الطبيعي ذكرها بعد الصوم فقال
فصل في بيان أحكام صدقة الفطر هذا من قبيل إضافة
الشيء إلى شرطه كما في حجة الإسلام وقيل من باب إضافة الشيء إلى

سببه كما في حج البيت وصلاة الظهر تجب صدقة الفطر على حر فلا
تجب على العبد مسلم ولو صغير له اي يملك قدر نصاب الرثاة
فاضلا عن حاجته الاصلية لمسكنه واثامته وفرسه وسلاحه وعبيده
ولو كان له داران دار يسكنها ودار اخرى لا يسكنها فيؤخرها او لا يؤجرها
يعتبر قيمتها في الغنى حتى لو تساوت قيمتها ما يتي درهم يجب عليه
صدقة الفطر وكذا لو كان له دار واحدة يسكنها وفضل من سكنها
شي يعبر القاضل كذا في النهاية وقيد بالمسلم لانها عادة والكافر
ليس من اهلها وتجب على الصبي والمجنون في مالهما خلافا للمحمد
ثم اعلم انه يحتاج الى معرفة احد عشر شيئا سببها وهي راس عمونه
وبلى عليه وصفتها وهي واجبة ثبوت وجوبها بالاحاديث المشهورة
منها قوله عام ادوا على عن كل حر وعبد وصغير وكبير نصف صاع
من برا وصاعا من شعير الحديث وشرطها وهي في الانسان الحرية
والاسلام والقنات في الوقت طلوع الفجر من يوم الفطر وفي الواجب
لا ينقص من نصف صاع من بر وركناتها وهواد اقدر الواجب الي
مستحقه وحكمها وهو الخروج عن عهدة الواجب في الدنيا ونيل
الثواب في العقبى ووقت الاستحباب وهو قبل الخروج الى المصلي
ومكان الاداء هو مكان من تجب عليه ورثاة المال تسقط بهلاك
المال بخلاف صدقة الفطر فانها لا تسقط بهلاك العبد بعد الوجوب
عن المولى كذا في الجوهرة عن نفسه اي تجب الفطرة عن نفسه وطفله الفقير

قديبه لانه اذا كان له مال يودي من ماله كما تقدم ولا يجب علي جده فطرة بني
بنيه اذا كان الاب فقيرا او ميتا في ظاهر الرواية وعن مملوكه الخادم ولو
كان المملوك كافرا او مديرا او ام ولد ولا يجب علي الزوج عن زوجته لما تقدم
ان شرطه راس يمونه ويولي عليه وهو وان كان يمونها لكن لا يولي عليها والموتة
جزا الا حباس ولا يجب عليه عن عبده الا بقا بعد عوده اي اذا كان العبد
ابقا وقت الفطرة لا تجب فطرته مادام ابقا فاذا عاد وجبت لما مضى
ولا يجب فطرة لمكاتبه لعدم الولاية عليه ولا يجب فطرة لمملوك مشترك
بين اثنين فانها لا تجب على احدها فطرته وانما لا تجب على احد الشريكين
فطرة العبد المشترك لقصور الولاية والموتة في حق كل منهما ولو كانوا
جماعة عبيدا واما بينهما فلا فطرة عليها عند ابي ح وقال ابو يوسف ومحمد
علي كل واحد منهما ما يخصه من الروس ودون الاستقاص كما اذا كان
بينهما خمسة اعبد يجب علي كل منها فطرة عبيدين ولا يجب عليها في
الخامس شي ولو كان بينهما جارية فجات بولد فادعياه معا كان
ولدها والجارية ام ولدها ولا يجب عليها الفطرة للجارية اجماعا
ويجب عند ابي يوسف في الولد علي كل منها فطرة كاملة لان النسب
لا يتبعض فهو ابن كل واحد منهما علي الكمال ولهذا يرت من كل منهما
علي الكمال كذا في الجوهرة وان بيع العبد بخيار فعلي من يصير له العبد
معنا اذا مضى يوم الفطر والخيار باق فصدقة فطر العبد علي من يقرر
له الملك لان الملك موقوف قبله نصف مرفوع علي انه فاعل يجب نصف

صاع من بر او دقيقه او سويق فيه اشارة الى ان المراد بالدقيق و
السويق ما يتخذ من البرا مادقيق الشعير كالشعير او نصف صاع
زبيب او صاع تمر او شعير قال في الغرر الصاع ما يسع الفا واربعين
درهما من عدس ونحوه والدرهم ستة دنانير فيكون بالشعير اثنتين
وسبعين شعيرة وهو ثمانية ارطال وهو اربعة امداد والثمانية
ارطال بالبغدادى عند ابي ح ومحمد وقال ابو يوسف خمسة ارطال
وثلث وهو مذهب اهل الحجاز وقيل لا خلاف في الصاع ان ابا يوسف
لا حرر صاع المدينة وجره خمسة ارطال وثلث برطل اهل المدينة وهو
اكبر من رطل اهل بغداد لانه ثلاثون اسارا والرطل البغدادى عشرون
اسارا فاذا قابلت ثمانية بالبغدادى بخمسة ارطال وثلث رطل بالمدينة
تجدها سرا ولا ستار ستة دراهم ونصف كذا في الرباعي صبح منصوب على
الظرفية اي يجب نصف صاع صبح يوم الفطر فمن مات قبله او اسلم من
الكفار بعده او ولد بعده اي بعد يومه لا يجب زكاة فطره لانها السبب
بالنظر الى كل منها وصرح لو قدم ادا الفطر على وقت الوجوب لانه
اذا بعد تقرر السبب وهو زامن يمونه ويلي عليه فاسبب التجيل
للزكاة ولا فرق بين مدة ومدة كما في الغرر او اخر عن وقت اي صبح تاخير
عنه ولم تسقط فعلية اخراجها لان القرية فيها معقول وهو سد خلة
المحتاج ولا يتقدر وقت الاداء فيها بخلاف الاضحية فان القرية فيها اراقة
الدم وهي لم تعقل قرية فيقتصر فيها على مورد النص ونذب تعجيلها اي

ندب تجيل صدقة الفطر قبل الخروج الى المصلي لقوله عم اغنوهم عن
المسيلة في مثل هذا اليوم فانه يدل باشارته على ان الاولى ادوها
قبل الخروج الى المصلي يستغنى الفقير عن السؤال ويحضر المصلي
فارغ البال من نفقة الأهل والعيال ووجب دفع كل شخص فطرته
الى فقير واحد حتى لو فرقه بين فقيرين لم يخبر ان المنصوص عليه الاغنا
لما رواه يستغنى بدون ذلك وقيل القابل للكرخي جاز دفعها الى فقيرين
لكن الاول هو الاولى على هذا القول ويجوز دفع فطرة جماعة الى فقير واحد
ذكره الربيعي تنبيهه يجوز دفع الخبر عن الزكاة باعتبار القيمة على الصحيح
لانه لما جاز الدقيق والسويق في الخبر اولى لانه انفع للفقير والدقيق
اولى من البر والدرهم اولى من الدقيق لانه ادفع لحاجة الفقير روي
ذلك عن ابي يوسف واختاره ابو جعفر وقيل الحنطة اولى من الدقيق
وهو مروي عن ابي بكر الاعشى لانه ابعد من الخلاف فلنا لا نرفع الخلاف
بالحنطة لان الخلاف واقع في الحنطة من حيث القدر كذا في الربيعي و
من سقط عنه صوم رمضان لكبرا ومرض فصدقة الفطر لازمة عليه
ولا تسقط عنه لانها تجب على الصغار فعلى البالغ اولى كذا في الجوهر
فصل في بيان احكام الصوم انما اخره مع انه عبادة
بدنية كالصلاة وقدم الزكاة عليه اقتدا بالقران قال الله تعالى اقيموا الصلاة
واتوا الزكاة وبالحديث وهو قوله عم بني الاسلام على خمس شهادة ان
لا اله الا الله وان محمدا رسول الله الحديث وشرع الله الصوم لفوائدها

كسر النفس وقهر الشيطان فالسبع قهر في النفس يريد الشيطان
 والجوع قهر في الروح تريد الملكة ومنها ان الغني يعرف قدر نعمته
 عليه باقراره علي ما منع منه كثير من الفقراء من فضول الطعام و
 الشراب والتكاح وانه بامتناعه من ذلك في وقت مخصوص يحصل له
 المنفعة بذلك فيذكره من منع ذلك عنه علي الاطلاق فيوجب له
 ذلك شكر نعمته الله بالغني ويدعوه الي رحمة اخيه المحتاج ومواساة
 بما يمكن وفرض الصيام في شعبان في السنة الثانية من الهجرة وهو
 لغة الامساك قال النابتة خيل صيام وخيل غير صاية تحت
 العجاج واخرى تملك اللججا اي ممسكة عن العلف وغير ممسكة و
 في الشرع هو امساك عن المفطرة بنية من اهله بان يكون مسلما
 عاقلا بالغا طاهرا من حيض او نفاس وقال زفر صوم رمضان يتأني
 بغير نية من الصحيح المقيم من الصبح الي الغروب فصحة بصفة مخصوصة
 وهو ان يكون علي قصد التقرب باب قال الربيعي فشرط وجوب
 ادائه الصحة والاقامة وشرط صحته ادائه النية والطهارة عن الحيض
 والنفاس وركنه الكف عن قضا شهوة وحكمه سقوط الواجب
 عن ذمته اعلم ان الصوم ثلاثة انواع فرض وواجب ونفل فالفرض
 نوعان معين كرمضان وغير معين كال كفارات وقضا رمضان
 والواجب معين وغير معين فالمعين كيوم الخميس مثلا وغير
 المعين كيوم وصح صوم رمضان وهو فرض لانه ثبت بالكتاب والسنة

والاجماع والنذر المعين وهو واجب والنفل بنية من الليل الى الضحوة الكبرى
اي صح هذا الصيام بنية مبنية من الليل وتمتد الى الضحوة الكبرى عندها
فان النهار السري من الصبح الى الغروب والضحوة الكبرى منتصف
فوجب ان توجد النية قبلها لتكون موجودة في اكثر النهار فتوجد في كل
حكما هذا هو الاصح لا ما قيل الى الزوال لانه منتصف النهار فاعتبر بحسب
من طلوع الشمس الى غروبها كذا في الخبر وقال في الجوهرة ثم انما تجوز النية
قبل الزوال اذا لم يوجد منه بعد الفجر ما يضاد الصوم واما اذا وجد كالاكل
والجماع ناسيا لم تجز النية بعد ذلك والسحور في رمضان نية ولو لصوم اخر
ومحتاج الى تجديد النية لكل يوم عنده ناسيا فان قيل لا شيء لم يكن المندور
فرضا النبوة بقوله تعالى واوفوا بعهد الله اذا عاهدتم اجيب بان القرآن عام
خص منه ما ليس من جنسه واجب كعبادة المريض وتجديد الوضوء
عند كل صلاة ونحو ذلك وصح الصوم بمطلق النية بان يقول نويت
ان اصوم غدا نفلا وما بقي من الصيام غير هذه الثلاثة المتقدمة
لم يجز الا بنية مبنية معينة اي صوم الكفارة والنذر غير المعين لا يصح
الا بالتحسين والتبني وهذا معنى قوله وما بقي الا الى اخره ويصام رمضان
بروثة هلاله ولا يخفى ان هذه العبارة اولي من قول من قال وبيت
رمضان بروثة هلاله لان الصوم لا يتوقف على الثبوت اذ لا يلزم من
روية ثبوت لان الشخص قد يراه ولا يقبل قوله فيلزمه الصوم ولم يلزم
من رويته ثبوت والحيلة في اثبات رمضان والعيد ان يدعي عند القاضي

بان فلانا وكله وكالة معلقة بحجي رمضان بقبض دينه فيقر الخصم بالوكالة
 وينكر دخوله فليشهد الشهود بذلك فيقضي القاضي عليه بالمال ويثبت
 بحجي رمضان كذا في الكافي او اي وان لم ير الهلال فيصام بعد عد سبعين
 ثلاثين يعني اذا غم الشهر اكلوا عدة سبعين ثلاثين ثم صوموا رمضان
 روي هلال رمضان او لا ولا يصام يوم السبت الا تطوعا السبت اخر
 يوم من شهر سبعين احتمال ان يكون اول رمضان فان صام ثم ظهر
 انه رمضان فعنه اي فصيام السبت وافع عن رمضان ولا يقع عن التطوع
 لان رمضان لا يقبل غيره والا اي وان لم يظهر انه رمضان فتطوع وكره
 فيه جعل الواجب ويقع عنه في الاصح وقيل يقع تطوعا ان لم يكن من رمضان
 ويصوم فيه اي يوم السبت الخواص كالمفتي والقاضي اخذوا بالاحياط
 ويفطر غيرهم بعد الرقوال نفي الله ارتكاب المنهي لصوم ان نوي انا
 صائم ان كان الغد من رمضان والا اي وان لم يكن من رمضان فلا
 اصوم ففي هذا الوجه لا يكون صايما لعدم الجرم في العزم فلم توجد النية
 كذا ان لم اجد غدا فانا صائم والا اي وان وجدت غدا ففطر ففطر
 لما قلنا وكره ان قال انا صائم ان كان الغد من رمضان والا فعن واجب
 اخر وقال انا صائم ان كان الغد من رمضان والا فعن نقل فان ظهر
 رمضان فعنه اي فعن رمضان لما تقدم والا اي وان لم يظهر رمضان
 فنقل فيها اي في صورة قوله فعن واجب وصورة قوله فعن نقل وفيها
 الصوم غير مضمون عليه بالقضال ان النقل لا يلزم الا بالسروغ قصدا

وبصومه الواجب سقط عن ذمته لا يبطل النية ضم ان سأل الله تعالى
لان الاستسنا هنا ليس على حقيقة وانما هو للاستعانة وطلب التوفيق
من الله تعالى فلا يصير مبطلا للنية بخلاف الطلاق والعنق ونحوه
الفرق الاستسنا عمل اللسان فيبطل ما يتعلق باللسان فلا يبطل بالاستسنا
الذي هو عمل اللسان كذا في الذخيرة ولو نوى الفطرة لم يكن مفطر او كذا
اذا نوى التكلم بنفي الصلاة ولم يتكلم لم يبطل صلاته راي هلال رمضان
او هلال الفطر وحده ورد قوله اي رد القاضي قوله لانفراده او لعدم تصديقه
صام فيها اي في رمضان او في الفطر اما الاول فللقوله هم صوموا الروية
وافطروا الروية وقد راه ظاهرا واما الثاني فلا حياط فيه ان يصوم
ولا يفطر الامع الناس لقوله هم صومكم يوم تصومون وفطركم يوم تفطرون
وان افطر في الموضعين قضى فقط بلاكفارة لان القاضي رد شهادته
بدليل شرعي وهو نية الغلط فاوردت شبهة والكفارة نذر بالسبغات
ولو افطر قبل رد القاضي شهادته اختلفوا فيه والاصح عدم الكفارة
ولو اكل هلال رمضان ثلاثين يوما لم يفطر الامع القاضي ولو افطر
لاكفارة عليه وقبل بلا دعوة وبلا لفظ اشهد للصوم بعله خبر
عدل اي اذا كان بالسما علة كغيم وغبار يقبل قول العدل ولو كان
العدل قنا او اثني او محدودا في قذف تاب لانه امر ديني فاسببه رواية
الاخبار ولهذا لا يختص بلفظة الشهادة ويستلزم العدالة لان قول
الفاصول لا يقبل في الديانات وشرط للفطر نصاب الشهادة وهو رجلان

او رجل وامرأتان ولفظ اشهد كانه تعلق به نفع العبد وهو الفطر فاسببه
 سائر حقوقه الدعوي اي لا يشترط الدعوي كانه كعتق الامة وطلاق الحره ولا
 يقبل فيه شهادة محدودة في قذف ثاب لكونه شهادة وبلا علة اي اذا لم يكن
 بالسما علة شرط فيها اي في الصوم والفطر جمع عظيم يحصل بخبرهم و
 يحكم العقل بعدم ثوابهم على الكذب وبعد صوم ثلاثين بقول عدلين
 حل الفطر لوجود نصاب الشهادة ولا يحل الفطر بقول الواحد ولو اتموا
 شعبان ثلاثين ثم صاموا رمضان فكانوا ثمانية وعشرين يوما يقضون
 يوما اذا صاموا ولم يعدوا شعبان يقضون يومين لاحتمال انهم
 صاموا ثمانية وعشرين يوما ولا احتمال كمال الشهر والاضحى وهلال الاضحي
 كالقصر حكما وثبوتا ولا عبرة باختلاف المطالع يعني اذا راي الهلال
 اهل بلدة ولم يره اهل الاخرى يجب ان يصوموا بروية اوليك كيف مكان
 علي قول من قال لا عبرة باختلاف المطالع وعليه كثير من المتون المعبرة
 قال الزيلعي والاشبه ان يعتبر ان كل قوم مخاطب بما عندهم وانفصال
 الهلال عن شعاع الشمس يخلف باختلاف الاقطار حتي اذا زالت
 الشمس في المشرق لا يلزم منه ان لا تزول في المغرب وكذا طلوع الشمس
 وغروب الشمس بل كلما تحركت الشمس درجة فلك طلوع فجر لقوم و
 طلوع شمس لاخرين ونصف ليل لغيرهم وفي هذا دليل على عظم ملكة نبي
 وروية الهلال قبل الزوال لليلة الماضية وروية بعد الزوال لليلة
 المستقبل وقيل ان كانت الشمس تلو القمر فهو لليلة المستقبل وان كان

التمثيلوها فهو لليلة الماضية وقال الرزاعي ولورا الهلال يوم السبت
نهارا فهو لليلة المستقبل سواء كان قبل الزوال او بعده ولا يكون من
رمضان ولا من شوال وهو الظاهر وقال قاضي خان ان افطر والكفارة
عليهم لانهم افطروا بآويل وقال عم افطروا الروية كذا في الرزاعي فقال
فصل في بيان احكام ما يفسد الصوم وما لا يفسده اعلم ان
الافعال الصادرة من الصائم فيما يتعلق في هذا الباب ثلاثة اقسام الاول
ما يتوهم انه مفسد وليس بمفسد والثاني ما يفسد ولا يوجب الكفارة
والثالث ما يفسد ويوجب الكفارة وقد بينها على الترتيب فان اكل
الصائم او شرب او جامع تاسيا قيد للثلاثة المذكورة لخبر من نسي
فاكل او شرب فليتم صومه فانما الله اطعمه وسقاه ولان النسيان غالب
للانسان فلو كان مفطر الوقع المخرج وهو مخرج فروع بالنص بخلافه في الصلاة
والاعتكاف والحج فانه كالعمد لان حالهم مذكرة او احتمل او انزل
بنظر او ادهن او التحل او احتجم او اغتاب من الغيبة او دخل حلقه
غبارا ودخان او ذباب وهو ذاك لصومه وفيه اشارة الى انه لو ادخل
فسد او اصبغ جنبا او صب في احليله دهن او ما او دخل في انفه
مخاطا فاستسهم عمدا كما في الخلاصة فدخل حلقه لم يفسد صومه جواب
الشرط للمسيائل المذكورة من اول قوله فان اكل الخ وقوله ما احتزبه
عن الدهن فان صبه فيها مفسد كما سيأتي وانما لم يفسد بالصب
في الاحليل لعدم المنفذ وانما يجتمع البول في المثانة بالترشح كما نقله

الزليعي عن الأطباء وقال وهو لا يظهر ثم بين الثاني بقوله وإن افطر خطا
 بأن تفيض فدخل الماء في خلقه وهو ذاك لصومه أو افطر مكرها أو
 اكل ناسيا وظن انه افطر فاكل عمدا وإن اكل ناسيا فذكره انسان فقال
 له انك صائم أو هذا رمضان فلم يذكر ثم تذكر بعد ذلك فسد صومه
 عند أبي يوسف لأن النسيان ارتفع حين ذكره كذا في الجوهرة أو احسن
 أو استعط أو اقطر في اذنه دهنا أو دأوى جايقة أي جراحة بلغت
 الجوف في البطن قيد بالدأوى لأنه لو رمى بسهم فتقد من الناحية
 الاخرى أو بحجر في جايقة فدخلت جوفه لا يفسد صومه ذكره الزليعي
 أو امه وهي شجة بلغت ام الدماغ وقوله فوصل الدهن الى جوفه
 أو دماغه فيه لف ونسرا وابتلع حصاة أو لم ينو في رمضان كله أو
 بعضه صوما ولو فطرا أو أصبح غير ناو للصوم فاكل أو ادخل في خلقه
 مطرا أو ليج أو وطى امرأة ميتة أو بهيمة أو فخذ أي امنا بالفخذ أو بطن
 أي امني في البطن أو قبل أو لمس فأنزل قيد لقوله وطى ميتة الخ
 حتى لو لم ينزل في هذه الصورة لم يلزمه القضاء ولو قبلت الصائمة زوجها
 فأنزلت افطرت وكذا اذا انزل هو وإن امذا لم يفسد واختلف
 في الاستئنا في بالكف فقيل يحرم وقيل لا وعن عطاء قال سمعت قوما
 يحشرون وأيديهم حبالي فاظن انهم هولاء وقال سعيد بن جبير
 عذب اسدامة كانوا يعذبون بمذاكيرهم وقيل ان قصده تسكين
 الشهوة يبرحي ان لا يكون عليه وبال كذا في العيني أو افسد غير صوم

رمضان اي اذا افسد ادا غير رمضان او قضا رمضان لم تجب الكفارة
 لانها وردت في هتك حرمة رمضان اذ لا يجوز اخلاوه عن الصوم بخلاف
 غيره من الزمان او وطيت بمنوته بان نوت الصوم ليلا ثم جنب في النهار
 ثم أصبحت صائمه فحاج معها ولا فكيف تكون صائمه وهي بمنوته او تسحر
 بطن بقا الليل فظهر طلوع الفجر واظهر بطن غروب الشمس فظهر ان الشمس
 حية اي لم تغرب قضي فقط والاخير ان اي من تسحر بطن بقا الليل ومن
 افطر بطن غروب الشمس وكان بخلافه فانها يمساك بطن بقية يومها
 كمسافر اقام وحايض او نفسا طهرت او مجنون افاق او مريض صح
 وصبي بلغ وكافر اسلم وكلهم يقضون الصوم الاخير ان يعني صبي بلغ
 او كافر اسلم الاصل ان من صار على حالة في اخر النهار لو كان عليها في اول
 النهار يلزمه الصوم لزمه الامساك قضا الحق الوقت وتسبها بالصائمين
 كما لو شهد الشهود بروية الهلال في بعض اليوم كذا في عمارة البيان وانما
 لم يقض الاخير ان وان افطر لان السبب في الصوم هو الجز الاول من
 اليوم والاهلية معدومة عنده بخلاف الصلاة فان السبب فيها هو
 الجزو المقارن بالاداء او جزو يسع ما يقدر على الطهارة والتحرمة ولو نوى
 المسافر الا فطار ولم يوجد منه ما ينال في الصوم ثم قدم ونوى الصوم
 في وقت المتقدم ذكره صح ومن اغني عليه او جن وصام ايا ما قضى ما بعد
 يوم الاغما وقضا بعد يوم الجنون لانها كانا من اهل النية في تلك الليلة
 لان المسلم لا يخفي عليه نية الصوم في ليالي رمضان غالبا فيجعل نايبا

فان استوعب الجنون الشهر سقط عنه القضا بخلاف ما لو استوعب
 الاغما الشهر فانه لا يسقط عنه القضا والفرق بينهما ان الجنون
 قد يمتد شهرا او شهرا او الاغما امتداده نادر واذا افاق المجنون في الليلة
 الاولى من رمضان واستوعب جنونه الشهر كله الصحيح انه لا يلزمه شي
 لان الليل لا يصام فيه وكذا اذا افاق في ليلة من وسط الشهر ثم اصاب
 مجنونا وكذا اذا افاق في اخر يوم من رمضان بعد الزوال لا يلزمه القضا
 على الصحيح وان افاق قبل الزوال لزمه كافي النصاب والمجبي ثم ذكر
 الثالث بقوله ومن جامع في ادا رمضان احترازا عن قضائه او جرم
 في احد السبيلين او اكل او شرب او اكل غذا احترازه عن نحو التراب
 واختلف في معني التغذي قال بعضهم هو ان يميل الطبع الى اكله وتنقيته
 شهوة البطن وقال بعضهم هو ما يعود نفعه الى صلاح البدن وفائدة
 فيما اذا مضغ لقمته ثم اخرجها ثم ابتلعها فعلى القول الثاني تجب الكفارة
 وعلى الاول لا تجب وينعكس الحكم في الحسبيس كما في الجوهرة عدا قيد لما ذكره
 عند قوله جامع الى هذا او احتجم فظن انه افطره فاكل عدا قضي وكفر
 كفارة الظهار الحديث ابي هريرة انه قال اتي رجل النبي عم فقال
 يا رسول الله هلكت قال وما اهلك قال واقعت امرأتي في رمضان
 قال فهل تجده ما تعتق رقة الحديث فان قيل اعترف بالمعصية التي
 لاحد فيها ولم يعزره عم اجابوا عنه بانه جامستقيا فلو عزره لاستغ
 من الاستغنا غيره فيكون سببا لترك الاستغنا فلم يعزره لذلك او يقال

قد وجبت الكفارة في الاكل بعد ظنه ان الحجامه تفترو لفظه براه
لان الواجب علي العامي الاخذ بفتوى المفتي فاذا افتاه بمفتي بفساد
الصوم فح لا كفارة عليه فتصير الفتوى شبهة في حقه وان كانت
خطا في نفسها وان كان سمع الحديث وهو قوله ثم افطرو والمجوم واعتمد
علي ظاهره قال محمد لا تجب الكفارة لان قول الرسول ثم لا يكون ادني
درجة من قول المفتي وهو اذا صلح عذرا فقول الرسول الحق اولى واما
الحديث فقد اولوه بانه ثم مريها وهما يغتابان اخر فقال ثم ذلك اي
نوهب ثواب صومها بالغيبة يدل عليه انه ثم سوي بين الحاجم والمجوم
والا خلا في انه لا يفسد صوم الحجام وقوله وكفر كلفه كفارة الظهارة
وهي اعتاق رقبة وان عجز عنه فصوم شهر من متابعين وان عجز عنه
فاطعام ستين مسكينا ومن افطر مرارا في رمضان بان جامع اياما
او اكل اياما كفته كفارة واحدة وكذا الواكل وجامع لاتحاد الجنس
وكذا الحكم اذا فطر في رمضانين او ثلاثة لما تقر في كتاب الحدود ان
العقوبات اذا كانت من جنس واحد تتداخل وهذا اذا لم يتخلل الكفارة
بين فعلين فلو تخالفت بان افطر يوما مثلا ثم كفر عنه له اي لذلك اليوم
ثم افطر يوما اخر لزمه كفارة اخرى في ظاهر الرواية كذا في التحفة ذرعة
اي غلبه في وخرج لم يفطر ملا الفم او لا لقوله ثم من ذرعه التي فليس
عليه قضا ومن استقي عامدا فاليقض ويستوي فيه ملا الفم وما دونه
فان عاد وهو ذاك لصومه لم يفطر في الصحيح وهو قول محمد كذا في النهاية

ان لم يوجد صورة الافطار وهو الابتلاع ولا معناه اذ لا يتغذى به
 عادة فلا يفطر في الصحيح وهو قول ابي يوسف خلافا لمحمد استقي اي
 طلب القي واخرجه ان ملا الفم افطر والا اي وان لم يملأ الفم لا يفطر
 في الصحيح وقيل يفطر فان عاد لم يفطر وان اعاده ففيه روايتان
 في رواية لا يفطر لعدم الخروج وفي اخرى يفطر لكثرة الصنع البالغ لا يفطر
 عند ابي ح ومحمد وعند ابي يوسف يفطر اذا ملا الفم بنا على الاختلاف
 في انتفاض الطهارة اكل الحماين اسنانه قدر حصه قضى ولا كفارة
 وفي اكله الاقل من قدر الحصه لا يقضى الا اذا اخرجها واكله فعليه الكفارة
 كذا اي تجب الكفارة لو ابتلع سمسة او مثلها من خارج الفم وان
 مضغها اي السمسة لم يفطر لانها تلتصق فلا تصل الى الخلق الا اذا
 وجد طعمها فح يفطر وكره ذوق شي الا حالة الشرب وقيل المرأة اذا كان
 زوجها سي الخلق لا بأس ان تذوق بلسانها ما كراهة الذوق فلانه
 تعرض لفساد صومه واما المرأة فلها ان تذوق بلسانها لما ينالها
 من ضرر زوجها لما في الزلعي ان بعضهم ذكروا ان زوج المرأة اذا كان سي
 الخلق لا بأس بذوقها المرق بلسانها قالوا هذا في الفرض واما في التطوع
 فلا يكره لان الافطار فيه مباح بالعدول لا اتفاق وبكره للمرأة ان تمضغ لولدها
 من غير ضرورة اما كراهة المضغ فلما فيه من التعرض للفساد وان كان
 بضرورة بان لا تجد المرأة من يمضغ لصبيها الطعام ممن لا يصوم ولم
 تجد صبيها والبناء حلييا فلا بأس به للضرورة وكذا تكره القبلة ان لم يامن

الشهوة لانه ان لم يامن فقد تعرض لافساد صومه وان امن فلا بأس
بها لا يكره دهن ساوب وفصد وحجامة ولا يكره سواك ولو
كان السواك رطبا وعشيا خلا فاللشافعي فان عنده يكره بالرطب
وعشيا اي بعد الزوال وكذا لا يكره مضغ العلك للمفطرة وفي حق الرجل
قبل يكره للنسب بالنساء وقبل لا يكره لانه يطيب النكهة ويكره للصائم ان
يمضغ العلك الممضوغ لما فيه من التعريض للافساد ولانه يتم بلا افطار
لان من رآه يظنه اكلا وقد قال دم من كان يومين باسا واليوم الآخر
فلا يقض موافق النهم قال علي ربه ايات وما يسبق الى القلوب انكاره
وان كان عندك اعتذاره وان لم يكن العلك ممضوغا فطر لانه يتفتت
ويصل منه الى جوفه كذا في الزلعي ويباح للصائم التحل والدهن ان لم
يقصد به الزينة فان قصد به الزينة كره وكذا المفطر يكره له ان يتحلل
ان قصد به الزينة للنسب للنساء ولو اكل شيئا لا يعتاد اكله كالعجين والدقيق
او ابتلع حصاة او نواة او حديد او رصاصا لزمه القضاء وهذا عند
ابي حنيفة وابو يوسف وعند محمد يجب الكفارة في الدقيق والعجين وكذا
الارر علي هذا الخلاف فعندها يجب القضاء فقط وعند محمد عليه القضاء
والكفارة ولو اكل ما يعتاد اكله كمسك وكافور وزعفران او تراب مشوي
اي محترق او ورق شجر لزمه الكفارة ولو مضغ لقمة ناسيا فقد ذكر
فا بطلعها وجبت عليه الكفارة لتعمده الاكل بما لا تعافه النفس ولو
اخرجها من فيه ثم اعادها او ابتلعها لم يجب الكفارة لانها لما اخرجها

صارت تعافها النفس فاندارت الكفارة للمسبحة وهذا هو الفرق
 بين هذه المسيلة والتي قبلها ولو افطر الصائم لا دارمضان عما هم مرض
 او افطرت ثم حاضت لم تجب الكفارة لوجود المبيح للفطر وهو الحيض
 والمرض ولو سافر بعد الافطار عمد او جبت الكفارة في ظاهر الرواية
 والفرق بين المسيلتين الاولتين ياتي ولو افطر المريض يوم نوبة حماه
 او المرأة يوم عادة حيضها وتبين بعد الفطر عدم المبيح اي لم يكن
 ثم حاد ولا حيض فعليهما اي المريض والمرأة الكفارة لتعمدهما الموجب
 لهما والفرق بين الاوليين والتي بعدهما لان المبيح في الاوليين من قبل
 الله تعالى بخلاف ما بعدهما فان سبب الكفارة قد تقر بفعلهما وان قبل
 الخياط الخيط وبله بريقه ثم امره ثانيا والثاني فيه وابتلع ذلك الريق
 فسد صومه وصار كما اذا اخرج ريقه ثم ابتلع ولو سال العايب
 الصائم الى ذقنه وهو نائم او غير نائم وابتلعه قبل ان ينقطع لا يفطر
 كذا في الجوهرة **فصل** في بيان احكام العارض المبيح للفطر
 الحامل والمرضع اذا حافت اي كل واحد منهما على نفسها او ولدها
 ومريض خاف زيادة المرض افطروا وانما جاز الافطار لقوله وم ان الله تعالى
 وضع على المسافر الصوم وشطر الصلاة وعن الحبل والمرضع
 الصوم فشرع في الافطار في حقهم للخرج بالصوم والمرض معنى يوجب
 تغير الصلابة الى الفساد يحدث اولاً في الباطن ثم يظهر اثره كذا ذكره التكمال
 وقضوا ما قدروا بالكفارة ولا فدية لانها وردت في حق الشيخ الفاني

علي خلاف القياس فغيره لا يقاس عليه والصحيح الذي يخشى ان يمرض
بالصوم كالمريض في جواز الافطار وكذا اي ومثله الذي باز العدو وخاف
علي نفسه الضعف بسبب الصوم يباح له الافطار وكذا الامة اي يباح
للامة التي تخدم سيدها اذا خافت علي نفسها من الصوم بسبب الخبز
والطبخ وغسل الثياب ان تظفر وتقصي قال في فتح القدير الامة اذا ضعفت
عن العمل وخشيت الهلاك بالصوم جاز لها الفطر وكذا الذي وكله
السلطان الي العمارة في الايام الحارة او في العمل اذا خشي الهلاك او
نقصان العقل وقالوا الفاري اذا كان يعلم يقينا انه يقابل العدو في
شهر رمضان ويخاف الضعف ان لم يفطر يفطر قبل الحرب مسافرا كان
او مقبلا وفي الظهيرية والوجهية للامة ان تمتنع عن امتثال امر المولي اذا
كان يعجزها الخدمة عن اداء الفرائض لانها مبعاة علي اهل الحرية في الفرائض
وقيد بالامة لان الحرية لا تظفر انتهى ونذب صوم مسافر لا يضره الصوم
لقوله تعالى وان تصوموا خيرا لكم واما قوله عم ليس من المبر الصائم في السفر
فمحول علي حالة المستقة فان ماتوا في حالة العذر فلا فدية اي لا تجب
الوصية بالفدية وان ماتوا بعد في حالة العذر بعذر واهل اي العذر
فدي عن كل واحد من الميتين الذين زال عذرهم وليه بقدر ما قدر عليه الميت
وفات عنه فان الفايث اذا كان عشرة ايام مثلا فاقام صحيحا بعد رمضان
خمس ايام فعليه فدية تلك الخمسة دون ما سواها بوصية اي فيلزم
الولي ذلك بوصية الميت من الثلث اي من ثلث ما ترك لان محل الوصية

التلك اوان شاتبع الولي بذلك وان صلي الولي اوصام عنه لا يجوز
 لقوله دم لا يصوم احد عن احد ولا يصلي احد عن احد ولكن يطعمهم يطعم عنه
 رواه النسائي عن ابن عباس وعن بن عمر انه دم قال من مات وعليه
 صوم شهر فليطعم عنه مكان كل يوم مسكين قال القرطبي اسناد حسن
 ورواه بن ماجه ولانه لا يصوم عنه في حالة الحياة فكذلك بعد الموت كالصلاة
 وقال الشافعي يصوم عنه وليه لما روي بن عباس ان امرأة قالت يا
 رسول الله ان امي ماتت عليها صوم نذر فاصوم عنها قال رأت لكان
 علي امك دين فقضيت له كان يجزي ذلك عنها فقالت نعم قال صومي
 عن امك اخرب البخاري ومسلم كذا في الربيع وفيه وان تبرع الولي بلا طعام
 والاسرة جاز ولا يجوز التبرع بلا عناق لما فيه من الزام الوالدين بغير
 رضاه وفدية كل صلاة كصوم يوم وكذا الوتر علي الصحيح وقيل فدية صلاة
 يوم واحد كفدية صوم يوم وكيفية اي كيفية ما يفعل في الاطعام ان ينظر
 ما علي الميت من الصلوات فيعطى لكل مسكين نصف صاع من برا او صاعا
 من شعير او قيمة كما يطعم في الكفارات وما يفعله بعض الجهلة الغارق
 في مجور الجهل والغرور الضال المضل المستنكف عن العلم والعلم المتباعد
 عنها بعدم سؤاله عنه منهم من انه ينصب نفسه لكونه كبير القوم ويقفون
 به فياخذ دراهم ويجمعون اي الحاضرون جماعة من الفقراء ثم بعد جمعهم
 الفقراء يجلسون في مكان ويدور شخص عليهم بالدرهم ورعا التواضع شريف
 يدور به الشخص مع الدراهم ويقول لهم اسقطوا من صلاتكم لهذا الميت

عشر صلوات مثلا في مقابلة هذه الدار هم فهذا القول والفعل باطل
لا اصل له مما يعتمد عليه بل هو فعل قبيح يقبحه الشرع واهله واذا كان
كذلك فهو جهل صريح لما قد عرفت في المقدمة ولم يرد في الكتاب العظيم
ولم يرد في السنة الشريفة لا في قول عنه عم ولا فعل ولا يقول به احد له رواية
اي معرفة بعلم وهذا الذي قلناه بالاجماع اي اجمع عليه العلماء المعول
علي اجماعهم بل نقل عن السادة المالكية بنفعنا الله بهم ان القابل
اي المسقط من صلاة يحبط ما اسقطه ويجب عليه اي القابل اعادته
اي اعادته ما اسقطه ولا ينفع الميت بل هذا الذي نقلته عنهم صريح منهم
وان كان بعض المتأخرين منهم يعتمد انه لا يحبط عمل القابل وانفقوا
انه لا ينفع الميت المحبط واما مذهبنا فلا يحبط من عمله شيء لكن لا
ينفع الميت المحبط وانما ينفعه ثواب من اتصدق به عليه من انواع
الخيرات وقراءة القرآن وغير ذلك من وجوه القربات والصدقات
النافعة ثوابها لما نوي له بكرم الله تعالى وفضله ونسال الله المنان بكرمه
ان يثبتنا على الايمان ويعيننا على الصلوات في اوقاتها مع القبول
بفضله وكرمه انه الكريم المنان وسلمنا من التبعات واجعلنا من
الذين سلكوا الحق واجتنبوا الشبهات بحاجه محمد سيد السادات اما
كونه سيد السادات فمما لا يسلك فيه احد من اهل الدين لان ادم ومن دونه
تحت لوائه يوم القيمة كما في ورد في الاخبار الصحيحة وايضا جميع من خلق
لاجله وفي بركته زاده الله سرافا وتعظيما واسعدنا به فهو معدن السعادات

اللهم تقبل منا امين ولا يشترط التسابع في قضا رمضان ولكن يندب
 الوصول الي التسابع مسارعة الى اسقاط الواجب عن ذمته واذا جار رمضان
 اخر قدم الاداء الي الذي حضره لا يسع غيره فيقدم على القضا ولا فدية
 عليه لان وجوب القضا على التراخي حتي كان له ان يتطوع وغدا الشافعي
 يحب الفدية الشيخ الفاني يفدي فقط وفي الحقايق عن الزبادات البرهانية
 تفسير الشيخ الفاني ان يعجز عن الاداء في الحال ويزداد كل يوم عجزه الي ان
 ياتي الموت بسبب الهرم انتهى فان قدر علي الصوم بعد الفدية قضي وطل
 حكم الفدية لان شرط الفدية استمرار العجز للموت رجل قضي رمضان
 ولم يقض حتي صار شيخا فانيا لا يجوز له الفدية ولا تجزئه لان الصوم هنا
 بدل عن غيره وهو القضا فلا يكون له ^{فيقتصر} على ما ورد به النص لما تقدم
 من انها وردت في حق الشيخ الفاني علي خلاف القياس فغيره لا يفتاس عليه
 الفدية والتعصية بطريق الاباحة تجوز في الفدية ولا تجوز في صدقة الفطر لما فيها
 من معني الرزقة فلا بد من التملك راي صايم ياكل ناسيا قالوا ان كان شابا
 يخبره لان له قدرة علي الصوم فينبغي انذاره وان كان الاكل شيخا لا يخبره ^{لضعفه}
 بالصوم فان قيل الاكل في رمضان معصية فكيف يقره علي المعصية بحباب
 بان فعله ابتدا لم يكن معصية لرفع عنه بالنسيان والسحور مستحب و
 كذا يستحب تاخير وفي بعض النسخ تقدم هذه المسئلة وتعمل الافطار
 علي الذي قبلها وانما كان اكل السحور مستحبا لقوله ثم تسحروا فان في
 السحور بركة والمراد بالبركة زيادة القوة في اداء الصوم ويجوز ان يراد به

نيل الثواب لانه من سنن المسلمين وعمله مخصوص باهل السلام قال عدم فرق
ما بين صيامنا وصيام اهل الكتاب اكلة السحور كذا في الجوهرية اكلة بالضم
اللحمة والقرص الواحد واما اكلة السحور كما قال بعضهم فتحريف وان صح
فله وجه كذا في المغرب وقال عدم انها بركة اعطاكم الله اياها فلا تدعوه
رواه ابيها النسائي وقوله انها بركة اي اكلة السحور وانما يستحب تأخير
لما يحصل به من النفع نهارا وبرزئت لذلك ما تقدم في الحديث الشريف
ويستحب تعجيل الانظار لقوله عدم لا تزال امتي بخير ما عجلوا الفطر واخروا
السحور وانس رصه كان عدم يفطر قبل ان يصلي علي رطبات فان لم يجد
رطبا فتمرات فان لم يجد تمرات حسا حسوات من ما رواه ابو داود
وانما خص دم الفطر بما ذكر لان اعطا الطبيعة الشيء الحلو مع خلو المعدة
ادعي الي قبوله وانتفاع القوي به لا سيما قوة البصر واما الما فان الكبد
يحصل له بالصوم نوع ييس فاذا رطب بالماكل انتفاعها بالغدا بعده
ولهذا كان الاولى في الظان الجامع يع ان يبدأ بشرب قليل من الماء
ياكل بعده كذا قاله القسطلاني في المواهب يلزم نقل شرع فيه قصد قد
سبق تحقيقه في صلاة النقل وانه يجب عليه اتمامه والقضا ان افسده
الا في الايام المنهية فلا يلزم القضا بالشروع فيها فان الشروع فيها
غير ملزم وهي اي الايام المنهية خمسة ايام يوم الفطر ويوم الاضحي وايام
التشريق في الثلاث وهي الثلاثة ايام من بعد الاضحي وانما كان صومها غير
ملزم لان صومها مكروه لما تقدم في باب العيد من الاستسكان عن ضيافة

الدين ولا يفطر الشارع في النفل بلا عذر في رواية لأنه ابطال العمل
 وقد قال تعالى ولا تبطلوا اعمالكم والضيافة عذر علي الاظهر فله الاططار
 وهذا محله اذا كان قبل الزوال واما بعده فلا يفطر الا في حق الوالد
 فله الاططار الي العصر كذا في الجوهره وان حلف عليه بالطلاق وكان
 صومه تطوعا افطروا ان قضا رمضان لا يفطر وكان خلف ^{اليوم} بن شداد
 القول فيه وقال لا يباح له الاططار اصلا وقال الفقيه ابو الليث ان كان
 يفطر الادخال السرور في قلب اخيه لا بأس به وان كان لشهوة بطنه
 يكره لما روي عن النبي عم انه قال اخوف مما اخاف به علي امتي الريا
 والشهوة الخفية قيل وما الشهوة الخفية قال ان يصبح الرجل صائما
 ثم يفطر علي طعام يستهيه كذا في الظهيرية قال في الايضاح اذا صام
 تطوعا ودعا به بعض اخوانه الي طعام وساله ان يفطر لا بأس ان
 يفطر لقوله عم من افطر لحق اخيه كتب الله له ثواب صيام الف يوم
 ومتي قضا كتب الله له ثواب صيام الف يوم وقيد الحلواني بما اذا كان
 يتق من نفسه القضا والا فلا يفطر وقد علمت انه مقيد يقبل الزوال
 نذر صوم الايام المنهية او السنة صح لانه نذر بصوم مشروع والنهي
 لغيره وهو ترك اجابة دعوة الله ويصح نذره وافطرها تحريزا عن
 المعصية وقضاها اسقاطا للواجب عنه وان صامها اجزائه وخرج
 عن العهدة لانه اداه كما التزمه فان لم ينو شيئا اي بقوله الله علي ان
 اصوم هذه الايام او هذه السنة او نوي النذر فقط دون اليمين او نوي

النذر ونوي ان لا يكون يمينا كان نذرا فقط لانه نذر بصيغته وقراري
وتقرر عليه بغير عتبه وان نوي اليمين وان لا يكون نذرا كان يمينا لان اليمين
محتمل كلامه وقد عينه ونفي غيره وعليه الكفارة ان افطر اي كفارة
اليمين وان نواهها اي اليمين بلا نفي النذر كان نذرا ويمينا حتي لو افطر
وجب عليه القضا للنذر والكفارة لليمين لانه نذر بصيغته ويمين بموجبه
كذا في الغرر يفرق صوم السنة ايام من سؤال افضل من تتابعها لانه
اي التفرق ابعد عن الخلاف لان مالك بن انس كره الوصال ولا يكره الوصل
وان فرقها في سؤال كان ابعد عن الكراهة والتشبه بالنصارى كذا
في الخائفة ويكره صوم الوصال لما ورد افضل الصيام صيام داود عم
كان يصوم يوما ويفطر يوما وان ذلك اسق علي النفس فكان ذلك
افضل لان فيه مجاهدة النفس وايضا صوم تعتاده النفس فلم يسق
علي النفس كما يسق عليها في المتفرق ويكره صوم الصيت لما فيه من التشبه
باهل الكتاب ويكره صوم السبت وحده وعاشورا وحده والواو بمعنى او
الاصل فيه انه عم قال لين عشت الي قابل لا صوم من التاسع والعاشر
فقبض في عامه ذلك وورد انه عم قال صوموا يوما قبله ويوما بعده
وخالفوا اليهود وفضل عاشورا عظيم فقد سئل عم عن صيام يوم
عاشورا فقال يكفر السنة التي قبله وغير ذلك من الاحاديث الدالة
علي فضله لا يحتملها هذا المختصر ويستحب صوم الخميس والاثنين لما ورد
في فضلها من الاخبار ولا بأس بصوم الجمعة وحده وقيل يستحب صومه

وقيل بكرة افراذه بصوم الا ان يوصله بيوم قبله او بيوم بعده فلا يكره
اجماعا ويستحب صوم ايام البيض من كل شهر وهي ايام البيض
الثالث عشر من كل شهر والرابع عشر والخامس عشر وسيت بالايام البيض
لان ضوء النهار يستتبع ضوء القمر فهي بيضاء نيرة باعتبار المجاورة لذلك
ويستحب صوم يوم عرفة لغير الحاج لقوله وم صيام يوم عرفة اجتناب علي
الدين ان يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده وانما فضل صوم عرفة
على صوم يوم عاشور الا ان يوم عرفة مهدي وعاشوراموسوي كذا سمعته من
المشايخ الثقات كالشيخ ابراهيم اللقاني وشيخ مشايخ الاسلام المحقق الجهر
الهام وشيخ عبد الله النخري وغيرها ولا الصوم المرأة تطوعا بغير اذن
زوجها لان حق زوجها في الوطي وغيره فاذا اطلب حقه وجب عليها
تمكينه فاذا امتنع امت و اذا مكنته وقعت في محذور ابطال العمل
ولزمها القضاء ان افطرت بعد الشروع الا ان يكون الزوج صائما فحيباح
لها الصوم التطوع بلا اذنه ولا يصوم العبد تطوعا بغير اذن مولاه
وكذا المديروا والولد وان كان لا يضرهم الصوم لان صومهم النقل يضعفهم
عن خدمة المولى فلا بد من اذنه لما كد حقه وصوم الفرض لا يشترط
له الاذن نذر صوم شهر غير معين متتابعا فا فطر يوما مستقبل
صوم شهر متتابع لانه اخل بالوصف وهو التسابع ولو نذر صوم
شهر بعينه بان قال الله علي ان اصوم رجب مثلا وا فطر يوما قضي
يوما مكانه ولا يستقبل كذا ذكره في الكافي لا يختص نذرا غير معلق بزمان

ومكان ودرهم وفقير هذا علي سبيل الاجمال واما علي سبيل التفصيل
فتقول فالزمان كان قال الناذر علي ان اصوم رجباً او اعتكف رجباً
جازله ان يعتكف او يصوم غيره وله ان يعتكف شهراً قبله او شهراً بعده
ووقع عن النذر وهذا كله في غير المعلق واما المعلق بان قال ان جافلان
فلله علي ان اصلي او اصوم او اتصدق ففضل قبله لم يجز والفرق ان في
غير المعلق انعقد السبب في الحال بخلاف المعلق والمكان بان قال الله
علي ان اصلي كذا من الصلوات في مكة او في المسجد الحرام جازله ان
يصليه في اي مكان شاؤا الدرهم بان قال الناذر علي ان اتصدق
بهذا الدرهم جازله ان يتصدق بمثله ولو نذر ان يتصدق بهذا الدرهم
خبيراً جازله ان يتصدق بقيمته ولو هلك الدرهم المنذور قبل التصديق
به سقط عنه كضاب الزكاة والفقير اي ولا يتعين الفقير بان قال الله علي
ان اتصدق بهذا الدرهم علي هذا الفقير جازله ان يتصدق به الي غيره
والاصل فيه عندنا ان الفقير والزمان والمكان لا يتعين كما تقدم خلافاً للشافعي
فان عنده يتعين ولو نذر صوم رجب فدخل رجب وهو اي الناذر مريض
لا يستطيع صومه الا بضر ريفه الصوم افطر وقضي بوصل ان شاؤا
بفضل لعدم تعين الوصل مح ولو قال مالي صدقة وله علي الناس ديون
لا تدخل في النذر **فصل** في بيان احكام الاعتكاف انما اخره
عن الصوم لان الصوم شرط والشرط مقدم طبعاً فقدم وضعاً ومحاسن
الاعتكاف ظاهرة فان فيه تسليم المعتكف كليته الي طاعة الله في طلب

الزلعي وتباعد النفس عن شغل الدنيا التي هي مانعة عما يستوجب
 العباد من القربى ولهذا ذكره احضار السلعة في المسجد ومن محاسنه
 اشراط الصوم في حقه والصيام ضيق الله تعالى فناسب ان يكون
 في بيته نية والاعتكاف مستق من العكوف وهو الملازمة والحبس
 ومنه قوله تعالى والهدي معكوفان ان يبلغ محله اي ممنوعا عن ان يبلغ
 محله وهو الحرم موضع مخره وفي الشرع هو اللبث والقرار في المسجد
 مع نية الاعتكاف هو اي الاعتكاف سنة مشروعة وقيل مستحب وقيل
 قال القدوري ويؤكد في العشر الاخير من رمضان رجالية القدر
 وقال الزيلعي والحق انه ينقسم الى ثلاثة اقسام واجب وهو المنذور^{منه}
 وسنة وهو في العشر الاخير من رمضان ويستحب فيما سواه من الاربعة^{منه}
 انتهى ولذلك تبعته وقلت ويستحب فيما سواه واقله نفلا اي اقل
 الاعتكاف في النفل ساعة وليس لها حد معين حتي لو دخل المسجد
 ونوي الاعتكاف الي ان يخرج منه صح لان مبني النفل على المساهلة
 ويجب الاعتكاف بالذريان قال سعد علي ان اعتكف كذا ويجب ايضا
 التعليق بان قال ان شفا الله مريض او رد غايبي فله علي ان اعتكف
 كذا والصوم شرط في الاعتكاف النذر لا شرط في النفل في ظاهر الرواية
 لقوله عم لا اعتكاف الا بصوم فعلي هذه الرواية لا يكون اقل من يوم
 وفي رواية الاصل وهو قول محمد اقله ساعة ويصح في كل مسجد له اذان
 واقامة ولا يصح الاعتكاف في غيره للرجل وفضل الاعتكاف للمرأة

ان يعتكف في مسجد بيته حتى لو اعتكفت في مسجد جاز والا اول افضل
وليس لها ان يعتكف في غير موضع صلاتها من بيته وان لم يكن له
مسجد لا يجوز لها الاعتكاف والمراد بمسجد بيتها المكان الذي هي فيه لصلاتها
واقوله في النذر يوم بصوم علي ظاهر الرواية عن ابي ح كما تقدم فمن قطعه
فيه اي اليوم يقضي لانه شرع فيه قصد او لا يخرج المعتكف الى الحاجة شرعية
كالجمعة فانه يخرج اذا كانت واجبة عليه لقوله تعالى اذا نودي للصلاة من
يوم الجمعة الاية ويخرج لصلاة العيدين ولا يخرج لعبادة المريض وصلاة الجنابة
اذا كان معها غيره واد السهادة علي هذا فان كان ثم غيره وخرج فسد
او اي ويخرج لحاجة طبعية كالبول والغائط لان الثابت بالضرورة يتقدر
بقدرها فان خرج المعتكف بلا عذر فسد اعتكافه بخروجه عن محل اعتكافه
لان خروجه ينافي اللب بفتح اللام ويستوي فيه قليله وكثيره كالأكل في
الصوم والحديث في الطهارة وقال لا يفسد ما لم يخرج اكثر من نصف
يوم وله اي وللمعتكف البيع والشراء بما لا بد اي لا غني له اي المعتكف
منه كالطعام ونحوه مما لا يستغني عنه اما البيع والشراء للتجارة فيكره
وهو الصحيح كذا في الزخيرة لانه منقطع سدي فلا يستغل بامور الدنيا
ولهذا يكره الخطا فيه ونحوها وله اي وللمعتكف الأكل والشرب والنوم
في المسجد وكره أخصاره المبيع في المسجد لانه لو خرج لذلك فسد وقال
قاضي خان ولو خرج بعذر المرض او النسيان او بانهدام المسجد الى
مسجد آخر فسد وعلمه ابن الهمام لنذرة ولا يفسد اعتكافه بصعود

الميمنة للاذان ولو كان بابها خارج المسجد وقال في الجوهرة وان انهدم المسجد
 فخرج الى مسجد اخر من ساعته او اخرج السلطان كرها فدخل مسجدا اخر
 لم يفسد اعتكافه لانه مضطر في الخروج فصار عضوا وذلك لان المسجد
 بعد الانهدام خرج من ان يكون معتكفا اذ المعتكف مسجد تصلي فيه
 الصلوات الخمس ولا ينافي ذلك في المهدوم فكان عذرا في التحويل الى
 مسجد اخر انتهى وقد علمت ما بين العبارتين من التباين ويمكن ان يقال
 يحمل قول قاضي خان علي ما اذا لم يخرج من ساعته او خرج من ساعته
 ولم يدخل مسجد اخر فرأوا كلام الجوهرة محمول علي الفورية وهذا توفيق
 الفقير وبكره التكلم الانخير لقوله تعالى وقل لعبادي يقول التي هي احسن
 فهذا بعمومه يدل ان غير المعتكف لا يتكلم خارج المسجد الانخير فاطنك
 بالمعتكف في المسجد وقد سمعت من مشايخي حديثا الكلام المباح في
 المسجد ياكل الحسنات كما تاكل النار الحطب وبكره صمت يعتقه عبادة
 ولا فلا بكرة لقوله سم من صمت نجا ذكره في الغرر وحرم الوطي ودواعيه
 انما حرم الوطي لقوله تعالى ولا تبأسوا منهن وانتم عاكفون في المساجد فالحق به
 دواعيه وهو اللبس والقبلة لان الجماع محظور فيه لما ثبتنا فتعدي
 الي دواعيه كما في الاحرام والطهارة والاستبراء بخلاف الصوم لان الكف
 عنه هو الركن فيه والخطيئة ضمنية لا يفوت الركن فلم يتعد الي دواعيه
 لان ما ثبت بالضرورة يتقدربقدرها كذا في الربيعي وبطل الاعتكاف
 بوطي اي المعتكف انزل او لم ينزل سوا وطي ليلا او نهارا عاما

او ناسي لان محظوره بالنص فكان مفسد له كيف ما كان كالجماع في الاحرام
 بخلاف الصوم حيث لا يفسد بالوطي ناسيا والفرق ان حالة المكثف مذكورة
 كحالة الاحرام وحالة الصلاة وحالة الصيام غير مذكورة ولو جامع فيها
 دون الفرج لا يفسد وان كان محرما لم ينزل وكذا بالقبلة واللسان ان
 انزل بها اي ولو قبل او لمس فانزل فسد اعتكافه لانها في معنى الجماع
 وان لم ينزل لا يفسد لانه ليس له في معناه ولهذا لا يفسد به صومه ولو
 امنى بالتفكر لا يفسد اعتكافه وكذا بالنظر ذكره الزيلعي ولزمه اي ولزم
 المعتكف الليالي بنذر اعتكافه ايامه معناه لو نذر ان يمتنع يعتكف اياما
 لزمه بلياليها لان ذكر الايام بالجمع يدخل ما بارايها من الليالي وكذا لو
 نذر ان يعتكف الليالي لزمه ايامها قوله تعالى ثلاثة ايام الارض وقوله تعالى
 ثلاث ليال سويا والقصة واحدة فعبير عنها تارة بالايام وتارة بالليالي
 فعلم بذلك ان ذكر احدهما بلفظ الجمع يتناول الاخر ويدخل الليلة الاولى
 وكانت متتابعة وان لم يشترط التسابع لان التسابع الاوقات كلها قابلة
 له بخلاف الصوم لان مبناه على التفرق حتي ينص على التسابع ثم يدخل
 في الاعتكاف قبل غروب الشمس من اول ليلة ويخرج منه بعد غروب
 الشمس من اخر يوم وان نوى الايام خاصة صححت نيته لانه نوى حقيقة
 كلامه ولزمه ليلتان بنذر يومين لانه بذكر يومين يدخل بارايها من
 الليلتين في العادة بخلاف ما اذا قال الله علي ان اعتكف يوما حيث
 لا يلزمه الليل لعدم التعارض وعن ابي يوسف الثنية والجمع لا يلزمه

الليلة

الليلة الاولى لان الاعتكاف بالليل لا يكون الا بتبع الضرورة الوصل في الايام
 ولا حاجة الي ادخال الليلة الاولى ولو نذر ان يعتكف ليلة لا يصح لانها اي
 الليلة ليست بحل للصوم ولا اعتكاف في النذر بدونه وان الاعتكاف بالليل
 لا يكون الا بتبع اذا انضم الي ايام كما تقدم وقيل رواية عن ابي يوسف تلزمه
 الليلة بيومها والاول اصح وافضل الاعتكاف ما كان في المسجد الحرام لانه
 ما من الخلق ومهبط الوحي ومنزل الرحمة ثم يليه في الفضيلة مسجد
 النبي ثم لانه افضل المساجد بعد المسجد الحرام ثم يليه في الفضيلة مسجد
 بيت المقدس لانه منار الانبياء والانبياء لانه مما يشهد اليه الرجال من الملائكة
 في قولهم لا تشد الرحال الا احد مساجد ثلاثة ثم يليه في الفضيلة ما كان
 اكثر اهله واوفره لان كل مسجد كثرت جماعته فهو افضل ذكره الزيلعي
 نسأل الله العظيم اللبث على طاعة الله تعالى والدوام عليها اي الطاعة
 وهي العمل على موجب الشرع وان لا يقطعا عنها اي الطاعة قاطع
 ولا شاغل ونسأل الله تعالى ان يوفقنا لما يحب ويرضاه بمنه وكرمه امين
 ثم لما تمت الكلام على ما يتعلق بالصلاة والزكاة والصوم وغيرها اردت
 اي قصدت ان اختم هذه المقدمة بمسائل جمع مسيلة معجزة اي بهتم
 بها كونها لازمة او مطلوبة غير لازمة تتعلق بالكسب والادب والعلم
 والاكل وادابه والحل والحرمة وغير ذلك فاقول باسم المستعان اي اطلب
 منه الاعانة والمدد **فصل** في بيان احكام الكسب
 والادب اعلم وفقني الله واياك للخيرات الكسب اسم لعمل بحر العالم به

اي بالعمل الي نفسه نفعا او يدفع عن نفسه ضرا عاجلا او اجلا فان العمل
للاخرة يسمى كسبا لما فيه من جلب منفعة او دفع مضرة اجلا فان
قبل السية يسمى كسبا لان فاعلها يستجلب لنفسه بها نفعا عاجلا كماخذ
مال الغير وصرفه في مصالح نفسه او يمسكه ليدفع به عن نفسه مضرة
اجيب بان السية كسب صورة اذ لا يسمى كسبا حقيقة الا ما يتاب
علي تحصيله وصرفه في محله فقد ورد في الحديث الشريف والاي العظيمة
في حق من يظلم ملايسعه هذا المختصر وكفي منها بقوله تعالى وان كان
مثقال حبة من خردل اثنا بها وكفي بنا حاسبين وروي عنه ع م يؤخذ
لدائن واحد ثمانية صلاة مقبولة وفي رواية سبعة صلاة الرواية الاولى
في اخر التتمات للحلي والثانية مع الاولى في المواهب للقسطاني وقال ع م
من جمع مالا من نهائس اذهب الله في نهائس ابراي من جمع مالا من غير
حله اذهب الله في غير محله والادب التخلق بالاخلاق الجميلة والخصال
الحسنة المرضية والمروءة بفتح الميم وكسرها وبالهمز وتركه مع ابدالها
واوا وهي ملكة نفسانية تبعث على اجتناب الزنا بل كذا في التكمساني
علي السفا للقاضي عاض اعلم ان طلب الكسب على اربعة انواع اي اقسام
النوع الاول فرض لازم اما لزومه فلانه سبب الي اقامة ما هو فرض عليه
وهو كسب اقل الكفاية بقدر قوته وقوت عائلته وقضا دينه لان هذا
اي الكسب سبب يتوصل به الي اقامة القروض لقوله تعالى انفقوا طيبات
ما كسبتم يعني بالتجارة ومما اخرجنا لكم من الارض اي بالزراعة و

ولقوله وم الحرقة امان من الفقر ولا في ترك الكسب تعطلا و
 بطلا وانه اي ترك الكسب مذموم شرعا لقوله وم ان اسدي
 يفض الصحيح الفارغ وقد جافيه من الوعيد الشديد انه وم قال ان
 من اعظم الذنوب عند الله ان يلقاه بها عبد بعد الكباير التي نهى
 الله عنها ان يموت الرجل وعليه دين لا يدع له قضا رواه ابو داود
 وذكره العيني وروى احمد وصححه البخاري انه وم قال ما اكل احد
 طعاما قط خيرا من ان ياكل من عمل يده وان بني الله واود وم
 كان ياكل من عمل يده فكان زرادا وادم حراثا ونوح نجارا وادريس
 خياطا وموسي راعيا وابراهيم نازا وقال وم ان اطيب ما اكلتم
 من كسبكم وان اولادكم من كسبكم رواه الترمذي والنسائي وفي الجامع
 الصغير للسيوطي مثله عن احمد عن ابي موسى فاذا عرفت ذلك فينبغي
 ان تكتسب طيبا وتنكح طيبا من الاصول والانساب الطيبة وايات
 والكسب الخبيث والاصول الدينية وايات والسيئة الخلق فان مع شرها
 بلا عظيم ولاها تهدي الي ما هو مطلوب منها شرعا ولا تقبل نصحا
 وربما كفرت عما اعتقادها الحرام حلالا وربما انجر حقاها الي الولد فقد
 ورد في الحديث الشريف ايات والحقا فانها تعدي الولد وقد جرت فصح
 والنوع الثاني مستحب وهو الكسب الزايد علي اقل الكفاية ليواسي به
 فقيرا او ليصل به قريبا لانه سبب يتوصل به الي اقامة ما هو مستحب
 فيكون مستحبا لقوله وم الساعي علي الارملة والمسكين كالمجاهد

في سبيل الله وكالذي يقوم الليل ويصوم النهار وقد يكون هذا الكسب
أفضل من قيام الليل وصيام النهار لأنه قد يتعدى نفعه والصيام
والقيام كل منهما قاصراً على نفسه والمتعدى أفضل من القاصر
وقال عم الصدقة على الفقير صدقة وهي أي الصدقة على ذي القرابة
أثنان صلة الرحم وصدقة رواها أي حديث الساعي على الأرملة وهذا
الحديث ابن ماجة ذكره العيني وهذا النوع أفضل من نقل العبادة
لما قد عرفت من النفع القاصر والمتعدى وقد قال عم خير الناس من
نفع الناس والنوع الثالث كسب مباح وهو أي الكسب المباح
الرايد على ما يواسي به الفقراء ويصل به القرى للنعيم والتجمل والترفة
وبني البنيان ونقص الحيوان وسر السراري والجمال الغلمان لقوله تعالى
قل من حرم زينة الله الآية وقوله تعالى كلوا من طيبات ما رزقناكم ولقوله ع
نعم المال الصالح للرجل الصالح أي نعم المال الذي يكسب من الحل
وينفق الرجل الصالح أي المسلم في الحل وقد عرفوا الفقهاء أن الصالح
هو القيام بحقوق الله تعالى وحقوق عباده والمسلم أعم كمالاً يخفي على
انعم وقد روي الحاكم وصححه والطبراني عن أبي الدرداء أنه عم قال
عليكم بالسراري فانهم مباركات الأرحام وكفى شرفاً بالسراري
أن النبي عم تسري منهن بمارية القبطية التي أهداها له المقوقس
ملك مصر فولدت منه عم سيدنا إبراهيم عليه ما اتفقت عليه
الأخبار وعلماء المدن والأمصار وقيل هذا النوع مكروه لأنه أي

هذا

هذا الكسب ربما يكون سببا للطغيان وهو مجاوزة الحد والعصيان
 وهو الخروج عن الشريعة وربما يكون سبب التفاجر والتعاطف والتكابر
 فيما لا يليق بموجب الشريعة وذلك حرام شرعا يستحق عليه العقاب
 والنوع الرابع حرام وهو اي الكسب الحرام ما كان التفاجر والبطر
 محرمة كما في القاموس الطغيان بالنعمة وان كان من حل لان كل ما
 يتوصل به الى مكروه او حرام فهو مكروه وحرام وافضل الكسب
 الجهاد لان منفعة عامة لما فيه من الاستغناء بالحمل من المغنم ودفع
 شر الكفر واطفاسهم عن المسلمين ثم يليه في فضيلة الكسب كسب
 التجارة لان منفعة التجار تاجر تحدث كل ساعة ويكرر كل وقت فتحصل
 بها كفاية الوقتية فكانت اعم نفعاً فتكون افضل من الزراعة لان منفعة
 الزراعة تكون في الاحيان مرة ثم كسب الزراعة لان فضيلته لقوام الايدان
 المحترمة فان قوامها بالمطعوض من والملبوس وذا انما يحصل بالزراعة
 لانها سبب من الاسباب ثم لما فرغ من الكسب الذي هو اهم شرع في بيان
 العلم فقال العلم اربعة انواع من النوع الاول فرض وهو تعلم ما يحتاج
 اليه لاد الفرائض فانه لا يتهيأ لقيامها اي الفرائض الا بعد العلم بمعرفة
 صحتها وفسادها فيكون فرضا كالطهارة للصلاة لا يتهيأ دخوله في الصلاة
 الا مع الطهارة والسعي الي الجمعة فلا يجب عليه السعي الا بعد معرفته
 دخول الوقت ولا بد من معرفة الحلال والحرام في حق نفسه فانه اذا لم يميز
 الحلال من الحرام ضل والنوع الثاني مستحب وهو تعلم العلم الرايد علي ما

فحتاج اليه فيعلمه من يحتاج اليه لقوله عم افضل الصدقة ان يتعلم
المؤمن المسلم علما ثم يعلمه اخاه المسلم رواه ابن ماجة وهذا النوع
مستحب وهو تعلم ما يحتاج اليه ليعلمه غيره افضل من نفل العبادة
لما قدمنا من قوله عم خير الناس من نفع الناس وقال عم تباهات العبادة
فقلت الصدقة انا افضلها ذكره العيني وهذا انما كانت افضل من نفل
العبادة لما فيها من النفع المتقدي كما قدمناه وينبغي للمتعلم للعلم ان
يتبع به وجه الدين لما ورد في الحديث ما من رجل يخرج من بيته يطلب
علما الا سهل الله طريقا الي الجنة حديث حسن صحيح عن عائشة كذا في الجامع
الصغير للسيوطي وفيه من حين يخرج احدكم من منزله الي مسجده فربما
تكتب حسنة والاخرى نحو سبعة صححه الحاكم عن ابي هريرة والنوع الثالث
مباح وهو تعلم الراية على ذلك الذي يعلمه لغيره بان يتعلم للزينة
والجمال لانه اي التعلم لذلك بذلت العلم يحصل للمتعلم الكمالات الانسانية
ويحصل له به شدة المعرفة بكلام الدين وكلام رسوله والدين اي كلام
الدين وكلام رسوله والدين على ذاته اي ذات الدين وصفاته سبحانه
وتعالى عما يقول الظالمون والجاحدون علوا كبيرا والنوع الرابع حرام وهو
ان يتعلم العلم ليهيئ اي يتفاخر ويجادل به اي بالعلم العلماء وعما
اي يجادل به السفهاء لقوله عم من طلب العلم ليهيئ به السفهاء او
ليهيئ به العلماء او ليصرف به وجهه الناس اليه فهو في النار رواه
ابن ماجة والمراد بالمجادلة التي لا ينبغي بها وجه الدين واما الواجب

بها وجه السدي ونصر الحق والدين فانه يثاب عليها لان فيها مجادله
 اهل الباطل والرد عليهم كما هو مقرر في كتب التوحيد وغيرها واما
 الذي ياتل بالعلم ويتخذ من سحر الحما هو مشاهد في زماننا وايضا نعوذ
 باسم من بعض من يدعي العلم وينتسب اليه ويتردد على ابواب الظلمه
 ليبتغي من حطام الدنيا الفانيه فهذا لا يليق بمن ليس يدعي علما
 فضلا من يدعيه وانظر الى الحديث الشريف علي صاحبه افضل الصلاة والسلام
 وزاده امه شرفا وتعظيما قال من اتل بالعلم طمس الله وجهه ورده
 علي عقبه وكانت النار اولي به رواه الشيرازي عن ابي هريره ذكره
 السيوطي في الجامع وفيه ايضا عن الترمذي وحسنه عن ابن عمر ان النبي ص
 قال من تعلم علما غير الله فليتبوا مقعده من النار وقد قال ايمتنا
 الرجل ان كان مفتيا او مقصدا ياب لا يحل له ان يتردد عليهم لدفع شرهم
 عنه لان دفع شرهم عنه ممكن بغير تردد ولان فيه اهانة للعلم واهله
 وان كان غير مقيد به فلا بأس بتردده اليهم لدفع شرهم واما اذا تردد اليهم
 ليصيب ديننا فلا يجوز لقوله ص ان انا سامن امي سيفقدون في
 الدين ويقرون القرآن ويقولون ناتي الامر فنصيب من دينهم و
 نعزلهم بديننا ولا يكون ذلك كما يجتني من القتال الا الشوك كذلك
 لا يجتني من قريهم الا الخطايا رواه ابن ماجة والصاد يفتح العاق والناس
 ثالث الجروف سحر ليس فيه الا الشوك كذا في شرح النخبة للعيني وقال ص
 من تعلم علما مما يبتغي اي يقصده وجه السدي اي ثوابه او رضاه لا يتعلمه

الا ليصيب به غرض من الدنيا لم يجد عرف الجنة يوم القيمة يعني ربحها
 رواه ابو داود وكذا ذكره العيني ويجب علي العالم ان يعلم غيره الي
 ان يبلغ قدر ما يحتاج اليه اذ لم يكن هناك غيره واما اذا كان عم
 غيره فلا يتعين عليه واذا وجب عليه ان يعلم غيره بعلمه ما يحتاج اليه
 لاد الفرائض ومعرفة الحلال والحرام ان طلب منه اي ان طلب منه ما
 يحتاج اليه وانما وجب عليه تعليم ذلك لغيره لقوله عم ما من رجل علما
 فيكمه الا اتى يوم القيمة ملجما بلجام من نار رواه ابن ماجه وفي رواية
 ابي داود من سئل عن علم فكمه الجحيم اسبلجام من نار يوم القيمة ولا
 يجب علي العالم ان يعلم غيره اكثر مما يحتاج اليه لاد الفرائض ومعرفة
 الحلال والحرام ولا يجب علي العالم ان يحجب عن كل من يسئل عنه لان
 الفتوى والتعليم فرض كفاية فاذا اقام به البعض يسقط عن الباقيين
 ولو علم ان ما يسئل عنه لا يعلمه غيره يجب عليه الجواب فيكون فتح فرض
 عين عليه اي علي العالم المحصور فيه هذا الذي لا يعلمه غيره ولو طلب
 كما قرأ من مسلم ان يعلمه القرآن او الفقه فلا بأس به رجا ان يطلع علي
 محاسنها فيعلمه فيسلم لان النبي عم كان يقر القرآن علي المشركين رجا
 ان يقفوا علي كونه معجرا فيؤمنوا هذه المسئلة ذكرها محمد في السير الكبير
فصل في بيان انواع الاكل وادابه وهو اي الاكل علي
 ثلاث مراتب الاول فرض وهو ان ياكل بقدر ما يدفع الهلاك عن
 نفسه فيفترض ذلك عليه صونا لنفسه عن الهلاك ويمكن معه الصلاة

قايلا انه سبب يتوصل به الي اقامة الفريض ولا يحاسب علي هذا المقدار
 لان ما هو سبب للتوابع لا يكون سببا للحساب وهو اي اكل هذا المقدار
 وهو قدر ما يدفع الهلاك عن نفسه ما جوفيه والثاني من المراتب
 مباح وهو ان ياكل الشخص ادني السبع بنية ان يتقوي اكل به اي ياكل
 ادني السبع علي العبادة وهذا المقدار لا اجر فيه ولا وزر ان لم يقصد به
 عبادة وان قصد به عبادة يثاب عليه وان قصد به معصية استحق
 العقاب عليه ولكن يحاسب فيه اي يحاسب الفاعل للمباح حسابا يسيرا
 ان كان ذلك المباح من حل لقوله تعالى *لنسمالن يومئذ عن النعيم*
 وهو ما يلبذه من الصحة والفراغ والامن والمطم والمشرى وغير ذلك
 كذا في الجلالين والثالث من المراتب حرام وهو اكل ما زاد علي ادني
 السبع لان السبع يودي الي الفتور وعدم النشاط الي العبادة فيؤدي
 الي النوم فيفوت بذلك خيرا كثيرا وانما حرم ذلك لقوله عم ان كثرة
 الناس سبعا في الدنيا طولهم جوعا يوم القيمة رواه ابن ماجة ونقله
 العيني وذكره السيوطي في الجامع الصغير عن سلمان وصحة الحاكم قال
 في المصباح سبع سبعا بفتح الباء وسكونها وبعضهم يجعل السالك اسما
 لما يسبع به من خبر وغيره كذا ذكره العلقمي في حاشيته لا للتقوي اي
 اكل علي ما زاد علي ادني السبع حرام الا اذا قصد به التقوي علي الصوم
 في غدا فلا يحرم وله ان يزيد علي ادني السبع لان في الاول اكل للتقوي
 علي حصول العبادة وهو الصوم وفي الثاني وهو موافقة الضيف فلا

يمسك عن الأكل مخافة أن يمسك الضيف عن الطعام حيا ونجلا
فيكون بسبب عدم موافقة الضيف من أساء القرى وهي أساء القرى
مذمومة وأما المطلوب من الأكل فالسنة أن يأكل بأصابعه الثلاث
المفسرة في الحديث وهو ما روي عن كعب بن عجرة ولفظه رأيت رسول الله
يأكل بأصابعه الثلاث بلا بهام والتي تليها ثم الأبهام ولعل السوفى
أن الوسطي أكثر ثلوثا لأنها أطول فطولها تكون أول ما يلتقي الطعام
وقد روي مرسل أنه كان عدم إذا أكل بخمس وقد يجمع بينه وبين ما
تقدم باختلاف الحال ففي المايح كان يأكل بالخمس وفي الثخين بالثلاث
وأكل الشرة مذموم كالأكل بما زاد على الثلاث إلا فيما ذكر في التوفيق كذا في
المواهب للقسطلاني ولا تحل الرياضة بتقليل الأكل إلى أن يضعف عن
أداء العبادة لأن ذلك يؤدي إلى تضييع نفسه وتضييع عبادة ربه
المطلوبة منه لقوله عدم أن نفسك مطيتك فارتق بها ومن الرفق
أن لا يجمعها وقال عدم المؤمن القوي خير عند الله من المؤمن الضعيف
وقيل لا بأس به إذا خاف من فطر الشهوة أن يقع في الفاحشة والاول
أصح لأن هذا الخوف يدفع بالتكاح كذا قاله العيني أقول هذا في القادر
على مؤن التكاح وأما العاجز عنها الخائف من الوقوع في الزنا العالم
بأنه فاع هذه البلية بالصوم فيتعين عليه الصوم ونحوه مما يدفع
عنه شر الزنا ولو وصل بالجوع أربعين يوما راض به فمات مات عاصيا
لما فيه من اهلاك نفسه باختياره وقد قال الله تعالى ولا تلقوا بأيديكم إلى

التهلكة

١٨٦ الهلكة ولو مرض شخص وترك المعالجة بالدواء وكل على الله تعالى فمات
 لم يكن بترك الدواء عاصيا لانه ليس في ترك المعالجة اهلاك النفس
 لانه ربما يصح من غير معالجة وربما لا تنفعه المعالجة ثم الدواوي جازر
 لقوله ثم تداءو و فان الله تعالى لم يضع داء الا وضع له دواء غير داء واحد
 وهو الهرم رواه ابوداود وايضاً رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه
 وصححه بن حبان والحاكم في مستدركه عن اسامة بن شريك كذا في الجامع
 الصغير فقال والسنم بأنواع العاكهة مباح لقوله تعالى كلوا من طيبات
 ما رزقناكم وتركه اي وترك السنم بأنواع العاكهة افضل لئلا ينقص
 في الآخرة من درجاته لانه متى اذهب طيباته في حياته واستمتع بها
 ينقص من درجاته في الآخرة ذكره العيني والجمع بين انواع الاطعمة حرام
 لان ذلك اسراف وهو حرام لقوله تعالى ولا تسرفوا انه لا يحب المسرفين
 كذا في التحفة للعيني وقال الشيخ القرمانى في شرح المقدمة انه يباح الجمع
 بين انواع الاطعمة ولفظه وقالوا البدعة خمسة اقسام واجبة ومندوبة
 ومحرمة ومكروهة ومباحة فمن الواجبة نظم ادلة المتكلمين للرد على
 الملاحاة والمبتدعين وشبه ذلك ومن المندوبة تصنيف كتب العلم
 ومنا المدارس والربط وغير ذلك ومن المباحة البسط بالوان
 الاطعمة وغير ذلك لقوله ثم انبسطوا بالوان الاطعمة في رمضان
 واما المحرمة والمكروهة فظاهر بان انتهى فان قيل بين كلام التحفة
 وبين كلام القرمانى تباین قلت قال عبد الله النخعي كلام القرمانى يحمل

شرحها

على عدم الاكتفا بلون واحد وكلام التحفة يحمل على الاكتفا بلون واحد و
الزيادة اسراف وقال في التحفة ويحرم وضع الخبز على المائدة اضعاف
ما يحتاج اليه الاكلون لانه اسراف فيكون حرام ما وقد قال عدم اكرمو
الخبز رواه الحاكم وصححه عن عايشة رضى كذا في الجامع الصغير للسيوطي
وفيه قال اكرمو الخبز فان الله اكرمه رواه الطبراني في الكبير وصححه
وفيه احاديث اخر فمن رامها فعليه به وهذا يدل على الله اكرام الخبز
فلا يجوز اهانة بما ذكر ووضع الخبز تحت القصعة والزبدية حرمة ليعدل
حرام لانه استحقاق به وقد امرنا بتكرمة لقوله عدم اكرمو الخبز فان الله
انزله من بركات ^{السموات} واخرجه من بركات الارض كذا في الجامع الصغير للسيوطي
ووضع الخبز على الخوان حرام لما روي عن قتادة عن انس قال ما علمت
النبي عدم اكل علي سكرجة ولا خبز له مرفق ولا اكل علي خوان قيل لقادة
علي ما كانوا ياكلون قال علي السفر رواه البخاري الخوان بكسر الخاء
المعجمة وفتح الواو الخفيفة كبير من مخاس تحته كرسي ملزوق به
واصله اسم اعجمي قال في المجمل سمي به لانه يتخون ما عليه اي ينقض
كذا قاله العيني ويكره مسح الاصابع والسكين بالخبز ووضع الملمحة
عليه واكل وجهه خاصة قال العيني كل ذلك مكروه ومن اكل غسل
يديه قبله اي قبل الاكل وبعد اي بعد الاكل لقوله عدم الوضوء قبل الطعام
ينفي الفقر وبعد ينفي اللحم اي الذنوب والمراد بالوضوء غسل اليدين
والادب في غسل الايدي قبل الاكل اي ييدا عند اجتماع شيوخ وشباب

اي فيبدا في غسل الايدي بالسباب ثم يئني بالسيوخ واما بعده اي بعد
 الاكل فيبدا بالسيوخ ثم يئني بالسباب والحكمة في تقديم السباب قبل الاكل
 لان المتكلم قد يكون في يده وسخ اكثر من الشيخ واما تقديم الشيخ
 بعد الاكل فليكرمه وتعظيمه ولانه ربما يئني الما في الموضوعين فيفوت المقصود
 من الجانبين ولا يمسح يده بعد غسلها قبل اكل الطعام بالمنديل اي لا يمسح
 يده قبل الاكل بالمنديل ولكن يترك العضو ليحجف ليكون اثر الغسل باقيا
 وقت الطعام ولتطمين نفس غيره للاكل معه واما بعده اي بعد اكل الطعام
 اذا غسل يده من اثر الطعام يمسح يده ليكون اثر الطعام زايلا بالكلمة
 ويلحق اصابعه قبل المسح لانه لم قال اذا اكل احدكم طعاما فليعلق
 حتي يلعقها رواء البخاري وقال لم اذا اكل احدكم طعاما فليعلق
 اصابعه فانه لا يدرى في اي طعامه تكون البركة رواء احمد وصححه مسلم و
 الترمذي وغيرهم والتسمية قبل الطعام من السنن للامريه وهو قوله لم
 اذا اكل احدكم طعاما فليقل بسم الله الرحمن الرحيم فان نسي يقول بسم الله
 في اوله واخره رواء ابن ماجة ذكر العيني وذكر السيوطي اذا نسي احدكم
 اسم الله على طعامه فليقل اذا ذكر اسم الله بسم الله اوله واخره رواء ابن
 حبان وحسنه والشكر فالحمد لعة على التنا الله تعالى بالجميل الاختياري
 على جهة التعظيم والتجليل واصطلاحا فعل يئني عن تعظيم المنعم
 بسبب كونه منعم على الحامد او غيره وهذا هو الشكر لعة واما الشكر
 اصطلاحا صرف العبد جميع ما انعم الله عليه من السمع والبصر وغيرها

لما خلق لا جله بعده لما روي انه لم كان اذا رفع ما يدته اي والشكر بعد
اكل الطعام من سنته وهو ان يشكر الله ومجده ويدعوا قال الحمد لله
كثيرا طيبا مباركا فيه غير مكفي بفتح الميم وسكون وكسر الفاء وتشديد
التحتية اي غير مردود ولا مغلوب والضمير المحرور راجع الى طعام وقيل
مكفي من الكفاية كذا قاله العلقمي ولا مودع ولا مستغني عنه بنارواه
التجاري قال العلقمي في الحائسية قال الحسن ما من رجل يري نعمة الله عليه
فيقول الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات الا اغناه الله وزاده وقال
العييني وروي عن ابي سعيد قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا اكل طعاما قال الحمد
لله الذي اطعمنا وسقانا وجعلنا مسلمين رواه ابن ماجه ومن اسند
جوعه وعجز عن كسب قوته يجب على كل من يعلم حاله ان يطعمه لانه اشرف
على الهلاك فيجب على العالم بحاله انقاذ نفسه او يدل عليه غيره
لينقذه من الهلاك كذا اي يجب على كل من يعلم بحاله ان يلقط
الضياع ان يلتقطه او يدل عليه غيره لينقذه وكذا يجب على من
يعلم ان الاعمي اذا قرب من التردى في بئر ان ينقذه او يدل عليه غيره
لينقذه لانه في اول احياء نفسا وفي الثاني انقذه من الهلاك والضرر ففيه
احياؤها وان لم يعلم بالجامع الذي اشرف على الهلاك احد يجب عليه
اي يجب على الجامع ان يسأل الناس ويعلم الناس بحاله واحتياجه
لانه وان كان السؤال ذلا لكنه اهون من الهلاك فلزمه ان يختار
الاهون وهو السؤال لان في السؤال احيا لنفسه ولا شك ان السؤال

اهون من اهلاك نفسه كالامام اي فان الامام اذا اسر حربيين
 وكان في الاسارى احد من النساء والذراري يلزمه اي يلزم الامام
 لهم الاسترقاق اي استرقاق النسوان والذراري لانه وان كان
 اهلا كما القتل لكنه اي الاسترقاق اهون مما لان في الاسترقاق نفعا
 وصرفا الي مستحق الغنايم ورجا اهتداهم وان كان الرق عجزا حكما
 سببه الكفر فهو اهون من القتل لما قلنا فان لم يفعل اي فان لم يسيل
 الفقير ولم يعلم الناس حاله حتي مات كان اثمنا قابل نفسه لانه يفترض
 علي كل انسان ان يدفع عن نفسه الهلاك ما لم يكن والسايل في المسجد
 قيل حرم اعطاؤه وهو قول ابي مطيع البلخي لانه روي عن الحسن البصري
 انه قال ينادي يوم القيمة مناد ليقيم بفيض الله فيقوم سوال المسجد
 لان المسجد لم يجعل للعبادة وفي السؤال ذل لنفسه وانه حرام له عدم
 حرام علي المؤمن ان يذل نفسه والمختار انه ان لا يتخطى رقاب الناس
 ولا يمر بين يدي المصلي ولا يسيل الناس الخافا اي الجا جابياح اعطاؤه
 الصدقة لان السؤال كان يسيلون علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد
 اما اذا تخفي رقاب الناس او يمر بين يدي المصلي او يسال الناس الخافا
 حرم اعطاؤه لانه اعانة علي اذي الناس ولهذا قال خلف ابن ايوب
 لو كنت قاضيا لم اقبل شهادة من يتصدق في المسجد وقال اسمعيل
 المستملي هذا فليس يحتاج الي سبعين فلما للكفارة كذا في شرح للعيني
 والمعطي للصدقة خير من اخذها لقوله صلى الله عليه وسلم اليد العليا خير من اليد

السفلي اي المعصية خير من اليد الاخذة ولا تنفع الا عطا يتعدي الي غيره
وتنفع الاخذ يقتصر عليه والفقير الصابر خير من الغني الساكر لانه عم
اختر الفقر فقال احبني مسكينا وقيل الغني الساكر افضل قال في التحفة
الاول عندي اصح قال العيني قلت الثاني عندي اصح لان مكارم الاخلاق
ومحاسن الاعمال انما توجد من الغني لا من الفقير وقيد العيني بقوله
في زماننا ولعل وجه التقييد ان الفقير الصابر اعز من الكبيرت الامر
والغني محمود في الجملة لانه يودي الي المعروف وهو النفع والاحسان
والبر الي مستحقه الا توي الي ما رواه الطبراني عن ابي هريرة اندرون
ما يقول الاسد في زهيره يقول اللهم لا تسلطني علي احد من اهل المعروف
وقوله زهيره اي صياحه وقال عم اهل المعروف في الدنيا اهل المعروف
في الآخرة فان قيل المعروف عام فيحصل ولو بكلمة ابر معروف قلت نعم و
لكن هذا اغني مكارم الاخلاق اخص وكم من خاص فيه ما في الاسم كما
لا يخفي علي اعم واختلف الصحابة في جواز قبول هدية الامر الظلمة واهل
طعامهم فكان بن عباس وابن عمر رصه يقبلان هدية المختار وكان ابوا
ذر و ابو الدرداء يجوزان ذلك حتي روي ان امير المؤمنين اهدي الي ابي
ذر مائة دينار فقبل اهدي الي فقال هل اهدي الي كل مسلم مثل هذا
فقيل لا فردها وقال كلا انها لظي نزاعة للسوي ذكره العيني قال في الجلالين
كلارد لما يوده المجرم انها اي النار لظي اسم لجضم لانها تسلطي اي تذهب
علي الكفار والمختار انه ان كان اكثر ابي الظالم حلالا من اكتساب او زراعه

او تجارة حل قبول هديته واحل طعامه والا اي وان لم يكن اكثر ماله حلالا
 بان كله او اكثره حراما حرم لان في صورة الحل اموال الناس لا تخلوا
 عن قليل حرام وتخلوا عن كثيره فحرم التناول منه والاحوط الاجتناب
 مطلقا لان نسبة الحرام ربما توقع في الحرام وطعام الولاده والعقيقة
 والختان وقدم المسافر والموت ليست بسنة اي الاطعمة التي تتخذ
 عند سابع يوم من ولادة المولود تسمى عقيقة وما يتخذ عند قدوم
 المسافر يسمى نقيعة فطعام الموت ويسمى وضمة اي فهذه ليست
 بسنة وانما السنة عندنا هي ولية العرس فقط اي لا غيرها وانما
 كانت ولية العرس سنة لقوله عم اولم ولو بسنة رواه البخاري وابن ماجه
 والولية هي ان يدعو الجيران والاقربا والاصدقا ويصنع لهم طعاما
 ويذبح لهم وينبغي للرجل ان يجيب وان يفعل ففداء لقوله عم اذا
 دعي احدكم الي ولية عرس فليجيب رواه ابن ماجه ومحلها اول يوم
 لقوله عم الولية اول يوم حق والثاني معروف والثالث وسبعة رواه
 احمد وابوداود والترمذي عن زهير بن عثمان وقوله اول يوم حق اي
 ثابت واجب عند من يقول بوجوبه كذهبنا قال العلقمي من الشافعية
 وعليه اكثر وقوله معروف اي سنة معروفة قوله سبعة وراي اي ليري
 الناس طعامه ويظهر لهم كرمه ويسمعهم ثنا الناس عليه ويباهي
 بهم غيره ليفتخر بذلك ويعظم في نفوسهم فهو وبال عليه من حاشية العلقمي
 وحل ضرب الدف في العرس لا اعلان التكاك لقوله عم اعلنوا التكاك ولو

بالدف وقال عم فصل ما بين النكاح والحلال والحرام الدف والصوف
في النكاح رواه ابن ماجة ويحل للضيف ان يطعم ضيفا اخر في الاصح
لانه ما ذون للناس فيه عادة لتسامح الناس في ذلك وقال محمد وهي
رواية عن ابي ح لا يحل للضيف ان يطعم ضيفا اخر لانه ما ذون مطلقا بالاكل
خاصة لا ما ذون بلا طعام ويحل للضيف ان يعطي الخادم الواقف
علي المائدة ولا يحل للضيف ان يعطي سايلا ولا يحل للضيف ان يعطي كلبا
او هرة لصاحب الضيف لضيافة لعدم الاذن وله اي ويحل للضيف ان
يعطي الكلب والهرة خبزا محترقا وفتات المائدة لان ذلك تأخره
اذا النفس لا يتسوق لمثل ذلك **فصل** في بيان انواع
اللبس وهواي اللبس علي ثلاثة مراتب الاول من المراتب فرض وهو
قد رما يستريده وي دفع عنه ضرر الحر والبرد وانما فرض ذلك لان صون
النفس عن الهلاك فرض ويكون اي الذي يستريده وي دفع عنه ضرر
الحر والبرد من وسط ثياب القطن او من وسط ثياب الكتان وانما
كان الوسط خيرا لانه اذا لبس دنيا تحقر العيون واذا لبس نفيسا
من كل وجه يصير علما بين الناس فيختار الوسط والقطن افضل
لانه لباس الصالحين والثاني من المراتب مستحب وهو لبس الثياب
للجمال والترين واظهار نعمة الله تعالى لما روي انه عم كان له صوف
وعلي كنه علم حبر كذا نقله العيني قلت وقد نقل في الجامع الصغير
عن جابر انه عم كان له برد يلبسه في العيدين والجمعة وروي ان الامام

الأعظم أبي حازم ارتدى بردا قيمته اربعماية دينار كذا نقله العيني وروى انه عم
 قال ان الله يحب ان يرى ائمة علي عبده رواء الترمذي كذا نقله العيني
 ونقل السيوطي في الجامع الصغير عن علي بن زيد ابن جلعان مرسلان ان
 الله يحب ان يرى ائمة علي عبده في مأكله ومشربه والثالث من المراتب
 حرام وهو لبس الثياب الجميلة للتكبر والخيلا لقوله دم من لبس ثوبا
 كبيرا عرض الله عنه الحديث وثمامة حتى يضعه متى وضعه ولقوله دم
 ان الذي يجري ثوبه من الخيلا لا ينظر الله اليه يوم القيمة رواها اي الحديثين
 ابن ماجه وقال بن عمر من لبس ثوبا شهرة البسه الله يوم القيمة ثوبا
 مثله ثم يلهب فيه النار رواء ابو داود وحسنه قال في النهاية اي يسميه
 بالذئب كما يشمل الثوب البدن بان يصغره في العيون ويحقره في القلوب
 قال العلقمي وليس هذا مختصا بنفس الثياب بل كل ما يفعله الناس
 فيتعجبون منه ويعتقدوه بذلك وهو خلاف المطلوب شرعا و
 لبس الثوب الاحمر والمعصفر حرام لما روي ان رجلا مر وعليه ثوبان
 احمران فسلم علي النبي دم فلم يرد عليه اخرج الترمذي وابوداود
 وقال علي ربه نهى رسول الله دم عن لبس القسي والمعصفر اخرج الترمذي
 وقال القسطلاني اللباس ثلاثة انواع منه ما يحمده ومنه ما يذمه ومنه
 ما يتعلق به مدح ولا ذم فالمحمود منه ما كان سهوا عان علي طاعة
 الله وتنفيذ اوامره والاستحياء منه ما كان للنبي دم يتجمل به للوفود
 وهو نظير لباس الاله الحرب للقتال او لباس الحرب في الحرب فان ذلك

محمود اذا تضمن اعلا كلمة الله تعالى ونصردينه وغيظ عدوه والمذموم منه ما
كان للرياسة والفخر والخيلا واما ما لا يحمد ولا يذم فهو ما خلا عن هذين
المقصدين وتجرده عن الوصفين واما طول القميص وطول كفه فقد روي عن
اسماء بنت زيد قالت كان كم قميص النبي دم الى الرسغ رواه الترمذي وفي حديث
حسنه الترمذي وابوداود وهو يضم الرا وسكون السين وهو مفصل ما
بين الكف والساعد كذا ضبطه العلقمي وكان ذيل قميص قميصه ورد ايه
دم الى انصاف الساقين لم يتجاوزا الكعبين لانه ان كان اطول يودي الماشي
ولو قصر عن ذلك اذاه الحر والبرد كذا في المواهب وفيها وفي البخاري من
حديث ابي هريرة عن النبي دم انه قال ما اسفل من الكعبين من الارزار
في النار قال الخطابي اراد ان الذي دون الكعبين من القدم يعذب
في النار عقوبة فيكون اسم النبي دم الشيء باسم مجاورة قال بن القيم
واما هذه الاكمام الواسعة الطوال التي هي كالاخراج وعمائم كابرار
فلم يلبسها دم هو ولا احد من الصحابة وهي مخالفة لسنة وفي جوارها
نظر فانها من لبس الخيلا هذا في حق الرجال واما في حق النساء فقد قالت
ام سلمة سألت رسول الله دم كم تحرم المرأة من ذيلها قال شبر قالت اذا
ينكشف عنها قال فذراع لا تزيد على ذلك وفسر ابن ماجة في سننه ان المراد
بالذراع ذراع اليد وهو شبران كما فسره بن عمر رضي وافضل الثياب البيض
لحديث البسوا من ثيابكم البياض فانها اطهر واطيب وكفتموا فيها
موتاكم اخرجه الترمذي وغيره كالنسائي وانما كان اطهر لقلة حمله للنس

وانما كان اطيب لما سمعت واما لبس الاخضر فقد قال ابو رمية رايت
رسول الله م وعليه ثوبان اخضران واما لبس الاسود فقد قال سعد بن
ابي وقاص رايت رجلا علي بخله بيضا علي راسه عمامة خرسودا وقال
كسانيتها رسول الله م اخرج ابيوداود ويستحب ارجا طرف العمامة
بين الكتفين الي وسط الطهر لما روي انه عم كان اذا اعتم بسدل عمامته
بين كتفيه رواه الترمذي وقال عمر بن امية كان في انظر الساعة الي رسول الله م
علي المنبر وعليه عمامة سودا قد ارجي طرفها بين كتفيه اخرج النسائي
وابن ماجه ومحرم ارجا السور في البيوت وستر حيطانها بالبرد والقطن
والحرير للزينة والتفاخر والتكبر لان التكبر حرام وكل ما هو للتكبر فهو
حرام ويحل ارجا السور في البيوت وستر حيطانها بالبرود ونحوها لدفع
ضرر البرد والحرا ان ما يكون للحاجة يتقدر بقدرها **فصل**
في احكام الكلام وهو اي الكلام علي ثلاث مراتب الاول من المراتب
مستحب وهو اي الكلام المستحب التسبيح وهو سبحان الله والتهليل
وهو لا اله الا الله والكبير وهو الله اكبر والصلاة علي النبي م وهو اللهم
صلي علي محمد وعلي آل سيدنا محمد ورضي الله عن اصحاب رسول الله اجمعين
والترضي عن الصحابة ونحو ذلك وهو اللهم صلي علي سيدنا محمد النبي الامي
وعلي اله وصحبه وسلم ورضي الله عن كل الصحابة اجمعين وفي هذا النوع اجر
عظيم وثواب جليل لما روي انه عم قال كلمتان حفيقتان علي اللسان ثقيلتان
في الميزان حببتان الي الرحمن سبحان الله ومحمد سبحان الله العظيم

رواه مسلم وغيره كاحمد والنخاري والترمذي وغيرهم عن ابي هريرة وقوله كلمتان
 قال في الفتح اطلق الكلمة على الكلام وهو مثل كلمة الاخلاص وكلمة الشهادة
 وقوله كلمتان خبر وحديثان وما بعد صفة والمبدء اسمان اسد الخ والنكته
 في تقديم الخبر تسويق السامع الي المبدء او كلما طال الكلام في وصف الخبر
 حسن تقديمه لان كثرة الاوصاف الجميلة تزيد السامع شوقا وقوله حديثان
 اي محبوبتان والمعنى محبوب قايدها ومحبة الله تعالى للعبد ارادة ايصال الخير له
 والتكريم ووصفها بالخشعة والثقل لبيان قلة العمل وكثرة الثواب والتسبيح
 تنزيه الله تعالى عما يليق به من كل نقص فيلزم نفي الشريك والصاحبه والولد
 وجميع الرذائل كذا قاله العلقمي في حاشيته وقال دم من قال سبحان الله وبحمده
 مائة مرة غفرت ذنوبه ولو كانت مثل زبد البحر رواه ابن ماجه وقال دم
 كلمتان لا يتكلم بهن احد في مجلسه عند فراغه ثلاث مرات الا كثر بهن ولا
 يقولن في مجلس خير ومجلس ذكر الا ختم الله بهن عليه كما يختم على الصفيحة
 سبحانك اللهم ومحمدك لا اله الا انت استغفرك واتوب اليك رواه ابو
 داود وصححه الامام احمد عن ابي هريرة وروى الطبراني وحسنه عن معاذ
 قال دم كلمتان ليس لهما ناهية دون العرش والاخرى تملأ ما بين السما
 والارض لا اله الا الله واسم أكبر وفضائل هذا الباب كثيرة واحاديثه شهيرة
 قال ابن بطال هذه الفضائل الواردة في فضل الذكر انما اهل الشرف في
 الدين والكمال والظاهرة من الحرام والمعاصي العظام فلا تنظر ان من
 ادى الذكر واصر على ما يشاء من شهواته وانتهت دين الله وحرمانه

ان يلحق بالمتطهرين المقدسين ويبلغ منازلهم بكلام اجراه علي لسانه ليس
 معه تقوي ولا عمل صالح كذا نقله العلقمي والثاني من المراتب مباح وهو
 اي الكلام المباح كقوله لا انسان لهم لغيره اقعد وقم واشرب واذهب
 واسكت وهذا مما لا اج فيه ولا وزر وقد جعله محمد معطلا كذا في التحفة ^{شرح} للغبيني
 اقول ان يقيد هذا الكلام بما اذا لم يترتب مفسدة اما اذا ترتب عليه مفسدة
 كغيبته ونحوها وقد ر علي دفعها وامن علي نفسه وجب عليه ان يسدده
 بالقول او الفعل ويثاب علي ذلك ثواب الواجب ويكون هذا من باب
 الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واختلف هل يكتب هذا الكلام المباح
 ام لا قيل لا يكتب اصلا لقول ابن عباس ان المليك لا يكتب الا ما كان فيه
 اجرا ووزرا وقيل يكتب ذلك عليه ثم يستنسخ متى قول في اللوح المحفوظ
 كل يوم اثنين ويوم خميس فما كان فيه جرم من عمل خيرا او عمل شرا يكتب
 له او عليه وما لم يكن فيه جرم من عمل خيرا او شر طر ح لقوله تعالى انكنا
 يستنسخ ما كنتم تعملون وقيل يكتب ويستنسخ يوم القيمة لانه يوم الحساب
 والجزا والثالث من المراتب حرام وهو الكذب اي من الكلام الحرام الكذب
 وهو التكلم بخلاف الحق وانما حرم الكذب لقوله ومم عليكم بالصدق فان الصدق
 يهدي الي البر وان البر يهدي الي الجنة وما يزال الرجل يصدق ويتجري
 الصدق حتي يكتب عند الله صديقا وياكم والكذب فان الكذب يهدي
 الي الفجور وان الفجور يهدي الي النار ولا يزال الرجل يكذب حتي يكتب
 عند الله كذابا رواه مسلم ومن الكلام الحرام الغيبة وهي ذكرك اخات

بما يكره وانما كانت الغيبة حراما لقوله تعالى يجب لحد ولا يغيب بعضكم
بعضا يجب احدهم ان ياكل لحم ميتا فكرهوه قال الشيخ ابراهيم اللقاني في
شرح الجواهر الغيبة لها جهتان جهة الاقدام عليها وجهة الوقوع
في حرمة من هي له فالاولى يتنعق فيها التوبة بمجرد ما والى الثانية لا بد فيها
من التوبة وعفوص صاحبها ولو بالبرائة المجهولة وعند الشافعي لا بد من
تعيين الغيبة وهو الاصح عنده انتهى ومذهبي كذهب شيخنا علي الصحيح
لان البرائة المجهولة عندنا صحيحة كما يأتي ومن الكلام الحرام النية وهو
نقل الكلام بين اثنين علي وجه الافساد وانما كانت حراما لقوله عم لا يدخل
الجنة قتات رواه مسلم وفي رواية لا يدخل الجنة نمام واما السبيمة فانها
حرام لقوله عم ان اللعانين لا يكونون شهداء ولا شفعا يوم القيمة رواه
مسلم وقال العراقي النية كسف ما يكره كسفه سواء كان المنقول عنه او
المنقول اليه وسواء كان الكسف بالكناية او بالرمز او الايما حقيقة النية
افسا السر عما يكره كسفه ويجب على المنقول اليه ستة اشيا الاول ان لا يصدقه
لكون النمام فاسقا والثاني ان ينهاه عن ذلك وينصحه ويصح فعله والثالث
ان يبغضه في الله فانه يغيض عند الله ويجب بغض من ابغضه الله
والرابع ان لا يظن باخيه الغائب السوء والخامس ان لا يحمل ما نقل اليه
علي التجسس والبحث عن ذلك والسادس ان لا يرضي لنفسه ما يئمه
النمام عنه وقال النووي في شرح صحيح مسلم كل هذا اذا لم يكن في النية
مصلحة فان دعت الي ذلك حاجة فلا منع وذلك مثل ما اذا اخبره

انسانا يريد الفسك به او باهله او بماله كذا نقله القزويني وقوله لا يدخل الجنة
 قتات محمول على الزجر والمستحل له ومن الكلام الحرام التملق وهو اللطق
 الشديد الخارج عن العادة لقوله وم شر الناس من ياتي هولا بوجه وهو
 بوجه ومن الحرام النفاق وهو الكلام بخلاف ما يظن لقوله وم المناق
 كمثل الشاة الغابرة بين الغنمين تعبر الي هذا مرة والي هذا مرة رواه
 مسلم والنفاق ثلاثة اشيا الكذب عند الكلام والخيانة عند الامانة
 والخلف عند الوعد يدل على ذلك ما في الحديث الصحيح ثلاثة من كن
 فيه فهو منافق وان صلي وصام وزعم انه مسلم وعلا منه اذا حدث
 كذب واذا وعد خلف واذا ايتن خان كذا في شرح العيني ومن الحرام
 المبهيات قال في الكشاف البهتان ان يستقبل الرجل بامر فيج يقدفه
 به وهو يري منه لانه يبهت عند ذلك اي يحير ومن الحرام سدهادة
 الزور لانه كذب وباطل فقد روي المغيرة ان النبي وم قال شاهد
 الزور مع العشار في النار ويستثنى من الكذب اي الكذب كله حرام
 الا الكذب في ثلاث مواضع صافاته يباح الاول الكذب في الحرب للخدمة
 بان يقول وانا جيش عظيم ليكسر بذلك قلب العدو ويخضعهم
 للصلح ان اراد الصلح وفيه مصلحة للمسلمين والثاني من الكذب
 المباح الكذب في الصلح بين اثنين اي اذا ترتب على الكذب مصلحة بين
 الناس جاز قال وم ليس الكذب الذي يصلح بين اثنين او يقول خيرا
 والثالث من الكذب المباح في ارضا الرجل اهله اي يشرع الكذب في

حديث الرجل امراته وحديث المرأة زوجها قال القاضي ^{شرح} في صحيح مسلم
لا خلاف في جواز الكذب هنا في هذه الصور وقال قوم الكذب المذموم
هو ما فيه مضرة واما ما كان فيه مصلحة فليس بمذموم الا ترى الى قوله
نبي حكايته عن ابراهيم ؑم بل فعله كبيرهم اني سقيم وعن منادي يوسف ؑم
ايها العيرانتم لسارقون وقال اخرون لا يجوز الا بطريق التورية وهو
ان يتكلم بما يفهم المخاطب ما يطيب به قلبه وان كان مراد المتكلم خلافا
وذلك مثل ان يقول لزوجته مثلا احسن اليك واكسوك ونحو ذلك
وينوي ان قدر الله ذلك ان كان مراده خلاف ما تكلم به ويقول في الاصلاح
فلان قال بلسانه كذا وكذا ويعني بلسانه حاله ويقول في الحرب انا معكم
قوم وينوي به احدا من المتقدمين والتعريض بالكذب اي التعريض
بالكذب بغير ضرورة اي بغير حاجة ضرورة قيل يحرم لان اللفظ
ظاهر الكذب وان احتمل التعريض الصدق فان السامع يفهم
منه الكذب ظاهر فيكون في ذلك تعريض وخداع وقيل لا يحرم لانه ليس
بكذب لانه لا مما يحتمل اللفظ وصورة ذلك مثل ان يقال له كل هذا الطعام
فيقول اكلت يريد به الاكل بلا مس لا الاكل للحال ويستثنى من الغيبة
المذمومة غيبة الظالم عند الشكوي منه فانها ليست بمذمومة لقوله ؑم
اذكروا الفاجر بما فيه ولا في ذلك زجر له ولا مثاله ولو لم ينزجر بذلك
وادي ذلك الي علم السلطان يعلم القادر على ذلك السلطان ليزجره
ويمنع اذاه عن المسلمين ولا يائىم فيه بل يقاب لاسيما في ظلمة هذا الزمان

وكذلك يستثنى من الغيبة غيبة الفاسق اذا كان قصده تحذير الناس منه
لان التنفير عن مثل هذا يطلب لاسيما مع كثرة المعاشرة فان كثرة المعاشرة
تؤثر ويستثنى من الغيبة المذمومة غيبة واحد لا بعينه من جماعة لان الغيبة لا
تكون غيبة الا اذا كانت المعلوم فكان المراد المجهول مجهولا ومن ذلك المستثنى
الاستغناء فانه يجوز للمستغنى ان يقول للمغني ان فلان افعل بي كذا وكذا
فهل يجوز لي ان انتقم منه قتل ولاولي في ذلك ان لا يعين وان عين جاز
لحديث هند امرأة ابي سفيان فانهما قالت يا رسول الله ان ابا سفيان رجل
سحيح وليس يعطيني ما يلقيني وولدي الاما اخذت منه وهو لا يعلم فقال
خذ ما يكفيك وولدك بالمعروف ذكره القرطبي عن البخاري بطرق مختلفة
مسند الى عائشة رضى ومن ذلك تحذير المسلمين من الشر وذلك من حرج
منها حرج المخرجين من الرواة والشهود وغير ذلك فان فيه صون الشريعة
عملا يجوز فيها ومنها الاخبار بالعيب عند المساورة في مواصلة انسان بمصاهرة
او مسافرة او غيرها ومنها الاخبار بالعيب عن ما يشتري المسلم وهو لا يعلم
به نصيحة للمؤمن ومنها التعريف بما اشهر به من اللقب كالاعشى والاعرج و
الاقطع وان امكن التعريف بغيره فهو اولى ويحرم التهليل والتكبير والصلاة
على النبي عم عند عمل محرم كجالس الفسق واللغو لانه اذا كبر او سبح او صلى
على النبي عم لزمه احد محظورين اما الرضا بالفسق او الذكر والصلاة على النبي عم
في غير محله وربما وقع في المحظورين معا وكذا يحرم علي التاخير اذا اراد
اعلام المشتري جوده متاعه لانه اذا سبح الله تعالى او صلى على النبي عم

واراد بذلك اعلام المستري جودة متاعه فقد غره وكذلك الفقاعي اذا قال
عند فتح كوز الفقاع لا اله الا الله او يقول صلى على النبي عم فانه ياخذ بذلك
ثمنا ويرغب المسترين وكذا يحرم التسبيح والتكبير والتفليل والصلاة على
النبي عم على الحارس لئلا لانه ياخذ بذلك ثمنا واجرا اي التاجر ياخذ بذلك
ثمنا والحارس ياخذ به اجره ولو امر العالم بذلك اي بالتسبيح والتفليل والصلاة
على النبي عم اهل مجلسه عند الوعظ والذكر وامر الغاوين عند المبارزة
حل ذلك الامر والتسبيح والتكبير والتفليل والصلاة على النبي عم لانه في هذين
الحالين يذكر اي التسبيح واخوانه للتعظيم والتفخيم وهو ما جور فيه والتسبيح
في مجلس الفسق بنية مخالفتهم بان يكون علي وجه الاعتبار او علي انهم
يشتغلون بالفسق وهو يشتغل بالذكر والتسبيح والتسبيح في السوق
بنية تجارة الآخرة بان يكون بنية ان الناس يشتغلون بامور الدنيا وهو
يشتغل بالتسبيح فهذا احسن ويوجر عليه وهو اي التسبيح في السوق
بنية تجارة الآخرة افضل من التسبيح في غير السوق اراد من التسبيح ولو
مرة واحدة او بسبب انه ينوي بذلك تجارة الآخرة كذا قاله العيني والرجيع
وهو التغني بقرأة القرآن فهو حرام في المختار علي العالي والسامع لان فيه
تشبها بفعل الفسقة في حال فسقهم وهو التغني وليس هذا مكان في
الابتداء او قبل يباح ولا بأس به لقوله عم ليس منا اي ليس علي طريقنا
من لم يتغن بالقرآن وكذا الترجيع في الاذان حرام علي الموزن والسامع
لانه محدث وقد ذكر وكره ابو حنيفة قراءة القرآن عند القبور وقال محمد لا يكره و

ويتبع به الميت وهو المختار لورود الأثر بقراءة القرآن آية الكرسي وسورة
 الإخلاص والفاطحة ونحو ذلك عند القبور وزيارة القبور جائزة لقوله
 نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها رواه مسلم وأبو داود ويقول الرازي
 السلام عليكم دار قوم مؤمنين وأنا إن شاء الله بكم لأحقون لما ورد أنه
 خرج إلى المقابر وقال ذلك أخرجه أبو داود وعن ابن عباس رضي الله عنهما
 مر بقبور المسلمين المدينة فاقبل عليهم بوجه فقال السلام عليكم يا أهل
 القبور ويغفر الله لنا ولكم أنتم لنا سلف ونحن بلائنا خرم مسلم والنسائي
 ويجب منع الصوفية الذين يدعون الوجد والمحبة ويرفعون الصوت
 ويمزقون الثياب عند سماع الغني المحرم لأن رفع الصوت وتمزيق الثياب
 حرام عند سماع القرآن فكيف عند سماع الغني الذي هو حرام خصوصا
 في هذا الزمان الذي ظهرت فيه البدع واستهقر فيه الفسق وظهرت فيه
 طائفة تحلوا بجلية العلماء ونزوا بنبي الصالحا القائمين بحقوق الله و
 حقوق عباده والحال أن قلوبهم ملئت بالشهوات الفاسدة وهم في
 الحقيقة ذباب نعوذ بالله من شرهم فالعجب منهم أنهم يدعون محبة الله في
 مخالفة سنة رسوله ويصفقون بأيديهم ويصيحون ويغنون وكل ذلك
 جهل منهم لأنهم يظهرون وجدا عظيما وبكا وحركات مختلفة وهذا
 يخالف لما توارثوا به الأخبار والأثر عن السلف والخلف فإن الصحابة رضي
 كانوا في مجلسه عم كانوا على رؤسهم الطير لا يتحرك أحد منهم بحركة
 ولا يكلم أحد منهم إلا إذا دعت حاجة إلى ذلك وكذا لم ينقل عن أحد

ممن بعدهم ممن يقدي بهم في اقوالهم وافعالهم وحاساهم من ان
 يتقل عنهم ما يفعل هؤلاء اعني السلف والخلف وربما كان ذلك الذي
 يظهرونه سببا لفساد العوام والجهال والحق لانهم يصورون في
 انفسهم الخبيثة صورة معشقة وخيلا فاسدا فيوقعون العوام و
 الجهال فيكون سببا لانقطاعهم وضيا عهم السريعة والعيال التحسينهم
 لهم ما يعتقدونه منهم فيلزم بسبب ذلك الضياع وقل ما يوجد
 منهم اي من الذين يدعون المحبة من تصح صلاة لعدم معرفته بما
 هو لازم ومحتم عليه شرعا فها هم الا في الدعاوي الباطلة والاقوال
 الكاسدة فلاحول وا قوة الا بالله العلي العظيم وحسبنا الله ونعم
 الوكيل اعاذنا الله سبحانه من شرهم ومن شره الجنة والناس امين
فصل في بيان الخطر والاباحة اي ما يجنب وما يباح
 لا يحمل ان يلبس رجل حريرا ماروي عن ابي موسى الاشعري ان النبي عم
 احل الذهب والحرير للانثى من امته وحرم علي ذكره ا رواه احمد
 والنسائي والترمذي وصححه الا قدر اربعة اصابع عرضا لما روي عن
 عمر رضي الله عنه ان رسول الله عم نهى عن لبس الحرير الا هكذا ورفع لنا رسول
 الله عم السبابة والوسطى وضمهما رواه احمد ومسلم والبخاري
 وفي لفظ نهى عن لبس الحرير الا موضع اصبعين او ثلاثة او اربعة
 رواه احمد ومسلم وابوداود وجماعة اخر وحل توسده وافتراشه
 والنوم عليه للرجال والنساء وهذا عند ابي ح لانه عم جلس علي رقة

حرير وقلا يكره للرجال وحل ماسداه حرير ولحمته غيره كقطن وكتان
 مطلقا سواء كان في دار الحرب او لا لان الصحابة رضه كانوا يلبسون
 الحرير وهو اسم للمسدي بالحرير وحل عكسه في الحرب فقط اي يحل
 ماسداه قطن او غيره ولحمته حرير في الحرب خاصة لان العبرة للحمه
 غير ان في الحرب ضرورة واما الحرير الخالص في الحرب فغير جائز عند
 ابي ح وعندهما يحل ما داموا مقاتلين لانه اهيب في عين العدو
 ويحرم ثكته الحرير واللماف لوجود التسعم فيها كاللبس ولا يجوز ان يتجلى
 الرجل بذهب او فضة لان الخاتم او منطقه وحليه سيف فان ذلك
 اي المستثنى وهو الخاتم والمنطقه وحليه السيف جائز اذا كان
 من الفضة فقط ولا يحل بالذهب وحل سمار ذهب لنقب فص ولا
 يتجاوز وزن الخاتم مثقالا لقوله وم اتخذه من الورق ولا ترد علي
 مثقال ويجعل الرجل الفص الي باطن كفه لما روي انه وم اتخذه من
 الورق ولا ترد علي مثقال ويجعل الرجل الفص الي باطن كفه لما روي
 انه وم كان يجعل كفه فضة مما يلي باطن كفه رواه ابن ماجة قيد
 بالرجل لان المرأة تتختم كيف تشاء لانه للريشة في حقها ذكره العيني
 وحل شد السن بالفضة لا يحل شد بالذهب وهذا عند ابي ح لان الحاجة
 تدفع بلا دني فلا يصار الي الاعلى وقال لا يحل بالذهب ولو قطع انفه
 او سقط سنه عوض بفضه لانه فاع الحاجة بها فان اتن عوضه بالذهب
 لما روي عن عرفة بن سعد اصيب انفه يوم كلاب فاتخذ انفا من الذهب

والأفضل لغير السلطان والقاضي ترك التختم أي الأفضل لمن لا يحتاج
إلى التختم تركه لعدم الحاجة إليه ومحرم التختم بالحجر والحديد والصف
للرجال والنساء لما أنه ممنوع على رجل خاتم صف فقال مالي أجد
منك راحة الأصنام وراي علي أخرط يد فقال مالي أرا عليك
حلية أهل النار ومحرم على الرجل التختم بالذهب لما تقدم من الدليل
وكره تحريم بل قال في التحفة ومحرم اللباس الصبي ذهباً أو حريراً
لأنه لما حرم اللبس على المكلف حرم عليه اللباس لغيره كالخمر لما
حرم شربها حرم سقيها للصبي وكذا الميتة والدم عند الاختيار
وجاز حمل خرقة الوضوء ومخاط ومخوة كالريق والعرق أن ماراه
المسلمون حسناً فهو عند الله حسن وفي الجامع الصغير يكره حمل
الخرقة التي يمسح بها العرق لأنها بدعة محدثة والأول أصح وجاز الرم
وهو خيط الذكر أي خيط يعقد لأجل أن يتذكر حاجة يريدها قرب
أن ينساها فينظر إلى الخيط المعقود في أصبعه ولهذا قال الشاعر
إذا لم تكن حاجتنا في نفوسهم فليس بمغن عنك عقد الرثام
وينظر الرجل إلى فرج زوجته وأمه الحلال بشهوة وبغير شهوة لأن
نظره إلى الفرج يزيد شهوته أو يحلها لقوله ومغن عنك بصرك إلا عن
زوجتك وأمتك قال ابن عمر والأولي أن ينظر إلى فرج امرأته وقت
الوقاع ليكون أبلغ في تحصيل اللذة ذكره العيني ولا ينظر إلى الفرج
الداخل لما قالوا أنه يورث العي وقد بامته الحلال لأنه إذا حرمت

عليه كالأمة المجوسية أو المستركة أو كانت أمه أو أخته من الرضاع
 أو أم امرأة أو بنتها فلا يحل له النظر إلى فرجها كذا في الغرر وينظر الرجل
 من محرمه كأمه وأخته إلى الوجه والصدر والساق والراس والعضدين
 لقوله تعالى ولا يبدن زينتهن إلا لبعولتهن أو آبائهن الآية ولم يرد به الزينة
 نفسها لأن النظر إلى عين الزينة مباح مطلقا ولكن المراد موضع الزينة
 فالراس موضع التاج والشعر والعين موضع الكحل والعنق
 والصدر موضع القلادة والأذن موضع القرط والعضد مع موضع
 الدملوج والساعد موضع السوار والكف موضع الخاتم والخضاب
 والساق موضع الخنخال والقدم موضع الخضاب بخلاف الظهر و
 البطن والفخذ لأنها ليست بمواضع الزينة والمحرم كل من يحرم نكاحه
 علي التابيد ينسب أو رضاع أو مصاهرة كذا ذكره العيني وينظر الرجل
 من أمة غيره كحرمه أي كما ينظر إلى أمه وأخته ومن يحرم عليه نكاحهم
 أن آمن الشهوة لأن الأمة تحتاج إلى الخروج لحوائج مولاتها في ثياب
 منتهاط وحالها مع جميع الرجال كحال المرأة مع محارمها وألا
 أي وإن لم يامن الشهوة لا ينظر والمديرة وأم الولد والمكاتبه كالأمة
 أي أن كل هؤلاء أكن لغيره كأمه غيره والمستسعاة كذلك وما حل
 نظره كالصدر والساق والذراع والراس حل مسه للحاجة وله مس
 كل عضو جاز نظره إليه من محارمه لتحقيق الحاجة إلى ذلك في المسافرة
 والمخالطة وكذا حل له مس كل عضو يجوز له النظر إليه من أمة أراد

سراها وان خاف الشهوة لا للضرورة لان ما هو للضرورة يتقدر بقدرها
فايدة اذا استري الرجل مملوكا فالسنة ان ياخذ بناصيته ويدعو بالبركة
ويطعمه او لا من الحلو والطيب طعام عنده ويصحبه يطعمه مما ياكل ويكسوه
بما يلبسه ولا يكلفه من العمل مالا يطيقه بهذا جال الخبر عن سيد البشر
واما تستهي لا تعرض للبيع في ازار واحد يستر ما بين السرة والركبة
لان ظهرها وبطنها عورة فلزم علي بايعها ستر ما يجب ستره والصبي
اذا كان جميلا حسن المنظر لا ينظر اليه بشهوة خصوصا عند بعض الفسقة
فانه يؤثره علي النساء وقال الشيخ النووي من كبار الشافعية يحرم النظر
الي الامر بشهوة وغير شهوة وهذا من عظيم قدره وحسن تقواه و
خوفه من الله والصغيرة التي لا تستهي يحل مسها لانعدام الشهوة
حتى اذا مات صغيرا او صغيرة يغسله الرجل والمرأة ما لم يبلغ حد الشهوة
ويحل ان ينظر الاجنبي الي وجه الحرة الاجنبية وكفيها لان ابد الكف
والوجه لضرورة الحاجة جاز ويحرم النظر الي غير الوجه والكفين من
الحرة الاجنبية لقوله دم من نظر الي محاسن امرأة اجنبية عن شهوة
صب في عينه الانك يوم القيمة والانك الرصاص المذاب وللعبدان
ينظر الي وجه سيده وكفيها فقط ان امن الشهوة والابان لم يامن
الشهوة فلا يحل له النظر والعبد كالا جنبي حتى لا يجوز لها ان تبدي
لعبدها الا ما يجوز لها ان تبديه للاجنبي ولا يحل للعبد ان ينظر منها
الا ما يجوز ان ينظر اليه من الاجنبية لانه محل غير محرم ولا زوج والشهوة

محقة والحاجة قاصرة لانه يعمل خارج البيت وينظر القاضي والشاهد
 الى الوجه وان خاف الشهوة لضرورة الحكم من القاضي على المرأة و
 الشهادة عليها عند الادا خاصة احيا الحقوق الناس ولكن يقصد
 القاضي بالنظر الحكم والشاهد اقامة الشهادة كذا يحل لمن يريد
 تباح امرأة ان ينظر اليها ولو شهوة لقوله عم للمعيرة اذا اردت
 ان تتزوج امرأة ابصرها فان ذلك احري ان يودم بينكما وينبغي
 للمخاطب ان يقصد اقامة السنة بقدر الامكان لا قضا الشهوة تحرزا
 عن القبح بقدر الامكان وقدت بقولي عند الادا خاصة لانه اذا خاف
 الشهوة لا يحل له النظر اليها عند التحمل لانه يوجد من لا يستهي وينظر
 من الرجل الى ما عدا ما بين السرة والركبة اي ويحل للرجل ان ينظر
 الى الرجل جميع بدنه الا عورته وهي ما بين السرة والركبة وقد مر بيانها
 وينظر المرأة من المرأة كالرجل اي كما ينظر الرجل للرجل حتي ان المرأة
 اذا نظرت الى عورة امرأة اخرى وهي ما بين السرة والركبة ونها
 في حق النساء حرم عليها في حق النساء وانما قدت بقولي في حق النساء
 لان حكم عورتها في حق الرجال تقدم وكذا اي ولا حل ان عورتها
 بحضرة النساء ما بين السرة والركبة يحرم على الرجل ان ياذن لزوجته
 دخول الحمام لانه يكون في معينا لها على المعصية وهي نظرها الى
 عورات بعضهن الي بعض لان غالبهن يدخل الحمام بلا ازار ولهذا
 ولهذا لم يجزوا اعتماد حول الحمام الا بشرط عدم المحرم وعدم

الزينة والطيب الموزني في الطرقات لما ورد في الجامع الكبير ما من صباح
الا ومكان يناديان ويل للرجال من النساء ويل للنساء من الرجال
رواه الحاكم عن ابي سعيد وقال عم اف الحمام حجاب لا يستروملا
يظهر لا يحل لرجل ان يدخله الا بمنديل من المسلمين لا يقتنون نسائم
الرجال قوامون على النساء علموهن وامروهن التسبيح حسنة الطبراني
عن عائشة رضى وقال عم من كان يوم من بالله واليوم الآخر فليمنع
حليلته الحمام واول من دخل الحمام مات وصنعت له النورة سليمان
بن داود عم فلما دخله وجد حره ونغم فقال اوه من عذاب الله اوه
قبل ان لا تكون اوه كذا في الجامع الصغير للجلال وقد منا تفسيره
وفي شرح الاسلام وغسل رجله بالماء البارد بعد دخول الحمام امان
من الصداق واما الولية فلا تخرج المرأة ولو باذنه اي الزوج ولو خرجت
المرأة باذنه اي الزوج كانا اي الزوج والزوجة عاصيين كذا في الاسماء
والنظائر وسبب ذلك انه باذنه صار كانه اعانها على الخروج لها وهي
معصية لما فيه من الاذالماسمعت من الدليل وينظر الطبيب اي
ويحل للطبيب ان ينظر من المرأة الي موضع مرضها بقدر الضرورة
لان ما ثبت بالضرورة يتقدر بقدرها ولكن ينبغي للطبيب ان يعلم
امرأة ان امكن لا ينظر الجنس وهو نظر المرأة الي المرأة اخف من نظر الرجل
الي المرأة ويحل للخافضة وهي من تخفض النساء اي تقطع بظورهن
ان تنظر الي موضع الختان وكذا الحاقن الذي يحقن الرجال ان ينظر

الى

الى موضع الحقنة ولكن لا يتجاوز الموضع المقصود لما ذكرنا ان ما ثبت
 بالضرورة يتقدر بقدرها والخصي وهو الذي قطعت خصيتاه و
 المحبوب وهو مقطوع الذكر والخصيتين او الذكر فقط في النظر الى الاجنبية
 كالفحل في جميع الاحكام ثم لما بين مسائل الخطر والاباحة بمسائل منشورة
 فقال مسائل شتى وتسمى متفرقة لانها تفرقت عن ابوابها وسميت
 منشورة لانها كاللؤلؤ المنشور في حشوها وتطلب النفس لها لباس
 بقطع اليد من الاكلة وهي داحيل بالعضو ثم يسري في البدن وكذا لباس
 يسوق البطن والمثانة وهي مجمع البول اذا كان بها علة كخص ونحو
 وما يجري مجرى ذلك من العلل التي يخشى التلف منها على العضو
 او النفس اذا قيل اي قالت اطباء قد ينجوا بسبب القطع وقد يموت
 من القطع او ينجوا من هذه العلة بالقطع ولا يموت فانه يعالج اي
 يباح معالجته بالقطع والسق لانه لم يقطع له بالحياة ولا بعده
 اما قيل اي قالت اطباء لا ينجوا صلا يترك ولا يعالج لعدم الفائدة
 في المعالجة بل في المعالجة تعذيبه فيصان عنه لما قلنا الحيل لا تقصد
 ولا تنجح اذا قال اهل الطب يضر ذلك اي الفصد والحجامة بالولد
 وبباح للمرأة اسقاط الولد ما لم يستبين شي من خلقه لانه ليس بادي
 ما لم يستبين خلقه ذكره في المحيط وان شئت ذو النسلح نفسها
 وهي حامل فلا لباس بذلك وان سقط الولد فلا شي عليها وان اتي
 علي حملها ستة اشهر فارادت ان تلقي العلق علي ظهرها سالت

من الأطباء فان قالت لا يضر فعلت ولا فلا وثقب اذن اذن البنت
الصغيرة المطيعة لذلك يجوز استحسانا لجران العرف والعادة بذلك
اذا كثرت الكلاب في قرية ويتضرر الناس بها اي بالكلاب اكثرها
امر اي امرين له ولاية الامر وانفاذه وبها يقتلها دفعا لسرهم لان
ازالة الضرر واجبة على القادر عليه ان تعين عليه ذلك يدل له ما
قال في النوازل وان امتنعوا يرفع الامر الى الحاكم وفيها رجل له كلب
عقور يعرض كل من يمر عليه فلا هل المحلة ان يقتلوه واذا غرض رجلا
هل يجب الضمان على صاحبه ام لا قيل ان اشهد عليه يجب الضمان
ولا فلا الهرة اذا كانت موزية تذبح بالسكين الحادة المستقرض
اذا اهدي الى المقرض شيئا فلا ولي ان لا يقبل لان كل قرض جرنفعا وهو
ربا فكان الاولي ان لا يقبل ويتورع عن ذلك فان ابا حنيفة تورع وتباعد
عن الاستطال بجدار اي بظل جدار غريمه ولكن لا يبعد علي مثل هذا الامام
فان مناقبه كثيرة لا تحصر ولذا ذكر حكاية سمعتها من بعض من اتق به
وهي ان الامام ابي حمر على الصبيان يوما فقالوا هذا العابد فمن بعد
اقام اربعين عاما يصلي الصبح بوضو العسا من عليه الحق اذا استحل
اي طلب براءة ذمته ممن له الحق فاحل اي ابرام من له الحق الذي عليه الحق
وهو اي من له الحق لا يعلم قدره قال المرغيناني وغيره ان كان المبرأ
منه كثيرا بحيث لو علم صاحب الحق قبل الاحلال لا يحل لكثرة لا يبرأ اذا
نفسه لا تسمح بمثل ذلك عادة وبه قال الشافعي وقال بعضهم الصحيح

من المذهب انه يبرأ مطلقاً كثيراً المبرأ منه او قليلاً لان البراءة المجهولة
صحيحة ظلم الذي اسد من ظلم المسلم لانه اي الذي من اهل النار فلا
يرجي منه العفو وقد نقل في المواهب لو ان رجلاً له سبعين ثوباً نبياً
وله خصم بنصف دائق لم يدخل الجنة حتى يرضي خصمه وقيل لو خذ بدائق
واحد سبعة صلاة مقبولة فيعطى للخصم ذكره القسيري في التحفيس
وهذا عام فانظر ايها الظالم الاكل الخو لحقوق الناس اذا كان في هذا في
الدائق فما امر من عليه مظالم العباد كالقناطر والجمال اللهم سلنا من
التبعات مجاه سيد السادات مسيلة رجل ابتلع درة او ذهباً لغيره
ما في ولم يترك شيئاً يسق بطنه لانه ائلفه بابتلاعه والحكم في التلف
ان يضمن قيمة ما التلف ان ترك شيئاً وان لم يترك شيئاً فلا شيء عليه في
الدنيا وروي الجرجاني انه يسق لانه حق ادبي مقدم على الله تعالى وهو
ظالم متعدي كذا في التحفة وفيه نعمة لرجل ابتلع لولة لرجل اخر او
شاة لرجل دخل راسها في اية رجل وتعذر اخراجها ينظر الى اكثرها
قيمة فان كانت قيمة اللولة اكثر يضمن صاحب اللولة قيمة النعمة
لصاحبها وكذا العكس وكذلك الحكم في الشاة مع الانا لان في ذلك نظر
لجانبين بطريق التعادل لا باس بالهدية الى المعلم والمودب في العيد
ونحوه من المواسم التي جرت العادة فيها بالهدية الى المعلم ومودب
الاطفال وهذا محله اذا لم يسيل الاستاذ من الولد ويحبه على الطلب
من ابويه ولم يلج الاستاذ في الطلب فان سيل والنج في الطلب كره له ذلك

فمنه زينة وجمال
تطابقاً في
منه زينة وجمال
تطابقاً في
منه زينة وجمال
تطابقاً في
منه زينة وجمال
تطابقاً في
منه زينة وجمال
تطابقاً في

٦
 محرما السائل او الفقير اذا التقط شيئا من الحب بعد الحصاد فهو له لان
 العادة جارية بذلك والمساهلة في مثل ذلك والاعراض عنه كتوب خلق
 قد رمي وكذا قشر البطيخ ونوى الخوخ والمشمس فان ذلك لمن اخذه لانه
 وجد الاعراض عنه برمييه وكذا بقية الجوز الباقي في الارض بعد اخذ
 صاحبها للنقطة لوجود الاعراض عنه وكذا البطيخ الذي يبقى في المبطحة
 بعد اخذ صاحبها واعراضه عنها لمن اخذه واما التمر الساوط تحت الشجرة
 فلا يحل التقاطه في المصر لانه لم يخرج عن ملك صاحبه سواء كان مما يتسارع
 اليه الفساد او لا واما الساوط تحت الشجرة خارج المصر فان كان مما
 يبقى كالجوز واللوز ونحوهما لا يحل لانعدام الاذن في اخذه وان كان مما لا يبقى
 كالمشمس والخواخ حل لعدم النهي فيه عادة حتي اذا نهى عنه صاحبه
 لا يحل ويحل التمر الموجود في الما الجاري وان كثر لانه يعدم بجران الما فاخذه
 اولي من تركه بخلاف ما اذا كان في الما الواقف ولو وقع ما نثر من السكر
 والدرهم في حجر رجل فاخذه غيره حل لانه مباح وهو لمن سبق يده
 اليه الا ان يكون الاول قد نهيته او ضمه الي نفسه لانه بذلك يملكه فحرم
 لغيره ان ياخذه ثم الذهب جائزة عند محمد اذا اذن صاحبها فيها فقد
 صح ان النبي دم مخرب يوم النحر خمسة ابعرة وقال من شاق فليقطع ولو وضع
 طستنا علي سطحه فاجتمع فيه ما المطر ان وضعه لذلك فهو له ولا يجوز
 لاحد ان ياخذه وان لم يضعه لذلك فهو لمن اخذه ويحرم اكل التراب
 والطين لو روي النهي فيه ولانه يورث الاصفرار ووجع المثانة وقيل لم يروا

يمكن
 في حله

يكن فرعون قتل لا وهو اكل للطين ثم قيل انه يحرم اكل الطين مطلقا وقيل
 لا الطين الا رمي والنيسابوري لا نه يوكل للدها ويميل اليه الطبع وفيه نظر
 الا اذا اكله للدواوي فالجميع كذلك عند الحاجة وان كان ميل الطبياع
 فمن الطبياع من يميل الي الجميع فافهم كذا قاله العيني اذا سيب انسان
 وابنه فاخذها انسان واصليها بالدواوي وغيره فلا سبيل للمالك اي
 لا يربق لمالكها عليها باخذ من اصلها اذا قال مالكها بعد سببها
 هي لمن اخذها فيملكها الاخذ فلو وجد الاعراض من المالك الحمام الاهلي
 لا يورث اي لا يحل اخذه لانه علي ملك صاحبه اذ هو بطير وكره ويعود
 اليه غالبا الملاحه كلها حرام لقول علي رضه صفت طعاما فدعوت النبي م
 فجازي في البيت تصاوير فرجع رواه ابن ماجه واختلفوا في التغني
 المجرد قيل حرام مطلقا والاستماع له معصية ولو سمع بغتة فلا اثم عليه
 وقيل لا بأس بان يغني ليستفيد به فهم القوافي والفصاحة وقيل يجوز
 لدفع الوحشة اذا كان وحده ولا يكون علي سبيل اللهو واليه مال
 السرخسي ولو كان في الشعر حكم او غيره او فقه لا يكره وكذا لو كان فيه
 ذكر امرأة غير معينة وكذا لو كانت معينة مبيته وان كانت حية يكره
 ويحل خضاب اليد والرجل للنساء ما لم يكن فيه مما يميل اي صور لان ذلك
 لاجل الزينة فيجوز لهن بشرط ان يمتنع عن المحرم كذا قاله العيني الراعي
 اذا ذبح الساة خوفا عليها من الهلاك لا ضمان عليه لانها الت الي
 التلف فذبحها والانتفاع بها الي وكذا اي ومثل الراعي البقار اذا خاف

علي البقرة الهلاك فذبحها فانه لا ضمان عليه لما ذكرنا عتق العبد
لا يجوز سوا كان يוכל او لا لانه ان كان مأكولا فيذبح ويוכל وان كان
غير مأكول كالحداة والغراب يذبح ويرمي للكلاب ليكتفي شره اتخاذ
الرباط لابن السبيل والفقير افضل من العتق لان العتق قاصر والرباط
نفع يتعدي والمتعدي اولي من القاصر وكذا اي وبيع العبد والصدقة
بثمنه افضل من عتقه لما قد سمعت من القاصر والمتعدي واذا رق
قلبك الى احد لا عطا صدقة فلا فضل التصدق عليه لما روي عن النبي ^ص
انه قيل له اي قال شخص اذا كثر السائل اي بين الناس فيمن نعطي
اي من نعطي له قال النبي ^ص لمن رق قلبك اليه لانه قد يكون محتاجا
الكثر من غيره بالهام الله تعالى له اذا استعجلا يريد للعبد اخيرا حسنات
الصبي التي يعملها مطلقا اي للصبي خاصة وانما لابيوة اجر التعليم
الذي علماء للصبي وانما قلت للصبي خاصة رد اعلي قول الجعيلة العوام
ان حسنات الصبي لابيوة واذا اتفق الوصي مال اليتيم في تعليم القرآن
والاب يجوز له ولو كان الوصي محتاجا فله ان يطأكل من مال اليتيم بقدر
كفايته فقط ان عمل له فيه وللاب اجر الارشاد واجر تسبب الوجود
والبقا لانه سبب وجود الولد ويجب علي الاب ان يعدل بين اولاده الا
ان يكون احدهم طالب علم فلا بأس ان يفضل على غيره لاستحقاقه
التفضيل بما فضل الله تعالى به ونسال الله تعالى ان يفضل علينا بالفهم
وان يجعلنا من الفائزين الناجين وان يغفر لنا اي يسر عيوبنا

او يحذف الغفر السر وان يغفلوا الديننا ولمن علمنا ولمن نظر في هذه
 المقدمة نظر تفهم وتدبر واستفادة او غير ذلك وان يغفر الله لمن
 اصلح فيها شيئا لانه ينبغي لمن وقف على خطأ ان يصلحه بعد المراجعة
 فيه اي بان يراجع ما اعتقد خطاه الكتب المعبر فان راي الصواب
 فيها والخطا في المقدمة اصلحه فان الشخص ليس بمعصوم لان العصمة
 لا تكون الا لانبيا صلوات الله وسلامه على الانبيا والمرسلين ولان الجواد
 وهو الفرس السابق قد يعثر استعير للماهر الفائق في كل شئ والقلم قد
 يسبق الكاتب ولان الحواس اي حواس الاستدراكات قد لا تجتمع
 خصوصاً في هذا الزمن الذي نحن فيه فان الشواغل كثيرة والموانع جسيمة
 وهذا شئ يعلمه الله وكثير من خلقه وسد الحمد والمنة وان كان الامر
 كذلك فالخطا ليس ببعيد علينا الا ترى الى ما نقل اي نقله الثقات
 محمد بن الحسن وغيره كالمريغني عن الامام ابي جعفر النعمان بن ثابت
 اما كونه اعظم فلتقدمه وبكفي في عظمتة وقد مر تبينه ما روي عن خلف
 بن ايوب انه قال جعل الله العلم بعد نبية عم في الصحابة ثم في التابعين
 ثم في ابي جعفر وهوزين التابعين لانه روي عن عشرة من الصحابة منهم
 نافع مولي بن عمر والرضي وانس وغيرهما فمن رآهم فعليه بكتب
 الرواة كالمقرب والمناقب ثم جعل الله العلم في اصحاب ابي جعفر ثمغنا الله
 به وجعلنا من اتبعه انه اي الامام سبيل عن مسيلة فاجاب اي اجاب
 ابي جعفر عنها فخطاه فيها نوح بن دراج وهو اي نوح بن دراج من اصحابه

اي اصحاب ابي ح فانسد ابي ح فقال كادت تنزل به من خالقي قدي
لو تداركها نوح بن دراج فاذا عرفت ذلك فانظر الي هذا الامام الجليل
ورجوعه الي الحق بعد ان خطاه نوح بن دراج ومدحه الامام حيث
ارسده الي الحق وعن الضحاک عن بن عباس رضى قال يكون بعد النبي وم
نوري يني بابي حنيفة وقيل ذكر في التوراة صفة ابي ح وسقاء ابو جعفر
المنصور الدانيقي وهو الثاني من خلفائي العباس شريفة من سوني
مسمومة بكر اي وقت الصبح فلما وقع في امعايه وثب فقال ابو جعفر
الي ابن فقال الي حيث وجهتني فلما بلغ منزله مات شهيدا وكان
ابو ح حنيفة اسلم ابنه الي المعلم فلما علمه قال الحمد لله رب العالمين
بعث اليه خمسمائة درهم فاستكره المعلم فغضب ابي ح وحبس ابنه
وقال ليس للقران عندك قدر لكن ينبغي للشخص ان لا يتكلم الا عن فهم
لقول الامام ابي ح كان يخطي الرجل عن فهم خبره من ان يصيب
بغير فهم قال محمد اذا كان صواب الرجل اكثر من خطايه يحمله ان
يفتي وقال ابو يوسف لا يحمله ان يفتي حتي يعرف احكام الكتاب و
السنة الناسخ والمنسوخ واقاويل الصحابة ووجوه الكلام وعن
ابي يوسف وزفر وغيرهما انهم قالوا لا يحل لاحد ان يفتي بقولنا ما لم
يعلم من ابن قلنا وان كان حافظا لآباس بالجواب على وجه الحكاية
وان غير حافظ لا يسمع القياس الا ان يعرف طرق المسائل وهذا
مذهب القوم وقال ابو بكر وان حفظ كتب جميع اصحابنا فلا بد

ان يتلمذ للغوي حتى يهدي اليها الحل عن المرغيباني ولما جرى العلم
 بما اراده من ما من الله تعالى به من النعم اودت ان اختم هذا الشرح
 بنيزة عشرت عليها في بعض السادة المتقدمين بخطهم تتعلق
 بطبقات السادة الاكابر المجتهدين ومن يليهم في التأليف والترجيح
 والاقتوال في المذهب ونفعنا بهم اجمعين آمين فاقول وبالله المستعان
 اعلم ارشدني الله واياك الي الخيرات الفقهاء والعلماء علي سبع
 طبقات الطبقة الاولى طبقة المجتهدين في اصل الشرع كالائمة
 الاربعة كابي حنيفة ومالك والشافعي واحمد بن حنبل رحمهم الله تعالى
 اجمعين الطبقة الثانية طبقة المجتهدين في المذهب كابي يوسف ومحمد
 بن الحسن والاساندة من اصحاب ابي حنيفة القادرين علي استخراج الكلام
 من الادلة علي مقتضى القواعد التي قررها استاذهم فانهم وان خالفوه
 في بعض احكام الفروع لكن يقلدونه في الاصول وبه يمتازون عن
 المعارضين في المذهب ويفارقونهم كالشافعي ونظرية المخالفين
 لا يرح في الاحكام غير مقلدين له في الاصول الطبقة الثالثة طبقة
 المجتهدين في المسائل التي لا رواية فيها عن صاحب المذهب كالامام
 الخفاف وابي جعفر الطحاوي وابي حسن الكرخي والحلواني والسرخسي
 والبردوي وقاضي خان الطبقة الرابعة طبقة اصحاب الترجيح من
 المتقدمين كالبرازي واضرابه فانهم لا يقدرون علي الاجتهاد اصلا
 لكنهم باحاطتهم بالاصول وضبطهم لما اخذ يخرجون الاقوال الطبقة الخامسة

طبقة أصحاب الترجيح من المتقلدين كابي حسن القدوري وصاحب
الهداية واما لها وشانهم ^{تفضل} بعض الروايات على بعض يقولون هذا
اولي من هذا وهذا اصح دراية وهذا اوضح رواية وهذا وفق القياس
وهذا ارفع بالناس الطبقة السادسة طبقة المتقلدين القادرين
على التمييز بين الاقوي والقوي والضعيف وظاهر المذهب وظاهر
الرواية والرواية النادرة كاصحاب المتن الصغيرة عند المتأخرين
كصاحب الكنز والمختار والوقاية والمجمع وشان كل منهم ان لا ينقل
في كتابه الاقوال الضعيفة المردودة والروايات الضعيفة الطبقة السابعة
طبقة المتقلدين الذين لا يقدرون على ما ذكر ولا يعرفون الغث من السمين
ولا يميزون الشمال من اليمين بل يجمعون ما يجدون كحاطب ليل فالويل
لمن ينقل بغير فهم ثم الويل لهم ولمن قلدهم وهذا مذكور في طبقات
الفقهاء مع تطويل يبلغ لا يسعه هذا المختصر فمن رآه فعليه بها
ثم لما ذكرت طبقات الائمة السادة عثرت على سند شيخنا الشيخ
عبد الله النخري رحمه الله ورحم اصوله والخذين عنه اخذت عن الشيخ
عبد الرحمن المسيري المشهور بابن الزيب ورحم اصوله والخذين عنه وهما
عبد الله النخري وعبد الرحمن اخذا عن الشيخ علي بن غانم المقدسي الخزرجي
عن العلامة محب الدين محمد بن جريش مولف التحفة عن المجدي الفتح
محمد بن الحريري عن ابيه عن الاثني تقي تقي عن الامام السعدي عن
الامام حافظ الدين النسفي هو عبد الله بن احمد بن محمود النسفي صاحب

الكنز

الكثر والوافي والمستصفي شرح المنظومة والمنار في الأصول وشرحه
 الكسف والمنور والمنار والعمدة في أصول الدين وشرحها والمدارك
 تفسير القرآن سلك فيه مسلك الكساف وحذف منه الدال على
 سوا الاعتقاد اخذ عن حماد عن عبد رالدين برئقة شيخ الائمة الزكسي
 عن ابي الفضل الكرماني عن فخر الدين ابن محمد عن القاضي ابي يزيد
 الديوسي عن الشيخ ابي حفص عن ابي علي الحسين بن الفضل النسفي
 عن ابي بكر محمد بن الفضل البخاري عن الامام يعقوب السيدموني عن
 عبد الله بن محمد الكبير البخاري عن الامام محمد بن الحسن عن ابي حنيفة
 والامام ابو حنيفة اخذ عن حماد عن ابراهيم التميمي عن علقمة بن عبد الله
 بن مسعود انتهى اللهم ارزقنا الخاتمة الحسني والهداية الموصلة
 الى نفع الدنيا والاخرة واحضرنا مع الذين انعمت عليهم من النبيين
 والصديقين والشهداء والصالحين القائمين بحقوق الله وحقوق عباده
 وصلي الله على سيدنا محمد واله وصحبه اجمعين والحمد لله رب العالمين وعم
 تبليضها اي فروع مولفها مبينها ملتبساً بعون الله وتوفيقه في ليلة
 الثلاثاء المباركة من ليلة جمادي الاول من شهر ربيع الثاني سنة ١٠٠٠ من الهجرة
 النبوية على صاحبها افضل الصلاة والسلام طه فايدة ينبغي حفظها
 لكل عالم حنفي اذا اختلفت الاقوال بين ابي حنيفة وصاحبيه
 يؤخذ بقول الامام الاعظم فيما يتعلق بالعبادات قيل ويقول محمد بن الحسن
 ويؤخذ بقول ابي يوسف فيما يتعلق بالقضالات لا يتلايه به وكذا يقول محمد

في بعض مسائل القضاء فانه قيل انه ثقله في بلدة يقال لها الترة و
يوخذ بالاوقاف بقول هلال والخصاف رحمهما الله تعالى ويقال انه لم يثبت
لمحمد بن الحسن في الاوقاف كلمة واحدة والاصل فيه انه لما ذهب الي
المدينة اعترض علي قول الامام الاعظم وقال عجبت للامام ان ياخذ
بالقياس في الوقف ويترك الآثار ف قيل له لو كان الامام حيا لدمرك
جوابا فمن بركة الامام قطع الله تعالى عن ذكر قول من الاقوال في الوقف
ولا ينسب القول الصحيح فيها الا الهلال والخصاف رحمهم الله جميعين
وهذا الضرب يجري به قلم المداد وحفت به المحابر والهمم من فيض
اله المنان واليه اتضرع ان يجعله خالص الوجه الكرم مخلضا
من شوايب الرأى وواعي التعظيم وان ينفعني به والمسلمين في الحياة
وبعد المئات سديلا من وقف عليه من فاضل اناراه بصيرته وجبل
علي الانصاف سريرة ان يصلح بحلمه عشاري وزلي وسدد بسداد
فضله خطابي وخطلي فالكرم يقبل العثار ويقبل الا عند اخصوصا
عند منلي مع قصر صاحبه باعه في العلم والدنيا الدنية والعوارض البدنية
ولكن الحمد لله الذي ادخلني في سلك اهل هذا الفن وان شاء الله
اكون من الثلاثة الذين لم ينقطع عملهم في ما امله من المنان واسأل الله
ان يصلي ويسلم على سيدنا محمد اشرف انبيائه وافضل مبلغ الانبياء وآله
واصحابه واحبابه وخلفائه صلاة لا ينقطع مددها واسأل الله العظيم
ان ينفع به جيلا بعد جيل واستوعق الله تعالى نفسي وديني وخرائمي علي

وما انعم الله تعالى به علي وان يطيل عمري في طاعته مع العفو والعافية و
يجمع لي والمسلمين واخواني وللأخذين عني بين خيري الدنيا والآخرة ويصرف
عنا سواها ويتوفنا علي الإيمان ويمتحننا بالنظر الي وجهه الكريم المنان
من غير عذاب يسبق فانه تعالى اذا استودع شيئا حفظه والمحمد وحده
ووقع الفراغ من تأليف هذا السرح المبارك في يوم السبت تاسع عشر
جمادى الآخر سنة ١٠٤٢ من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلاة
والسلام دائما ابدًا الي يوم الدين وكان الفراغ يوم الخميس يوم ١٢ شهر شوال
سنة ١٠٤٩ على يد الفقير الضعيف ابراهيم بن محمد بن علي ططر
وصلّي الله علي سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا والحمد لله رب العالمين

في كتابي هذا او في كتابي في القدر الذي
تحتوي في الكتابين اي في كتابي في القدر الذي
في كتابي في القدر الذي في كتابي في القدر الذي
في كتابي في القدر الذي في كتابي في القدر الذي
في كتابي في القدر الذي في كتابي في القدر الذي
في كتابي في القدر الذي في كتابي في القدر الذي
في كتابي في القدر الذي في كتابي في القدر الذي
في كتابي في القدر الذي في كتابي في القدر الذي

[illegible]

والاجنبى نسيباً كما قال الله تعالى وخلق من الماء بشراً
فعله فجعله نسيباً وصهره وكان ربك قد يرا
وقال النبي صلى الله عليه وسلم حبيب إلى رُئيّاكم ثلث
الطيب والنساء وجعلت قُرّة عيني في الصلاة
وقال صلى الله عليه وسلم تتكجوا تناسلوا
تكثرُوا ابايكم الا تم يوم القيامة وقال
صلى الله عليه وسلم من تزوج حَقّاً ثلثي
دينه فليتنو الله في الثلث الآخر وله فضايل ومواجيب

وحقوق كثيرة

ولما علم عين الاعيان وخلاصة

جعل الله نكاحاً مبروراً
للبنات والبنين

الزمان ما في النكاح من الاجر الجميل والثواب الجزيل رغب
في الست المصونة والجوهرية المكنونة فلانه بنت قلاو
فجاءها خاطباً ولتكا احها طالبا جعل الله نكاحاً
مباركاً مستحباً للبنات والبنين بجاءه محمد سيد الاولين
والاخرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

والحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

والحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

والحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

والحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

والحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

215

